الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة محمّد بوضياف بالمسيلة
كلّية الأداب واللّغات
قسم اللّغة والأدب العربيّ

مطبوعة بيداغوجيّة

موجّهة لطلبة س3 تخصّص لسانيات عامّة

محاضرات في اللسانيات العربيّة

الأستاذ: د. ياسين بوراس

السّنة الجامعيّة: 2025-2026

مقدّمة: تهدف سلسلة هذه المحاضرات الّتي تعالج مادّة مستجدّة على طلبة اللّيسانس، تقرّر تدريسها حديثا لطلبة نظام (ل م د) تخصّص الدّراسات اللّغويّة، وهي مادّة اللّسانيات العربيّة الّتي تكتسب مشروعيتها العلميّة ممّا حقّقته الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة من نتائجَ، كانت قد أسهمت إلى جانب الدّراسات اللّغويّة للحضارات القديمة، بما فيها الهنديّة، واليونانية، والرّومانية في تطوّر البحث اللّساني عامّة، إلى تقديم المادّة العلمية المتعلقة بأهمّ الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربية، بدءا بمرحلة النّشأة والتّطور، ثم المقارنة بين ما توصّلت إليه اللّسانيات الحديثة واللّسانيات العربيّة، وعرض أهمّ مفاهيم النّظريّة الخليليّة الحديثة، ثمّ معاجلة مسألة التّأثر والتّأثير في اللّسانيات العربيّة، وكذا التّفصيل في أنواع البحوث اللّسانيّة العربيّة بما فيها اللّسانيات التّمهيديّة، ولسانيات التّراث، واللّسانيات المتّخصّصة، ثم التّعرض إلى أهم البحوث اللّسانيّة العربيّة الحديثة، بما فيها البحوث الصّوتيّة، والتّركيبيّة، والدّلالية، وانتهاء بعلاقة اللّسانيات العربيّة بالمشكلات اللّغويّة، وآفاق البحث اللّساني العربيّ في القرن الواحد والعشرين.

وقد جاءت المادّة العلميّة لهذه المحاضرات مستمدّةً من مؤلّفات ودراسات عدّة بعضها تراثيّ وبعضها حديث، جاءت على شكل مصادر، ومراجع، ومقالات، ومواقع الإلكترونيّة، مُوزَّعة على أربعَ عشرةَ محاضرة، والّتي بدورها تعرّضت إلى بعض مباحث اللّسانيات العربيّة –على اختلاف موضوعاتها– وأهم هذه المصادر والمراجع: البحث اللّغويّ عند العرب لأحمد مختار عمر، وفقه اللّغة في الكتب العربيّة لعبده الرّاجحي، واللّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة لمصطفى غلفان، واللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة لحافظ إسماعيل علوي، وغيرها من المصادر والمراجع الّتي تعرّضت إلى مباحث اللّسانيات العربيّة. وعَمَلُنا هذا يَتوخّى من هذه المصادر والمراجع الأمانةَ العلميّةَ والدّقة المنهجيّة اللّتين تعدّان أساس البحث العلميّ، كما يَتوخّى في موضوعاته التّقيُّد ببرنامج وِزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ، إيمانا منّا بفكرة أنّ كلّ نقد أو إصلاح أو تجديد لبرنامج تعليميّ، لا بد أن يكون من دَرْسِه ودِرَاسَتِه وتَدْرِيسِه؛ حتّى يتسنّى لنا تقييمه ومن ثمّة تقويمه. ونأمل أنْ يكون هذا العمل المُتقيِّد بالبرنامج الوِزاريِّ، قدوة لزملائنا الأفاضل في مختلف التّخصّصات العلميّة الجامعيّة في أقسام اللّغة العربيّة بكليات الآداب واللّغات، وغيرها من أقسام كلّيات الجامعات الجزائريّة؛ تشجيعاً لروح العمل الجماعيّ لا الفرديّ الّذي عادة ما يقع في إطلاق الأحكام المسبقة حول البرامج التّعليميّة الوزاريّة، ويعمد إلى الارتجال في وضعها أثناء تدريسه لأيّة مادّة تعليمه بدل التّقيّد بها، وتنظيماً لعمليّة دراستها،

وتدريسها، وتقييمها، وتقويمها. آملين من المولى عزّوجل أنْ يوفقنا ويوفّقَ بنا لِمَا فيه الخير للبلاد والعباد.

وعملنا هذا يمكن أن يُصنّف من خلال موضوعه ضمن البحوث المؤرّخة للسانيات العربيّة، أو البحث اللّسانيّ في الوطن العربيّ منذ نشأته وإلى يومنا هذا، وهذا على اعتبار أنّه يستهدف رصد مختلف البحوث اللّسانيّة الّتي أنجزتها الحضارة العربيّة خلال مراحل تاريخها، أو منذ أُسِّست وإلى يومنا هذا. وإنّ التّأريخ للعلوم في عصرنا هذا أضحى من الأمور الّتي لا يمكن أنْ يُستغنَى عنها في البحث العلميّ، من حيث هو وسيلة تُعين الدّارس على تحديد مختلف النّتائج المُتوصّل إليها في كلّ مرحلة من مراحل تطوّر العلم؛ ليستطيع وضع انطلاقة جديدة لمختلف بحوثه العلميّة في هذا العلم أو ذاك، وهو ما يُسمَّى في البحث العلميّ بالانطلاق من حيث انتهى الآخر، في شكل تطوير مستمر لهذا العلم، وإلا تحوّلت مجمل البحوث العلميّة إلى مجرّد تكرار للنّتائج السّابقة واستحال معها تطوّر أي علم من العلوم.

مفردات محاضرات اللّسانيات العربيّة

1. مدخل نظريّ: تحديد المصطلحات اللّغويّة التّراثيّة: النّحو، علم العربيّة، علوم العربيّة الإعراب، فقه اللّغة، اللّسانيات، اللّسانيات العربيّة، لسانيات العربيّة.
2. اللّسانيات العربيّة 1: النّشأة.
3. اللّسانيات العربيّة 2: التّطوّر.
4. الفكر اللّسانيّ في التّراث.
5. المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة.
6. اللّسانيات العربيّة والغربيّة2: التّأثير.
7. اللّسانيات العربيّة والغربيّة1: التّأثّر.
8. اللّسانيات التّمهيديّة واللّسانيات المتخصّصة.
9. البحوث اللّسانيّة العربيّة الحديثة.
10. اللّسانيات الصّوتيّة.
11. اللّسانيات التّركيبيّة.
12. اللّسانيات الدّلاليّة.
13. اللّسانيات العربيّة والمشكلات اللّغويّة.
14. آفاق البحث اللّسانيّ العربيّ.

المصادر والمراجع: (كتب، ملتقيات وندوات، مجلات علميّة، أبحاث جامعيّة، مواقع إلكترونيّة)

- إبراهيم أنيس: علم الأصوات.
- أحمد المتوكّل: اللّسانيات الوظيفيّة: مدخل نظريّ.
- أحمد المتوكّل: الوظائف التّداوليّة في اللّغة العربيّة.
- أحمد المتوكّل: دراسات في نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ.
- أحمد المتوكّل: قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة.
- أحمد محمد قدّور: أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدّمة كتاب العين.
- أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند العرب.
- أحمد مومن: اللّسانيات النّشأة والتّطوّر.
- حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته.
- حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية.
- حسام البهنساوي: أنظمة الرّبط في العربيّة.
- حسام البهنساوي: أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريات البحث اللّغويّ الحديث في مجالي مفهوم اللّغة والدّراسات النّحويّة.
- حسن خميس الملخ: التّفكير العلميّ في النّحو العربيّ (الاستقراء-التحليل-التفسير).
- حسن خميس الملخ: نظرية الأصل والفرع في النّحو العربيّ.
- حسن عون: تطوّر الدّرس النّحويّ.
- زكموط بوبكر: الاتّجاه التّوليدي في النحو العربي الحديث: دراسة في فكر خليل أحمد عمايرة من خلال كتاب (في نحو اللغة وتراكيبها) (بحث ماجستير).
- سعاد شرفاوي: التفكير النّحوي عند عبد الرحمن الحاج صالح (بحث ماجستير).
- عبد الجليل مرتاض: الفسيح في ميلاد اللّسانيات العربيّة.
- عبد الحميد مصطفى السّيّد، دراسات في اللّسانيات العربيّة.
- عبد الرّحمن الحاج صالح: النظرية الخليليّة الحديثة، مفاهيمها الأساسيّة.

- عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة.
- عبد الرّحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في علوم اللّسان.
- عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة.
- عبد السّلام المسدّي: التفكير اللّساني في الحضارة العربيّة.
- عبد السلام المسدّي: اللسانيات من خلال النصوص.
- عبد السلام المسدّي: اللسانيات وأسسها المعرفيّة.
- عبد السلام المسدّي: مباحث تأسيسيّة في اللّسانيات.
- عبد القادر الفاسي الفهري: السّياسة اللّغويّة في البلاد العربيّة.
- عبد القادر الفاسي الفهري: اللّسانيات واللّغة العربيّة (نماذج تركيبيّة ودلاليّة).
- عبد القادر الفاسي الفهري: المعجم العربي (نماذج تحليلية جديدة).
- عبد القادر المهيريّ: نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ.
- عبده الراجحي: علم اللغة التّطبيقيّ.
- كمال بشر: علم الأصوات.
- لويس جون كالفي: السّياسات اللّغويّة وحرب اللّغات.
- مازن الوعر "صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات" مجلة التراث العربي، ع48.
- مازن الوعر: اللسانيات وتحليل الخطاب (المنطوق والمكتوب).
- مازن الوعر: دراسات لسانية تطبيقية.
- مازن الوعر: قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث.
- مازن الوعر: نحو نظريّة لسانية عربية حديثة لتحليل تراكيب اللغة العربيّة.
- محمد حسين آل ياسين: الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث.
- محمّد عبد العزيز عبد الدّايم: المفاهيم النّحوية بين الدّرسين العربي التّراثيّ والغربيّ المعاصر.
- مشتاق عباس معن: المعجم المفصل في فقه اللغة.
- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة.
- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة: أسئلة المنهج.
- مصطفى غلفان، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة الحديثة: حفريّات النَّشأة والتّكوين.
- مهدي المخزومي: في النّحو العربيّ نقد وتوجيه.

- ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام.
- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظريّة الألسنية).
- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة).
- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: الجُمَلة البسيطة.
- ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية: دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقاربة تراثية.
- ميلكا إفيتش: اتّجاهات البحث اللّسانيّ.
- ندوة اللّسانيات العربيّة بين النّظريّة والتّطبيق، جامعة مكناس (المغرب).
- ندوة تقدّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، جامعة الرّباط (المغرب).
- وداد ميهوبي: الجملة بين النحو العربي واللسانيات المعاصرة: مفهومها وبنيتها (بحث ماجستير).
- يحيى بعيطيش: نحو نظريّة نحويّة وظيفيّة للنّحو العربيّ (أطروحة دكتوراه).

المحاضرة (1): مدخل نظريّ: تحديد المصطلحات اللّغويّة التّراثيّة: النّحو، علم العربيّة، علوم العربيّة، الإعراب، فقه اللّغة، اللّسانيات، اللّسانيات العربيّة، لسانيات العربيّة.

تمهيد: عرفت الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة، عدّة اصطلاحات تمّ اعتمادها في التّعبير عن مختلف العلوم اللّغويّة الّتي أسّستها تلك الحضارة في دراستها للّغة. وتتقارب مفاهيم هذه الاصطلاحات لدرجة عدم إدراك الفوارق بينها، ما يجعلها تلتبس على طلبة الدّراسات اللّغويّة في أحايين كثيرة؛ وعلى هذا الأساس جاءت هذه المحاضرة الأولى من مادّة اللّسانيات العربيّة؛ لتقف على تحديد مختلف مفاهيم هذه الاصطلاحات، إلى جانب تحديد تاريخها في هذه الحضارة. وتشمل مجمل مفاهيم هذه الاصطلاحات، مصطلح: النّحو، وعلم العربيّة، وعلوم العربيّة، والإعراب، وفقه اللّغة، واللّسانيات واللّسانيات العربيّة، ولسانيات العربيّة.

1- النّحو: ظهر مصطلح النّحو في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، في مرحلة متقدّمة من تاريخها، عند النّحاة* الأوائل الّذين أطلقوه في القرن الثّاني للهجرة، على العلم الذي يُعنَى ببنية اللّغة إفرادا وتركيبا، ليشمل بذلك هذا المصطلح علمي النّحو والصّرف، وهذا بعد أن كان الهدف

---

* النّحاة: (ج) نحويّ: وقد أُطلِق مصطلح النّحويّ في مقابل مصطلح اللّغويّ في الدّراسات اللّغويّة العربيّة على كلّ مشتغل بدارسة بنية اللّغة إفرادا (الصرف) أو تركيبا (النّحو) في حين أُطلِق مصطلح اللّغويّ على كلّ مشتغل باللّغة جمعا وتصنيفا وتأليفا، وهما في هذا يشبهان إلى حدّ كبير عمل الفقيه والمحدّث "وقد ميّز عبد اللّطيف البغداديّ اللّغويّ من النّحويّ بقوله: اعلم أنّ اللّغويّ شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعدّاه، وأمّا النّحويّ فشأنه أن يتصرّف فيما نقله اللغوي ويقيس عليه، ومثالهما المحدّث والفقيه، فشأن المحدّث نَقْل الحديث برمته، ثم إنّ الفقيه يتلقاه ويتصرّف فيه ويبسط فيه علله، ويقيس عليه الأمثال والأشباه. وهذا التّمييز أيضا، يؤكّد أن عمل اللّغويّ، كان مقصورا على جمع الألفاظ اللغوية كما يروي المحدّثون نصوص الحديث." ينظر: عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دط. بيروت: 1972، دار النّهضة العربيّة، ص37.

وقد وَصَفَ أبو الطيب اللغوي (351هـ) أبا زيد والأصمعي وأبا عبيدة. وقارنهم من جانب معرفتهم باللغة. قائلا: كان أبو زيد أحفظ الناس للغة، وكان الأصمعي يجيب في ثلث اللغة، وكان أبو عبيدة يجيب في نصفها، وكان أبو مالك يجيب فيها كلها. والمقصود هنا بكلمة اللغة مجموع المفردات ومعرفة دلالاتها. وبهذا المعنى كانت كتب الطبقات تميز بين المشتغلين بالنحو أو العربية من جانب والمشتغلين باللّغة من الجانب الآخر؛ لذا عُدَّ سيبويه والمبرِّد من النّحاة، بينما عُدّ الأصمعيّ وأقرانه من اللّغويين، وأصبح اللّغويّ هو الباحث في المفردات جمعًا وتصنيفًا وتأليفًا، فالأصمعي لغوي لأنه جمع ألفاظ البدو وسجلها في رسائل لغوية مصنفة في موضوعات دلالية، والخليل لغوي لأنه أول من حاول حصر الألفاظ العربية وتسجيلها في معجم، وابن دريد لغويّ أيضا لأنه ألّف معجمه جمهرة اللغة والأزهري لغويّ لأنّه ألف معجمه تهذيب اللّغة. ينظر: محمود فهمى حجازي، علم اللّغة العربيّة، دط. دب: دت، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص65.

الأساس من تأسيس هذا العلم هو التّقعيد لكلام العرب مفردا أو مركّبا، مثلما تدلّ عليه الكتب الأولى لعلم النّحو، بما فيها: (الكتاب) لسيبويه (180هـ) و(المُقتضَب) للمبرد (285هـ) و(الأصول في النّحو) لابن السّراج (316هـ) إلاّ أنّه سرعان ما اتّسعت أبواب علم الصّرف، فأُفرِدت له الكتب الخاصّة به، نحو ما جاء في (التّصريف) لأبي عثمان المازني (249هـ) و(التّصريف الملوكي) لأبي الفتح عثمان بن جنّي (392هـ) و(المفتاح في الصّرف) لعبد القاهر الجرجاني (471هـ) و(الممتع الكبير في التّصريف) لابن عصفور (669هـ) أو فُصِل بينه وبين علم النّحو في كتاب واحد، وصار بعد هذا الفصل بين العِلمَيْن علم النّحو مقتصرا في أبوابه على دراسة أواخر الكلم العربيّة، وعلم الصّرف مقتصرا في أبوابه على دراسة أبنيتها. وقد عُرِّف على أساس هذا الفصل بين العلمين علم النّحو على أساس أنّه "علم بأصول تُعْرَف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء"[1] وعلم الصّرف على أساس أنه "عِلْمٌ بأُصُولٍ تُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكلم الّتي ليست بإِعْراب."[2] ويُقْصَد بالعلم في كلا التّعريفين، معرفة الأحكام النّحويّة معرفة يقينيّة تقوم على الملاحظة أو استقراء كلام العرب، أمّا الأصول فيُقْصَدُ بها القواعد الكلّيّة المنطبقة على الجزئيات؛ أي قواعد إعراب هذه الكلم بالرّفع، أو النّصب، أو الجرّ، أو الجزم، بالنّسبة لعلم النّحو، أو قواعد تصريفها فيما تتصرّف به من تثنية وجمع وتصغير ونسبة بالنّسبة لأسماء، أو اشتقاق وتصريف في الأزمنة الثّلاث بالنّسبة للأفعال في علم الصّرف، ويُعرَفُ بها؛ أي بسببها، وأحوال الكلم أو أبنيتها، هي ما يعرض لهذه الكلم من تغيّر آخرها بالإعراب، أو تغيّر أبنيتها بالزّيادة أو الحذف أو الإعلال أو الإبدال أو الإدغام أو القلب عند تصريفها بما تتصرف به في كلام العرب.

2- علم العربيّة: ظهر مصطلح علم العربيّة في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة في أواخر القرن الرّابع الهجري (04هـ) مرادفا لمصطلح النّحو. وأوّل من استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى، أحمد ابن فارس (395هـ) في كتابه (الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة، وسنن العرب في كلامها) حيث قال في (باب القول في مأخذ اللّغة): "وكذلك الحاجة إِلَى علم العربية، فإنّ الإعراب هو الفارق بَيْنَ المعاني. ألا ترى أنّ القائل، إِذَا قال: مَا أحسن زيد. لَمْ يفرّق بَيْنَ التّعجب، والاستفهام، والذّمّ إِلاَّ

---

[1]- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2. القاهرة: 1988، مكتبة وهبة، ص52-53.

[2]- نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن وآخرون، دط. بيروت: 1975، دار الكتب العلمية، ج1، ص1.

بالإعراب."[1] وجعل ابن فارس مصطلح علم العربيّة مرادفا لمصطلح النّحو، على أساس أنّه السّبيل الوحيد لمعرفة قواعد العربيّة. وقد تبعه في ذلك غيره من نحاة المشرق، كالزّمخشري (538هـ) في كتابه (المفصّل في علم العربيّة) وابن الأنباري (537هـ) في كتابه (نزهة الألباء في طبقات الأدباء) الذي أفرد فيه بابا لواضع علم النّحو، تحت اسم (أوّل من وضع علم العربيّة) مستخدما هذا المصطلح بهذا المعنى في عدّة مواضع من الكتاب، وكذلك السّيوطي (911هـ) الّذي ألّف كتابا بهذا الاسم (سبب وضع علم العربيّة) كما استخدَم هذا المصطلح بهذا المعنى في كتابه (المزهر في علوم اللّغة وأنواعها) حيث قال: "وأخذ النّاس علم العربيّة عن هؤلاء الّذين ذكرنا من علماء المِصْرِيَنْ."[2] وهو يقصد بعلم العربيّة النَّحوَ، وعلماءِ المِصْرَيْنِ البصرةَ والكوفةَ.

وقد ظلّ في القرون التّاليّة استعمال مصطلح علم العربيّة مرادفا لمصطلح النّحو، يمثّل في كتب المشارقة ظاهرة فرديّة على نحو ما نجده في مؤلّفاتهم، ولكنّ سرعان ما انتقل هذا المصطلح إلى المغاربّة والأندلسيّين الّذين كانوا يفضّلون وصف علم النّحو بعلم العربيّة.[3] حيث جاءت معظم مؤلّفاتهم النّحويّة تحت هذا الاسم، نحو: (الدّرّة الألفية في علم العربيّة) لابن معط (628هـ) ومتن (الكافية الشّافية في علم العربيّة) لابن مالك (672هـ) وغيرها من المؤلفات النّحويّة التي فضّلت استخدام مصطلح علم العربيّة على مصطلح النّحو في عناوينها أو متونها.

3- علوم العربيّة: اِعتُمد هذا المصطلح في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة للتّمييز بين علوم العربيّة وعلوم الشّريعة. وعلوم العربيّة هي العلوم التي يُحتَرز بها عن الخطأ في العربيّة لفظا وكتابة، وهي ثلاثة عشر علماً: الصّرفُ، والإعرابُ (ويجمعهما اسمُ النحو) والرّسمُ والمعاني، والبيان، والبديع، والعَروض، والقوافي، وقَرْضُ الشّعر، والإنشاء، والخطابة، وتاريخُ الأدب ومَتْنُ اللّغة*.[4]

---

[1]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسُنَنِ العرب في كلامها، تح: محمد علي بيضون، ط1. دب: 1997، ص35.

[2]- جلال الدّين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ج2، ص349.

[3]- محمود فهمى حجازي، علم اللّغة العربيّة، دط. دب: دت، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص61-62.

* يقصد بعلم متن اللّغة العلم الّذي يعنى بمفردات اللّغة جمعا وتنظيما وتأليفا، أي معرفة أوضاع المفردات اللّغويّة، من حيث الاستعمال، ويسمى هذا العلم علم المتن، لأنّ هذا المتن هو ظهر الشّيء ووسطه وقوّته، وهذا العلم تعلق بذات اللّفظ ومعناه. ينظر: (محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربيّة، ص67.)

[4]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربية، ط8. بيروت: 1993، المكتبة العصرية، ص8.

4- الإعراب: أُطْلِق مصطلح الإعراب في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، على تَغيُّر أواخر الكلم العربيّة، وقد عُدَّ بذلك ظاهرة نحويّة انشغل بها النّحاة الأوائل، وأسّسوا لها علما يعنى بتفسيرها، وهو علم النّحو. ويَدُلّ الإعراب في اللّغة على الإبانة كما في قول النّبي ﷺ "الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفسها"؛ أي تُبِين وتفصح، والحُسْن كما في قوله تعالى ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ [الواقعة: 38]. ج: عَرُوب، وهي المرأة الحسناء المتحبِّبة إلى زوجها.[1] أمّا الإعراب في الاصطلاح، فهو تغيّر أواخر الكلم بتغير العوامل الدّاخلة عليها، وعلاماته أربع: الرَفع، والنَصب، والجرّ، والجَزْم. وعكسه البناء الذي هو لزوم آخر الكلمة حركة واحدة، لا تتغيّر بتغيّر العوامل الدّاخلة عليها، وعلاماته أربع: الضّم، والفتح، والكسر والسّكون.[2]

5- فقه اللّغة: ظهر مصطلح فقه* اللّغة في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة متأخّرا مقارنة بمصطلح النّحو. ويعود أوّل استعمال له إلى القرن الرّابع الهجريّ، مع أوّل كتاب في فقه اللّغة، وهو (الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة، وسنن العرب في كلامها) لأحمد ابن فارس (395هـ) الذي جمع فيه بين موضوعات شتى تتعلّق باللّغة في مفرداتها: كأصل نشأة اللّغة، وأفضليّة اللّغة العربيّة على غيرها من اللّغات، واختلاف لهجاتها، وغيرها من مباحث الاشتقاق. ولم ينتشر مصطلح فقه اللّغة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة القديمة إلا بقدر محدود، إذ لم يعتمد هذا المصطلح بعد ابنِ فارس إلا أبو منصور الثّعالبيّ (429هـ) الذي جعله عنوانا لأحد كتبه (فقه اللّغة وسرّ العربيّة) وهو كتاب يختلف عن الأوّل في موضوعاته؛ حيث تعرّض صاحبه من خلاله إلى دلالة الألفاظ اللّغويّة، جاعلا إياها في حقول

---

[1]- ينظر: جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر، مادة (عرب).

[2]- ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص18.

* جاء في لسان العرب أنّ مادة (ف ق هـ) تدّل على "الْعِلْمُ بِالشَّيْءِ والفهمُ لَهُ، وغَلَبَ عَلَى عِلْمِ الدِّينِ لسِيادَتِه وَشَرَفِهِ وفَضْلِه عَلَى سَائِرِ أَنواع الْعِلْمِ." ينظر: أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص522. وقد انتقل مصطلح (فقه) بمعناه الاصطلاحيّ؛ أي العلم بأحكام الشّرع؛ إلى علماء اللّغة الذين أطلقوه على أحد علوم اللّغة، وهو الأنسب للتّعبير عن طبيعة هذا العلم؛ باعتبار أن فقه اللّغة يحتاج إلى علم وفقه أعمق بطبيعة اللّغة؛ من حيث أصلها وتاريخها، وخصائصها، وعلاقتها بغيرها من اللّغات. ينظر: أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص522.

دلاليّة تجمع الألفاظ المتّصلة بموضوع واحد.* وعلى هذا الأساس فقد صُنِّفَ ضمن معاجم اللّغة لا كتب فقه اللّغة.

وفي العصر الحديث اتُخِذ مصطلح (فقه اللّغة) عنوانا للعديد من الكتب الحديثة، وهذا بعد أن تقرّر تدريسه في مختلف الجامعات المصريّة، وأهمّ هذه الكتب (فقه اللّغة) لعلي عبد الواحد وافي، و(فقه اللّغة) لمحمّد المبارك، و(دراسات في فقه اللّغة) لصبحي الصّالح* وهي الّتي تناولت مباحث متفرّقة من موضوعات فقه اللّغة: كنشأة اللّغة، وتاريخها، وخصائصها، وعلاقتها بغيرها من اللّغات، وقد تمّ على أساسها تعريف فقه اللّغة بأنّه: العلم الّذي يُعنَى بدراسة اللّغة من حيث نشأتها، وتاريخها، وخصائصها وعلاقتها بغيرها من اللّغات. ومن جملة مباحثه:

– نشأة اللّغة وتاريخها؛

– خصائصها: الصّوتيّة، والصّرفيّة، والتّركيبيّة، والدّلاليّة (كالاشتقاق، والنّحت، والتّرادف والتّضاد، والمشترك اللّفظيّ...إلخ)؛

– علاقتها بغيرها من اللّغات: من حيث التّأثر والتّأثير (المعرّب والدّخيل).

6– اللّسانيات: ظهر مصطلح اللّسانيات في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة حديثا، مقابلا لمصطلح (Linguistique) في اللّسانيات الغربيّة، وهذا عند المغاربة، أما المشارقة فقد اعتمدوا مصطلح (علم اللّغة) مقابلا لهذا المصطلح في اللّغة الأجنبيةّ. وقد عَرَف بدوره هذا المصطلح في اللّغة العربيّة عدّة تسميات شملت: علم اللّغة، واللّغويات، وفقه اللّغة، والألسنيّة، وعلم اللّسان، وعلم اللّسانيات... إلخ، وظهرت في عناوين الكتب، والمقالات والبحوث العلميّة. وفي سنة 1978، نظّمت الجامعة التّونسيّة ندوة دوليّة تحت عنوان (الألسنيّة واللّغة العربيّة) وأجمع المشاركون خلالها، على أنّ أيسر المصطلحات المتداولة في البلدان العربية، وأقربها إلى خصائص اللّغة العربيّة مصطلح (اللّسانيات) وهو المصطلح الّذي وضعه الأستاذ الدّكتور عبد الرّحمن الحاج صالح، وسُمِّي به معهد متخصّص بالجزائر، وصدرت به أوّل مجلّة متخصّصة في هذا العلم في الوطن العربيّ. ويقال اللّسانيات على قياس

---

* تناول القسم الخاص بفقه اللغة في كتاب (فقه اللغة وسر العربية) المفردات في مجموعات دلالية: النبات والشجر أنواع الحيوان، الطعام، الثياب، الإبل، الآلات، والأدوات أوائل الأشياء وأواخرها، الطول والقصر، اليبس واللين، القلة والكثرة الملء والصّفورة والخلاء، الأصول والرّؤوس والأعضاء والأطراف، الأمراض والدّواء، الأصوات وحكايتها، الحجارة... إلخ. ينظر: محمود فهمي حجازي: علم اللّغة العربيّة، ص66.

* للمزيد من الاطّلاع حول الكتب التي أُلِّفت في (فقه اللّغة) ينظر: مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ط1. بيروت: 2001، دار الكتب العلمية، ص17.

الرّياضيات ولا يقال علم اللّسانيات؛ لأن اللاحقة (ات) الدّالة على العلم في العربيّة، تقابل اللاحقة (ique) الدّالة على العلم في اللّغة الفرنسيّة. واللّسانيات كما جاء في (قاموس اللّسانيات) لجون ديبوا (Jean Dubois) "هي العلم الّذي يدرس اللّغة الإنسانيّة دراسة علميّة، تقوم على الوصف ومعاينة الوقائع، بعيدا عن النّزعة التّعليميّة والأحكام المعياريّة."[1]

7- اللّسانيات العربيّة: ظهر مصطلح اللّسانيات العربيّة في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، بين أوساط الدّراسين العرب في العصر الحديث، بعد أن ساد الاعتقاد بأنّ هناك لسانيات عربية تقابل اللّسانيات الغربيّة، وأُطْلِق بذلك مصطلح اللّسانيات العربيّة على مجمل الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة. والحقيقة إنّنا إذا اعتبرنا مجمل هذه الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، مرحلةً من المراحل الّتي أسهمت إلى جانب الدّراسات اللّغويّة للحضارات القديمة كالهنديّة، واليونانيّة، والرّومانيّة في تطوّر اللّسانيات عبر مراحل تاريخها، فإنّه يمكن أنْ ينطبق عليها هذا المصطلح. "أمّا إذا اعتبرناها علما قائما بذاته على نحو ما هو سائد من الاعتقاد، فإنّنا نكون قد نسبنا اللّسانيات لأنفسنا، ونكون بذلك كمن يطالب بفيزياء عربيّة أو رياضيات عربيّة."[2] والحقيقة إنّ العلوم تُنْسَبُ إلى موضوعاتها لا إلى الجنس الّذي أبدعها.

8- لسانيات العربيّة: ظهر كذلك مصطلح لسانيات العربيّة في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة حديثا، عند كلٍّ من مصطفى غلفان وحافظ إسماعيلي علوي، اللّذين أطلقاه على الكتابة اللّسانيّة المتخصِّصة، الّتي تجعل اللّغة العربيّة موضوعاً لدراستها؛ حيث يتمّ فيها النّظر إلى هذه اللّغة على أساس أنّها نسق صوريّ أو وظيفيّ، يمكن وصفه أو تفسيره في مختلف مستويات التّحليل اللّسانيّ اعتمادا على المناهج العلميّة المتداولة في البحث اللّساني العالميّ منذ منتصف القرن التّاسع عشر، بما فيها: المنهج التّاريخيّ، والمقارن، والوصفيّ، والتّقابليّ. وهي تسعى من حيث الهدف؛ إلى تقديم وصف جديد لبنيات اللّغة العربيّة، على نهجٍ غير معروف في الثّقافة اللّغويّة العربيّة القديمة، وفق ما توصّل إليه البحث اللّسانيّ العامّ."[3]

---

[1]– Jean Dubois, Dictionnaire de Linguistique, Paris: 1973, p300.

[2]– ينظر: يوسف منصر، الخطاب اللّساني المغاربيّ، أصوله، مفاهيمه، إجراءاته –عبد الرّحمن الحاج صالح، عبد السّلام المسديّ، عبد القادر الفاسيّ الفهريّ نماذج– رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: البشير إبرير، جامعة باجي مختار–عنّابة، الجزائر: 2013، ص436.

[3]– ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة الرّباط: 1991، ص92.

تطبيق:

س1– حدِّد من خلال ما درست في المحاضرة مفهوما دقيقا للّسانيات العربيّة؟

س2– هل يمكن اعتبار اللّسانيات العربيّة مقابلا للّسانيات الغربيّة، أم مرحلة من مراحل تاريخها ولماذا؟

س3– حدّد ما يندرج من الموضوعات الآتية ضمن اللّسانيات، أو اللّسانيات العربيّة، أو لسانيات العربيّة؟

– الثّنائيات اللّغويّة، مبدأ التّقطيع المزدوج، علم الأصوات الوظيفيّ، علم الأصوات عند العرب النّحو العربيّ، النّحو التّوليديّ، النّحو الوظيفيّ، النّظريّة الخليليّة الحديثة، نحو اللّغة العربيّة الوظيفيّ نحو اللّغة العربيّة التّوليديّ، الصّناعة المعجميّة، صناعة المعاجم العربيّة، علم الدّلالة، علم الدّلالة عند العرب، الدّلالة التّوليديّة.

المحاضرة (2): اللّسانيات العربيّة: النّشأة:

تمهيد: تُعَدُّ الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة خلال المراحل الأولى من تاريخها من أعرق الدّراسات الّتي أسهمت إلى جانب الدّراسات اللّغويّة للحضارات القديمة: كالهنديّة، واليونانيّة والرّومانيّة، في تطوّر البحث اللّسانيّ عامّة. ويعود تاريخها إلى القرن الثّامن للميلاد (ق08م) الموافق للقرن الثّاني للهجرة (ق02هـ) مع أبي الأسود الدّؤلي (69هـ) وتلامذته، من أمثال نصر بن عاصم اللّيثي (89هـ) وعنبسة الفيل (100هـ) وعبد الرّحمن بن هرمز (117هـ) ويحيى بن يعمر (129هـ) وتلامذة تلامذته، من أمثال أبي عمرو بن العلاء (154هـ) وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ (117هـ) وعيسى بن عمر الثّقفيّ (149هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ) وأبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المُلقّب بسيبويه (180هـ) وأبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (189هـ) وأبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (207هـ) وغيرهم ممّن أسّسوا الدّراسات اللّغويّة العربيّة الأولى لمن جاء بعدهم من القُدامى والمُحْدَثين:[1]

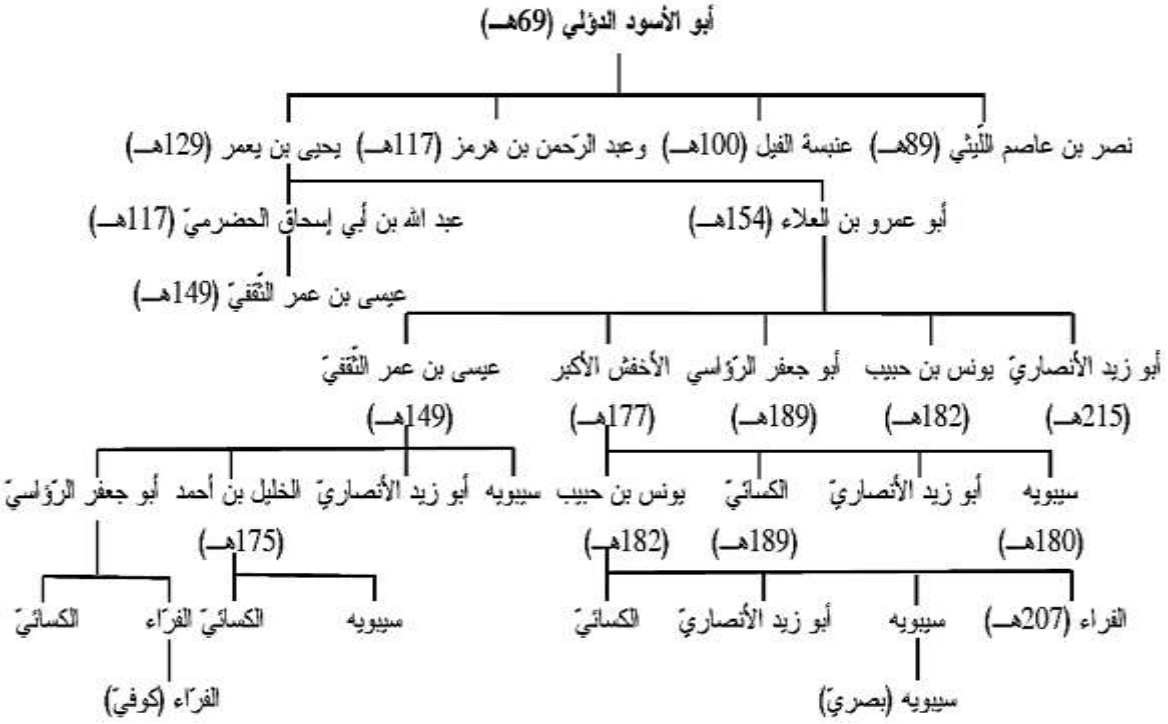

وقد ظهرت الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة متأخّرة، مقارنة بغيرها من الدّراسات اللّغويّة للحضارات القديمة، كالهنديّة، واليونانيّة، والرّومانيّة؛ "إذ لم يكن البحث اللّغويّ عند العرب من الدّراسات

[1]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، دط. القاهرة: 1998، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج2، 284.

المبكرة الّتي خفوا لها سراعًا؛ لأنّهم وجّهوا عنايتهم أوّلا إلى دراسة العلوم الشّرعيّة، وحين فرغوا منها أو كادوا، اتجهوا إلى دراسة العلوم الأخرى. وفي هذا يقول السّيّوطي: إنّه منذ منتصف القرن الثّاني الهجريّ، بدأ علماء المسلمين يدوّنون الحديث النّبويّ، ويؤلّفون في الفقه الإسلاميّ، والتّفسير القرآنيّ. وبعد أنْ تمّ تدوين هذه العلوم اتّجه العلماء نحو تدوين العلوم غير الشّرعيّة، ومن بينها اللّغة والنّحو. كما يقول أحمد أمين: أكثر اللّغة كتبت في العصر العباسيّ الأوّل لا قبله."[1] وبهذا يمكن ردّ هذا التّأخر في نشأة الدّراسات اللّغويّة عند العرب، مقارنة بغيرهم من الأمم إلى الأسباب الآتية:

– طبيعة الحياة الاجتماعيّة للعرب التي تعتمد على الحلّ والتّرحال، ولا تألف الاستقرار؛

– غياب الحافز الدّينيّ الّذي ظهر عند الأمم في الحضارات الأخرى؛

– انشغال العرب بعد الإسلام بالفتوحات الإسلاميّة؛

– انشغال العلماء المسلمين في بداية التّأليف بالعلوم الشّرعيّة قبل العلوم اللّغويّة.

ومن جملة ما توصّلت إليه الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة، خلال هذه المرحلة الأولى من تاريخها، ما يلي:

– تأسيس النّحو العربيّ؛

– وضع نقط الإعراب؛

– وضع نقط الإعجام؛

– اكتشاف الحركات الإعرابيّة (نظام التّشكيل).

أوّلا– تأسيس النّحو العربيّ: يُعَدُّ النّحو العربيّ أوّل العلوم اللّغويّة التي تفطّن إليها العرب في دراستهم للّغة خلال هذه المرحلة؛ فقد دعتهم الحاجة إلى حماية اللّغة العربيّة –باعتبارها لغة القرآن الكريم– من اللّحن، إلى تأسيس علم النّحو العربيّ الذي اختلفت الرّوايات حول واضعه، وسبب وضعه وأوّل ما وُضِع منه؛ لاعتماد الرّوايات الأولى على المشّافهة لا التّدوين. وتُرجِّح أغلب الرّوايات أنّ واضع علم النّحو العربيّ هو أبو الأسود الدّؤليّ، بطلب من الإمام عليّ رضي الله عنه، فقد جاء في (سبب وضع علم العربيَّة) لجلال الدّين السّيوطيّ (911هـ) "قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ عبد الرَّحْمَن بن إِسْحَاق الزجاجي النَّحْوِيّ فِي أَمَالِيهِ: حَدثنَا أبو جَعْفَر مُحَمَّد بن رستم الطَّبَرِيّ، قَالَ: حَدثنَا أبو حَاتِم السّجسْتَانِي، حَدثنِي يَعْقُوب بن إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ حَدثنَا سعيد بن سلم الْبَاهِلِيّ، حَدثنَا أبي عَن جدي عَن أبي الأسود الدّؤَلِي رَضِي الله عَنهُ، قَالَ: دخلت على أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ بن أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ فرأيته مطرقا

[1]– أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ط8. بيروت: 2003، عالم الكتب، ص79.

متفكِّرا، فَقلتُ فيمَ تفكر يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ، قَالَ: إِنِّي سَمِعت ببلدكم هَذَا لحنا، فَأَرَدْتُ أَنْ أصنع كتابا فِي أصُول الْعَرَبيَّة، فَقُلت إِنْ فعلت هَذَا أَحْيَيْتَنَا، وبَقِيت فِينَا هَذِه اللُّغَة، ثمَّ أَتَيْته بعد ثَلاث فَأَلْقى إِلَيّ صحيفَة فِيهَا: بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم، الْكَلَام كُله اسْم، وَفعل، وحرف، فالاسم مَا أنبأ عَن الْمُسَمَّى، وَالفعْل مَا أنبأ عَن حَرَكَة الْمُسَمَّى، والحرف ما أنبأ عَن معنى لَيْسَ باسم وَلا فعل، ثمَّ قَالَ لي تتبَّعه وزد فِيهِ مَا وَقع لَك. وَاعْلَم يَا أَبَا الأسود أَن الأَسْمَاء ثَلاثَة: ظَاهر، ومضمر، وَشَيْء لَيْسَ بِظَاهِر وَلا مُضْمر، وَإِنَّمَا يتفاضل الْعلمَاء فِي معرفَة مَا لَيْسَ بِظَاهِر وَلا مُضْمر. قَالَ أَبُو الأسود: فَجمعت مِنْهُ أَشْيَاء وعرضتها عَلَيْهِ، فَكَانَ من ذَلِك حُرُوف النّصب، فَذكرت مِنْهَا: إِن، وَأَنّ، وليت، وَلَعَلَّ، وَكَأَن، وَلم أذكر لَكِن، فَقَالَ لي: لِمَ تركتهَا، فَقُلْت: لم أحسبها مِنْهَا، فَقَالَ: بل هِيَ مِنْهَا فزدها فِيهَا."[1]

وجاء في رواية أخرى أنّ سبب وضع أبي الأسود الدّؤليّ للنّحو، هو أنّه سمع ابنته تلحن في حضرته، فقد "قَالَ أَبُو الفرج الْأُصْبَهَانِيّ رَحمَه الله فِي كتاب الأغاني، أخبرنَا أَبُو جَعْفَر بن رستم الطَّبَرِيّ النَّحْوِيّ، عَن أبي عُثْمَان الْمَازِني، عَن أبي عمر الْجرْمِي، عَن أبي الْحسن الأَخْفَش، عَن سِيبَوَيْهٍ عَن الْخَلِيل بن أَحْمد، عَن عِيسَى بن عمر، عَن عبد الله بن أبي إِسْحَاق الْحَضْرَمِيّ، عَن عَنْبَسَة الفيل وَمَيْمُون الأقرن، عَن يحيى بن يعمر اللَّيْثِيّ، أَنّ أبا الأسود الدؤَلِيّ رَضِي الله عَنهُ، دخل إِلَى ابْنَته بِالْبَصْرَةِ فَقَالَت لَهُ: يَا أَبَت مَا أَشدُّ الْحرِّ، رفعت أَشدُّ فظنها تسأله وتستفهم مِنْهُ؛ أَي زمَان الْحر أَشد، فَقَالَ لَهَا: شهر ناجر يُرِيد شهر صفر، الْجَاهِلِيَّة كَانَت تسمي شهور السّنة بِهَذِهِ الْأَسْمَاء، فَقَالَت: يَا أَبَت إِنَّمَا أَخْبَرتك وَلم أَسالك فَأَتى أَمِير الْمُؤمنِينَ عَليّ بن أبي طَالب كرم الله وَجهه، فَقَالَ يَا أَمِير الْمُؤمنِينَ ذهبت لُغَة الْعَرَب لما خالطت الْعَجم، وأُوشِك إِنْ تطاول عَلَيْهَا زمَان أَن تضمحل، فَقَالَ لَهُ وَمَا ذَلِك فَأَخْبرهُ خبر ابْنَته، فَأمره فَاشْترى صحفا بدرهم، وأملى عَلَيْهِ الْكَلَام كُله لا يخرج عَن اسْم وَفعل وحرف جَاءَ لِمَعْنى، وَهَذَا القَوْل أول كتاب سِيبَوَيْهٍ، ثمَّ رسم أصُول النَّحْو كُلّهَا، فنقلها النّحويون وفرّعوها."[2]

وفيما ذكره ابن الأنباري عن سبب وضع أبي الأسود للنّحو، أنّه: "يُرْوَى أيضا أنّ أبا الأسود قالت له ابنته: ما أحسنُ السَّماءِ؟ فقال لها: نجومها، فقالت: إنّي لم أُرِدْ هذا، وإنّما تعجّبت من حسنها. فقال لها: إذن فقولي: ما أحسَنَ السَّماءَ! فحينئذ وَضعَ النّحو وأوّل ما رَسَمَ منه باب التّعجب."[3]

---

[1]– جلال الدّين السّيوطيّ، سبب وضع علم العربيّة، تح: مروان العطيّة، ط1. بيروت: 1988، دار الهجرة، ص31–35.

[2]– المرجع نفسه، ص39–43.

[3]– أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح: إبراهيم السامرائي، ط3. الأردن: 1985، مكتبة المنار، ص21.

وتتّفق معظم الرّوايات على أنّ واضع النّحو هو أبو الأسود الدّؤليّ، في حين تختلف حول الحادثة التي تُعَدُّ سببا في وضع أبي الأسود لهذا العلم، وأوّل ما وضع منه، فالرّوايات الّتي تربط سبب وضع هذا العلم بحادثة أبي الأسود مع علي بن أبي طالب، تذهب إلى أنّ أوّل ما وُضِع منه، هو باب أقسام الكلم وباب إنّ وأخواتها، في حين تذهب الرّوايات الّتي تربط سبب وَضْع علم النّحو بحادثة أبي الأسود مع ابنته، إلى أنّ أوّل ما وُضِع منه هو باب التّعجب.

ثانيا- وضع نقط الإعراب: يُطلَق نقط الإعراب على النّقط الذي تم وضعه على أواخر الحروف لإعرابها حسب طبيعة الصّوت المنطوقة به، وهو إمّا الفتح أو الضّم أو الكسر. وواضعه أبو الأسود الدّؤليّ الّذي رسم إعراب القرآن الكريم عن طريق نقط أواخر الكلمات فيه، بطلب من زياد بن أبيه. "وقد اختلف النّاس كذلك في السّبب الذي دعا أبا الأسود إلى ما رسمه من النّحو، فقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السّلام العربيّة، فكان لا يخرج شيئاً مما أخذه عن علي بن أبي طالب إلى أحد، حتى بعث إليه زيادٌ: اعمل شيئاً تكون فيه إماماً ينتفع الناس به، وتُعرِب به كتاب الله، فاستعفاه من ذلك، حتى سمع أبو الأسود قارئاً يقرأ: (أنّ الله بريء من المشركين ورسولِهِ)، فقال: ما ظننتُ أن أمر الناس صار إلى هذا، فرجع إلى زياد فقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فَلْيَبْغِنِي كاتباً لقناً يفعل ما أقول، فأتى بكاتب من عبد القيس فلم يرضه، فأتى بآخر، قال: أبو العباس أحسبه منهم. فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف، فانقط نقطة فوقه على أعلاه، فإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإنْ كسرت فاجعل النّقطة تحت الحرف، فإنْ أتبعت شيئاً من ذلك غنّة فاجعل مكان النّقطة نقطتين. فهذا نقط أبي الأسود."[1]

وحَمَل هذا الصّنيعَ عن أبي الأسود تلاميذُه من قرّاء الذّكر الحكيم، وفي مقدّمتهم نصر بن عاصم وعبد الرّحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، فكلّ هؤلاء نقطوا المصحف وأُخذ عنهم النّقط، وحُفظ وضُبط وقُيِّد، وعُمل به، واتُّبِع فيه سنتهم، واقتُدي فيه بمذاهبهم. وقد أضافوا بعدها إلى ذلك عملا جليلا، وهو اتّخاذ نقط جديد للحروف المعجمة في المصاحف، تمييزا لها من الحروف المهملة، وهو الّذي سمِّي فيما بعد (نقط الإعجام).[2]

---

[1]- أبو سعيد الحسن السّيرافي، أخبار النّحويّين البصريّين، تح: طه محمّد الزّيني ومحمّد عبد المنعم خفّاجي، ط1. دب: 1955، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده بمصر، ص11-12.

[2]- أحمد شوقي عبد السّلام ضيف، المدارس النّحويّة، دط. القاهرة: دت. دار المعارف، ص16-17.

ثالثا– وضع نقط الإعجام: يُطلَق نقط الإعجام على النّقط الذي تمّ وضعه على الحروف المتشابهة رسما لتمييزها نطقا، وعكسه الإهمال. ويقع بهذا الإعجام والإهمال صفة للحروف المتشابهة في الرّسم؛ فيقال لمن تم نقطه منها معجما، ولمن لم يثبت نقطه منها مهملا. "وواضعه نصر بن عاصم اللّيثيّ بطلب من الحجاج بن يوسف الثّقفيّ (95هـ) والي العراق آنذاك، وهذا بعد أنْ برزت مشكلة جديدة للمسلمين –على الأخصّ من غير العرب– في قراءة القرآن الكريم، وهي مشكلة التّمييز بين الحروف المتشابهة في الرّسم، ذلك لأنّ السّليقة لم تعد تُسعِف القارئ في التّمييز بين هذه الحروف التي تتشابه في رسمها وتختلف في نطقها، فَوُضِع لها هذا النّوع من النّقط الّذي سُمِّي فيما بعد (نقط الإعجام). وبهذين النّوعين من النّقط نقط الإعراب ونقط الإعجام، تمّ للمسلمين تحصين القرآن الكريم من اللّحن الّذي بدأ يستشري على ألسنة النّاس من أهل العربيّة في القراءة."[1]

رابعا– اكتشاف الحركات الإعرابيّة (نظام التّشكيل): كان ممّا اهتدى إليه الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ) في دراسته للأصوات اللّغويّة في العربيّة، هو اكتشافه للحركات الإعرابيّة أو ما يُسمَّى بنظام التّشكيل؛ والّتي تشمل الفتحة، والضّمّة، والكسرة، مُطوِّرا بذلك نقط الإعراب الذي وضعه أبو الأسود الدّؤليّ. وقد اهتدى الخليل إلى هذا النّوع من الحركات عن طريق "أخذه من حروف المدّ صورها مصغرة للدّلالة عليها، فجعل الضّمّة واوًا صغيرة في أعلى الحرف؛ لئلا تلتبس بالواو الأصليّة والكسرةَ ياءً متّصلة تحت الحرف، والفتحةَ أَلِفا مبطوحة فوقه. كما زاد الخليل عليها علامات للرّوم والإشمام، والتّشديد، والهمزة المتّصلة والمنقطعة، وكان له في النّقط والشّكل كتاب اتخذه الأسلاف إمامهم مدّة من الزّمن."[2]

تطبيق:

س1– استنادا إلى معرفتك بمختلف المراحل الّتي مرّت بها نشأة الدّراسات اللّغويّة في الحضارات القديمة، كيف تفسّر نشأة الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة خلال هذه المرحلة، هل بفكرة القطيعة أو الأصالة أم بفكرة التّأثّر، ولماذا؟

---

[1]– محمد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، ط1. بيروت: 1980، منشورات دار مكتبة الحياة، ص54–55.

[2]– ينظر: أحمد شوقي عبد السّلام ضيف، المدارس النّحويّة، ص33.

المحاضرة (3): اللّسانيات العربيّة: التّطوّر:

تمهيد: عرفت الدّراسات اللّغويّة في الحضارة، بعد الفتوحات الإسلاميّة واتّساع رقعة الدّولة العبّاسيّة، تطوّرا ملحوظا، عرفت من خلاله تأسيس عدّة علوم لغويّة، شملت: النّحو، والبلاغة، وفقه اللّغة، وأصول النّحو، والصّناعة المعجميَّة، وعلم الأصوات. وقد عرفت هذه الدّراسات اللّغويّة أرقى مراحل تطوّرها في العصر العباسيّ الأوّل، مع هارون الرّشيد (193هـ) والمأمون (218هـ) اللّذين شجعا التّأليف والتّرجمة؛ فازدهرت في عصرهما العلوم اللّغويّة على يد العديد من العلماء المسلمين عرباً وغير عرب:

أوّلا- النّحو: يُعَدُّ كتاب سيبويه (الكتاب) أوّل ما وصل إلينا في علم النّحو العربيّ، وهو الكتاب جمع فيه صاحبه قواعد النّحو العربيّ، كما ضمّنه إلى جانب آرائِه آراءَ شيخه الخليل، وإنْ لم يكن سيبويه واضع هذا العلم؛ فإليه يُعزَى التّأليف في النّحو العربيّ "الّذي كان من سوء حظّه أنْ جاء سيبويه في وقت مبكر جدًّا، لا يتجاوز النّصف الثّاني من القرن الثّاني الهجريّ، إذ نتج عن تفوُّقه، وشدَّة إعجاب النّحاة به، أنْ أُصيب التّفكير النّحويّ بالجمود، ودار الجميع في فلك سيبويه، واتّخذوه أساسًا لدراستهم، ولذا لم يطوِّروا هذه الدِّراسة بالقدر الكافي، وتحوّلت كثير من الدّراسات النّحويّة إلى مجرد شروح له، أو اختصارات، أو تعليقات عليه، أو جَمْعٍ لشواهده وشرحها. ويكفي دليلا على ما كان لكتاب سيبويه من سحر وإغراءٍ لدة النّحاة، إطلاقهم عليه اسم (قرآن النّحو). وقول أبي عثمان المازنيّ (249هـ) في تمجيده: (من أراد أن يعمل كتابًا في النّحو بعد كتاب سيبويه فَلْيَستَحِ). وقول أبي العباس المبرِّد (285هـ) لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: (هل ركبت البحر؟) تعظيمًا واستصعابًا له. وقول أبي سعيد الحسن السّيرافيّ (368هـ): (وعَمَل كتابَه الّذي لم يَسبِقْه إلى مِثْلِه أحدٌ قَبْلَه، ولم يَلْحَق بِهِ مَنْ بَعْدَه)."[1] وهو يقصد بذلك سيبويهِ، وكلّ هذا يدلّ على ما كان لكتاب سيبويه من ولع شديد به لدى هؤلاء النّحاة.

وقد عرف النّحو العربيّ بعد كتاب سيبويه عدّة أنواع من المؤلّفات النّحويّة، شملت: المتون والشّروح، والحواشي، والتّقريرات، والأماليّ، والمسائل، وكذا الكُتُبُ التّعلميّة الّتي ظهرت حديثا مع تطوّر الحاجة إلى تعلّم قواعد العربيّة في المدارس والجامعات ومختلف المؤسّسات التّعليميّة، وقد

[1]- أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص124.

استهدف بعض هذه المؤلّفات جمع قواعد النّحو العربيّ، والبعض شرحها، في حين استهدف البعض تبسيط هذه القواعد بما يَسُدُّ حاجة المتعلِّمين، وفي ما عرض لمجمل هذه المؤلّفات مع التّفصيل:

1- المتون: (ج) متن، وهو مصطلح يُطلَق عند أهل العلم على مبادئ فنٍّ من الفنون جُمِعَت في رسائل صغيرة خالية من الاستطراد، والتّفصيل، والشّواهد، والأمثلة، إلا في حدود الضّرورة.[1] فمَتْن الكتابِ في مختلف العلوم هو نصّه الأصليّ، بخلاف الشّرح والحواشي؛ إذ يُقَال: أضاف بعضَ التّعليقات على هوامش متن الكتاب؛ أي نصّه الأصليّ.[2] وهو في علم النّحو يدلّ على المُؤلَّفات الّتي جُمِعت فيها قواعد النّحو على شكل منثور أو منظوم. ومن أشهر المتون المنثورة الّتي عرَفها النّحو العربيّ خلال مراحل تاريخه (الكتاب) لسيبويه (180هـ) و(المُقتَضَب) للمبرّد (285هـ) و(الأصول في النّحو) لابن السّراج (316هـ) و(التّفاحة في النّحو) لأبي جعفر النّحاس (338هـ) و(الجُمَل في النّحو) لأبي القاسم الزّجاجي (340هـ) و(اللّمع في العربيّة) لابن جنّي (392هـ) و(المفصّل في علم العربيّة) للزّمخشري (538هـ) و(الكافية الشّافية) لابن الحاجب (646هـ) و(متن الآجرُّومية) لمحمد ابن آجرّوم (723هـ) وكتابي (قَطْر النّدى وبل الصدى) و(مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) لجمال الدّين ابن هشام الأنصاري (761هـ). أما أشهر المتون المَنظُومَة فهي: (الدُّرة الألفيّة في علم العربيّة) لابن معطي (628هـ) و(الخلاصة الألفيّة في علم العربيّة) و(الكافية الشّافية) لابن مالك (672هـ) و(مُلْحَة الإعراب) للحريري (676هـ) و(الدُّرة البهيّة نظم الأجروميّة) لشرف الدّين العمريطي (989هـ).

2- الشّروح: (ج) شرح، وهو عمل يُتَوَخَى فيه توضيح ما غَمُضَ من المتون، وتفصيل ما أُجمِل منها، وهو يتراوح بين الطول والقصر، والسهولة والعسر، وفيه الوجيز والوسيط والبسيط.[3] وهو في علم النّحو يدلّ على المُؤلَّفات النّحويّة الّتي تمّ فيها شرح المتون منثورة أو منظومة؛ لتقريبها من مريدي النّحو العربيّ. ومن أشهر الشّروح على المتون المنثورة، شروح كتاب سيبويه بما فيها (شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد الحسن السّيرافي (368هـ) و(التّعليقة على كتاب سيبويه) لأبي علي الفارسي (377هـ) و(شرح كتاب سيبويه) لأبي الحسن علي بن عيسى الرّماني (384هـ) و(شرح عيون كتاب سيبويه) لهارون بن موسى القرطبيّ (401هـ) و(النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه) لأبي الحجاج يوسف

---

[1]- عبدالله عويقل السّلمي "المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التّأليف النّحويّ" مجلة الأحمديّة، ع4، دب: 1420، ص249.

[2]- أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ط1. بيروت:2008، عالم الكتب، ج3، ص2065.

[3]- عبدالله عويقل السّلمي "المتون والشّروح والحواشي والتّقريرات في التّأليف النّحويّ" ص249.

بن سليمان المُلقَّب بالأعلم الشّنتمريّ (476هـ) و(تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) لأبي الحسن بن محمد الأندلسي المُلَقَّب بابن خروف (606هـ) و(شرح كتاب سيبويه) للقاسم بن علي الأنصاري البطليوسي المعروف بابن الصّفار (630هـ) و(شرح كتاب سيبويه) لصالح بن محمّد. وكذا (شرح المفصل) لابن يعيش (643هـ) و(شرح الرّضي على الكافية) لرضيّ الدّين الأستراباذي (686هـ) و(شرح قَطْر النّدى وبلّ الصّدى) لابن هشام الأنصاري (761هـ) و(التّصريح بمضمون التّوضيح) لخالد الأزهريّ المعروف بالوقاد (905هـ) وهو شرح على (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) لابن هشام الأنصاريّ، و(مجيب النِّدا في شرح قطر النَّدا) لعبد الله بن أحمد الفاكهي (972هـ) و(مُغِيث النِّدا في شرح قَطْر النَّدا) لشمس الدّين محمد بن أحمد الخطيب الشّربينيّ (977هـ). أمّا أشهر الشّروح على المتون المنظومة، فشروح الأَلْفيّة بما فيها (أوضح المسالك إلى أَلْفية ابن مالك) لجمال الدّين ابن هشام (761هـ) و(شرح ابن عقيل على أَلْفية ابن مالك) لابن عقيل (769هـ) و(شرح الأشمونيّ لأَلفيّة ابن مالك) لنور الدّين الأشموني (900هـ) و(شرح ابن النّاظم على ألفية ابن مالك) لبدر الدّين ابن النّاظم (686هـ) وشرح السُّيوطي على أَلفية ابن مالك المُسمَّى (البهجة المُرْضيَّة) لجلال الدّين السّيوطي (911هـ) وكذا (شرح الكافية الشّافية) لابن مالك (672هـ) و(شرح ملحة الإعراب) للحريري (676هـ).

3- الحواشي: (ج) حاشية، وهي إيضاحات مطوّلة دعت إليها ظاهرة انتشار المتون والشّروح وقد قُصِدَ منها حلُّ ما يُستَغْلَق من الشّرح، وتيسير ما يَصْعُبُ فيه، واستدراك ما يفوته والتّنبيه على الخطأ، والإضافة النّافعة، وزيادة الأمثلة والشّواهد. ومن أشهر هذه الحواشي (حاشية الأزهريّ على التّصريح بمضمون التّوضيح) لخالد الأزهريّ (905هـ) و(حاشية الصّبان على شرح الأشموني لأَلفية ابن مالك) لمحمد بن علي الصّبان (1206هـ) و(حاشية الخُضَرِي على شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك) لمحمد الخُضَرِي (1345هـ) و(حاشية ياسين بن زين الدّين الحمصيّ على شرح الفاكهيّ لقَطْر النَّدى وبلّ الصّدى المُسَمَّى مُجِيب النِّدا في شرح قطر النَّدا) لياسين بن زين الدّين الحمصيّ (1061هـ) و(حاشية ياسين الحمصيّ على شرح التّصريح للأزهريّ) لياسين بن زين الدّين الحمصيّ (1061هـ) و(حاشية السِّجاعي على شرح القطر لابن هشام) لأحمد السّجاعي (1197هـ).

4- التّقريرات: (ج) تقرير، وهو ما يُسجِّله المدرِّس من تعليمات وملاحظات على الحاشية في توضيحها للمسائل النّحويّة.[1] ومن أشهرها تقريرات الأنبابيّ على الحواشي، بما فيها: (تقرير الأنبابيّ على حاشية السّجاعيّ على شرح القُطْر) و(تقرير الأنبابيّ على حاشية أبي النّجا على شرح الأزهريّ على الآجروميّة) و(تقرير الأنبابيّ على حاشية الصّبّان) لمحمّد بن محمد بن حسين الأنبابي (1313هـ).

5- الأمالي: (ج) أُمْليّة، وهي تُطلَق على ما كان يلقيه شيوخ النّحو على تلامذتهم من دروس ومسائلَ، ومحاضرات. وأشهر ما أُلِّف في الأمالي (أمالي الزّجاجيّ) لأبي القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق الزّجاجيّ (337هـ) و(أمالي السُّهيليّ) لأبي القاسم السُّهيلي (581هـ) وهما ليسا خالصين لعلم النّحو باعتبارهما قد جمعا بين النّحو، واللّغة، والحديث، والفقه. وكذلك (أمالي ابن الشّجريّ) لهبة الله بن عليّ الشّجريّ (542هـ) و(كتاب أمالي ابن الحاجب) لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (646هـ).

6- المسائل: (ج) مسألة، وهي تُطْلَقُ على مُجْمَل ما تَمَّ تسجيله من فتاوى حول المسائل النّحويّة. وأشهر هذه المسائل (المسائل السَّفَريَّة في النّحو) و(المباحث المُرْضيَّة المُتعلِّقة بـ (من) الشّرطيّة) لجمال الدّين ابن هشام الأنصاريّ (761هـ).

7- الكتب التّعليميّة: ظهر هذا النّوع من المؤلّفات النّحويّة حديثا؛ لأهداف تعليميّة تنشد التّيسير وتبسيطَ القواعد النّحويّة، ولهذا سُمِّي بالكتب التّعليميّة، وأشهر هذه الكتب (النّحو المصفَّى) لمحمّد عيد و(النّحو الوظيفيّ) لعبد العليم إبراهيم، و(النّحو التّطبيقيّ) لهادي نهر، و(النّحو الواضح) لعلي الجارم ومصطفى أمين، و(النّحو الوافي) لعبّاس حسن، و(التّطبيق النّحويّ) لعبده الرّاجحي، و(الكفاف في النّحو) ليوسف الصّيداوي، و(جامع الدّروس العربيّة) لمصطفى الغلاييني، و(نحو اللّغة العربيّة) لمحمّد أسعد النّادري... إلخ، ومن جملة الخصائص الّتي تتميّز بها هذه المؤلّفات النّحويّة عن غيرها المؤلّفات السّابقة، ما يلي:

- ابتعادها عن التّعليل والاطّراد في شرح المسائل النّحويّة؛
- اعتمادها على الأمثلة التّوضيحيّة بَدَلَ الشّواهد في شرح القواعد النحويّة؛
- تقليصها عدد الأبواب النّحويّة باعتمادها على التّبويب بحسب الحركات الإعرابيّة (باب المرفوعات، باب المنصوبات، باب المجرورات) لا الوظيفة النّحويّة (باب الفاعل، باب المفعول باب الابتداء... إلخ).

---

[1]- ينظر: محمد بن خالد الفاضل، التّأليف في النّحو، تمّ استرجاعه يوم: 30-10-2016، على الرّابط: http://alkuwarih.com/node/186

ثانيا– البلاغة العربيّة: كان ممّا اهتدى إليه علماء النّحو خلال هذه المرحلة من تاريخ الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة، هو ربط مختلف التّراكيب اللّغويّة بمختلف المعاني الّتي تؤدّيها في الكلام وعلى هذا الأساس تأسّست البلاغة العربيّة على يد الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) قبل أن تمرّ في نشأتها بعدّة مراحل:[1]

1– مرحلة النّشأة: بدأت هذه المرحلة بكتاب (مجاز القرآن) لأبي عبيدة معمر بن المثنى (210هـ) الذي كان أوسع أهل البصرة علماً باللّغة، والأدب، والنّحو، وأخبار العرب وأيّامها. وسبب تأليفه لهذا الكتاب فيما ترويه كتب الأدبّ، أنّ الفضل بن الرّبيع وزير الرّشيد استقدم أبا عبيدة من البصرة لحضور مجلسه، فلما حضر إلى المجلس، سأل إبراهيم بن إسماعيل الكاتب أبا عبيدة عن قوله تعالى: ﴿ طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصافات: 65]. وإنّما يقع الوعد والإيعاد بما قد عُرِف مَثَلُه وهذا لم يُعْرَف، فقال أبو عبيدة: إنّما كلم الله العرب على قدر كلامهم. أمَا سمعت قول امرئ القيس:

أيقتُلُنيّ والمشرفيُّ مُضاجعي ومسنونةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ.

وهم لم يروا الغول قَطُّ، ولمّا كان أمر الغول يُهوِّلُهم أَوْعَدُوا به، فاستحسن الفضل ذلك منه واستحسنه السّائل، وأزمع أبو عبيدة عند ذلك أن يضع كتاباً في القرآن لمثل هذا وأشباهه.

وكتاب أبي عبيدة ليس كتاباً بلاغياً وإنما هو كتاب في التّفسير؛ حيث شرح فيه صاحبه الألفاظ القرآنيّة بما ورد مثلها في كلام العرب، وفي معرض شرحه لهذه الألفاظ، نثر بعض الملاحظات البلاغيّة، وأشار إلى بعض مسائلها: كالإيجاز، والإطناب، والتّقديم والتّأخير دون تسميةٍ لها. كما أشار إلى خروج بعض الأساليب الإنشائية عن دلالتها الأصليّة إلى بعض المعاني البلاغيّة: كالأمر والنّهيّ، والاستفهام، وتحدّث عن الالتفات، والتّشبيه. وتعرّض للمجاز العقليّ من غير تسمية له؛ وإنّما أشار إلى بعض شواهده الّتي أفاد منها البلاغيون فيما بعد.

وجاء بعد أبي عبيدةَ أبو زكريا يحيى الفراء (207هـ) الّذي كان كذلك من أعلم أهل الكوفة بالنّحو، واللّغة، وفنون الأدب، ووَضَع كتابه (معاني القرآن) الّذي تعرّض فيه إلى المسائلِ نفسهَا الّتي عالجها أبو عبيدة، غير أنّ ثقافته النّحويّة قد ظهرت في كتابه بوضوح، فهو يشرح بعض ألفاظ القرآن الكريم وبعض الأساليب البيانيّة، والتّراكيب اللّغويّة، ويَرُدُّ كلّ ذلك إلى مذاهب العرب؛ حيث نثر في متن هذا الكتاب بعض الملاحظات البلاغيّة، مشيرا إلى الإيجاز وبعض صور الإطناب مبيّنا الغرض البلاغي

[1]– ينظر: "التّفكير البلاغيّ عند العرب" تمّ استرجاعه يوم: 20–11–2016، على الرّابط:
http://www.entsab.com/vb/////attachment.php?attachmentid=17170&d=14278488

منها، كما تحدّث عن التّقديم والتّأخير. ولاحظ خروج الأمر، والنّهي، والاستفهام عن دلالتها الأصليّة إلى معانٍ بلاغيّة. ووقف عند صور المجاز العقليّ، ممثّلا له من القرآن الكريم وكلام العرب دون تسميةٍ له. وعرَّف كذلك التّشبيه مبيّنا أركانه من: المُشبَّه، والمُشبَّه بِه، والأداة، ووجه الشّبه. وعَرَض للمُشَاكَلَة أيضاً دون تسميةٍ لها.

2- مرحلة التّأسيس: تأسّست البلاغة العربيّة في هذه المرحلة خلال القرن الخامس للهجرة، على يد الإمام عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) الّذي استطاع بذكائه وثاقب نظره أنْ يجمع ما كان مشتتّا من مباحث علم البلاغة وعلى رأسها مباحث (علم المعاني) و(علم البيان) في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) بعد أن كانت مبعثرة في كتب اللّغة والأدب، والنّقد، وإعجاز القرآن. ولم يكتف عبد القاهر في هذين الكتابين بتقعيد القواعد وتقنينها، بل حرص مع ذلك على ضرب الأمثلة والشّواهد الكثيرة الّتي ساقها في بيان عذب وأسلوب بليغ؛ حتّى تتّضح فنون البلاغة حقّ الوضوح، وتتمثّل في الأذهان خير تمثّل. وإلى يُعْزَى إليه الفضل في القضاء على الكثير من الثّنائيات الّتي سيطرت على فكر البلاغيّين السّابقين وأبرزها ثنائيتي (اللّفظ والمعنى) و(التّعبير والجمال).

ويُعَدُّ كلّ من كتابي (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) مصدرين أساسين لعلم البلاغة، فقد ضمنَّهما مؤلفهما علماً دقيقاً غزيراً، وبنى بهما للبلاغة صرحاً عالياً، وأصبح بسببهما إماماً عظيماً. كما ظهر فيهما بوضوح اعتماد عبد القاهر على المنهج اللّغويّ في تحليل النّصوص، وذلك من خلال إرسائه لنظرية النّظم الّتي أثبتت أنّ القرآن الكريم معجز بنظمه. كما أنّه فَهِم معاني النّحو فهماً جديداً لم يقتصر على القواعد التّقليديّة السّطحيّة المتمثّلة في ضبط أواخر الكلمات؛ بل تعدّاه إلى ربط هذه القواعد بمواقف استعمالها في كلام العرب.

وقد جاء بعد عبد القاهر الجرجانيّ جارالله محمود بن عمر الزمخشري (538هـ) الذي قام بدراسةِ ما كتبه عبد القاهر في كتابَيْه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) واستطاع أن يستنبط ما فيهما من مسائل بلاغية، وتَمثَّلَهُما خير تمثيل في كتابه (الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل) الذي اهتمّ فيه ببيان الأسرار البلاغيّة في القرآن الكريم، وإظهارِ إعجازه عن طريق بيان وفاء دلالته للمراد مع مراعاته مقتضيات الأحوال، وكذلك كشف ما فيه من خصائص التّصوير ولطائف التّعبير في البيان القرآنيّ. وعلى الرّغم من أنّ هذا الكتاب يُعَدُّ من كتب التّفسير، إلاّ أنّه في الوقت ذاته يُعدُّ من كتب البلاغة العربيّة؛ لكونه جاء مليئا بمسائلها ولطائفها المتناثرة، داخل آرائه في تفسير آي القرآن الكريم.

3- مرحلة التّقنين والتّقعيد: تبدأ هذه المرحلة بظهور أبي يعقوب يوسف السّكاكي (626هـ) الذي اهتم بالفلسفة والمنطق، وقام بتقنين قواعد البلاغة، مستعيناً في ذلك بقدراته المنطقيّة على التّعليل والتّعريف، والتّفريع، والتّقسيم. وبذلك تحوّلت البلاغة على يديه إلى مجرد قواعدَ وقوانين صيغَتْ في قوالب منطقية جافة، باعدت بينها وبين وظيفتها من إرهاف الحسّ، وإمتاع النّفس، وتربية الذّوق، وتنمية الملكات.

وتعود شهرة السّكاكي إلى القسم الثّالث من كتابه (مفتاح العلوم) الذي خصّصه لعلمي المعاني والبيان، وملحقاتها من الفصاحة والبلاغة، والمحسنات اللّفظيّة والمعنويّة. وقد نال هذا الكتاب شهرة فائقة بين علماء البلاغة، الذين فُتِنوا به إلى حدّ جعلهم ينسون أنفسهم وينكرون ملكاتهم، ولهذا ظلوا قروناً عديدة عاكفين على دراسته، وشرحه، وتلخيصه، ولكأنّه لم يُؤَلَّف في البلاغة كتابٌ غيرُه، فاستأثر باهتمامهم وعنايتهم. وقد أخذ رجال هذه المدرسة وعلماؤها يعمدون في دراساتهم البلاغيّة على النّظريات، والتّقسيمات، والقواعد، والتّعريفات الّتي أصبحنا نراها شائعة في مصنّفاتهم: من الشّروح والحواشي، والتّقارير ونحوها، والّتي صُنِّفت على هدي كتاب السّكاكي والقزويني. فمن الّذين قاموا بشرح (مفتاح العلوم) للسّكاكي: قطب الدّين الشّيرازي (710هـ) في كتابه (مفتاح المفتاح) وشمس الدّين محمّد بن مظفر الخلخالي (745هـ) في كتابه (شرح المفتاح) والسّيّد الشّريف الجرجانيّ (816هـ) في كتابه (المصباح في شرح المفتاح) وابن كمال باشا (940هـ) في كتابه (تغيير المفتاح للسّكاكي). وممّن عُنُوا بتلخيصه: بدر الدّين بن مالك (686هـ) في كتابه (المصباح في المعاني والبيان والبديع) وجلال الدّين محمد بن عبد الرّحمن القزويني (739هـ) في كتابه (تلخيص المفتاح) وعضد الدّين أبو الفضل عبد الرّحمن الشّيرازي (756هـ) في كتابه (الفوائد الغياثيّة).

ولعلّ أفضل هذه التّلخيصات وأوسعها شهرة بين العلماء في المشرق كتاب (تلخيص المفتاح) للقزويني، وهذا الكتاب بدوره حظي لدى العلماء باهتمام بالغ؛ فمنهم من شرحه، ومنهم من لخّصه ومنهم من نَظَمَه. فممّن شرحه: بهاء الدّين السّبكي (773هـ) في كتابه (عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح) وابن يعقوب المغربي (1168هـ) في كتابه (مواهب الفتّاح في شرح تلخيص المفتاح) وشمس الدّين محمّد بن مظفر الخلخالي (745هـ) في كتابه (مفتاح تلخيص المفتاح) وسعد الدّين التّفتازاني (792هـ) الذي وَضَع له شرحين (المختصر) و(المطوّل). وممّن نظمه شعراً: جلال الدّين السّيوطيّ (911هـ) في كتابه (عقود الجُمَان) وعبد الرّحمن الأخضريّ (953هـ) في كتابه (الجوهر المكنون في الثّلاثة فنون) وغيرهم كثير.

ولا تزال خزائن الكتب والمخطوطات تضم في جنباتها عدداً كبيراً من الكتب الّتي دارت حول شرح (مفتاح العلوم) أو حول كتاب (التّلخيص) للقزوينيّ. فكلّ من جاء بعد السّكاكي سار على نهجه ونسج على منواله؛ لأنّها لا تخرج عن كونها ترديدا وتكراراً لمادّته، فهي محاولات قُصِد بها الإيضاح والتبسيط عن طريق الإيجاز والتلخيص. ولا شكّ أنّ هذه الشّروح، والتّلخيصات، والمنظومات، تدل على عناية أصحابها منذ عصر السّكاكي وما بعده، بالمناقشات العلميّة، والمماحكات اللّفظيّة، دون العناية بتربية الذوق، ففقدت البلاغة بذلك هدفها الرّئيس.

ثالثا- فقه اللّغة: ظهر مصطلح فقه اللّغة في الدّراسات اللّغويّة التي عرفتها الحضارة العربيّة متأخّرا مقارنة بموضوعاته، فقد تعرّض ابن جنّي (392هـ) في كتابه (الخصائص) إلى موضوعات فقه اللّغة، دون الإشارة إلى هذا المصطلح من قريب أو بعيد، وكان هدفه من تأليف هذا الكتاب الذي جاء عنوانُه أقربَ إلى وصف القوانين العامّة* الّتي تنتظم وفقها العربيّة من وصف القوانين الخاصّة، هو وضع كتاب على طريق كُتُبِ أصول الفقه، ثمّ ضمّنه مباحث عدَّة تتعلّق بموضوعات فقه اللّغة. وفي هذا قال ابن جنّي: "وذلك أنّا لم نر أحدًا من علماء البلدين، تعرَّض لعمل أصول النّحو، على مذهب أصول الكلام والفقه."[1] ومن جملة مباحث فقه اللّغة الّتي طرقها ابن جني في كتابه (الخصائص) ما يلي:

1- حدّ اللّغة وأصل نشأتها.

2- اختلاف اللّهجات العربيّة.

3- خصائص اللّغة العربية الصّوتية، والصّرفية: كالاشتقاق، والزّيادة، والحذف، والإعلال والإبدال، والإدغام، والقلب. والتّركيبية: كالتّقديم والتّأخير. والدّلاليّة: كالاشتراك اللّفظيّ، والتّضاد.

ويُعَدُّ أحمد ابن فارس (395هـ) أوّل من ألف كتابا تضمّن عنوانه مصطلح فقه اللّغة، عالج فيه كذلك موضوعات شتى من هذا العلم، وهو كتاب (الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسُنَن العرب في كلامها) "الذي يحمل عنوانه إلى جانب مصطلح فقه اللّغة مصطلحين دخيلين، يُشير الأوّل منها (الصّاحبي) إلى الصّاحب ابن عباد (380هـ) الّذي كان قد أهدى إليه المُؤلِّف هذا الكتاب. أمّا

* يُقصَد بالقوانين العامّة التي تنتظم وفقها العربيّة، القوانين الّتي تنتظم وفقها اللّغة: كالسّماع، والقياس، والاطّراد والشّذوذ، والّتي هي موضوع لأصول النّحو العربيّ؛ من حيث هو أدلة النّحو في هذه القوانين. أمّا القوانين الخاصّة الّتي تنتظم وفقها العربيّة، فيقصد بها القوانين الّتي تنتظم وفقها قواعد اللّغة: كرفع الفاعل، ونصب المفعول، وجرّ المضاف بالنّسبة لعلم النّحو. وكالاشتقاق، والتّثنية، والجمع، والتّصغير، والنّسبة، بالنّسبة لعلم الصّرف.

[1]- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ط4. القاهرة: دب، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ج1، ص2.

المصطلحان الآخران (فقه اللّغة) و(سنن العرب في كلامها) فيشيران إلى نوعين مختلفين من الدّراسة."[1] وكان هدف ابن فارس من تأليف هذا الكتاب مخالفا لهدف ابن جني الذي كان معاصرا له، فقد ألّف ابن فارس كتابه بهدف خدمة لغة القرآن الكريم، وهو لذلك قسم علوم هذه اللّغة إلى أصل وفرع، قائلا: "إنَّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أمَّا الفرعُ فمعرفة الأسماء والصّفات كقولنا: رجل، وفرس، وطويل، وقصير. وهذا هو الَّذِي يُبدأ بِهِ عند التّعلُّم. وأمَّا الأصلُ فالقولُ عَلَى موضوعِ اللّغة وأوّليتها ومنشئِها، ثُمَّ عَلَى رسوم العرب فِي مخاطبتها، وَمَا لَهَا من الافْتِنان تحقيقاً ومجازاً."[2] ومن جملة ما تعرّض إليه كذلك ابن فارس في كتابه من موضوعات فقه اللّغة، ما يلي:

1- القول في أصل لغة العرب ومنشئها.

2- القول في أفضليّة لغة العرب واتّساعها.

3- القول في اختلاف لغات العرب.

4- القول في أسباب تطوّر دلالة الألفاظ.

5- البحث في بعض خصائص اللّغة العربيّة الصّوتيّة: كالحاء، والظّاء. والصّرفيّة: كالاشتقاق. والتّركيبيّة: كالإعراب.

6- البحث في الأساليب البلاغيّة للعربيّة: كتنوع أغراض الكلام، والحقيقة والمجاز.

وألّف بعد أحمد ابن فارس أبو منصور الثّعالبي (429هـ) كتابه (فقه اللّغة وسرّ العربيّة) وهو كتاب يتضمَّن في عنوانه مصطلحين، يشير الأوّل منهما إلى جزء ضمنه الثّعالبي معجما للمعاني، جمع فيه الألفاظ المتّصلة بموضوع واحد تحت كلّ باب. أمّا الثّاني فيشير إلى مباحث متفرّقة تتعلّق ببعض أسرار العرب في أساليبهم، ومجاري كلامهم. "وكما كان ابن فارس قد قدّم كتابه إلى الصّاحب ابن عباد قدّم كذلك الثّعالبي كتابه إلى الأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي (436هـ) الذي أفرد جزءا كبيرا من مقدّمة الكتاب لمدحه."[3] كما كان الهدف من تأليف هذا الكتاب هو نفسه الهدف الذي ألّف لأجله أحمد بن فارس كتابه (الصاحبي في فقه اللغة) وهي خدمة لغة النّص القرآني، لفهم أحكامه، فقد قال أبو منصور الثّعالبي في مقدّمة كتابه "إنّ من أحبَّ الله تعالى، أحب رسوله محمداً ﷺ ومن أحبَّ الرسول العربيّ ﷺ أحبَّ العرب، ومن أحبَّ العرب، أحبَّ العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العجم

---

[1]- ينظر: عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دط. بيروت: 1972، دار النّهضة العربيّة، ص43.

[2]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسُنَنِ العرب في كلامها، ص11.

[3]- عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، ص47.

والعرب، ومن أحبَّ العربيّة، عُنيَ بها، وثابر عليها، وصرف هِمَّته إليها، ومن هداه الله للإسلام، وشرح صدره للإيمان، وآتاه حسن سريرة فيه، اعتقد أن محمداً ﷺ خير الرّسل، والإسلام خير الملل، والعرب خير الأمم، والعربيّة خير اللّغات والألسنة. والإقبال على تفهّمها من الدّيانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التَّفَقُّه في الدّين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثمّ هي لإحراز الفضائل، والاحتواء على المروءة، وسائر أنواع المناقب، كالينبوع للماء، والزّند للنار."[1] ومن جملة ما تعرّض إليه الثّعالبي في كتابه الّذي قسمه إلى قسمين، ما يلي:

1- القسم الأوّل (فقه اللّغة): تضمَّن القسم الأوّل من كتاب (فقه اللغة وسرّ العربيّة) معجما للمعاني، جَمَع فيه الثّعالبي الألفاظ المتّصلة بموضوع واحد تحت كلّ باب، وهو مُقَسَّم على ثلاثين بابا وكل باب منها مُقَسَّم على عدّة فصول. ابتدأه بباب الكلّيات وختمه باب خصّصه للحديث عن الفنون المختلفة في الأسماء، والأفعال، والصّفات. ومجمل ما تضمّنته أبواب هذا المعجم هو الحديث عن الصّفات المتضادة في الأشياء: كأوائلها وأواخرها، وصغائرها وكبائرها، والطول والقصر فيها، واليبس واللّين، والقلة والكثرة... إلخ، وسائر الأحوال المتضادة فيها: كالسِّعة والضيق، والجودة والرّداءة... إلخ.

2- القسم الثّاني (سرّ العربيّة): خصّص الثَّعالبي القسم الثّاني من كتابه (فقه اللّغة وسرّ العربيّة) للكشف عن بعض أسرار العرب في أساليبهم ومجاري كلامهم، مستشهدا عليها بنصوص من القرآن الكريم في تسعة وتسعين فصلا. ومن جملة هذه الأساليب:

- تقديم المؤخّر وتأخير المقدم؛
- إضافة الاسم إلى الفعل؛
- الاختصاص بعد العموم؛
- إقامة الواحد مُقام الجمع؛
- الجمع يراد به الواحد؛
- المفعول يأتي بلفظ الفاعل؛
- تسمية العرب أبناءها بالشّنيع من الأسماء؛
- في التّصغير؛
- في الاستعارة؛

---

[1]- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثّعالبي، فقه اللّغة وسرّ العربيّة، تح: عبد الرزاق المهدي، ط1. إحياء التّراث العربيّ، دب: 2002، ص15.

- في التجنيس؛
- في الطِّباق؛
- في الكناية؛
- .....

وما يُميِّز كتاب الثّعالبي عن كتب سابقيه، أنّه لم يتضمّن في حديثه عن موضوعات فقه اللغة القضايا العامة لهذا العلم: كالحديث عن أصل نشأة اللّغة، وتطوّر اللّهجات العربيّة، وخصائص اللّغة العربيّة، وغيرها من المباحث الّتي طرقها سابقوه؛ بمن فيهم ابن جني وابن فارس. "إلا أنّنا نستطيع أن نستخلص من هذا القسم أنّه أراد أن يكشف بعض الخصائص، أو القوانين التي تتميّز بها العربيّة في أساليبها المختلفة. كما يتّضح من خلال جعله القسم الأوّل خاصّا بفقه اللغة، أنّه كان يعتبر أنّ فقه اللّغة يقتصر في دراسته على الألفاظ اللّغويّة وفهم دلالتها لا غير."[1] وعلى هذا الأساس فقد عُدَّ كتابه على ما تضمّنه من مصطلح فقه اللغة، معجما للمعاني لا كتابا في فقه اللّغة.

وتوالى التّأليف في هذا العلم في العصر الحديث، بعد أنْ تقرّر تدريسه في الجامعات المصريّة ثمّ الجامعات العربيّة، فألّف علي عبد الواحد كتابه (فقه اللّغة) ومحمّد المبارك كتابه (فقه اللّغة: دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية) وكتابه (فقه اللّغة وخصائص العربيّة) وصبحي الصّالح كتابه (دراسات في فقه اللغة) وخليل يحيى نامي كتابه (دراسات في فقه اللّغة) ويعقوب بكر كتابه (دراسات في فقه اللغة) ورمضان عبد التّواب كتابه (فصول في فقه العربيّة) وعبد الحسين المبارك كتابه (فقه اللّغة) ومحمد أحمد أبو الفرج كتابه (فقه اللغة) ومحمد خضر كتابه (فقه اللّغة) وگــاصد الزّيدي كتابه (فقه اللغة العربيّة) وإميل بديع يعقوب كتابه (فقه اللّغة العربيّة وخصائصها) وعبده الراجحي كتابه (فقه اللّغة في الكتب العربيّة) وإبراهيم السّامرّائي كتابه (فقه اللّغة المقارن) ومحمد الأنطاكي كتابه (فقه اللّغة) وصالح بلعيد كتابه (فقه اللّغة) وغيرها من الكتب التي تمّ تأليفها في هذا العلم.[2]

رابعا– أصول النّحو:[3] نشأ هذا العلم ملازما للنّحو العربيّ في القرون الأولى لوضعه، غير أنّه قد تأخر في تدوينه مقارنة بعلم النّحو، شأنه في ذلك شأن العلوم الّتي نجد زمنا ليس يسيرا بين تاريخ نشأتها وتاريخ تدوينها، وظهورها كعلوم مستقلة، لها موضوعها الخاصّ. فعلم أصول الفقه –مثلا– نشأ مع الفقه

---

[1]– ينظر: عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، ص51.

[2]– ينظر: مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ط1. بيروت: 2001، دار الكتب العلمية، ص17.

[3]– حيدر غضبان محسن الجبوري "نشأة التّأليف في أصول النّحو" تم استرجاعه يوم: 30–10–2016، على الرّابط: http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=8&lcid=24400

نفسه، إذْ لا يمكن تَصوُّر علم بلا أصول؛ لأنّ الأصول هي الأساس الّذي يُبْنَى عليه العلم. إلا أنّ تدوين علم أصول الفقه تأخّر بزمن طويل، حيث تمّ ذلك على يد الإمام الشّافعيّ في رسالته. وكذلك علم أصول النّحو الذي نشأ أيضا مع نشأة النّحو، إلا أنّه لم يُدَوَّن –على غرار علم أصول الفقه– إلا في القرن الرّابع على يد أبي الفتح عثمان ابن جني (392هـ) في كتابه (الخصائص). مع الإشارة إلى أنَّ أبا بكر بن السَّرّاج (316هـ) كان قد وضع لكتابه في النّحو عنوان (أصول النّحو) إلا أنّه لم يقصد بذلك علم أصول النّحو، بل شمل كتابه أبواب النّحو العربيّ، وهو بذلك يُعَدُّ كتابا في النّحو شأنُه شأنُ كتاب سيبويه. وقد نبّه إلى هذا ابن جني فذكر في الخصائص أنّه قد سبقه إلى هذه التّسمية ابن السّراج، ثم علَّق على ذلك بقوله: "فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يُلْمِم فيه بما نحن عليه، إلا حرفاً أو حرفين في أوّله."[1]

ويُعَدُّ كتاب الخصائص بهذا أوّلَ كتابٍ يُؤلَّف في هذا العلم، إلا أنّه لا يجوز أن نزعم أن ابن جني هو أوّل من تكلَّم في علم أصول النّحو. وإنّما كان فضله في التّأليف، كفضل الشّافعي في علم أصول الفقه. وقد ضمّن ابن جني كتابه هذا أبوابا كثيرة من أصول النّحو، بما فيها: السّماع، والقياس والإجماع، والاستحسان، والعلَّة، والأصالة والفرعيّة، وغيرها من مباحث هذا العلم.

وجاء بعد ابن جني أبو البركات الأنباري (577هـ) فألّف كتابا يحمل الاسم والمضمون معا، وهو كتاب (لمع الأدلة في علم أصول النّحو) وقد أخذ في هذا الكتاب أبواب أصول الفقه برمّتها، وحشاها بموضوعاتٍ في أصول النّحو. وتلاه كذلك جلال الدّين السّيوطي (911هـ) الّذي ألّف في أصول النّحو كتابه (الاقتراح في علم أصول النّحو) وقد اعتمد فيه اعتمادا شِبه كليّ على كتابي (الخصائص) و(لمع الأدلّة) رغم أنّه ادَّعى في مقدّمة كتابه الأسبقيّة إلى ذلك. كما ألّف يحيى الشّاوي المغربيّ الجزائريّ (1096هـ) كتابه (ارتقاء السّيادة في أصول النّحو). وقد عُنِي غير واحد بشرح كتاب الاقتراح، وأهم هذه الشّروح: شرح ابن علان الصّديقي (1057هـ) في كتابه (داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح) وشرح ابن الطّيب الفاسي (1170هـ) في كتابه (فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح) وشرح محمود فجال في كتابه (الإصباح في شرح الاقتراح) و شرح محمّد رشيد في كتابه (شرح كتاب الاقتراح في أصول النّحو).

وتوالى التّأليف في هذا العلم في العصر الحديث، فألّف محمّد عيد كتابه (أصول النّحو العربيّ) ومحمد خيّر الحلواني كتابه (أصول النّحو العربيّ) ومحمّد خان كتابه (أصول النّحو العربيّ) وسعيد الأفغاني كتابه (في أصول النّحو) وصالح بلعيد كتابه (في أصول النّحو).

[1]– أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1، ص2.

خامسا- الصّناعة المعجميّة: عرفت الدّراسة اللّغويّة في الحضارة العربيّة الصّناعة المعجميّة في مرحلة متقدّمة من تاريخها، فقد اعتنى علماء التّفسير بجمع غريب القرآن في مصنّفات أو رسائل وأشهر من عُنِي بذلك ابن عباس (68هـ) الّذي ألّف في الغريب كتابه (غريب القرآن) ثمّ توالى التّأليف في هذا النّوع من الموضوعات، فألّف أبو سعيد أبان بن تغلب (141هـ) كذلك كتابه (غريب القرآن) وعبد الله مالك بن أنس بن مالك (179هـ) كتابه (تفسير غريب القرآن) وأبو فيد مؤرّج بن عَمْرو السّدوسي (195هـ) كتابه (غريب القرآن) وغيرها من المصنّفات التي ألّفت في هذا النّوع من الموضوعات.

وانتقل بعد ذلك التّأليف المعجميّ في النّصف الثّاني من القرن الثّاني الهجري، إلى علماء اللّغة الّذين دعتهم الحاجة إلى جمعها وشرحها، إلى إنشاء هذا النّوع من المؤلّفات الّتي تمّ التّصنيف فيها وفق ثلاثة أنواع من المعاجم: معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني، ومعاجم الأبنيّة. يُعنَى الأوّل منها بشرح معنى اللّفظ، ويعنى الثّاني منها بتحديد اللّفظ المناسب للمعنى، ويعنى الثّالث منها بحصر أبنية اللّغة وشرح ألفاظها:[1]

1- معاجم الألفاظ: يهدف هذا النّوع من المعاجم إلى بيان معاني الألفاظ، من خلال الوقوف على استعمالاتها في كلام العرب، فاللّفظ هنا معلوم لكن المعنى مجهول، وهذا هو ما عليه الحال في أغلب المعاجم العربيّة، كالصّحاح للجوهريّ، والقاموس المحيط للفيروز آبادي، ولسان العرب لابن منظور وتاج العروس للزّبيدي، والمصباح المنير للفيومي... إلخ.

ويُعَدُّ (كتاب العين) للخليل بن أحمد الفراهيديّ (175هـ) أوّل معجم* أُلِّفَ في هذا النّوع من المعاجم، وكان الخليل قد اعتمد في **جمع مادّته** على التّقليبات الصّوتيّة، وفي **ترتيب ألفاظه** على حروف الهجاء حسب مخارجها الصّوتيّة، مبتدئا بأوّل حرف وهو العين منتهيا بآخر حرف وهو الياء*. وممّن

---

[1]- المعجم، تم استرجاعه يوم: 04-11-2016، على الرّابط:
http://encyc.kacemb.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85

* تُطلَق كلمة (معجم) على كلّ كتاب يضمّ قائمة من مفردات اللّغة مرتّبة ترتيبا منطقيّا، مصحوبة بطريقة نطقها وشرح معانيها. ويُعدّ هو أحمد بن فارس (395هـ) أوّل من سَمّى معجمه (معجم مقاييس اللّغة) بهذا الاسم.

* رتّب الخليل بن أحمد أبواب معجمه، بحسب مخارجها الأبعد فالأقرب على نحو ما يلي: ع ح هـ خ غ-ق ك-ج ش ض-ص س ز-ط د ت-ظ ذ ث-ر ل ن-ف ب م-وأ ي. وقد جُمِعت في قول النّاظم (ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ص189.):

يا سائلي عن حروف العين دونكما في رتبة ضمّها وزن وإحصـــــاء
العين والحاء ثم الهاء والخـــــاء والغين والقاف ثم الكاف أكفـــاء

اقتفوا أثر الخليل ونحوا نحوه في التّرتيب والتّبويب حسب مخارج الحروف، أبو علي القالي (356هـ) في معجمه (البارع في اللّغة) الّذي يُعَدُّ أوّل معجم ظهر في الأندلس. وكذلك أبو منصور الأزهريّ (370هـ) في معجمه (تهذيب اللّغة) والصّاحب بن عباد (458هـ) في معجمه (المحكم والمحيط الأعظم). أما ابن دريد الأزديّ (321هـ) فقد حاول الخروج على طريقة الخليل بن أحمد الفراهيديّ في التّرتيب والتّبويب، في معجمه (جمهرة اللّغة) باتّخاذه التّرتيب الألفبائيّ طريقة لترتيب مادّة معجمه، غير أنّه لم يلتزم بها في جميع أبوابه، فقد جمع بين التّرتيب الألفبائيّ والتّرتيب حسب الأبنيّة في ترتيب مادّة هذا المعجم. وسار على هذا النّهج في الخلط بين التّرتيب الألفبائيّ والتّبويب حسب الأبنية أحمد بن فارس (395هـ) في معجمه (معجم مقاييس اللّغة). أمّا أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ (393هـ) فقد أحدث طريقة في ترتيب معجمه (الصِّحاح) خالف فيها ما أُلِّف قبله؛ حيث اعتمد طريقة التّرتيب الألفبائيّ في ترتيب الأبواب، ولكنَّه شذَّ في طريقة ترتيب الألفاظ داخلها؛ حيث رتّبها حسب أواخر الأصول. وفي أواخر القرن الخامس وأوائل القرن السّادس الهجريّين ألّف الزّمخشريّ (538هـ) معجمه (أساس البلاغة) الّذي تفرَّد فيه باتّباع التّرتيب الألفبائيّ؛ حيث رتّب الكلمات حسب أوائلها ثمّ ثوانيها ثّم ثوالثها، وهي الطّريقة التي انتهجتها المعاجم الحديثة في ترتيب الألفاظ.

وتوالى التّأليف في معاجم الألفاظ في هذا العصر، مستفيدا من تجارب السّابقين في تأليفها، فألَّف ابن منظور (771هـ) معجمه (لسان العرب) مُتتبِّعاً فيه طريقة الجوهريّ في صحاحه، كما سار على منهج الصِّحاح واللّسان الفيروزآبادي (817هـ) في معجمه (القاموس المحيط) وهو المعجم الّذي اعتمد عليه المُرتضَى الزّبيدي (1205هـ) في تأليف معجمه (تاج العروس من جواهر القاموس) وزاد عليه في أنّه تحدّث عن حرف كلّ باب من أبواب معجمه، مبيناً خصائص ذلك الحرف واستعمالاته اللّغويّة. ولم ينقطع التّأليف في معاجم الألفاظ خلال هذا العصر، ولكنّه أخذ شكل المختصرات والشّروح، ومن ذلك ما قام به أبو عبدالله محمد بن أبي بكر الرّازي (1261هـ) من اختصاره لمعجم الصِّحاح ضمن معجمه (مختار الصِّحاح) وأبو العبّاس أحمد بن محمّد الفيوميّ (770هـ) في اختصاره لكتاب (العزيز

والجيم والشين ثم الضاد يتبعهـــا صاد وسين وزاي بعـدها طـاء
والدال والتاء ثم الظّاء متّصـــل بالظّاء ذال وثاء بعـــــدها راء
واللام والنون ثم الفاء والبـــــاء والميم والواو والمهموز واليـــاء

شرح الوجيز) المعروف بالشّرح الكبير لعبد الكريم بن محمّد الرّافعيّ (623هـ) ضمن معجمه (المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرّافعي).

وتواصل التّأليف في معاجم الألفاظ في العصر الحديث، فألّف بطرس البستاني (1301هـ=1883م) معجمه (محيط المحيط) الّذي أراد مُؤلِّفه أن يحوي ما في القاموس من مفردات، مع زيادات كثيرة أخرى، ولكنه سار على الطريقة الألفبائية وفق أوائل الأصول، مخالفا بذلك القاموس. وألّف بعده سعيد الخوري (1331هـ=1912م) معجمه (أقرب الموارد) الذي اعتمد فيه كذلك على (القاموس المحيط) إلا أنّه لم يُهمِل جميع كتب اللّغة الّتي سبقته، وجاء ترتيبه على أوائل الأصول أسوة بالمعاجم الحديثة. وألّف كذلك عبد الله البستاني (1349هـ=1930م) معجمه (البستان). وألّف لويس معلوف (1365هـ=1946م) معجمه (المنجد) وقد سار في ترتيبه على أوائل الأصول، مضيفا إليه كثيراً من الصّور والأشكال بجانب القسم الخاصّ باللّغة، والأدب، والأعلام. وألّف أحمد رضا (1372هـ=1953م) معجمه (متن اللّغة) وهو مرتّب ترتيبا ألفبائيّا حسب أوائل الأصول.

وانتقل كذلك التّأليف في معاجم الألفاظ في العصر الحديث، من الجهود الفرديّة إلى الجهود المؤسّساتيّة، فأصدر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة المُعجميْن (الوسيط) و(الوجيز) وهما معجمان يسيران على الطّريقة الحديثة في التّرتيب، كما بدأ المجمع بإصدار المعجم الكبير الّذي يُعَدُّ معجما كبيرا شاملا لألفاظ اللّغة العربيّة، قديمها وحديثها، وذلك ضمن عمل موسوعيّ مسهب مُنظَّم.

2- معاجم المعاني: يهدف هذا النّوع من المعاجم إلى بيان الألفاظ المناسبة للمعاني، من خلال الوقوف على مجمل معاني الألفاظ المتّصلة بموضوع واحد في كلام العرب، فالمعنى هنا معلوم لكنّ اللّفظ الدقيق الدالّ عليه هو المجهول. وصاحبت نشأة هذا النّوع من المعاجم تطوّر الصّناعة المعجميّة في الدّراسات اللّغويّة التي عرفتها الحضارة العربيّة، ولكنّه أخذ منحى يختلف عن معاجم الألفاظ في ترتيب مادّته؛ حيث اتّخذ طريقة الموضوعات.

وقد نشأ هذا النّوع من المعاجم على شكل كتيِّبات أو رسائل لغويّة، كانت تُؤلَّف في موضوع من الموضوعات، وأشهر هذه الموضوعات الّتي أُلِّف فيها هذا النّوع من الرّسائل: موضوع خلق الإنسان وأشهر ما أُلف فيه رسالة (خلق الإنسان) للأصمعيّ (216هـ) و(خلق الإنسان) للزّجاج (310هـ) وموضوع الحيوان، وأشهر ما ألّف فيه، رسائل (الإبل) و(الخيل) و(الشّاء) (الوحوش) للأصمعيّ (216هـ) وموضوع النّبات، وأشهر ما أُلِّف فيه رسالة (النّبات والشّجر) للأصمعيّ (216هـ) ورسالة (النّخل) لأبي حاتم السّجستانيّ (250هـ) ورسالة (النّبات) لأبي حنيفة الدّينوريّ (282هـ) وموضوع

الأزمنة، وأشهر ما ألّف فيه (الأزمنة وتلبية الجاهليّة) لقطرب (210هـ) وموضوع السّلاح، وأشهر ما أُلِّف فيه كتاب (السّلاح) لأبي عبيد القاسم بن سلام (224هـ) وموضوع البئر، وأشهر ما أُلِّف فيه كتاب (البئر) لابن الأعرابي (231هـ) وغيرها من الموضوعات الّتي أخذت في تأليفها شكل الكتيّبات أو الرّسائل اللّغويّة.

وتطوّر هذا النّوع من الرّسائل فأخذ شكل الكتب التي تضمّنت في متنها موضوعات شتّى فصارت تسمى بمعاجم المعاني/ الموضوعات، وأشهر ما أُلِّف في هذا النّوع من المعاجم (الغريب المصنّف) لأبي عبيدة القاسم بن سلام (224هـ) و(كتاب الألفاظ) لابن السّكيت (244هـ) ثم تتابع التّأليف فيه، فألّف عبد الرّحمن بن عيسى الهمذاني (320هـ) كتابه (الألفاظ الكتابيّة) الّذي سار فيه على هدى كتاب ابن السّكيت في التّرتيب الموضوعيّ، مقسّماً موضوعاته أبواباً متعدّدة. وألّف قدامة بن جعفر (337هـ) كتابه (جواهر الألفاظ) وأبو هلال العسكريّ (395هـ) كتابه (التّلخيص). كما ألّف في هذا النّوع من المعاجم أبو منصور الثّعالبي (429هـ) كتابه (فقه اللّغة وسرّ العربيّة). وقد تَوَّج هذا النّوع من المعاجم ابن سيده الأندلسي (458هـ) في كتابه (المُخصَّص) حيث بلغ مرتبة عالية من التّبويب والتّنظيم، والشّمول والاستيعاب، وهو أكبر معاجم المعاني العربيّة حتى الآن، وأغزرها مادّة وأجدرُها بحمل اسم معجم المعاني.

3- معاجم الأبنية: يهدف هذا النّوع من المعاجم إلى حصر الألفاظ العربيّة موزعةً على أبنيتها (الأوزان الصرفيّة) فالأبنية هنا هي أساس بناء المعجم، ثم تأتي المفردات تابعةً لهذا البناء أو ذلك. فبناء الثلاثيّ المجرَّد مثلاً ينظم كلَّ الأفعال المجرّدة، وكذلك الأسماء، وهكذا في الرّباعي والخماسيّ. ومن أشهر هذا النوع من المعاجم (ديوان الأدب) لإسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت350هـ).

ويمكن أن نجمل معظم ما أُلِّف في الصّناعة المعجميّة العربيّة على اختلاف أنواعها وطرق تبويبها وترتيبها، في الجدول الآتي:[1]

الاســـــــم	تاريـــخ الوفـــاة	المعجـــــم	الإصدار
عبدالله بن عباس، رضي الله عنهما.	68هـ	غريب القرآن	687م
أبو سعيد أبان بن تغلب	141هـ	غريب القرآن	758م
الخليل بن أحمد	175هـ	العين	793م

[1]- المعجم، تم استرجاعه يوم: 04-11-2016، على الرّابط:
http://encyc.kacemb.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%AC%D9%85

أبو عبدالله مالك بن أنس	179هـ	غريب القرآن	795م
أبو عبيدة القاسم بن سلام	224هـ	الغريب المصنّف	1997م
يعقوب بن إسحاق ابن السكيت	244هـ	كتاب الألفاظ	858م
قدامة بن جعفر	320هـ	جواهر الألفاظ	932م
ابن دريد الأزدي	321هـ	جمهرة اللغة	933م
أبو علي القالي	356هـ	البارع	966م
أبو منصور الأزهري	370هـ	تهذيب اللغة	980م
الصاحب بن عباد	458هـ	المحيط الأعظم	1065م
أبو هلال العسكري	394هـ	كتاب التّلخيص	1003م
أبو الحسين أحمد بن فارس	395هـ	مقاييس اللغة	1004م
أبو نصر الجوهري	400هـ	الصّحاح	1009م
أبو منصور الثعالبي	429هـ	فقه اللغة	1037م
ابن سيده الأندلسي	458هـ	المخصّص	1065م
أبو القاسم محمود الزمخشري	538هـ	أساس البلاغة	1143م
محمد بن أبي بكر الرازي	660هـ	مختار الصحاح	1261م
محمد بن منظور	711هـ	لسان العرب	1311م
أبو العباس الفيومي	770هـ	المصباح المنير	1368م
محمد بن يعقوب الفيروز آبادي	817هـ	القاموس المحيط	1414م
المرتضى الزبيدي	1205هـ	تاج العروس	1790م
بطرس البستاني	1301هـ	محيط المحيط	1882م
سعيد الخوري	1331هـ	أقرب الموارد	1918م
عبد الله البستاني	1349هـ	البستان	1930م
لويس معلوف	1365هـ	المنجد	1945م
أحمد رضا	1372هـ	متن اللغة	1953م
مجمع اللغة العربية بالقاهرة	1375هـ	المعجم الكبير	1955م
مجمع اللغة العربية بالقاهرة	1380هـ	المعجم الوسيط	1960م

المنظمة العربية للتّربية والثقافة والعلوم 1410هـ المعجم العربي الأساسي 1989م

سادسا- علم الأصوات: ظهر علم الأصوات في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة مختلطا بغيره من العلوم اللّغويّة الّتي تمّ التّعرض فيها إلى علم الأصوات بوصفه عِلْماً يُسْتَعَان به على تفسير بعض الظّواهر الصّوتيّة، أو الصّرفيّة، أو النّحوية، أو في ترتيب المعاجم اللّغويّة؛ حيث تعرَّض المعجميُّون وعلى رأسهم الخليل (175هـ) في مقدّمة كتابه (العين) إلى دراسة الأصوات اللّغويّة في العربيّة، محدّدا مخارجها الّتي جعلها سبعة عشر مخرجا معتمدا ترتيبها في مدارج الفَمِ، أساسا لتبويب معجمه وترتيب مادّته. كما تبعه في ذلك ابن دريد (321هـ) في مقدّمة كتابه (الجمهرة) التي خصّصها كذلك للحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها، وما يأتلف منها وما لا يأتلف في كلمة واحدة، ونسبة تواردها في كلام العرب.

وتعرّض النّحاة إلى دراسة علم الأصوات بوصفه مدخلاً لدراسة علم الصّرف؛ للاستعانة به على تفسير العديد من الظّواهر الصّرفيّة: كالحذف، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والقلب؛ إذ تعرّض سيبويه (ت180هـ) في كتابه (الكتاب) ممهدا لباب الإدغام، إلى دراسة الأصوات اللّغويّة في العربيّة، محدّدا بدقّة مخارجها، وأنواعها من حيث الحُسْنُ والقُبْحُ، وصفاتها من حيث الجهر والهمس، والشّدّة والرّخاوة والفتح والإطباق. وقد خالف شيخه الخليل في عدّه مخارج الحروف العربيّة ستة عشر مخرجا لا غير وهو الّذي ذهب إليه جمهور العلماء. كما تعرّض المبرد (285هـ) في كتابه (المقتضب) في باب الإدغام إلى دراسة الأصوات ومخارجها. وكذلك أنهى الزّجاجيّ (340هـ) كتابه (الجُمَل) بحديثه عن الإدغام ومهّد له ببعض الدّراسات الصّوتية. وأنهى الزّمخشريّ (538هـ) كتابه (المفصّل) بالإدغام وقدّم بين يديه دراسة للأصوات. ومن مصادر علم الصرف الّتي عالجت مباحث صوتية متعددة، كالحذف والإعلال، والإبدال، الإدغام، والقلب، الشّافية لابن الحاجب (646هـ).

ويُعَدُّ ابن جنّي (392هـ) أوّل من أطلق على علم الأصوات مصطلحا خاصّا به، في كتابه (سرّ صناعة الإعراب) الذي تعرَّض من خلاله إلى جملة من مباحثه، أهمّها:[1]

- ذِكْر عدد حروف الهجاء، وترتيبها، وتحديد مخارجها (ستة عشر مخرجا)؛

- بيان الصّفات العامَّة للأصوات: كالجهر والهمس، والشّدة والرّخاوة، والإطباق والانفتاح والاستعلاء والاستيفال، وتقسيمها باعتبار الأصليّة، والزّيادة، والإبدال.

[1]- ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص100-101.

– بيان ما يعرض لهذه الأصوات عند تركيبها من تغيير يؤدي إلى الحذف، أو الإعلال، أو الإبدال، أو الإدغام.

كما يُعَدُّ ابن سينا (428هـ) أوّل طبيب وفيلسوف عربيّ أفرد لعلم الأصوات كتابا مستقلا، درس فيه علم الأصوات بشكل مستفيض، وهذا في رسالته (أسباب حدوث الحروف) التي قسّمها إلى ستة فصول؛ حيث خصّص فيها الفصل الأوّل للحديث عن سبب حدوث الصّوت، وخصّص الفصل الثّاني منها للحديث عن سبب حدوث الحروف وتحديد مخارجها، وخصّص الفصل الثّالث منها لتشريح الحنجرة واللّسان، والفصل الرابع لوصف العملية النطقية للأصوات اللّغويّة في العربيّة، أما الخامس فتحدث فيه عن حروف شبيهة بهذه الحروف، مسموعة في لغات أخرى غير العربيّة، كالسّين الزّائيّة، والزّاي السّينية، والزّاي الظّائية، والفاء الشّبيهة بالباء ...إلخ. أمّا الفصل السّادس فقد خصّصه للحديث عن كيفية إنتاج هذه الأصوات بحركات غير نطقيّة، كالطّاء الّتي تَحْدُث عن تصفيق اليدين دون انطباق الرّاحتين والقاف التي تُسمَع عن انشقاق الأجسام الرطبة[1].

أمّا علماء التّجويد والقراءات فقد اعتنوا بدراسة علم الأصوات عناية تفوق عناية غيرهم؛ إذ لا يَكَادُ يَخْلُو مُؤَلَّف لهم من حديث عن مخارج الحروف وصفاتها، وكذا طريقة نطقها. وقد دفعهم إلى ذلك حرصهم الشّديد على إتقان ترتيل كتاب الله وتجويد نطقه، معتمدين في ذلك على ما جاء في مُؤَلَّفات النّحويّين، واللّغويّين، وعلماء القراءة من دراستهم للأصوات اللّغويّة، ووضعها في إطار علم جديد أُطلِق عليه اسم (علم التّجويد) وهذا بعد ظهور المُؤَلَّفات الأولى فيه خلال القرن الخامس للهجرة، ككتاب (الرّعاية لتجويد القراءة) لمكي بن أبي طالب القيسيّ (437هـ) وكتاب (التّحديد في الإتقان والتّجويد) لأبي عمرو عثمان بن سعيد الدّاني (444هـ) و(المُوضّح في التّجويد) لعبد الوهاب القرطبيّ (461هـ). "وقد واصل علماء التّجويد أبحاثهم الصّوتيّة، مستندين في ذلك على دراسة سابقيهم الّتي أضافوا إليها خلاصة جهدهم؛ حتى بلغ علم التّجويد منزلة عالية من التّقدّم في دراسة الأصوات اللّغويّة. وبالرّغم من استناد علماء التّجويد على جهود سابقيهم من علماء العربيّة وعلماء القراءة، إلا أنّ عملهم جاء متميّزا ولا يمكن عَدُّه جزءا من تلك الجهود، باعتباره جاء مشتملا على جميع مباحث علم الأصوات، خلافا لما جاء به علماء العربيّة الّذين درسوا علم الأصوات تحت أبواب شتّى من علم الصّرف، وهو أمر تجاوزه

[1]– ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص102.

علماء التّجويد، وذلك بالنّظر إلى أصوات اللّغة نظرة أشمل من ذلك."[1] ومن جملة ما تميَّزت به الدّراسات الصّوتيّة لعلماء التّجويد عن الدّراسات الصّوتيّة لعلماء العربيّة، ما يلي:[2]

1- وصف أعضاء النُّطق.

2- الاستعانة بعلم التّشريح في تحديد أعضاء النّطق.

3- تخصيص فصل مستقلّ للحديث عن أعضاء النّطق، خلافا لما كان عليه علماء العربيّة الذين تحدثوا عن هذه الأعضاء في حديثهم عن مخارج الأصوات.

4- تحديد أعضاء النّطق، ومخارج الأصوات وصفاتها، وكذا الأحكام النّاشئة عن تركيبها: كالإدغام والإخفاء، والتّرقيق والتّفخيم، والمدّ والقصر. وغيرها من الموضوعات الصّوتيّة المتعلّقة بقراءة القرآن الكريم.

5- الاستعانة بالرّسوم التّوضيحيّة في بيان مخارج الحروف وتوزيعها على أعضاء النُّطق.

6- ظهور مصطلحات صوتيّة جديدة تمّ اعتمادها في التّعبير عن بعض الصّفات الصّوتيّة للحروف: كالرّوم، والإشمام، والاختلاس، والإمالة، والتّخفيف، والتّفخيم.

7- جعل التَّجويد على مراتبَ تصف القراءة المستوفيّة لصفات النّطق العربيّ الفصيح، مراعية في ذلك حسن الصّوت والأداء: كالتَّحقيق، والتّرتيل، والحدر، والتّدوير.

تطبيق:

س1- لماذا يُعَدُّ ظهور كتاب سيبويه (الكتاب) في وقت متقدّم من تاريخ الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، من أسباب جمود النّحو العربيّ؟

س2- على ماذا يدلُّ تنوُّعُ المؤلّفات النّحويّة في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة؟

س3- اذكر الفرق بين مؤلّفات النّحو العلميّة ومؤلّفات النّحو التّعليميّة، مع التّمثيل لكلّ نوع منهما؟

س4- لماذا يُعَدُّ كتاب (فقه اللّغة وسرّ العربيّة) لأبي منصور الثّعالبيّ (429هـ) معجما للمعاني لا كتابا في فقه اللّغة؟

س5- لماذا تُعَدُّ الشّروح، والتّلخيصات، والمنظومات من علامات تراجع الدّرس البلاغيّ في الحضارة العربيّة؟

---

[1]- ينظر: علم الأصوات اللّغويّة والتّجويد، تم استرجاعه يوم: 05-11-2016، على الرّابط http://alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=33321

[2]- المرجع نفسه.

محاضرة (4): الفكر اللّسانيّ في التّراث:

تمهيد: يُؤكِّد التَّقاطع الحاصل بين الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، واللّسانيات الحديثة عند الغرب، في العديد من المفاهيم اللّسانية، أسبقيّةَ الفكر اللّسانيّ في التّراث العربيّ في تحقيق العديد من النّتائج الّتي توصَّلَتْ إليها اللّسانيات في القرن العشرين. ويستلزم هذا التّقاطع الاعتراف بجهود الدّارسين العرب في تطوير البحث اللّسانيّ عامّة، من باب ردّ الفضل إلى أصحابه كما تقتضيه الحقيقة العلميّة. ومن النّتائج الّتي توصّلت إليها الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، والّتي تتقاطع فيها مع نتائج اللّسانيات، ما تعلَّق بتحديد طبيعة اللّغة، ومنها ما تعلَّق بمنهج الدّراسة اللّسانيّة، ومنها ما تعلَّق بإجراءات التّحليل اللّسانيّ، ومنها ما تعلَّق بطريقة اكتساب اللّغة، ومنها ما تعلَّق بالتّطور اللّغويّ ومنها ما تعلَّق ببعض المفاهيم اللّسانيّة الّتي توصّلت إليها نظريّات البحث اللّسانيّ في القرن العشرين كاعتباطية العلاقة بين الدّال والمدلول عند دي سوسير. والبنية العميقة، والقواعد التّحويليّة، والجمل القواعديّة، والمكون الدّلاليّ، ونظريّتي الرّبط والعامل في النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

أوّلا- تحديد طبيعة اللّغة: يُعَدُّ ابن جنّي (392هـ) أوّل من عرّف اللّغة بشكل يتلاءم مع طبيعتها في (باب القول على اللّغة وما هي) بقوله: "أمّا حدّها؛ فإنّها أصوات يُعبِّر بها كلّ قوم عن أغراضهم."[1] ويتّفق هذا التّعريف مع تعريف دي سوسير (F. D. Saussure) الّذي عرّف اللّغة على أساس أنّها "نظام من الرّموز الصّوتيّة أو مجموعة من الصّور اللّفظيّة، تُختزَن في أذهان أفراد الجماعة اللّغويّة، وتُستَخْدَم للتّفاهم بين أبناء مجتمع معيّن، ويتلقّاها الفرد من الجماعة الّتي يعيش معها عن طريق السّماع."[2] حيث يقوم كلّ من التّعريفين على ثلاث صفات، تمّ من خلالها تحديد طبيعة اللّغة، وهي:

- اللّغة أصوات؛
- اللّغة وظيفتها التّعبير؛
- اللّغة تختلف باختلاف المجتمعات (الأقوام).

ويتّفق التّعريفان على الطّبيعة الصّوتيّة للّغة باعتبارها منطوقة. والوظيفة التّعبيريّة باعتبارها وسيلة للتّواصل والتّفاهم. وكذا الطّبيعة الاجتماعيّة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة لا توجد إلا في مجتمع من المجتمعات، ولهذا تختلف اللّغات باختلاف المجتمعات، وتتعدّد بتعدّدها. وتؤكِّد كلٌّ من هذه الصّفات الّتي

[1]- أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج1، ص33.

[2]- حاتم صالح الضّامن، علم اللّغة، دط. بغداد: 1989، بيت الحكمة، ص32.

اعْتُمِدَت في تحديد طبيعة اللّغة عند كلٍّ من ابن جني ودي سوسير أسبقيّة الأوّل على الثّاني في تحديد طبيعة اللّغة.

ثانيا- منهج الدّراسة اللّسانيّة: اعتَبَرَت اللّسانيات بعد تأسيسها المنهجَ الوصفيَّ المنهجَ الأنسب لدراسة اللّغات بصفة عامّة، وهو المنهج الّذي ظلّ مسيطرا على الدّراسات اللّسانيّة في أوربّا وأمريكا طيلة النّصف الأوّل من القرن العشرين. ويُعَدُّ العربُ أسبقَ من غيرهم إلى اعتبار هذا المنهج الأنسبَ لدراسة اللّغة، في تحديدهم للمدوّنة اللّغويّة العربيّة الفصيحة؛ حيث وضعوا للفصاحة شروطا زمانيّة ومكانيّة؛ تمتدّ زمانيا من مائة وخمسين قبل الهجرة (150ق.هـ) إلى مئة وخمسين بعد الهجرة (150هـ) في الحواضر، وإلى القرن الرّابع الهجريّ (04هـ) في البوادي.[1] وتشمل مَكانيًّا بعض قبائل العرب الّتي لم تخالط العجم، فمن "الّذين عنهم نُقِلت اللّغة العربيّة وبِهم اقْتُدِي، وعنهم أُخِذَ اللّسانُ العربيّ من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنّ هؤلاء هم الّذين عنهم أكثرُ ما أُخِذ، ومعظمه... ثمّ هُذَيْل، وبعض كِنانة وبعض الطّائيّين، ولم يُؤخَذ عن غيرهم من سائر قبائلهم."[2]

ويُعَدُّ هذا التّحديد للمدونة اللّغويّة العربيّة الفصيحة من إجراءات المنهج الوصفيّ، الّذي اعتمدته اللّسانيات منهجا للدّراسة، والّذي يعتمد بدوره على حصر المدوّنة اللّغويّة، باعتبار اللّغة ظاهر اجتماعيّة تخضع لثنائية الثّبات والتّغير، فهي ثابتة في مرحلة معيّنة من الزّمن متغيّرة في زمن آخر. ويمكن أن نعتبر بهذا أنّ مجمل الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة؛ بما فيها النّحو في نشأته، هي دراسة وصفيّة، وفي هذا يقول دي سوسير: إنّ "كلّ ما أطلقوا عليه اسمَ (النّحو) إنّما هو تابع إلى الآنيّة؛ لأنّ مختلف العلاقات الّتي هي من مشمولات النّحو، لا تقوم إلا بالاعتماد على حالات اللّغة."[3] كما أضاف في سياق آخر قائلا: "يَهتَمُّ النّحو بدراسة اللّغة؛ من حيث هي نظام متكوِّن من وسائل التّعبير فقولك نحويّ يضاهي قولك آنيٌّ."[4] ويؤكِّد هذان القولان أنّ النّحو العربيّ أسبقُ من اللّسانيات في اتّخاذ المنهج الوصفيّ منهجا للدّراسة اللّغويّة، وهو بذلك لا يتعارض مع اللّسانيات؛ من حيث الموضوع والمنهج، باعتبار أنّ كلاهما يشتركان في اللّسان موضوعا للدّراسة اللّسانيّة، والوصف منهجا لهذا النّوع من الدّراسة، وهو المنهج الذي اعتمدته اللّسانيّات في أوربا مطلع القرن العشرين.

---

[1]- ينظر: محمّد خان، مدخل إلى أصول النّحو، دط. الجزائر: دت، شركة دار الهدى للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص8.

[2]- عبد الرّحمن بن أبي بكر جلال الدّين السّيوطيّ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ط1. بيروت: 1998، دار الكتب العلميّة، ج1، ص167.

[3]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, sé. Algérie: 2002 Editions Talantikit, p149.

[4]- F. D. Saussure, Cours De Linguistique Générale, p199.

ثالثا- مستويات التّحليل اللّسانيّ: يُعَدُّ التّحليل اللّسانيّ من الإجراءات الّتي اعتمدتها اللّسانيات في مطلع القرن العشرين، بهدف تبسيط المعرفة المُتعلِّقة بموضوع دراستها، وهو اللّسان؛ أو بهدف تيسير دراسته، غير أنّ هذا النّوع من الإجراء المُعْتَمَد في الدّراسة اللّسانيّة، قد سبق اللّسانياتِ إليه الدّارسون العرب في دراستهم للّغة العربيّة، الّتي اعتمدوا فيها على تحليلها إلى مستويات أقلّ تجريدا؛ بهدف تيسير دراستها، بدءا بالمستوى الصّوتي، ثمّ الصّرفيّ، ثمّ التّركيبيّ، ثمّ المعجميّ. ووضعوا لكلِّ مستوى من هذه المستويات علما خاصّا به، يُعْنَى بدراسته ورصد قوانينه. فعلم الأصوات وُضِع لدراسة الأصوات اللّغويّة في العربيّة؛ من حيث صفاتها ومخارجها، وعلم الصّرف وُضِع لدراسة أبنية الكلم العربيّة من حيث تصاريفها، وعلم المعاجم لشرح مفرداتها، وعلم النّحو لدراسة تراكيبها.

رابعا- طريقة اكتساب اللّغة: تُعَدُّ طريقة اكتساب اللّغة عند الإنسان* من الموضوعات الّتي عالجتها اللّسانيات في النّصف الثّاني من القرن العشرين، غير أنّه قد سبقها إلى الحديث عن هذا الموضوع أحمد ابن فارس (395هـ) في كتابه (الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسُنَنِ العرب في كلامها) مشيرا إلى تعدّد طرائق اكتساب اللّغة عند الإنسان، بدءا بالسّماع، فالتّعلم، فالاستماع؛ حيث قال في (باب القول فِي مأخذ اللّغة): "تُؤخَذ اللّغة اعتياداً كالصّبي العربيّ يسمع أبويه وغيرهما، فهو يأخذ اللّغة عنهم علَى مرِّ الأوقات. وتُؤخَذ تلقُّناً من مُلقِّن، وتُؤخَذ سماعاً من الرُّواة الثِّقات ذوي الصِّدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون."[1] ويكون أحمد بن فارس بهذا أَسْبَق في القول باكتساب اللّغة عن طريق السَّماع، من أصحاب نظريّة الاكتساب* اللّغويّ في البحث اللّسانيّ؛ حيث نظر في طبيعتها الصّوتية فوجد أنّ أنسب الطّرائق لاكتسابها هو السّماع، مع إمكانية تعلّمها عن طريق التّلقين.

خامسا- التّطوّر اللّغويّ: يُعَدُّ التّطور اللّغويّ كذلك من الظّواهر اللّغويّة الّتي عُنِيَت بها اللّسانيات في العصر الحديث، لِمَا لها من أثر على اللّغات الّتي تُمثِّل موضوع الدّراسة اللّسانيّة. وقد كان للعرب

---

* يُقصَد بطريقة اكتساب اللّغة عند الإنسان، العمليات غير الإدراكيّة أو اللاشعوريّة الّتي تُسهِم في نمو اللّغة الأم عند الطّفل. والسّؤال الّذي تطرحه نظريات الاكتساب اللّغويّ في تفسير هذه الظّاهر، هو: ما هي العمليات الّتي تتدخل في نمو اللّغة الأم عند الطّفل في المراحل الأولى لنشأته. وهذا باعتباره يتعلّم لغته الأم دون اعتماد مخطّط تعليميّ لذلك.

[1]- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسُنَنِ العرب في كلامها، ص34.

* ظهر في أمريكا في النّصف الأوّل من القرن العشرين فريق من اللّسانيين، كانوا قد ذهبوا إلى أنّ اللّغة سلوك، وبالتّالي فإنّ تعلّمها مكتسب مثله مثل غيره من السّلوكات الّتي يعتادها الإنسان عن طريق التّكرار، أو التّعزيز، أو الخطأ والمحاولة. وقد أُطْلِق عليهم فيما بعد أصحاب النّظريّة السلوكية، ومن أعلامها سكينر (Skinner). في حين ظهر في النّصف الثّاني من القرن نفسه فريق من اللّسانيين، كانوا قد ذهبوا إلى أنّ اللّغة فطريّة وليست مكتسبة وصاحب هذه النّظريّة تشومسكي (Chomsky).

كذلك فضل السَّبق في الإشارة إلى هذه الظّاهرة، الّتي عُنِي بها غير واحد من الدّارسين العرب القدامى والمحدثين، لِمَا لها من تأثير على دلالة الألفاظ اللّغويّة في العربيّة. وأهمّ من عُنِي بها من الدّراسين القدامى ابن جنّي (392هـ) الّذي أشار في غير موضع من أبواب كتابه (الخصائص) إلى هذه الظّاهرة وأسباب حدوثها. ومن ذلك ما جاء به في (باب في هذه اللّغة: أ في وقتٍ واحدٍ وُضِعت أم تَلاحق تابع منها بفارِط) حيث قال: "فإنّها لا بُدَّ أنْ يكون وقع في أوّل الأمر بعضُها، ثمّ احتِيج فيما بَعْدُ إلى الزّيادة عليه لحضور الدّاعي إليه، فَزِيد فيها شيئا فشيئا، إلا أنّه على قياس ما كان سَبَق منها في حروفه وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه، لا يخالف الثّاني الأوّل، ولا الثّالث الثّاني كذلك متّصلا متتابعا."[1] أمّا أسباب بعض مظاهر هذا التّطور فيردّها ابن جني إلى "تَأَثُّر العربيّة باللّغات المجاورة، إضافة إلى ميل المُتكلِّمين بها إلى ترك ما يُستثقَل من الكلام إلى ما هو أَخَفُّ منه، وهو ما ردّده كثيرا في مبحثي الاستثقال والاستخفاف."[2] ويكون بهذا حسب ابن جنّي كلّ من التّأثُّر اللّغويّ باللّغات المجاورة، وكذا ميل متكلّمي اللّغة إلى ما هو أخفُّ نطقا على اللّسان، سببا في هذه الظّاهرة اللّغويّة (التّطور اللّغويّ) الّتي يردّها الكثير من اللّسانيّين بما فيهم دي سوسير إلى السّبب نفسِه.

وتحدَّث كذلك بَعْدَ ابن جني عن ظاهرة التطوّر اللّغويّ ابن فارس (395هـ) الّذي خصّص بابا للحديث عن أسباب تطوّر دلالة الألفاظ، تحت اسم (الأسباب الإسلاميّة) "والسّبب الوحيد الّذي يراه ابن فارس لتطوّر العربيّة، هو تغيّر الحياة العربيّة بالإسلام؛ فالحياة الدّينيّة اِسْتَتْبَعَتْ وجودَ مصطلحات كثيرة لم تكن معروفة من قَبْلُ، فانتقلت الألفاظ من معانيها اللّغويّة الأولى؛ للدّلالة على ما جدّ في الحياة العربيّة عن طريق الإسلام، كما عُرِف بعد ذلك بالمعنى اللّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ للّفظة."[3] ويكون بهذا كلّ من ابن جني وابن فارس، أوّل من تعرّض إلى ظاهرة تطوّر اللّغة واختلافها من زمن إلى زمن، باعتبار أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة لا تختلف في جوهرها عن الظّواهر الاجتماعيّة الأخرى الّتي تتأثّر بتأثّر الفرد، أو تقتضي التّطور والتّغير؛ لتستطيع مواكبة ما استجدّ من أحداث.

وممّن تعرّض إلى هذه الظّاهرة من الدّارسين العرب المُحْدَثين، رمضان عبد التّواب في كتابه (التّطوّر اللّغويّ) وإبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) وفايز الدّاية في كتابه (علم الدّلالة العربيّ) وأحمد عبد الرّحمن حمّاد في كتابه (عوامل التّطوّر اللّغويّ)... إلخ.

---

[1]– أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، ج2، ص30–31.

[2]– ينظر: عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربيّة، ص108.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص106.

سادسا- اعتباطية العلاقة بين الدّال والمدلول: كان عبد القاهر الجرجاني (471هـ) أوّل من أشار في كتابه (دلائل الإعجاز) إلى علاقة اللّفظ بالمعنى أو علاقة الدّال بالمدلول بمفهوم اللّسانيات، في تفريقه بين قولنا (حروف منظومة) و(كلم منظومةٌ) بقوله: "وذلكَ أنَّ (نظْمَ الحروفِ) هو تَواليها في النُّطق، وليس نظمُها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رَسْماً منَ العقلِ، اقتضَى أَنْ يَتَحرَّى في نظمِهِ لها ما تَحرَّاه. فلو أَنَّ واضع اللُّغة كان قد قال (ربضَ) مكان (ضربَ) لَمَا كَانَ في ذلك ما يؤدِّي إلى فَسَاد. وأمّا (نظمُ الكَلِم) فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنّك تقتفي في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتِّبها على حسبِ تَرتُّب المعاني في النَّفس. فهو إذن نظمٌ يُعتبَرُ فيه حالُ المنظوم بعضهُ معَ بعضٍ، وليسَ هو النَّظم الّذي معناهُ ضمُّ الشّيء إلى الشّيء كيف جاء واتَّفق."[1] وبذهاب عبد القاهر الجرجاني إلى أنّ العلاقة بين نظم الحروف ومعانيها ليس سوى تواليها في النّطق، بعكس نظم الكلم الّتي يقتضي نظمُها ترتيبَها وفق تَرتُب معانيها في النّفس، يكون أَسْبَقَ في القول باعتباطية* العلاقة بين الدّال والمدلول في العلامة اللّغويّة. وذلك أنّ متكلّم اللّغة لو سُئِل لما وُضِع هذا اللّفظ لهذا المعنى، لَمَا أدرك العلاقة بينهما سوى أنّه يكتفي في تفسير ذلك بقوله: إنّ واضع اللّسان الأوّل جعل هذه الحروفَ مع ترتيبها اسما لهذا المُسمَّى.

سابعا- مفاهيم النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة: اعتمدت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة عدّة مفاهيم لسانيّة اعتبرتها أساس النّظريّة. وقد أشار عدد غير قليل من الدّراسين العرب المُحْدَثِين إلى أنَّها جاءت مبثوثة في ثنايا الدِّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، وبذلك يُشهَد للعرب السَّبقُ في الوصول إليها. ومن بين هذه المفاهيم:

1- البنية العميقة والبنية السّطحيّة: تُعَدّ البنية العميقة والبنية السّطحيّة من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تفسيرها التّشابه الدّلاليّ الحاصل بين مختلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة. ويُعَدُّ تشومسكي أوّل اللّسانيّين الّذين أشاروا إلى مفهوم البنية العميقة الّتي ردّ من خلالها أصول البنى اللّغويّة في هذه اللّغات الطّبيعيّة إلى بنية منطقية واحدة، تعكس الملكة اللّغويّة عند سائر البشر.

---

[1]- أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدني بالقاهرة، ج1، ص49.

* يُقصَد باعتباطية العلاقة بين الدّال والمدلول في البحث اللّساني، عدم وجود تفسير منطقيّ يجمع بين الكلمة ومعناها، أو بعبارة أخرى بين الرّموز اللّغويّة لفظية كانت أم كتابية ومدلولاتها.

وقد ذهب حسام البهنساوي إلى أنّه قد سبق تشومسكي إلى مفهوم البنية العميقة، عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) في كتابه (دلائل الإعجاز) وهذا في مَعرِض حديثه عن الفرق بين النّظم والتّرتيب، والبناء، والتّعليق؛ حيث قال: "إنّ علما شامخا من أعلام تراثنا العربيّ ألا وهو العلامة عبد القاهر الجرجاني، نَجِده وقد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدّقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حين فرّق بين النّظم، والتّرتيب، والبناء، والتّعليق. فجعل النّظم للمعاني في النّفس –وهو تماما– البنية العميقة عند تشومسكي. أمّا البناء فهو البنية السّطحيّة الحاصلة بعد التّرتيب بواسطة الكلمات. كما أنّ التّعليق هو الجانب الدّلالي من هذه الكلمات الّتي في السِّياق"[1] وهي الّتي نجد عبد القاهر الجرجاني يفصل في الفرق بينها؛ بجعله **النَّظم** للكلم، وهو ترتيبها في النّطق بحسب تُرتُّب معانيها في النّفس؛ حيث قال "أمّا نظْمُ الكَلِم فهو أنْ تقتفي في نظمِها آثارَ المعاني، وتُرتِّبها على حسبِ تَرَتُب المعاني في النّفس."[2] وجعله **التّرتيب** للحروف، وهو تواليها في النّطق؛ حيث قال: "وذلك أنّ نظْمَ الحُروفِ هو تَواليها في النّطق، وليس نظمُها بمقتضى عن معنى، ولا النّاظمُ لها بمُقْتَفٍ في ذلك رَسْماً منَ العقلِ اقتضَى أَنْ يَتَحرَّى في نظمِهِ لها ما تَحرَّاه. فلو أَنَّ واضع اللُّغة كان قد قال: (ربضَ) مكان (ضرَبَ) لَمَا كَانَ في ذلك ما يُؤدِّي إلى فَسَاد"[3] لأنّ وضع اللّغة لا يحتاج إلى ما يبرّر وضعها على هذا النّحو دون الآخر، ومتكلّم اللّغة بهذا ليس له أنْ يفسِّر العلاقة بين الألفاظ ومعانيها سوى بقوله: إنّ واضع اللّسان الأول وضعها على هذا النّحو.

أمّا **البِنَاء** فجعله عبد القاهر الجرجانيّ للجمل؛ حيث يُبْنَى فيها الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، وفي هذا قال: "وممّا هو بهذهِ المَنزلةِ في أنّك تَجِدُ المعنى لا يُستقيمُ، إلاَّ على ما جاءَ عليه من بناءِ الفعلِ على الاسم، قولُه تعالى: ﴿إِنَّ وَلِيِّۦَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْكِتَٰبَ ۖ وَهُوَ يَتَوَلَّى ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [الأعراف: 196]."[4] حيث بُنِي فيه الفعل (يَتَولَّى) على الضّمير المنفصل (هو) ممّا يدلّ على أنّ البناء خاصّ بالجمل الّتي يُبْنَى فيها الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم، باعتبارهما اللّذين يمكن أنْ يُبْنى فيهما أحدهما على الآخر من بين الكلم العربيّة، دون الحرف الّذي لا يتحقّق فيه ذلك. وأمّا **التّعليق** فجعله للكلم في معانيها

---

[1]– حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، دط. القاهرة: 1994، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، ص30–31.

[2]– أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمّد شاكر، ط3. القاهرة: 1992، مطبعة المدنيّ بالقاهرة، ج1، ص49.

[3]– المرجع نفسه، ج1، ص49.

[4]– أبو بكر عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ج1، ص137.

وهو مجيء بعضها بسبب من بعض؛ حيث قال: "لأنّه ليس مِنْ عاقلٍ يَفْتَح عينَ قلبِهِ، إلاَّ وهو يَعْلَمُ ضرورةً أنَّ المعنى في ضَمِّ بعضِها إلى بعْضٍ، تعليقُ بعضِها ببعضٍ وجَعْلُ بعْضِها بسَببٍ من بعض، لا أنْ يُنطَق بعضها في أثر بعضٍ، مِنْ غير أنْ يكونَ فيما بينها تَعلُّقٌ. ويَعْلَمُ كذلك ضرورةً إذا فكرَّ، أنَّ التّعلُّقَ يكونُ فيما بين معانيها لا فيما بينها أنفُسِها."[1] لأنّ المعاني هي الّتي يقتضي بعضها لبعض في الكلام، كاقتضاء الفعل للفاعل والمفعول، والشّرط للجزاء، والقسم للجواب وغيرها. وعلى هذا يكون التّعلّق فيما بين المعاني، لا فيما بين الكلم الّتي لا تكُون في هذا المقام سوى دالة على هذا التّعلّق.

ويكون بهذا –حسب حُسَام البهنساوي وغيره ممّن حذوا حذوه– لعبد القاهر الجرجانيّ السَّبقُ في التّمييز بين نوعيِّ البنى، والنّظر إلى اللّغة نظرة عقليّة في جعله النّظمَ للكلم الّذي هو ترتيبها في الكلام بحسب ترتّب معانيها في النّفس، وهو ما يقابل البنية العميقة عند تشومسكي، والبناءَ للجمل الذي هو بناء الاسم على الفعل أو الفعل على الاسم أو بناء الاسم عليهما معا، وهو ما يقابل البنية السّطحية عند تشومسكي كذلك.

2– القواعد التّحويليّة: تُعَدُّ كذلك القواعد التّحويليّة من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تفسيرها التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة. وقد عرفت هذه النّظريّة في بدايتها عدّة تحويلات، تمَّ من خلالها تفسير هذا التّنوع في البنى اللّغويّة الذي تعرفه هذه اللّغات الطّبيعيّة، أهمّها: الزّيادة، والحذف والنّفيّ، والتّقديم، والاستفهام، والبناء للمجهول. إلا أنّه "قد اختزلت مُجْمَل هذه التّحويلات في مرحلة النّظريّة الأنموذجيّة المُوسَّعة، في قاعدة واحدة هي قاعدة (انقل أ) إذا كانت (أ) مقولة كبرى."[2] ومن هذا النّقل ما يخضع لجملة من القيود الّتي تتعلَّق بكلّ من مصدر النّقل والهدف، وكذا ميدان التّحويل، وصورة التّحويل، والبنية النّاتجة عن هذا النّوع من التّحويل كالتّبئير مثلا. ومنها ما لا يخضع لأيّ قيد من هذه القيود كالتّفكيك مثلا.

وقد ذهب كذلك غير واحد من الدّراسين العرب إلى أنّ للعرب الأسبقيّةَ في التّعرّض إلى مفهوم التّحويل، فيما تعرّضوا إليه من مباحث علم المعاني: كالخبر والإنشاء، والذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير، وغيرها من مباحث هذا العلم. فقد ذهب حسام البهنساوي إلى أنّ "هذه القواعد لم تكن بعيدة عن إدراك عبد القاهر؛ حيث عرضها في كتابه القيِّم دلائل الإعجاز، وبيّن دورها الفعّال في إلقاء الضّوء

---

[1]– المرجع نفسه، ج1، ص466.

[2]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، إشراف: رابح بوحوش، جامعة باجي مختار–عنّابة، الجزائر: 2013، ص262.

على التّراكيب النّحويّة. فلقد عرض باقتدار لقواعد التّقديم، وبين أنّ التّقديم يأتي على وجهين: تقديم على نية التّأخير وتقديم لا على نية التّأخير... كما تعرّض لقواعد الحذف وذكر أنّها تكون إجباريّة واختياريّة... وعرض للزّيادة مبيّنا أهمّيتها في الكلام."[1] وتشترك بهذا –حسب حُسَام البهنساوي– بعض مباحث علم المعاني: كالخبر والإنشاء، والذّكر والحذف، والتّقديم والتّأخير الّتي عرضها عبد القاهر الجرجانيّ في كتابه (دلائل الإعجاز) مع مفهوم التّحويل الّذي اعتمدته النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في تفسيرها التّنوع الثّاوي خلف البنى اللّغويّة في اللّغات الطّبيعيّة، ما يؤكّد أسبقيّة الجرجانيّ إلى مفهوم التّحويل الّذي اعتمدته هذه النّظريّة.

3- الجمل القواعديّة: يُعَدُّ كذلك تشومسكي أوّل اللّسانيّين الّذين أشاروا إلى صفة القواعديّة في الجمل، في تفسيره عملية إنتاج الجمل عند المتكلّم/ المستمع المثالي الذي ينتمي إلى جماعة لغويّة، والّذي يتميّز بدوره –حسب تشومسكي– بالقدرة على تمييز الجمل القواعديّة من الجمل غير القواعديّة اعتمادا على ما يُسمَّى بالكفاءة اللّغويّة.

وقد أشار كذلك حسام البهنساوي إلى أنّ لسيبويهِ السَّبقَ في التّمييز بين هذين النّوعين من الجمل فيما جاء به في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث قال: "فمنه **مستقيم حسنٌ**، و**مُحَال**، و**مستقيم كذب**، و**مستقيم قبيح**، وما هو **مُحَال كذب**. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ، وسآتيك غداً. وأمَّا المُحَال فأنْ تَنقُض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأما المُحَال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ."[2] وذهب بهذا حسام البهنساوي وغيره اعتمادا على ما جاء به سيبويه في هذا الباب إلى أنّ سيبويه كان أسبقَ في القول بأصوليّة الجمل أو قواعديّتها لدى المتكلِّم/ المستمع المثاليّ بتعبير تشومسكي؛ حيث قال: "إنّ موازنة فاحصة مُدَقِّقَة بين ما ذكره سيبويه عن استقامة الكلام واستحالته والّذي قسَّمه إلى خمسة أقسام... تُؤَكِّد لنا بوضوح مدى الصّلة بين مصطلحي: الكلام المستقيم والكلام المحال عند سيبويه، وبين مصطلحي الكلام الأصوليّ والكلام غير الأصولي عند تشومسكي."[3] واللّذين يَعتمِد فيهما المُتكلِّم/ المستمع المثاليّ على حدسه في التّمييز بينهما.

---

[1]– ينظر: حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص43–46.

[2]– سيبويه، الكتاب، تح: عبد السّلام محمّد هارون، ط3. القاهرة: 1988، مكتبة الخانجي، ج1، ص25–26.

[3]– حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص47–48.

4- المكوِّن الدّلاليّ: يُعَدُّ المُكوِّن الدّلاليّ من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في المرحلة الثّانية من تطوّرها، وهي مرحلة النّظريّة النّموذجيّة، معتبرة أنّ الدّلالة تُعَدُّ مُكوِّنا أساسا من مكوّنات النَّحو. غير أنّ حسام البهنساوي كان قد ذهب إلى أنّ عبد القاهر الجرجاني كان أوّلَ منْ تحدّث عن علاقة الدّلالة بالنّحو في حديثه عن نظريّة النّظم. وبالتّالي يكون أَسْبَقَ من تشومسكي في اعتبار الدّلالة جزءا من النّحو؛ حيث قال: "لقد حسم عبد القاهر قضية ربط النّحو بالدّلالة، وبين أهمّية هذا الرّبط، وضرورة اعتماد المُكوِّن التّركيبيّ على المكوِّن الدّلاليّ. تلك العلاقة الّتي تأخّرت النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في إدراكها، ومعرفة أهمّيتها، إلى ظهور كتاب تشومسكي الثّاني (مظاهر النّظريّة النّحويّة) الّذي ظهر بعد كتابه الأوّل بعشر سنوات؛ حيث أدرك تشومسكي ضرورة إدخال المُكوِّن الدّلاليّ باعتباره مُكوِّنا تفسيريّا، من أجل إلقاء الضّوء على المُكوِّنات التّركيبيّة، الّتي يحدث فيها خرق في قواعد تصنيفها الجزئيّ، بخروجها عن قواعدها المألوفة، وصُور البنائيّة المألوفة، من أمثلة التّراكيب المجازيّة على شتى أنواعها، والتّراكيب الملتبسة الّتي تَحتمل أكثر من مدلول واحد في بنيتها السّطحيّة."[1] ويكون بهذا أيضا -حسب حُسَام البهنساوي- عبد القاهر الجرجانيّ أسبقُ في اعتبار الدّلالة جزءا لا يتجزّأ من النّحو، من تشومسكي صاحب هذه الفكرة في اللّسانيات.

5- نظريّة الرّبط: تُعَدُّ نظريّة الرّبط من النّظريّات الّتي اعتمدتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة في المراحل المتأخّرة من تاريخها "وهي واحدة من النّظريَّات القالبيّة التي اقترحها تشومسكي في إطار المبادئ والوسائط، لتحديد العلاقة البنويَّة التي تربط بين العناصر المضمرة وسوابقها في البنية السّطحيّة بعد أنْ اعتبرت أنّ الرَّبط يَتِمُّ في هذا المستوى من البنى اللّغويّة. وتقوم نظريّة الرّبط أساسا على نظريّة العامل، الّتي تخضع من خلالها إلى جملة من القيود، أهمّها:[2]

أ- كلّ عائد مربوط في مقولته العامليّة.

ب- كلّ ضمير حرّ في مقولته العامليّة.

ج- العبارات المحيلة حرّة.

وقد ذهب كذلك حسام البهنساوي إلى أنّ للعرب السَّبقَ في التّعرّض للظّاهرة الرّبط وتحديد أدواته وإنْ لم يكونوا قد اعتنوا به العناية اللازمة، وذكر أنّ ممن اعتنوا بالرّبط والبحث في أدواته من الدّارسين العرب المتأخّرين: ابن السّراج (316هـ) وابن يعيش (385هـ) وابن القيّم (751هـ) وابن هشام

---

[1]- المرجع نفسه، ص37.

[2]- ينظر: عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص46.

(761هـ) الّذين تعرضوا لمواضع الرّبط وأدواته في اللّغة العربيّة. كما ذهب حسام البهنساوي إلى "أنّ هذه الإشارات المبثوثة هنا وهناك حول الرّبط عند العلماء العرب، تتّفق في كثير من أصلها وطريقة تناولها مع النّظريّات اللّغويّة الحديثة، فلقد أولت النّظريّات اللّغويّة الحديثة وبخاصة النّظريّة التّوليدية التّحويليّة اهتماما واضحا بقيمة الرّبط وأهميته، باعتباره نظريّة من النّظريّات الّتي استحدثتها في مراحل تطوّرها الأخيرة، بهدف إحكام التّحليلات اللّغويّة على مستوى التّراكيب السّطحيّة."[1] وتتّفق بهذا كذلك –حسب حُسَام البهنساوي– دراسة العرب لمواضع الرّبط وأدواته، مع ما جاءت به النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة تحت نظريّة الرّبط، ما يُؤكّد أسبقية العرب في التّعرض إلى مفهوم الرّبط الّذي يُعَدُّ ظاهرة من الظّواهر النّحويّة.

6– نظريّة العامل: يُعَدُّ العامل من المفاهيم الأساسيّة الّتي أضافتها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، بعد التّعديلات الّتي عرفتها في مراحلها الأخيرة. "وتظهر أهمّية هذه النَّظريَّة في تفسير بعض الظَّواهر النّحويّة في اللُّغات كتَعْيين الحالة الإعرابيّة، والرّبط بين الضّمير وما يعود عليه، والعناصر الفارغة وبعض الحدود الموضوعة على الحركة."[2] ويمكن النّظر إلى العامل من خلال مُجْمَل القيود الّتي وُضِعت شرطا على الرّبط –المعادة هنا للتّذكير– على أساس أنّه أحدُ مكوّنات البنية المُركّبيَّة في النّحو، باعتباره يُمثِّل في هذه البنيةِ المُتحكِّمَ في الرّبط:[3]

أ– كلّ عائد يجب أنّ يُرْبَط في مقولته العامليّة.

ب– كلّ ضمير يجب أنْ يكون حرًّا في مقولته العامليّة.

ج– كلّ تعبير محيل حرّ.

وقد ذهب غير واحد من الدّارسين العرب إلى أنّ هذه النّظريّة قد سبق تشومسكي إليها الخليل بن أحمد الفراهيدي، الّذي جعل الإعراب بسبب من العامل، بعد أنْ أدرك تأثير الكلم بعضها في بعض؛ حيث ذهب حسام البهنساوي إلى القول: "وإذا كانت هذه النّظريّة تمثّل الكفاءة التّوليديّة المثلى الّتي توصّلت إليها النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، بعد جهد وعمل ومثابرة، امتدّ إلى ما يقرب من ربع قرن فجاءت نظرية العامل في نهاية المطاف؛ لتكلّل هذا الجهد وتلك المثابرة، فإنّ الخليل بن أحمد قد أدرك أهمّية العامل وقدرته، قبل ألف عام أو يزيد، وأنّه أدرك أهمّيته منذ البداية في دراسته للأصوات، ومن

[1]– حسام البهنساوي، أنظمة الرّبط في العربيّة، ط1. القاهرة: 2003، مكتبة زهراء الشّرق، ص16.

[2]– عبد السّلام شقروش، النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة وأثرها في البحث اللّسانيّ العربيّ، ص151.

[3]– ينظر: حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص56.

ثمّ فإنّ تشومسكي وإنْ كان قد انتهى بنظريّة العامل، فإنّ الخليل قد ابتدأ بها."[1] بعد ما أدرك تأثير الكلم في بعضها البعض. وتؤكّد نظريّة النّحو العربيّ الّتي أسّس لها الخليل في قيامها على نظريّة العامل أسبقيّة العرب في التّعرّض إلى مفهوم العامل، من تشومسكي الّذي اعتمده في المراحل المتأخّرة من تاريخ النّظريّة، بهدف تحقيق الكفاية الوصفيّة للظّواهر النّحويّة في اللّغات.

تطبيق:

س1- هل يمكن تصنيف مجمل البحوث اللّسانيّة الّتي تعمل على إثبات أسبقيّة الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة على اللّسانيات، في تحقيق العديد من النّتائج الّتي توصّلت إليها، ضمن البحوث الإبستمولوجيّة أم البحوث اللّسانيّة؟ ولماذا؟

س2- تُعَدُّ اللّسانيات العربيّة أسبقَ من اللّسانيات الغربيّة في اعتبار المنهج الوصفيّ المنهج الأنسب لدراسة اللّغة، اشرح ذلك؟

س3- اعتمد على قدراتك المعرفيّة بالتّراث في استنباط بعض النّتائج الّتي تتقاطع فيها الدّراسات اللّغويّة التي عرفتها الحضارة العربيّة مع اللّسانيات الحديثة؟

[1]- ينظر: حسام البهنساوي، أهمّية الرّبط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص60.

محاضرة (5): المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة:

تمهيد: ظهرت النّظريّة الخليليّة الحديثة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، عند ما شرع العديد من اللّسانيين العرب، في تطبيق نظريات البحث اللّسانيّ على اللّغة العربيّة، فتصدّى عبد الرّحمن الحاج صالح ببحوثه اللّسانيّة، محاولا إثبات كفاءة نظريّة النّحو العربيّ في وصف الظّواهر اللّغويّة في العربيّة مُقارَنة بنظريات البحث اللّسانيّ، بعد أنْ "حاول منذ ما يقارب ثلاثين سنة أنْ يُحلِّل ما وصل إلينا مِنْ تراث فيما يخصّ ميدان اللّغة، وبخاصّة ما تركه لنا سيبويه (180هـ) وأتباعه ممّن ينتمي إلى المدرسة الّتي سمّاها بالخليليّة. وكلّ ذلك بالنَّظر في الوقت نفسه إلى ما توصّلت إليه اللّسانيات الغربيّة... لا سيما في أيّامنا هذه؛ حيث ظهرت النّظريات الكثيرة والمناهج العلميّة العامّة؛ لدراسة الظّواهر اللّغويّة، وقد بدأت اللّسانيات الغربيّة تنتشر دراستها شيئا فشيئا في البلدان العربيّة."[1]

وقد تجلّى عمل النّظريّة الخليليّة الحديثة بالنّسبة للبحث اللّسانيّ، في كونها قدّمت "قراءة جديدة لما تركه الخليل بن أحمد الفراهيديّ (170هـ) وتلميذه سيبويه (180هـ) خاصّة، وجميع مَنْ جاء بعدهما من النُّحاة الّذين اعتمدوا في بحوثهم على كتاب سيبويه إلى غاية القرن الرّابع الهجريّ، كشروح كتاب سيبويه وغيرها. أضف إلى ذلك البحوث الّتي كتبها بعض العباقرة من العلماء، كالسّهيليّ (581هـ) وعبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) والرّضيّ الأستراباذيّ (686هـ) وغيرهم."[2]

وقد اعتمدت النّظريّة الخليليّة الحديثة على غرار هؤلاء النّحاة، اللّفظَ أساسا للتّحليل اللّسانيّ لا المعنى، معتبرة أنّ المعنى مجال بحثه يختلف عن مجال بحث النّحو، لأنّ "النّحو العربيّ أصولٌ أو قوانينُ تضبط التّراكيب السّليمة، مع بيان مدلولاتها الوضعيّة، فهو يَخُصُّ اللّفظ الموضوع للدّلالة على المعاني* ولهذا فإنّ الحدّ الإجرائيّ قد استُغِلّ أكثر من غيره في علاج اللّفظ. أمّا المعاني في ذاتها فإنّه قد

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ط1. بيروت: 1991، دار الغرب الإسلاميّ، ص367–368.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، ص5.

* تنقسم دلالة اللّفظ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة إلى أصل وفرع؛ وهي بذلك ثلاثة أنواع: "دلالة اللّفظ، ودلالة المعنى ودلالة الحال. ودلالة اللّفظ وهي الأصل، وهي الّتي يقتضيها اللّفظ بالوضع، فالمعنى هنا وضعيّ، ثمّ تأتي الدّلالات الفرعيّة وهي دلالة المعنى، ويسمّيها عبد القاهر (معنى المعنى) وهي الّتي يقتضيها المعنى الوضعيّ، لكن من حيث هو

استُغِل أيضا في علاجها، لكن في علم آخر وهو علم البلاغة."[1] وقد اعتمدت على هذا الأساس النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها للّفظ، على عدّة مفاهيم اِعتُبِرت المفاهيمَ الأساسيّة لهذه النّظريّة، وهي تعكس الإجراءات النّظريّة الّتي قام بها النّحاة الأوائل في تحليلهم لهذا النّوع من المستويات اللّغويّة (اللّفظ). وأهمّ هذه المفاهيم: الاستقامة، واللّفظة، والكلمة، والأصل والفرع، والموضع، والمثال، والعلامة العدميّة والعامل، والتّصدير، والباب:

1- الاستقامة: تُطلَق صفة الاستقامة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على الكلام في ألفاظه لا في معانيه، ويُقصَد بها مجيء الكلام وفقا لقواعد اللّغة الموصوفة بغضّ النّظر عن معناه. وقد وقَفَ عبد الرّحمن الحاج صالح في تحديده معنى الاستقامة في هذه النّظريّة، على ما جاء به سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) حيث قال: "فمنه **مستقيم حسنٌ** و**مُحَال**، و**مستقيم كذب**، و**مستقيم قبيح** وما هو **مُحَال كذب**. فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً. وأمَّا المُحَال فأنْ تَنقُض أوّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمسِ. وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حَمَلتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأنْ تضع اللّفظ في غير موضعه، نحو قولك: قدْ زيداً رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا. وأمّا المُحَال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ."[2] واعتمد سيبويه في تمييزه بين أقسام الكلام على ثلاث صفات هي الاستقامة، والاستحالة، والكذب؛ فجعل الاستقامة للكلام في ألفاظه على اختلاف مستوياته بين المستقيم الحسن، والمستقيم المُحَال، والمستقيم الكذب والمستقيم قبيح، والمستقيم المُحال الكذب. وجعل الاستحالة والكذب للكلام في معانيه، على اختلافها بين المحال والكذب. مع الإشارة إلى أنّ الاستحالة والكذب في المعنى لا تُخرِجان الكلام عن باب الاستقامة الخاصّة باللّفظ.

وقد حلّل على إثر هذا القول عبد الرّحمن الحاج صالح، المبدأ الأوّل للنّظريّة الخليليّة الحديثة الّتي تشترط في الكلام الاستقامة في اللّفظ، بغض النّظر عن المعنى؛ من حيث استحالته أو كذبه، مُميِّزا بين "السّلامة الخاصّة **باللّفظ**: المستقيم الحسن أو المستقيم القبيح، والسّلامة الخاصّة **بالمعنى**: المستقيم/ المُحَال... بهذه الكيفيّة:

معنى وطريقها العقل لا الوضع، وذلك مثل المجاز والكناية وغيرها. ودلالة الحال وهي الّتي يقتضيها حال الخطاب." ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص90-91.

[1]- ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص72.

[2]- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب سيبويه، الكتاب، ج1، ص25-26.

– مستقيم حسن: سليم في القياس والاستعمال.

– مستقيم قبيح: خارج عن القياس، وقليل في الاستعمال وهو غير لحن.

– مُحَال: سليم في القياس والاستعمال، ولكنه غير سليم من حيث المعنى"[1]

ويُوضّح هذا التّقسيم لمستويات الكلام –حسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة– أنّ المستوى المعتمد في التّحليل اللّسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، هو اللّفظ المستقيم لا المعنى، بغض النّظر عن حسنه أو قبحه أو استحالته أو كذبه؛ حيث "اعتَبَر الكلامَ المستقيمَ الكذبَ كلاماً مستقيماً، قبل أن يكون كذبا... على نحو ما جاء به سيبويه الّذي أقام في مجال تحليل اللّغة، فاصلا واضحا بين الدّلالة والنّحو واعتبر أنّ الدّلالة لا تدخل في استقامة الكلام."[2] لأنّ مجال بحث النّحو يختلف عن مجال بحث الدّلالة الّتي يُعْنَى بها علم البلاغة؛ فالأوّل مجال بحثه اللّفظ في إعرابه، أما الثّاني فمجال بحثه اللّفظ في معانيه؛ وهو ما يفسِّر لنا فصل سيبويه بين الاستقامة من جهة والاستحالة والكذب من جهة، فالأولى صفة للّفظ والثّانيتان صفتان للمعنى، والإعراب منهما باعتباره أساسا للتّقعيد لكلام العرب وموضوعا لكتاب سيبويه ثمّ النّظريّة الخليليّة الحديثة بعده، يختّصّ باللّفظ لا المعنى.

2– اللّفظة (La Lexie): تُعَدُّ اللّفظة من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، أكبرُ من الكلمة وأقلّ من المستوى التّركيبيّ، وقد اقترح صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عبد الرّحمن الحاج صالح، على اللّسانيّين الغربيّين إضافتها إلى جملة المفاهيم اللّسانيّة تحت اسم (Lexie) لغياب هذا المفهوم عندهم في نظريّات بحث اللّسانيّ.

ويُطْلَق مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على ما له إمكانية الانفصال والابتداء من بين مستويات اللّفظ، على أساس أنّهما الصّفتان اللّتان تميّزان ما يمكن أنْ يأخذ مفهوم اللّفظة مما يتعذر عليه أخذ ذلك في هذا المستوى من التّحليل اللّسانيّ؛ حيث يطلق كلّ منهما على "أقلِّ ما يُنْطَق به ممَّا يَنفصِل فيُسْكَتُ عنده ولا يلحق به شيء، أو يُبْتَدأُ فلا يَسبِقه شيء."[3] باعتبار أنّ من الكلم العربيّة الّتي تُمَثِّل مستوى من مستويات اللّفظ، ما هو قابل للابتداء دون الانفصال، ومنها ما هو قابل للانفصال دون

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص30–31.

[2]– حسام البهنساويّ، أهمّيّة الربّط بين التّفكير اللّغويّ عند العرب ونظريّات البحث اللّغويّ الحديث، ص51.

[3]– محمّد صاري "المفاهيم الأساسيّة للنّظريّة الخليليّة الحديثة" مجلّة اللّسانيات، الجزائر: 2005، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لترقية اللّغة العربيّة، ع10، ص12.

الابتداء، ومنها ما هو قابل للابتداء والانفصال معا، وهي بذلك تختلف فيما بينها؛ من حيث القابليّة للانفصال والابتداء، وفقا لما يلي:[1]

– الكلم الّتي تُبتدَأ ولا تَنفصِل عمّا بعدها، نحو: حروف الجرّ بالنّسبة للأسماء، وقد وسوف بالنّسبة للأفعال).

– الكلم الّتي لا تُبتدَأ وتَنفصِل عمّا بعدها، نحو: الضّمائر المتّصلة بالأسماء، والضّمائر المتّصلة بالأفعال).

– الكلم الّتي تُبتدَأ وتَنفصِل عمّا بعدها، نحو: الاسم المفرد، والفعل المتصرّف.

وينطبق بهذا مفهوم اللّفظة في النّظريّة الخليليّة الحديثة بناء على مفهومي الانفصال والابتداء على الاسم المفرد والفعل المتصرّف، باعتبارهما أقلّ ما يُنْطَق به ممّا يَنْفَصِل ويُبْتَدأ من بين الكلم العربيّة. ويعدُّ كلّ منهما نواةً قابلة للتّفريع عن طريق التّحويل بالزّيادة؛ لأنّ "الاسم أو الفعل عند النُّحاة الأوّلِين لا ينحصران في مثل: كتاب، ورجل، وفرس، وضرب، وجلس، وأمثلتها؛ أي لا يكون مثل (كتاب) هو الوضع الوحيد لما يسمّيه النُّحاة (اسما) وكذلك (ضَرَبَ، أو ضَرَبْتُ، أو ضربوا) لا تكون أفعالا هي وحدها"[2] بل لا بُدَّ لكلٍّ منها مُحدِّدات لفظيّة أو زوائد تدخل وتخرج عليها ويتمّ وصلها بها، وهو ما يُسَمَّى بالتّحويل التّفريعيّ الّذي يُنتقَل فيه من النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة، وفقا لما يلي:

2–1 اللّفظة الاسميّة: يُعتبَر الاسمُ المفرد في النّظريّة الخليليّة الحديثة نواة/ دخلا لبناء اللّفظة الاسميّة، وهي قابلة للتّحويل التّفريعيّ بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا. ويتمّ تفريع هذه النّواة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، وفقا لما توضّحه ترسيمة الحدّ الإجرائيّ* للّفظة الاسميّة الآتية (1):

---

[1]– ينظر: صالح بلعيد، مقالات لغويّة، دط. الجزائر: 2004، دار هومة، ص65.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، دط. الجزائر: 2007 منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، ج2، ص13.

* يُقْصَد بالتّحديد الإجرائيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، التّحديد باللّفظ لا التّحديد بالمعنى؛ وهو التّحديد الّذي اعتمده النّحاة الأوائل في التّمييز بين أجناس الكلم الثلاث (الاسم، والفعل، والحرف) حيث عُرِّف الفعل بهذا التّحديد بأنّه: ما يقبل دخول قد، والسّين، وتاء التّأنيث، وتاء الفاعل، وياء المخاطبة، ونونّ النّسوة. أمّا الاسم فقد عُرِّف بهذا التّحديد بأنّه: ما يقبل دخول الجرّ، والتّنوين، و(ال) التّعريف، والإسناد إليه. وأمّا الحرف فقد عُرِّف بهذا التّحديد بأنّه: ما لا يقبل أي علامة من هذه العلامات. أمّا التّحديد بالمعنى فيكون صوريّا (صورته في الذّهن) لا لفظيّا، كتعريف الفعل بأنّه ما دلّ على حدث مقترن بزمن، وتعريف الاسم بأنّه ما دلّ على معنى غير مقترن بزمن، وتعريف الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره.

(1)

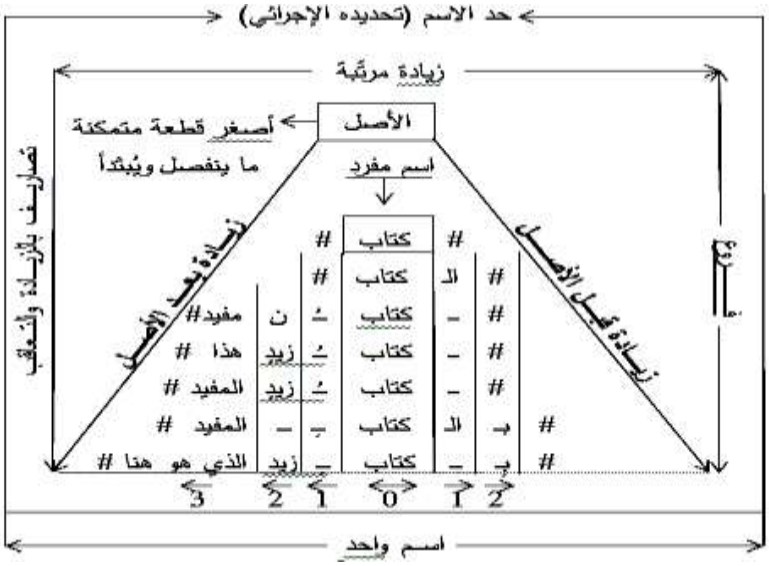

وتُوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة أنّ النَّواة فيها تُعَدّ لفظة (كتاب) باعتبارها أقلَّ ما يمكن أنْ يُنْطَق به مما يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، وأصغر وحدة مُتمكِّنة من الزّيادة يمينا ويسارا. وذهب عبد الرّحمن الحاج صالح في تفسير عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النَّواة؛ بمعنى الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة، انطلاقا ممّا لاحظه النُّحاة على هذه النَّواة، إلى القول: "أمّا كيفيّة التّفريع من هذه النَّواة (وفي هذا المستوى المركزيّ المنطلق منه) فقد لاحظ النُّحاة بحملهم* النَّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها، أنّ بعض هذه النّوى تقبل الزّيادة يمينا ويسارا، دون أنْ تفقد وحدتها أو دون أنْ تخرج عن كونها (لفظة) وهي القطعة الّتي لا يمكن أنْ تنفرد فيها أجزاؤها. وسمّوا هذه القابليّة للزّيادة بالتّمكّن. ولاحظوا أيضا أنّ لهذا التّمكن درجات، فهناك اسم الجنس المتصرّف، وهو المُتمكِّن الأمكن، ثمّ الممنوع من الصّرف، وهو المُتمكِّن غير الأمكن، ثمّ المبنيّ، وهو غير المُتمكِّن ولا أمكن."[1] وتنقسم اللّفظة الاسميّة بهذا حسب تمكُّنها من الزّيادة يمينا ويسارا بالتّحويل التّفريعيّ، بين الّتي لها قابليّة الزّيادة يمينا ويسارا؛ أي قَبُول زيادة جميع محدِّدات الاسم اللّفظيّة، دون أنْ تفقد معنى اللّفظة أو تخرج عن كونها لفظة واحدة (بمنزلة الاسم الواحد) وبين الّتي تقبل زيادة بعضها دون بعض، وبين الّتي لا تقبل الزّيادة مطلقا، وتشمل هذه الأنواع الثّلاثة:

* يُقصَد بالعمليّة الحمليّة أو (حمل النَّواة على غيرها ممّا هو أوسع منها) قياس هذه النّواة على ما هو أطول منها في اللّفظ، كقياس (كتاب) على (الكتاب، وبالكتاب، وكتاب زيد، وكتاب زيد المفيد) حيث يُحَدَّدُ في هذه العملية الحمليّة النّواة ومختلف الزيادات الّتي يمكن أنْ تلحق بها، أو الأصل ومختلف الفروع المحولة عنه بالزّيادة.

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص33.

– الاسم المُتمكِّن الأمكن، ويتمثّل في اسم الجنس المتصرّف.

– الاسم المُتمكِّن غير الأمكن، ويتمثّل في الممنوع من الصّرف.

– الاسم غير المُتمكِّن ولا أمكن، ويتمثّل في الاسم المبنيّ.

2-2 اللّفظة الفعليّة: يُعتَبَر الفعل المتصرّف كذلك في النّظريّة الخليليّة الحديثة نواة/ دخلا لبناء اللّفظة الفعليّة، وهي قابلة للتّحويل التّفريعيّ بالزّيادة التي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا. وبما أنَّ الفعل بطبيعته ينقسم في اللّغة العربيّة من حيث الزّمن إلى ماض، ومضارع، وأمر، فإنّ كلّ نوع من هذه الأفعال يُمثِّل نواة/ دخلا لبناء نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة، ويتمُّ تفريع كلّ نواة منها عن طريق التّحويل بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقها يمينا أو يسارا.

ويختلف التّحديد الإجرائيّ للّفظة الفعليّة عن التّحديد الإجرائيّ للّفظة الاسميّة؛ من حيث طبيعة الوحدات الّتي يمكن أنّ تدخل على نواة كلٍّ منهما وعددُها. كما تختلف اللّفظة الفعليّة في حدّ ذاتها؛ من حيث طبيعة الوحدات الّتي يمكن أنْ تدخل على نواة كلَّ نوع منها وعددها، بين الوحدات الخاصّة بالماضي، والوحدات الخاصّة بالمضارع، والوحدات الخاصّة بالأمر، وهو ما يجعل الحدّ الإجرائيّ يختلف في كلّ منها، وفقا لِمَا توضّحه ترسيمة الحدّ الإجرائيّ لكلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة في التّرسيمات (2) و(3) و(4) الآتية على التّوالي:

(2) الحدّ الإجرائيّ لمصفوفة الحدث المنقطع (الفعل الماضي):[1]

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحوية للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ، واقتراح أنماط جديدة بناء على النّظريّة الخليليّة الحديثة، رسالة لنيل درجة الماجستير في اللّسانيات التّعليميّة، إشراف: الأستاذ عبد الرّحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2003، ص195.

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للحدث المُنقطِع (الماضي) أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، تُعَدُّ صيغة الفعل الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (فعل∅) زائد علامة الإضمار، لكونهما وحدتين غير قابلتين للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحداهما يُعتبَر زوالا لبنائها. وهي تأخذ العلامة العدميّة (∅)* لكَونِها أصلا لما هو مُتفرِّع عنها من الصّيغ: المفرد المؤنّث، ومثنى المذكّر والمؤنث، وجمع المذكّر، والمؤنث (تْ، ـــا، تا، وا، نَ) وصيغتا المتكلّم (تُ، نـــا). وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة، في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (فَعَل∅) والّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النَّواة؛ أي الانتقال من هذه النَّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالماضي، والّتي تشمل يمينا (قد) الّتي تفيد التّحقيق والتقريب مع الماضي (وأنْ، ومَا) المصدريّتان. وتشمل يسارا الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنَّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزوائد الّتي على اليمين ونواة اللّفظة الفعليّة؛ لإمكانيّة وصلها وإمكانيّة حذفها دون زوال البناء الّذي يحكم اللّفظة النّواة. وقولك: **قد فَعَلَ** و**أنْ فَعَلَ**، و**بعد ما فَعَل**، و**فَعلَتْها**، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النَّواة؛ لأنّها ممّا تَنفصِل وتُبْتدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

* العلامة العدميّة هي الّتي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر، وذلك كجميع العلامات الّتي تميّز الفروع عن أصولها، كالعلامة العدميّة الّتي يأخذها المذكّر، بالنّسبة لظهور علامة التّأنيث بالنّسبة للمؤنث، والعلامة العدميّة الّتي يأخذها المفرد بالنّسبة لظهور علامة التّثنية والجمع بالنّسبة للمثنّى والجمع. (ينظر عبد الرّحمن الحاج صالح: النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36).

(4) مصفوفة الحدث غير المنقطع (الفعل المضارع):[1]

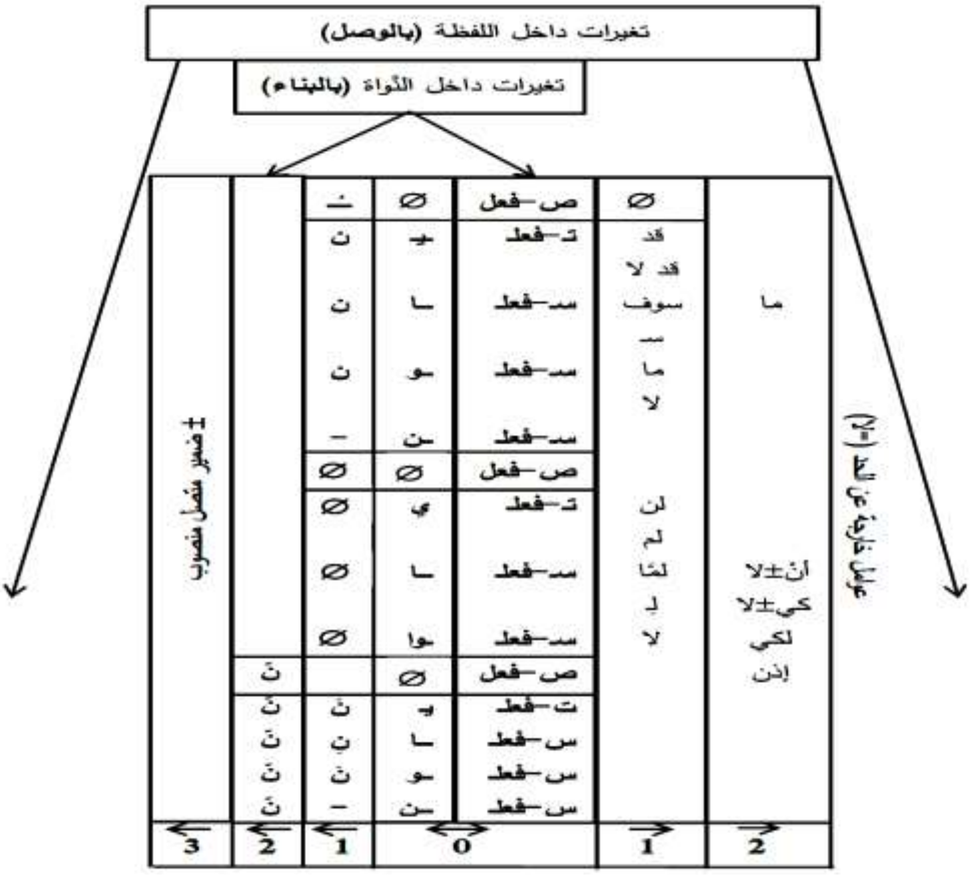

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ للحدث المستمرّ أو غير المنقطع (المضارع) أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، تُعَدُّ صيغة الفعل المضارع مع ضمير الغائب المفرد المذكر (∅ص—فعل∅) إضافة إلى علامة الإضمار وعلامة الإعراب، ونون النّسوة مع جمع المؤنّث، ونون التّوكيد في حالة التّوكيد؛ لكون كلّ منها مع المضارع يشكل وحدة غير قابلة للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال إحدى هذه العلامات يُؤدّي إلى زوال بنائها؛ حيث تدلّ (ص) على حرف المضارعة ويدلّ الرّمز (∅) الّذي على يمين النَّواة، على تجرّده من العوامل اللّفظيّة. أمّا الّذي على يسارها فيدلّ على علامة الغائب المفرد المذكّر الّذي يأخذ العلامة العدميّة؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرِّع عنه من الصّيَغ: المفرد المؤنّث، ومثنى المذكّر والمؤنّث، وجمع المذكّر والمؤنّث (ي، ـــا، وا، نَ) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في المضارع مع ضمير الغائب المفرد المذكّر (يفْعَلُ∅) الّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العامّ: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليلية تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسيّ...، ص197.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن نواة هذه اللّفظة الفعليّة؛ أي الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع، بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالمضارع، والّتي تشمل يمينا (قد) الّتي تفيد احتمال وقوع الفعل مع المضارع، و(قد لا) الّتي تفيد احتمال انتفاء وقوع الفعل، و(سوف، والسّين) الدالّتين على المستقبل، (وما ولا النّافيتين) ونواصب الفعل المضارع (أنْ، ولنْ، وكي، ولام التّعليل وإذن) وجوازمه (لمْ، ولمّا، ولام الأمر، ولا النّاهية، وإنْ الشّرطيّة). وتشمل يسارا الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه؛ لكون العلاقة الّتي تربطه بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء، والعلاقة نفسها (علاقة وصل) تربط بين الزّوائد الّتي على اليمين ونواة اللّفظة الفعليّة؛ لإمكانيّة وصلها وإمكانية حذفها دون زوال البناء الّذي يحكم النّواة. وقولك: **قد أفعل، وقد لا أفعل، وسوف أفعل، ولكي أفعلَ، ولم أفعلْ، وسأفعلها،** كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرِّعة عن النّواة؛ لأنّها ممّا تَنفصِل وتُبتدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تَكُونَ وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

(5) التّحديد الإجرائيّ لفعل الأمر:[1]

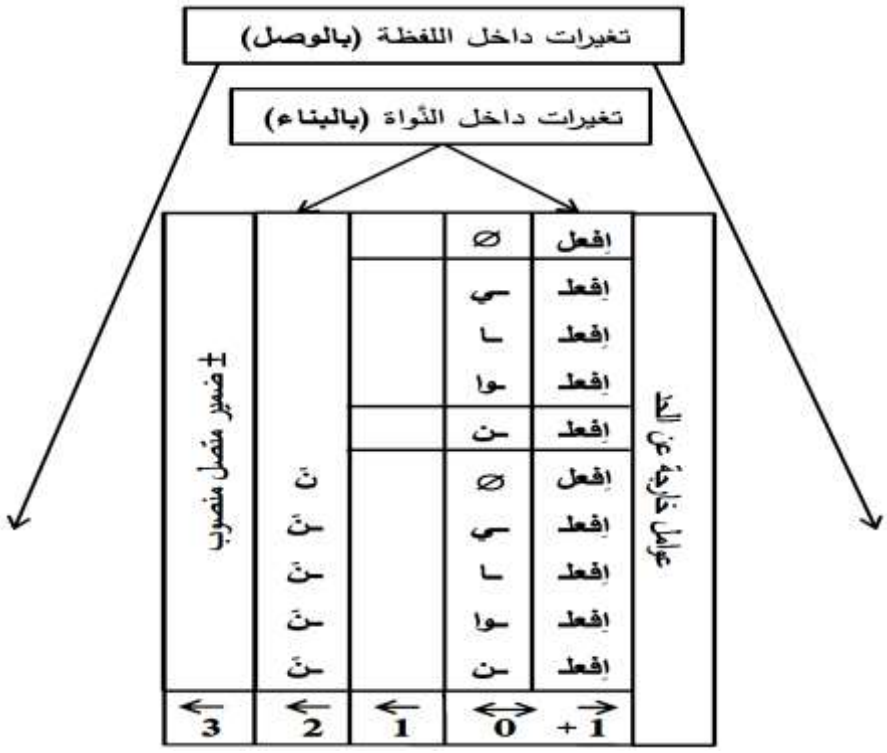

[1]– عبد الرحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العام: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمار، دراسة تحليلية تقويمية لأنواع التمارين النّحوية للسنة السادسة من التعليم الأساسي...، ص199.

وتوضّح ترسيمة الحدّ الإجرائيّ لفعل الأمر، أنّ نواة اللّفظة الفعليّة في هذا النّوع من الأفعال، تُعَدُّ صيغة فعل الأمر مع ضمير المخاطب المفرد (اِفعل∅) إضافة إلى علامة الإضمار والبناء، ونون النّسوة مع جمع المؤنّث، ونون التّوكيد في حالة توكيد الفعل؛ لكون كلّ منها مع الأمر يشكلّ وحدة غير قابلة للتّجزيء على مستوى اللّفظة النّواة؛ لأنّ زوال أحد هذه العلامات يُؤدّي إلى زوال بنائها؛ ويدلّ الرّمز (∅) الّذي على يسار النّواة، على العلامة العدميّة الّتي يأخذها المخاطب المفرد؛ لكونه أصلا لِمَا هو متفرّع عنه من صيغ المخاطب الأخرى: المفرد المؤنث، ومثنى المذّكر والمؤنّث وجمع المذكّر والمؤنث (ي، ـــا، وا، ن) وهي تأخذ العلامات المُثبَتَة، في مقابل العلامة العدميّة الّتي يأخذها الأصل في الأمر وهو المخاطب المفرد (اِفْعَل∅) الّذي لا يحتاج إلى علامة تميّزه خلافا لهذه الفروع.

وتتمّ عمليّة التّحويل التّفريعيّ عن هذه النّواة؛ أي الانتقال من هذه النّواة إلى مختلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة للوحدات الّتي يمكن أنْ تلحق بالأمر، وليس للأمر إمكانيّة اتّصال اللّواحق به يمينا وإنّما يبقى يساره فحسب قابلا لزيادة الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محل نصب مفعول به؛ حيث تشير علامة (±) إلى إمكانيّة وصله وإمكانيّة حذفه، لكون العلاقة الّتي تربطه بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء. وقولك: **اِفعلْ، واِفعلِي، وافعَلْنَ، واِفعلْنَهَا، واِفعلَنَّ**، كلّ منها لا يَخرُج عن كونه لفظة واحدة متفرّعة عن النّواة؛ لأنّها مما تَنْفَصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّه بإمكانها أنْ تكون وحدات لفظيّة صالحة للبناء.

ولا تَخْرُج مختلف هذه الفروع التي يمكن تفريعها عن نواة كلّ نوع من أنواع اللّفظة الفعليّة، في الماضي، أو المضارع، أو الأمر، عن كونها لفظة واحدة؛ لأنّ الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في كلّ نوع منها، هي وحدات تَلحَق نواة اللّفظة الفعليّة يمينا ويسارا عن طريق التّحويل التّفريعيّ؛ أي الانتقال من الأصل الّذي هو أقل ما يُنطَق به ممّا يَنفصِل ويُبتَدأ من الأفعال، إلى مختلف الفروع الّتي يمكن أنْ تتفرع عن هذه النّواة عن طريق التّحويل بالزّيادة. وكل نوع من أنواع اللّفظة الفعلية يكون بمنزلة الاسم الوحد، كما قال سيبويه: إنّ "أنْ وتَفْعَل بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ الّذي وصلته بمنزلة اسم واحد، فإذا قلت: هو الّذي فَعَل فكأنّك قُلْتَ: هو الفاعل، وإذا قُلْتَ: أخشى أنْ تفعل، فكأنّك قلت: أخشى فِعْلَك."[1] ويَكُون الاسم الّذي يلي اللّفظة الفعليّة بمنزلة المبنيّ عليها، كما يقول سيبويه: "وأمَّا ضَرَبْتُ وقَتَلْتُ ونحوهما، فإنَّ الأسماء بعدها بمنزلة المبنيّ على المبتدإ."[2] وقابليّة اللّفظة الفعليّة للانفصال

[1]– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب سيبويه، الكتاب، ج3، ص06.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص387.

والابتداء وكذا البناء، يجعلها تأخذ مفهوم اللّفظة على غرار اللّفظة الاسميّة؛ لكونها مما يُمْكن أنْ يُبْنَى عليها لفظٌ آخر، أو تُبْنَى على لفظٍ آخر، ويكون تحصيلهما لفظتين مبنيّتين.

3- الكلمة واللّفظة: تُعَدُّ الكلمة من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ للّفظ، أدنى من اللّفظة. وقد اعتمد صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحديدها بناء على ما جاء به النّحاة، إذ "الكلمة عندهم هي في هذا المستوى أدنى عنصر تتركّب منه اللّفظة"[1] وهي بذلك جزء من اللّفظة. أمّا اللّفظة فتُعَدُّ -حسب تحديدها الإجرائيّ الّذي سبق بيانه في التّرسيمات- نواة اللّفظة الاسميّة أو نواة اللّفظة الفعليّة، مع ما يمكن أنْ يلحق بهما من الزّوائد الّتي تتعاقب على هذه النّواة بالوصل. "ويُعبِّر النُّحاة عن هذا بأنّ هذه الزوائد (تدخل وتخرج) وهو ما يتّصف به الإدراج الّذي يتمُّ (بالوصل) وليس كالإدراج الّذي يحصل (بالبناء)* فالوصل يحصل في داخل اللّفظة. أما البناء فهو يحدث في داخل الكلمة (وكذلك في داخل النَّواة التّركيبيّة*)."[2] فمعيار التّفرقة بين الكلمة واللّفظة هو العلاقة الّتي تجمع بين عناصر كلّ منهما؛ إذ العلاقة الّتي تجمع بين مختلف الوحدات اللّغويّة على مستوى الكلمة هي علاقة بناء، أمّا العلاقة التي تجمع بين مختلف الوحدات اللّغويّة على مستوى اللّفظة، فهي علاقة وصل؛ حيث تنعدم إمكانيّة الحذف على مستوى الكلمة؛ لأنّ زوال إحدى وحداتها اللّغويّة هو زوال لبنائها، نحو حروف المضارعة، والضّمائر المتّصلة بالأفعال فهي جزء ممّا قد تتّصل به على مستوى الكلمة، ولا إمكانيّة لحذفها مع بقاء البناء تامّا. وهنا "لا مجال لتحليل هذه الكلمات إلا باعتبار أصولها من ناحية ووزنها من ناحية أخرى"[3] لأنّ وحداتها مبنيّة على مثال (وزن) وليست ناتجة عن ضمّ قطعة إلى أخرى. ولا تنعدم إمكانيّة الحذف بالنّسبة للوحدات اللّغويّة

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص34-35.

* الوصل والبناء هما علاقتان تجمعان بين مختلف عناصر اللّفظ في مستوياته الثّلاثة، فالعلاقة الّتي تجمع بين اللّفظ في مستوى الكلمة؛ هي علاقة بناء، لأنّ زوال إحدى عناصرها هو زوال لبنائها. وينطبق الأمر نفسه على المستوى التّركيبي من اللّفظ، إذ العلاقة التي تجمع بين عناصره هي علاقة بناء؛ لأنّ زوال إحدى الكلمات الكلمة المبنيّة أو المبنيّ عليها هو زوال للبناء في هذا المستوى من اللّفظ. أمّا العلاقة الّتي تجمع بين مختلف عناصر اللّفظة فهي علاقة وصل لإمكانية وصلها وإمكانية حذفها دون أنْ يزول معناها.

* أشار صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في حديثة عن الفرق بين مستوى الكلمة ومستوى اللّفظة إلى المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، لاشتراكه مع الكلمة في نفس العلاقة الّتي تجمع بين عناصرها، والّتي هي علاقة البناء؛ لأنّ زوال أحد عناصر المستوى التّركيبيّ اللّفظة المبنيّة أو المبني عليها كذلك، يُعَدُّ زوالا لهذا البناء في هذا المستوى من اللّفظ.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

[3]- عبد القادر المهيري، نظرات في التّراث اللّغويّ العربيّ، ط1، بيروت: 1993، دار الغرب الإسلاميّ، ص16.

الّتي تتّصل باللّفظة؛ لأنّ العلاقة الّتي تحكم الوحدات المتّصلة بها علاقة وصل لا علاقة بناء؛ حيث يمكن حذفها كما يمكن وصلها، نحو: (الـــ) التّعريف، وحروف الجرّ، بالنّسبة للأسماء، وقد، والسّين، وسوف بالنّسبة للأفعال، والّتي يمكن حذفها دون أنْ تفقد اللّفظة معناها.

وقد اعتمد صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة هذا التّمييز بين نوعين من مستويات اللّفظ (الكلمة واللّفظة) لدحض فرضيّة المورفيم الّتي اعتمدتها النّظريّة البنويّة الوظيفيّة في التّحليل اللّسانيّ، والذي انطلقت فيه من مفهوم الاستقلاليّة، مفترضة أنّ اللّغة تتكوّن من مورفيمات؛ أي وحدات صرفيّة دالّة مميّزة بين نوعين منها: مورفيمات حرّة، نحو: كَتَب، ورَجُلٌ، ونَاجِح... إلخ. ومورفيمات غير حرّة نحو: حروف الجرّ، و(الـــ) التّعريف، والضّمائر المتّصلة بالاسم أو الفعل. واستعاض بذلك صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عن مفهوم المورفيم بمفهوم الكلمة؛ حيث رأى أنّ "مفهوم الاستقلال غير دقيق؛ لأنّ كلّ لفظ دالّ (وهو المورفيم) إمّا أنْ يكون مبنيّا مع غيره في بنية كلمة (كألف ضارب، وميم مكتب) وهذا ليس بكلمة عند النّحاة؛ بل مُكوِّن لبنية كلمة، وإمَّا أنْ يكون قابلا للانفصال بالحذف والاستبدال (حروف المعاني، والضّمائر المنفصلة) وياء النّسبة، وتاء التّأنيث، فكلّ منها كلمةٌ مبنيّةٌ مع الكلمة بناءً غير لازم. ويقول سيبويه إنّها مضمومة، وهي في الواقع كلمة لإمكانيّة حذفها مع بقاء الكلمة الأولى فمقياس الكلمة الصّوريّ هو إمكانية حذفها لا غير؛"[1] لأنّ حذفها مما تتّصل به مع بقاء معناه تامّا، دليل على أنّها لا تعدّ جزءا مما تتّصل به؛ بل جزءا مستقلا بلفظه ومعناه عما يتّصل به؛ وبالتّالي فهي كلمة وليست جزءا من كلمة؛ حيث يمكن حذفها أو استبدالها بغيرها دون أنْ يتغير معنى الكلمة الّتي تتّصل بها كقد، وسوف، والضّمائر المنفصلة، وحروف النّصب، وحروف الجزم بالنّسبة للأفعال، و(الـــ) التّعريف وحروف الجرّ، والضمائر المتّصلة بالأسماء بالنّسبة للأسماء، فكلّ منها كلمات؛ لأنّها تأتي مبنية مع غيرها من الأفعال أو الأسماء بناء غير لازم.

4- الأصل والفرع: يُعَدُّ مفهوم الأصل والفرع من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيرها عن العلاقة الّتي تجمع بين وحدتين مختلفتين من حيث اللّفظ متّفقتين من حيث المعنى؛ حيث تكون إحداهما أصلا والأخرى فرعا عنها. ويكون الأصل فيهما هو "ما يُبنَى عليه ولم يُبْنَ على غيره، وهو ما يستقل –أي يوجد في الكلام وحده– ولا يحتاج إلى علامة ليتمايز عن فروعه، فله العلامة العدميّة (marque zéro). أمّا الفرع فهو الأصل مع زيادة؛ أي مع شيء من

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص8.

التّحويل."[1] ويأخذ الأصل هنا العلامة العدميّة؛ لكونه لا يحتاج إلى علامة تميّزه بخلاف الفروع الّتي تلازمها العلامات مُثبتَة. وفي هذا "يكاد النّحاة يتّفقون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامة والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزّيادة؛ ولأنّ العلامة تخصيص والعامّ أصل للخاصّ؛ ولأنّ العلامة تجعل اللّفظ مركّبا والبسيط أصل للمركّب."[2] وهو ما يؤكّد أنّ العلامات تُعَدُّ من خصائص الفروع، أمّا الأصول فتبقى على وضعها الثّابت دون علامة تميزّها، وهو ما يميّزها عن الفروع.

وتكمن وظيفة هذه العلامات بالنّسبة للّفروع، في كونها تَرْصُد لنا حركة الانتقال بين الأصل والفرع وفق نوعين من التّحويل، **تحويل بالزّيادة**، ويكون بالانتقال من الأصل إلى الفرع، وهو ما يُسَمَّى بالتّحويل التّفريعيّ، و**تحويل بالتّجرد من هذه الزّوائد**، ويكون بالانتقال من الفرع إلى الأصل، وهو ما يُسَمى بردّ الشّيء إلى أصله. وعلى هذا الأساس فحركة الانتقال من الأصل إلى الفرع "لها مقابل وهي الحركة العكسيّة للتّفريع، وهو عند النّحاة ردّ الشّيء إلى أصله. فالتّحويل على هذا طرديّ وعكسي."[3] طرديّ يرصد حركة الانتقال من الأصل إلى الفروع بالزّيادة، وعكسيّ يرصد حركة الانتقال من الفروع إلى الأصل، بالحذف لكلّ علامة ثابتة في الفرع.

وينطبق كذلك مفهوم الأصل والفرع في النّظريّة الخليليّة الحديثة على جميع مستويات اللّفظ، بما فيها الكلمة، واللّفظة، والتّركيب. فمثال الأصل في الكلمة اسما، الاسم المفرد النّكرة الّذي يُعَدُّ أصلا للمثنّى، والجمع، والتّصغّير، وأصلا للمعرّف بـــ (الـــ) أو الإضافة، أو الموصوف؛ حيث يأخذ الاسم المفرد النّكرة العلامة العدميّة، وتأخذ مختلف هذه الفروع العلامات المثبتة الدّالة على المثنّى، والجمع والمعرفة، والإضافة، والصّفة، وهي زوائد تلحق بالاسم لتدلّ على مختلف هذه الفروع. أمّا مثال الأصل في الكلمة فِعْلا، فُيُعَدُّ الفعل الماضي، والمضارع، والأمر على التّرتيب، مع ضمير المفرد المذكّر (فَعَلَ∅) (يَفعَلُ∅) (إفعلْ∅) أصلا للمؤنّث، والمثنّى مذكرا ومؤنثا، والجمع مذكرا ومؤنّثا في الماضي والمضارع، والأمر؛ حيث يأخذ الفعل مع ضمير المفرد المذكر العلامة العدميّة، وتأخذ مختلف هذه

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص377.

[2]– حسن خميس الملخ، نظريّة الأصل والفرع في النّحو العربيّ، ط1. عمان: 2001، دار الشّروق، ص85–86.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص377–378.

الفروع العلامات المثبتة الدّالة على المؤنث والمثنّى مذكرا ومؤنّثا، والجمع مذكرا ومؤنّثا، وهي زوائد تلحق بالفعل لتدلّ على مختلف هذه الفروع.

أمّا مثال الأصل في مستوى اللّفظة، فيُعَدُّ كلّ من الاسم المفرد والفعل المتصرّف، باعتبارهما أقلّ ما يُمْكِنُ أنْ يُنْطَق به ممّا يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، أصلان لِمَا يمكن أنْ يتفرَّع عنهما بالزّيادة الّتي يمكن أنْ تلحقهما يمينا أو يسارا على مستوى اللّفظة، نحو قولك: الكتاب، وبالكتاب، وكتاب زيد، وكتاب مفيد بالنّسبة للاسم المفرد (كِتَاب) ونحو قولك: أنْ يكتبوها، وكي يكتبوها، وقد يكتبونها، ولا يكتبونها، بالنّسبة للفعل المتصرّف (كَتَبَ) فكلّها فروع محوّلة عن اللّفظة النّواة (كِتَاب، ويَكْتُبُ) بالزّيادة. "ويُسَمَّى الأصل عند سيبويه (الاسم المفرد) إذا عُزِل عن زوائده، وما يتفرّع عنه بالزّيادة (ما بمنزلة الاسم الواحد) وقد أطلق الرّضيّ الأستراباذيّ اسم (اللّفظة) على كلّ واحد من هذه الفروع، ويُمكِن أنْ نتواضع على هذه التّسمية ونطلقها على الأصل بما أنّه (لفظة) مجرّدة من الزّوائد."[1] وهو ما يعني أنّ الاسم المفرد والفعل المتصرّف (الماضي، والمضارع، والأمر) كلّ منهما يبقى لفظة أصليّة (نواة) لِمَا يُمْكِن أنْ يتفرّع عنهما بالتّحويل التّفريعيّ، عن طريق الزّيادات الّتي يمكن أنْ تلحقهما بالوصل، أو تَسْقُط عنهما بالحذف وتكون هذه الفروع كلّها بمنزلة الاسم الواحد؛ لأنّها ممّا تَنْفَصِل وتُبْتَدَأ، كما أنّها مما تُبْنَى أو يُبْنَى عليها.

وأمّا مثال الأصل في المستوى التّركيبيّ، فَيُعَدُّ أقلُّ ما يُبْنَى من الألفاظ، أصلا لما هو متفرِّع عنه بالزّيادة، باعتبار أنّ "كلّ لفظة أصلا كانت أم فرعا، تُعتبَر كأقلّ ما يمكن أنْ يُنطَق به، ممّا يصلح أنْ يكون مبنيّا على اسم آخر أو فعل، أو مبنيّا عليه اسم آخر أو فعل... في مستوى البناء بين الألفاظ."[2] وأقل ما يكون من بناء بين الألفاظ التي تصلح أنْ يُبْنَى عليها لفظ آخر أو تُبْنَى على لفظ آخر، يكون متحققا في نحو قولك: زيد منطلق، وانطلق زيد، فاللّفظة الاسميّة (منطلق) في المثال الأول مبنيّة على اللّفظة الاسميّة (زيد) واللّفظة الاسميّة (زيد) في المثال الثّاني مبنيّة على اللّفظة الفعليّة (انطلق). أمّا ما يكون مبنيّا عليه اسم آخر أو فعل، فنحو قولك: زيد منطلق، وزيد انطلق مسرعا (فزيد) في المثال الأوّل بُنِيت عليه اللّفظة الاسميّة (منطلق) وفي الثّاني بُنِيت عليه اللّفظة الفعليّة (انطلق).

ويُعَدُّ أقلّ ما يُبْنَى من الألفاظ أصلا أو نواة، لِمَا يُمْكِن أنْ يلحقه من زيادة؛ باعتبار أنّ "النُّحاة انطلقوا من العمليّات الحمليّة أو الإجرائيّة: يحملون مثلا أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة، باتخاذ أبسطه

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص86.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح "أثر اللّسانيات في النّهوض بمستوى مدرسي اللّغة العربيّة" مجلّة اللّسانيات، الجزائر: 1973، معهد العلوم اللّسانيّة والصّوتيّة، ص35.

وتحويله بالزّيادة مع إبقاء النّواة، كما فعلوا باللّفظة للبحث عن العناصر المتكافئة (من بعض الوجوه)."[1] وتَعْني هذه العمليّة الإجرائيّة أنّ النُّحاة تعاملوا مع المستوى التّركيبيّ من اللّفظ بالتّحويل التّفريعيّ، مثلما تعاملوا مع مستوى اللّفظة، الّتي اعتمدوا فيها أقلّ ما يمكن أنْ يُنْطَق به مما يَنْفَصِل ويُبْتَدَأ، أساسا لمختلف الفروع المحوّلة بالزّيادة عن طريق التّحويل التفريعيّ، وذلك باعتماد أقلِّ ما يُبنَى من الألفاظ في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، أساسا لمختلف الفروع المحوّلة بالزّيادة عن طريق التّحويل التفريعيّ؛ حيث حملوا في هذا المستوى من اللّفظ أقلّ الكلام ممّا هو أكثر من لفظة، بتحويله بالزّيادة يمينا ويسارا (التّحويل التّفريعيّ) لتحديد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة على البناء الأصل في هذا المستوى من اللّفظ، نحو ما يوضّحه الجدول الآتي[2]:

الأصل أو ←النّواة	المعمول2	المعمول1	العامل	الابتداء (الخلو من العوامل اللفظية) ←
	منطلق	زيد	∅	
عوامل	منطلق	زيدا	إنّ	عوامل لفظية ←
	منطلقا	زيد	كان	
	منطلقا	زيدا	حسب عمرو	
	منطلقا	زيدا	أعلمت عمرا	

ويأخذ الأصل في هذا البناء العلامة العدميّة (∅ زيد منطلق) لكونه أصلا لما يمكن أنْ يتفرّع عنه من فروع بالزّيادة، وتأخذ الأبنيّة المحمولة عليه بالتّحويل التّفريعيّ؛ أي الانتقال من الأصل إلى مختلف الفروع، العلامات مثبتة (العامل اللّفظيّ) وهي كلّها فروع يجمعها الأصل (زيد منطلق) وتفرّقها الزّيادات المختلفة الدّالة على التّحويل بالزّيادة أو الانتقال إلى مختلف الفروع بالتّحويل التّفريعيّ.

5- الموضع: يُعَدُّ الموضع من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحديدها مختلف المواقع الّتي تأخذها الوحدات اللّغويّة في تعاقبها على النّواة أثناء عملية "التّحويل التّفريعيّ الّذي هو هنا الزّيادة، وعكسها ردّ الشّيء إلى أصله. وبهذه العمليّات يتحدّد موضع كلّ عنصر في داخل المثال"[3] كما تتحدّد مختلف الفروع الّتي يمكن تحويلها بالزّيادة التّدريجيّة لمختلف الوحدات الّتي يمكن أن تلحق بالنّواة. فالمواضع هنا "هي خانات تُحَدَّد بالتّحويلات التّفريعيّة؛ أي الانتقال من الأصل إلى مُختَلف الفروع بالزّيادة التّدريجيّة"[4] وتُعْنَى بتحديد مختلف المواضع الّتي تأخذها الوحدات اللّغويّة في تعاقبها على النّواة أثناء تفريعها؛ من حيث عددها وموقعها بالنّسبة لهذه النّواة.

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36-37.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص109.

[3]- المرجع نفسه، ص36.

[4]- المرجع نفسه، ص35.

ويختلف عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الاسميّة عن عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة، التي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الفعليّة، لاختلاف الوحدات اللّغويّة التي يمكن أنْ تدخل على كليهما؛ من حيث طبيعتها وعددها "فمثال الاسم كبنية له ستّة مواضع يُمْكِن أنْ تخلوَ ممّا تَدخُل فيه، إلا الموضع المركزيّ، وهو الاسم المفرد"[1] الّذي يُعَدُّ أصلا لما يمكن أنْ يتفرّع عنه من فروع بالزّيادة، نحو ما يوضّحه الجدول الآتي[2]:

حروف الجر	أداة التعريف	النّواة الاسمية	علامة الإعراب	التنوين أو المضاف إليه	الصفة
2	1	0	1	2	3

وتُوضّح تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الاسميّة المواضع المختلفة الّتي يمكن أنْ تأخذها الوحدات الّتي يمكن أنْ تدخل وتخرج على نواة اللّفظة الاسميّة؛ من حيث عددها وموقعها بالنّسبة لهذه النّواة، كما تحدّد مختلف الفروع التي يمكن تحويلها بالزّيادة عن هذه النّواة؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للّفظة النّواة، كما يلي:[3]

- 0: موضع نواة اللّفظة الاسميّة الّتي تفرّعت عنها مختلف الفروع بالزّيادات اللاحقة يمينا ويسارا.

ويتضمّن يمين النّواة موضعين:

- 1: موضع (الـــ) التّعريف.
- 2: موضع حروف الجرّ.

أما يسار النّواة فيتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: موضع علامات الإعراب.
- 2: موضع التّنوين والإضافة.
- 3: موضع الصّفة.

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص13.

[2]– المرجع نفسه، ج2، ص14.

[3]– ينظر: حبيبة بودلعة، النّظريّة الخليليّة الحديثة وكيفيّة توظيفها في تدريس اللّغة العربيّة: التّركيب الاسميّ نموذجا، مذكّرة لنيل درجة الماجستير، إشراف: عبد الرّحمن الحاج صالح، المدرسة العليا للأساتذة، الجزائر: 2002، ص27–28.

وكما يختلف عدد المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الاسميّة، عن عدد المواضع الخاصة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على نواة اللّفظة الفعليّة تختلف كذلك عدد المواضع الخاصة بالوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على نواة كلّ نوع منها، بين نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، ونواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، ونواة اللّفظة الفعليّة في الأمر؛ لاختلاف الوحدات اللّغويّة الّتي يمكن أنْ تدخل على كلّ نوع منها؛ من حيث طبيعتها وعددها. فعدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في **الماضي** بالتّعاقب على هذه النواة هي ثلاثة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعلية في الماضي؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

-0: ⟺ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في الماضي، وهي مركبة من مجموع صيغة الماضي وضمير الفاعل، كونهما أقلّ قطعة يمكن أنْ تَنفصِل وتُبتَدَأ.

أمّا يمين النَّواة، فيتضمَّن موْضعين:

-1: ⟹ – موضع (قد) الدّالة على التّحقيق.

-2: ⟹ – موضع (أنْ وما المصدريّتان).

وأما يسار النَّواة، فيتضمّن موضعا واحدا، هو:

-1: ⟸ موضع الضّمير المتّصل المنصوب.

أمّا عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في **المضارع** بالتّعاقب على هذه النواة، فهي خمسة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعلية في المضارع؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة، كما يلي:

-0: ⟺ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في المضارع، وهي مركّبة من مجموع صيغة المضارع وضمير الفاعل.

وأمّا يمين النَّواة، فيتضمّن موضعين:

-1: ⟹ موضع (قد، وقد لا، وسوف، والسّين) و(ما ولا النّافيتين) و(لنْ، ولم، ولمّا، ولام الأمر، ولا النّاهية).

-2: ⟹ – موضع نواصب الفعل المضارع، وتشمل (أنْ، ولنْ، ولكي، وإذن) باستثناء (ما) المصدريّة.

وأمّا يسار النَّواة، فيتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: ← – موضع علامات الإعراب، وتكون إمّا الضّمة أو ثبوت النّون أو حذفها، إلا في حالة اتّصاله بنون النّسوة أو نوني التّوكيد فإنّ العلامة لا تظهر(–) لكونه مبنيّا.
- 2: ← – موضع نون التّوكيد الثّقيلة أو الخفيفة.
- 3: ← – موضع الضّمير المتّصل في محلّ نصب مفعول به.

وأمّا عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشغلها الوحدات الدّاخلة على نواة اللّفظة الفعليّة في **الأمر** بالتّعاقب على هذه النّواة، فهي ثلاثة مواضع، وفقا لما توضحه تّرسيمة الحدّ الإجرائيّ للّفظة الفعليّة في الأمر؛ حيث تشير فيها كلّ من الرّموز الآتية إلى عدد هذه المواضع، وموقع كلّ منها بالنّسبة للفظة النّواة كما يلي:

- 0: ↔ موضع نواة اللّفظة الفعليّة في الأمر، وهي مُركّبة من مجموع صيغة الأمر وضمير الفاعل.

يسار النّواة، ويتضمّن ثلاثة مواضع:

- 1: ← موضع علامات البناء؛ حيث يُبْنَى على السّكون أو حذف حرف العلّة أو حذف النّون في الأفعال الخمسة.
- 2: ← موضع نون التّوكيد؛
- 3: ← موضع الضّمير المتّصل الّذي يأتي في محلّ نصب مفعول به.

وتتميّز المواضع الخاصّة بالوحدات اللّغويّة في تعاقبها على اللّفظة النّواة فعلية أو اسمية كانت بكونها **ثابتة** من جهة و**مرتّبة** من جهة، فهي ثابتة لأنّها جزء من بنية الاسم أو الفعل، يدخل تحته ما يمكن أنْ يدخل على الاسم أو الفعل، فبالنّسبة للوحدات اللّغويّة الّتي تدخل على الاسم، فإنّ "لكلّ هذه الزّوائد موضعا في بنية الاسم فإذا قلنا (بكتاب) فهناك موضع تقديريّ بين الباء وكتاب، هو موضع الألف واللام."[1] الذي لا يمكن فصله عن موضع النّواة التي يتعاقب معها إلا باستبداله مع الصّفر (الحذف). وكذلك الأمر بالنّسبة للوحدات اللّغويّة التي يمكن أن تدخل على الفعل، والتي يكون لكلّ منها موضعا ثابتا في بنية الفعل، باعتبار أنّ "المواضعَ الموجودة في داخل اللّفظة الفعليّة هي دائما ثابتة والعناصر الّتي تشغلها لا يمكن فصلها إلا بواسطة الاستبدال مع الصّفر، لأنّها مُخصّصات حقيقيّة تُعتَبر كجزء من الفعل الّذي تدخل عليه."[2] وهذا ما يؤكّد ثبوت الموضع بالنّسبة للوحدات الّتي تتعاقب على

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص13.

[2]– عبد الرّحمن الحاج صالح، علم العربيّة وعلم اللّسان العام: محاولة منهجيّة إبستمولوجيّة في علم العربيّة، نقلا عن: فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسي...، ص196.

اللّفظة النّواة، باعتبار العلاقة الّتي تجمع بين الموضع والنّواة من جهة، والموضع وما يدخل تحته من جهة.

وهي مرتّبة؛ لأنّه لا يمكن استبدال موضع بموضع آخر؛ حيث يمنعها ترتيبها من أنْ تتبادل المواضع فيما بينها؛ لأنّ "للوحدات اللّغويّة مَواضِعَ خاصّة في تركيب الكلام، فإذا وُضِعت في غير موضعها، فإمّا أنْ يَقْبُح ذلك في غير الشّعر، وإمّا أنْ يكون لحنا لم تتكلّم به العرب."[1] وذلك نحو قولك: قد زيدا رأيت وكي زيد يأتيك، فإنّها قَبُحَت؛ لكون (قد، وكي) فيهما جاءت متعاقبة مع الاسم، مع أنّ القياس يقتضي أن يكون تعاقبهما مع الفعل، لأنّ موضعها بالتعاقب مع النّواة، ولا يمكن الفصل بينها وبين موضع النّواة إلا بالاستبدال مع الصفر (حذفها). وينطبق الأمر نفسه على مواضع الاسم؛ حيث تكون سليما في قولك (كتابُ زيدٍ المفيدُ) وتكون لاحنا إذا قلت (كتابُ المفيدُ زيدٍ) لأنّ موضع المضاف (زيد) يتعاقب مع موضع اللّفظة النّواة (كتاب) ولا يتعاقب مع موضع (الصّفة). وهذا ما يؤكّد أنّ مواضع الوحدات في تعاقبها على اللّفظة النّواة أثناء عمليّة التّحويل التّفريعيّ، تبقى ثابتةً من جهة ومرتّبةً من جهة، وما يمكن أنْ يتغيّر فيها هي النّواة الّتي يمكن استبدالها بنواة فعليّة أو نواة اسميّة أخرى.

6- المثال: يُعَدُّ المثال من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مجموع عدد المواضع الّتي يمكن أنْ تشكّل جزءا من بنية الكلمة أو اللّفظة أو التّركيب باعتبار أنّ المواضع في هذه المستويات الثّلاثة من اللّفظ، ثابتة بالنّسبة لما يمكن أنْ يدخل تحت كلّ مستوى من هذه المستويات. ويُعدّ كذلك مفهوم المثال من المفاهيم الّتي اقترح صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة على اللّسانين الغربيّين، إضافتها إلى جملة المفاهيم اللّسانيّة تحت اسم (schème générateur) حتّى تكون له مكانته ضمن مفاهيم هذا العلم.[2]

ويُطلَق مفهوم المثال في النّظريّة الخليليّة الحديثة على "مجموعة من المواضع الاعتباريّة مرتّبة ترتيبا معيّنا، يُدْخَل في بعضها، وقد تخلو منها العناصر الأصليّة وفي بعضها الآخر زائدة، ولا ينحصر المثال في مستوى الكلم (الأوزان) بل يوجد في مستويات اللّغة بما فيها التّراكيب وما فوقها."[3] وينطبق بهذا مفهوم المثال على جميع مستويات اللّفظ، بدءا بالكلمة، فاللّفظة، فالتّراكيب؛ لأنّ كلّ مستوى من هذه

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص10.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص77.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص16.

المستويات لا يقوم إلا على مواضع ثابتة ومرتَّبة، مُخصَّصة لما يمكن أنْ يدخل تحت كل مستوى من هذه المستويات الخاصّة باللّفظ.

فالمثال في **مستوى الكملة** كما حدّده عبد الرّحمن الحاج صالح، هو "عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه."[1] وذلك نحو: كتب وكاتب، ومكتب، واستخرج، واستنتج، فإنّ لكلّ من هذه الكلمات مثالا يحكم بناءها، وهو عدد حروفها المرتّبة، مع حركاتها، وسكناتها، ومراعاة الحروف الأصليّة والزّائدة فيها؛ لأنّ هذه الزّوائد ثابتة بالنّسبة للمثال، أمّا المتغيّر فهو الأصل، نحو الميم في (مركب، ومرقد) والألف، والسّين، والتّاء في (استخرج واستنتج).

أمّا المثال في **مستوى اللّفظة** كما حدّده عبد الرّحمن الحاج صالح "فهو مجموع الكَلِم الأصليّة والزّائدة، مع مراعاة دخول الزّوائد وعدم دخولها (العلامة العدميّة) كلّ في موضعه. وهو مثال اللّفظة اسمية كانت أم فعليّة."[2] وتختلف اللّفظة الاسميّة عن اللّفظة الفعليّة؛ من حيث عدد المثل في كلّ نوع منهما "فهناك مثال واحد للاسم، وثلاثة مُثُل للفعل"[3] وكلّ منها يكون مثاله النّواة، زائد عدد المواضع المخصّصة لكل ما يمكن أنْ يدخل على هذه النّواة بالتّحويل التّفريعيّ.

وأمّا المثال في **المستوى التّركيبيّ** فيتضمّن حسب النّظرية الخليليّة الحديثة "**موضع العامل (ع)** يَدْخُل فيه الابتداء والنّواسخ والفعل النّاسخ وغير النّاسخ، **وموضع المعمول الأول (م1)** ويدخل فيه المبتدأ والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) **وموضع المعمول الثّاني (م2)** ويدخل فيه الخبر والمفعول (أو ما يقوم مقامهما) وهي النّواة. وتلحق بهذه النّواة مواضعُ للعناصر المُخَصِّصة (خ) (الحال، والتّمييز، والمفاعيل الأخرى). ويُرْمَز إلى هذه العناصر بالصّيغة الآتية:[4]

وصل بناء

$$[\text{خ} \pm [\text{م}_2 \pm (\text{ع} \leftarrow \text{م}_1)]$$

وتُوَضِّحّ هذه الصّيغة أنّ المثال في مستوى التّراكيب، مُكوَّن من العامل ومعموليه (اللّفظتين المبنيّتين) "والعلاقة الّتي تجمع بينهما هي علاقة بناء لا وصل، وبالتّالي حذف إحدى اللّفظتين المبنيّة أو

---

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص15.

[2]– ينظر: بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة، الجزائر: 2005، جامعة محمّد خيضر بسكرة، ع7، ص04.

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص17.

[4]– المرجع نفسه، ج2، ص16.

المبنيّ عليها، يُؤدّي حتما إلى زوال البناء أو زوال التّركيب."[1] وتلي هذا البناء المخصِّصات الّتي تربطها بالبناء علاقة وصل لا علاقة بناء، لإمكانية حذفها مع بقاء البناء تامّا.

وما يُميّز مثال المستوى التّركيبيّ من اللّفظ عن مثال المستويات الأخرى الّتي تندرج تحته (الكلمة واللّفظة) هو "أنّ العناصر الدّاخلة في اللّفظة والدّاخلة في الكلمة، لا يُمكِن أنْ يحصل فيها تقديم وتأخير. أمّا المستوى الأعلى فيمكن ذلك في بعض الأوضاع لكنْ بشروط."[2] وذلك لأنّ مواضع المثال في مستوى الكلمة أو اللّفظة مرتّبة وثابتة، ولا يجوز التّقديم أو التّأخير فيما بينها. أمّا مثال المستوى التّركيبيّ من اللّفظ فإنّ مواضعه لها إمكانية التّقديم والتّأخير؛ حيث تخضع بذلك هذه المواضع لترتيب مخالف، كأن يتقدّم موضع المعمول الثّاني على موضع عامله، نحو تقدّم المفعول به في الجمل الفعليّة وتقدّم الخبر في الجمل الاسميّة.

7- العلامة العدميّة (marque zéro): تُعَدُّ العلامة العدميّة من المفاهيم الرّياضية* الّتي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تمييزه بين الأصل والفرع، في مستويات اللّفظ الثّلاثة بما فيها الكلمة واللّفظة، والتّركيب؛ ناقلا إياها من البحث الرّياضيّ إلى البحث اللّسانيّ، ليعبّر من خلالها على "غياب العلامة الخاصّة بالكلمة المُتحقِّقة في المعنى دون اللّفظ، والّتي تتجلّى عند مقابلة القطع اللّغويّة بعضها ببعض."[3] وهي تعبِّر بدورها عن "خلو الموضع من العنصر وهو (الخلو من العلامة) أو تركها، وهو ما يُسمَّى **بالعلامة العدميّة**، وهي الّتي تختفي في موضع لمقابلتها لعلامة ظاهرة في موضع آخر."[4]

ويشمل هذا النّوع من العلامات جميع مستويات اللّفظ، بدء بالكلمة، فاللّفظة، فالتّركيب. فمثال العلامة العدميّة في مستوى الكلمة اسما، الاسم المذكر (مجتهد∅) في مقابل المؤنّث (مجتهدة) والاسم النّكرة (∅مجتهد) في مقابل المعرفة (المجتهد) والاسم المفرد (مجتهد∅) في مقابل المثنى مذكرا ومؤنثا (مجتهدان، مجتهدتان) والجمع مذكرا ومؤنّثا (مجتهدان، مجتهدات) والّتي يأخذ في كلّ منها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا للفروع.

---

[1]- فتيحة بن عمّار، دراسة تحليليّة تقويميّة لأنواع التّمارين النّحويّة للسّنة السّادسة من التّعليم الأساسي...، ص189.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج2، ص15.

* يُطلَق مصطلح العلامة العدميّة في الرياضيات على المجموعة الخالية التي لا قيمة لها، ويرمز لها بالرّمز (∅). وفي مقابل ذلك يُطلَق مصطلح العلامة العدميّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة على ترك العلامة المتحقّقة في المعنى دون اللّفظ وهي تأخذ نفس الرّمز (∅).

[3]- ينظر: بشير إبرير "أصالة الخطاب في اللّسانيات الخليليّة الحديثة" مجلّة العلوم الإنسانيّة، ع7، ص7.

[4]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36.

ومثال العلامة العدميّة في مستوى الكلمة فعلا، الفعل الماضي مع ضمير الغائب المفرد المذكر (كتب∅) في مقابل الفعل مع بقية ضمّائر المتكلّم والمخاطب والغائب (كتبتُ، كتبْنَا، كتبْتَ، كَتبْتِ كتبتُما، كتبتُما، كتبتُم، كتبتُن، كتبَتْ، كتبَا، كتبتَا، كتبُوا، كتبْن) حيث يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لكلّ هذه الفروع. ومثال العلامة العدميّة في مستوى اللّفظة فعلا نواةُ اللّفظة الفعليّة في المضارع (∅يكتب∅) في مقابل (قد يكتبُها، وقد لا يكتبُها، ولم يكتبْها، ولن يكتبَها... إلخ) والّتي يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لهذه الفروع. ومثال العلامة العدميّة في مستوى اللّفظة اسما نواةُ اللّفظة الاسميّة (∅كتاب∅) في مقابل (الكتاب وكتاب سيبويه، وبالكتاب ...إلخ.) والّتي يأخذ فيها الأصل العلامة العدميّة؛ خلافا لهذه الفروع.

أما مثال العلامة العدميّة في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، الجمل الاسميّة غير المنسوخة مقارنة بالجمل الاسميّة المنسوخة، والّتي يكون فيها عامل الأولى غير ظاهر في اللّفظ (عامل معنويّ) فهي تأخذ بذلك العلامة العدميّة باعتبارها أصولا، في مقابل ظهور العامل في الجمل المنسوخة، فهي بذلك تأخذ العلامات مُثبتَة باعتبارها فروعا عنها.

8- مفهوم العامل: يُعَدُّ العامل من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تحليلها لمستوى التّراكيب، الّتي يُعَدُّ فيها البناء بين الألفاظ أساسا لتكوين هذا النّوع من مستويات اللّفظ. وبما أنّ أقلّ ما يُبنَى من الألفاظ يُعَدُّ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة أصلا أو نواة لهذا النّوع من البناء الذي يمكن تفريعه عن طريق التّحويل بالزّيادة يمينا ويسارا، فقد "لاحظ النُّحاة على أقلّ ما يُبنَى من الألفاظ، أنّ الزّوائد على اليمين تغيّر اللّفظ والمعنى؛ بل تؤثّر وتتحكّم في بقية التّركيب، كالتّأثير في أواخر الكلم (الإعراب)."[1] وتَغيير هذه الزّوائد لهذا البناء في اللّفظ يكون بتغيير حركة أواخر ألفاظه، أمّا تَغييرها لمعنى هذا البناء، فيكون بزيادة هذه الزّوائد لمعنى آخر عن المعنى الأصليّ لهذا البناء. وذلك على نحو مثال هذا البناء الحاصل بين اللّفظتين الاسميّتين؛ حيث تمّ تفريعه بالتّحويل بالزيادة، وفقا لما يوضّحه الجدول الآتي:[2]

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص36-37.

[2]- المرجع نفسه، ص37.

∅	زيدٌ	قائمٌ
إنّ	زيدًا	قائمٌ
كان	زيدٌ	قائمًا
حسبت	زيدًا	قائمًا
أعلمت عَمْرًا	زيدًا	قائمًا
1	2	3

ويوضّح هذا الجدول أعلاه مجمل عناصر المستوى التّركيبيّ من اللّفظ؛ حيث بُنِيَتْ فيه اللّفظة الاسميّة (قائم) على اللّفظة الاسميّة (زيد) ثمّ حُوِّلت هذه النّواة عن طريق التّحويل التّفريعيّ بمختلف الزّيادات الّتي يمكن أنْ تَدْخُل على هذه النّواة. وبحمل هذه النّواة على ما هو أوسع منها في اللّفظ كإجراء يُعتَمَد في تحديد الأصل من الفرع، حدَّد النّحاة البناء الأصل ومختلف الفروع المحوّلة عنه بالزّيادة، كما حدّدوا مختلف عناصر المستوى التّركيبيّ في كلّ من النّواة ومختلف هذه الفروع، بما فيها العامل، ومعمولاته، والعلاقة الّتي تجمع بينهما، في كلّ من الأصل ومختلف هذه الفروع كالآتي:[1]

– العناصر الّتي في العمود الأوّل، والّتي قد تكون كلمة (إنّ) أو لفظة (كان، حسبت) أو تركيبا (أعلمت عَمْرا) لها تأثير على بقية التّركيب (البناء) ولذلك سُمّيَت **عاملا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثّاني هي المعمولات الأولى، ولا يمكن بأيّة حال من الأحوال أن تُقدّم على عاملها، ولهذا يشكل كلّ واحد منها مع عامله **زوجا مُرَتَّبا**.

– العناصر الموجودة في العمود الثّالث هي المعمولات الثّواني، ولها إمكانية تقدمّ كلّ العناصر إلا في حالة جمود العامل.

– قد يخلو موضع العامل من العنصر الملفوظ (المشار إليه بـــ ∅) وهو الّذي يُسمَّى بالابتداء وهو عدم التّبعيّة التّركيبيّة، وليس معناه بداية الجملة.

وينطبق الأمر نفسه على العامل في البناء الحاصل بين لفظة فعليّة وأخرى اسميّة، فحسب صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة، أنّ النُّحاة لا حظوا "أنّ الفعل (غير النّاسخ) هو بمنزلة هذه العوامل لأنّه يؤثّر في التّركيب، وأنّ المعمول الثّاني في هذه الحالة هو المفعول به. وأثبتوا أيضا أنّ موضعي المعمول

[1]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص37.

الأوّل والمعمول الثّاني، يمكن أيضا أن تحتلهما كلمة واحدة أو لفظة؛ بل وتركيب، وذلك مثل ما يوضّحه الجدول الآتي"[1]:

∅	أن تصوموا	خير لكم
رأيــْ	تُ	زيداً
رأيــ	ــتُــ	ــك

ويتبيّن من خلال الجدول أنّ العمود الأوّل يتضمّن الفعل العامل (رأى) أمّا معمولاه، فتُعَدُّ حسب النّظريّة الخليليّة الحديثة، الكلمة (تُ) المعمول الأوّل، واللّفظة الاسميّة (زيدا) المعمول الثّاني بالنّسبة للجملة الثّانية. كما يبيّن الجدول أنّ موضع المعمولين يمكن أنْ تحتلّهما كلمة، نحو الضّمائر: تُ، وــتــُ وك، أو لفظة نحو: زيدا، وأنْ تصوموا، أو تركيبٌ بأكمله، نحو: خير لكم.

وقد يتّصل بالبناء الحاصل بين الألفاظ لواحق تدخل وتخرج، تربطها بالبناء علاقة وصل، وهي زوائد مُخَصِّصَة، ليصبح بذلك مستوى التّراكيب مُكوَّن من "موضع العامل (ع) يدخل فيه الابتداء والنّواسخ، والفعل النّاسخ، وغير النّاسخ وموضع المعمول الأوّل (م1) ويدخل فيه المبتدأ، والفاعل (أو ما يقوم مقامهما) وموضع المعمول الثاني (م2) ويدخل فيه الخبر، والمفعول (أو ما يقوم مقامهما) وهي النّواة. وتلحق بهذه النّواة مواضع للعناصر المُخصِّصة (خ) (الحال، والتّمييز والمفاعيل الأخرى). ويرمز إلى هذه العناصر بالصّيغة الآتية:

بناء وصل

[(ع ← م1) ± م2] ± خ

ويُرْمَز الرّمز (ع) للعامل، والرّمز (م1) للمعمول الأوّل، والرّمز (م2) للمعمول الثّاني، والرّمز (خ) للمخصّصات الّتي قد ترد متّصلة بالبناء، أمّا الرّمز (±) الّذي داخل المعقوفين فيشير إلى المفعول باعتباره معمولا ثانيا، قد يرد عنصرا أساسا في هذا البناء، وقد لا يرد في حال ما إذا كان الفعل لازما فعندها لا يتجاوز عمل العامل المعمول الأوّل (الفاعل). أمّا الرّمز (±) الّذي خارج المعقوفين فيرمز إلى علاقة الوصل الّتي تربط بين هذا البناء (النّواة) والمخصّصات؛ وهو يشير إلى إمكانية وصلها وإمكانية حذفها، لأن ما يربطها بالنواة هي علاقة وصل لا علاقة بناء.

وتوضّح العبارة أنّ الوحدات الدّاخلة ضمن حدود المعقوفين، هما اللّفظتان المبنيّتان إلى جانب العامل، بحيث يشكل العامل والمعمول الأوّل الدّاخلين ضمن حدود القوسين زوجا مرتّبا، والمعمول الثّاني اللّفظة المبنيّة الّتي لها إمكانية التّقدم على العامل والمعمول الأوّل، إلا في حالة جمود العامل. ويُعَدُّ

[1]– عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص38.

هذا البناء نواةً بالنّسبة لما يتّصل به من زيادات مخصّصة لظروف الخبر الّذي يتضمّنه البناء، وتشمل هذه الزّيادات جميع المنصوبات الأخرى دون المفعول به، بما فيها المفعول المطلق، والمفعول فيه والمفعول لأجله، والمفعول معه، والحال، والتّمييز، والاستثناء، وتشمل الجار والمجرور. والتي يربط كلاّ منها بالنّواة علاقة وصل لا علاقة بناء؛ لإمكانية حذفها دون أنْ يزول معنى البناء.

9- التّصدير: يُعَدُّ مفهوم التَّصدير كذلك من المفاهيم الأساسيّة التي اعتمدها صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيره عن مستوى من مستويات اللّفظ، أكبرُ من البناء الحاصل بين الألفاظ، وهو ما يُسمَّى "بمستوى التّصدير وما فوق العامل؛ لأنّ هناك أدوات تدخل على العامل، ومعموليه والمخصّصات (ع، م، خ) ويعني هذا أنّ هناك موضعا آخر يتجاوز هذه المواضع. وقد لا حظوا أنّ لهذه الموضع الصّدارة المطلقة، فكأنّ هذه الأدوات (المُسمَّاة بحروف الابتداء) عوامل تُوجَد في مستوى أعلى؛ إذ إنّها تتحكّم في كلّ ما يُوجَد تحتها، ولا يكون لها بالضّرورة عمل على ما تدخل عليه."[1] وهذه الأدوات هي ما عُرِف عنها في النّحو العربيّ، بالحروف الّتي لها الصّدارة في الكلام، أو الحروف الّتي تمنع أنْ يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأن تكون بين العامل ومعموليه، فيُعلَّق عمل العامل، نحو توسّطها بين ظنّ ومعمولاتها في نحو قولك:

- ظَنَنْتَ أزيدُ مسافرٌ أم عليٌّ؟

- زيدٌ هل أتى؟

ويعدُّ حرف الاستفهام مُعلِّقا؛ لتوسطه بين العامل ومعموله "لأنَّ المُعلِّق يجب كَوْنُه في صدر جملة."[2] وإذا لم يتصدَّر الجملة كان ممّن يُعلِّق عمل العامل، إذا وقع بين العامل وأحد معمولاته.

ويأتي في جملة هذه المعلِّقات الّتي لها الصّدارة في الكلام "لام الابتداء، ولام القسم، وحرف من حروف النّفي الثّلاثة (ما، إنْ، لا) دون غيرها، الاستفهام، و(كم) الخبريّة، و(إنّ وأخواتها) ما عدا (أنّ) مفتوحة الهمزة فليس لها الصّدارة."[3] وتأخذ هذه الحروف موضع الصّدارة المُطلَقة؛ لكونها ممّا لا يُمكِن

---

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "المدرسة الخليليّة الحديثة والدّراسات اللّسانيّة الحالية في العالم العربيّ" ندوة تَقَدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة الّذي عقدته منظّمة الأمم المتّحدّة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) بالرّباط سنة 1987، ص386-387.

[2]- نجم الدّين محمد بن الحسن الرّضيّ الإستراباذيّ، شرح الرّضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، دط. طرابلس: 1987، جامعة قاريونس، ج3، ص63.

[3]- ينظر: عبّاس حسن، النّحو الوافي، ط15. القاهرة: دت، دار المعارف، ج2، ص30-34.

أنْ يكون قبل موضعها شيء من الكلام، فإذا سُبِق مَوضِعها بشيء منه، عُدَّ موضوعا في موضع ابتداء وخرج عن كونه معمولا لغير الابتداء.

10- الباب: يُعَدُّ مفهوم الباب من المفاهيم الأساسيّة الّتي اعتمدتها النّظريّة الخليليّة الحديثة في تعبيرها عن الطّريقة المعتمدة في التّصنيف النّحويّ عند النّحاة، في تصنيفهم للّفظ على اختلاف مستوياته بين الكلمة واللّفظة والتّركيب، تحت مبحث واحد يُطْلَق عليه **الباب النّحويّ**، وهو يقوم بدوره على **مبدأ التّكافؤ**، الّذي يجمع بين كلّ مستوى من مستويات اللّفظ تحت باب واحد، يُعبِّر في النّظريّة الخليليّة الحديثة عن "مجموعة من العناصر، تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعهما بنية واحدة."[1] ويتجاوز هذا النّوع من التّصنيف الذي عُرِف عن النّحاة بما يُسمَّى بالباب، في قيامه على مفهوم التّكافؤ، التّصنيفَ بالجنس والفصل الّذي عُرِف عن أصحاب النّزعة الأرسطيّة، وذلك لأنّ النّحو العربيّ "لا يكتفي بعمليّة الاشتمال؛ بل يتجاوزها بإجراء الشّيء على الشّيء، أو حمل العنصر على الآخر، فهو لا يكتفي بالجنس الّذي ليس إلا مجرد فئة تشترك عناصرها في صفة واحدة أو مجموع صفات؛ بل يتجاوزون ذلك بإجراء عنصر على آخر على حدّ تعبير النّحاة؛ أي بجعل العلاقة مُباشَرة بين العناصر الّتي توجد بين مجموعتين على الأقلّ؛ لاستنباط البنية الّتي تجمعها جميعا."[2] ويعني ذلك أنّ التّصنيف بالباب كما عُرِف عند النّحاة أعمّ وأشمل من التّصنيف بالجنس والفصل؛ لأنّ التّصنيف بالباب يعتمد التّكافؤ التّامّ أساسا للتّصنيف، ولا يعتمد الجنس أو الفصل الّذي يكتفي بالاشتراك في صفة أو عدّة صفات يمكن أن تجمع بينها تحت جنس أو فصل واحد.

ومن أمثلة هذا التّصنيف بالباب عند النّحاة، ما يجمع في مستوى الكلمة من اللّفظ، بين بعض الكلم الّتي تحقّق التّكافؤ التّامّ في بنيتها، فجُمِعَت تحت باب (فَعَلَ) على نحو ما توضّحه التّرسيمة الآتية:[3]

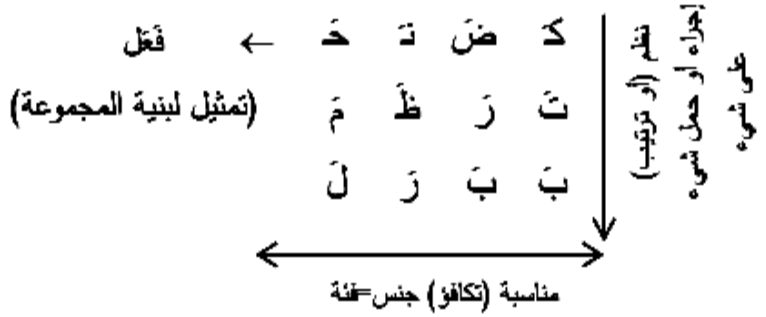

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح "منطق النّحو العربيّ والعلاج الحاسوبيّ للّغات" نقلا عن: صالح بلعيد، مقالات لغويّة ص43.

[2]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص22.

[3]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص22.

ويوضّح هذا المثال الّذي يجمع بعض الكلم تحت باب (فَعَلَ) أنّ ما يجمع بينها تحت هذا الباب ليس عدد الحروف في كلٍّ منها وحده، وإنّما التّكافؤ الحاصل بين حروفها؛ من حيث "الكيف والكمّ، والكمّ هنا هو العُدَّة مع التّرتيب، بمراعاة كلّ شيء في موضعه."[1] فالتّكافؤ الحاصل بينها من حيث الكيف يتثّمل في مجيء كلٍّ منها موافقا في ترتيب حروفه، وحركاته، وسكناته لهذا الباب الذي جُمِعَت تحته. أمّا التّكافؤ الحاصل بينها من حيث الكمّ، فيتثّمل في مجيء كلٍّ منها موافقا في عدد حروفه لهذا الباب الذي جُمِعَت فيه كذلك.

وينطبق مفهوم الباب على هذا الأساس على اللّفظ في جميع مستوياته، بدءا بالكلمة، فاللّفظة فالتّركيب، فمثال الباب في مستوى الكلمة: باب (إنّ وأخواتها) وباب (كان وأخواتها) وباب (ظنّ وأخواتها) والّتي يجمع كلا منها تحت باب واحد، تكافؤها في العمل إلى جانب صفة الحرفيّة أو الفعليّة. أما مثال الباب في مستوى اللّفظة فباب المبتدأ، وباب الخبر، وباب الفاعل، وباب المفعول، وباب التّمييز، وباب الإضافة، وباب النّعت... إلخ، والتي يضمّ كلّ منها الأسماء التي يجمع بينها تكافؤ في وظيفتها النّحويّة إلى جانب طبيعتها الاسميّة. وأمّا مثال الباب في مستوى التّراكيب، فباب التّنازع، وباب الاشتغال، وباب التّعليق... إلخ. والّتي يضم كلاّ منها التّراكيب المتكافئة في بنائها.

تطبيق:

س1- لماذا اعتمدت النّظريّة الخليليّة الحديثة اللّفظَ أساسا للتّحليل اللّسانيّ، لا المعنى؟

س2- تنقسم اللّفظة الاسميّة في النّظريّة الخليليّة الحديثة، حسب تمكّنها وعدم تمكّنها من الزّيادة يمينا ويسارا إلى ثلاثة أقسام، اذكرها ممثّلا لكلٍّ منها؟

س3- اذكر العلاقة الّتي تجمع بين مختلف عناصر المستويات الثّلاثة من اللّفظ بما فيها الكلمة واللّفظة، والتّركيب، مع التّمثيل؟

س4- بيّن ما يميّز مفهوم المثال في المستوى التّركيبيّ من اللّفظ، عن مفهوم المثال في ما يندرج تحته من مستويات، بما فيها الكلمة واللّفظة، مع التّمثيل؟

س5- حلّل قول الشّاعر وفقا لمستويات التّحليل اللسانيّ في النّظريّة الخليليّة الحديثة، مبيّنا فيه عدد الكلمات، واللّفظات، والتّراكيب؟

أحسِنْ إلى النّاس تستعبدْ قلوبهم

[1]- عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، ص23.

محاضرة (6): اللّسانيات العربيّة والغربيّة1: التّأثير:

تمهيد: كان لنشأة الدّراسات اللّغويّة عند العرب أثرٌ مُهِمٌ في نشأة الدّراسات اللّغويّة عند غيرهم من الأمم كالفرس، والسّريان، والأقباط، والأتراك، والهنود واليهود، وغيرهم ممّن اعتمدوا على ما توصّل إليه العرب في دراساتهم اللّغويّة. وكان من بين مظاهر هذا التّأثّر نشأة المعاجم عند هذه الشّعوب على النّحو الّذي عرفته الحضارة العربيّة، وتقعيدهم لنحو لغاتهم على النّحو الذي سلكه العرب في تقعيدهم للغتهم، وغيرها من الدّراسات اللّغويّة الّتي ظهر تأثّرها بالدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، بحكم الجوار كما في الفارسيّة، أو الفتوحات الإسلاميّة كما في السّريانيّة والقبطيّة، أو الدّخول في الإسلام كما في التّركيّة، أو العلاقات التّجاريّة كما في الهنديّة أو القرابة بين اللّغات كما في العبريّة، وغيرها من الأسباب الّتي أدّت إلى هذا التّأثّر.

أوّلا- الفرس: يظهر تَأَثُّر الفُرْسُ بالدّراسات اللُّغويَّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة في عدّة مجالات من اللّغة، وعلى رأسها الصّناعة المعجميّة، والكتابة، وفنِّ العروض، وهذا بحكم الجوار بين حضارة الفرس والحضارة العربيّة. ففي مجال المعاجم ألَّف الفرسُ معاجمهم مقتدين بالعرب في ذلك كما ترجموا بعض المعاجم العربيّة إلى لغتهم الفارسيّة. "وأشهر ما أُلِّف من معاجمهم على طريقة العرب (صِحَاح العَجَمِ) لهندوشاه بن سنجر الكيزانيّ، الذي سار فيه على طريقة (الصّحاح) للجوهريّ، مُصرِّحا بذلك في قوله: سمّيته بهذا الاسم لكونه على أسلوب صحاح العربيّة. وكذا (مصادر الزّوزنيّ) للقاضي أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزّوزنيّ (486هـ) وهو معجم للمصادر مرتّبة بحسب أبواب أفعالها، وهو معجم عربي فارسي، بدأ بمقدّمة موجزة تحدّث فيها المُؤلِّف عن منهجه، وذكر أنّه تأثّر (بديوان الأدب). وكذلك (تاج المصادر) لبو جعفرك (544هـ) وهو معجم عربيّ فارسيّ يبدأ بذكر المصدر العربيّ، ثم يذكر معناه باللّغة الفارسيّة، والمصادر فيه مُرتَّبة على أبواب أفعالها على النَّحو الّذي فعله ديوان الأدب. أمَّا أشهر المعاجم الفارسيّة الّتي تمّ ترجمتها عن العربيّة، فهو معجم (الصِّرَاح من الصِّحاح) لأبي الفضل محمّد بن خالد القرشي، الّذي يُعَدُّ ترجمة لمعجم (الصِّحاح) مع الإبقاء على شواهده من الآيات والأحاديث، والشّعر، والأمثال باللّغة العربيّة."[1]

[1]- ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص363-364.

أمّا في مجال الكتابة فقد اقتدى الفرس بالكتابة العربيّة، بحكم دخولهم في الإسلام وتأثّرهم بلغة القرآن الكريم، وذلك باعتمادهم حروف الأبجديّة العربيّة لكتابة لغتهم، الّتي لا زلت إلى يومنا هذا تُكْتَب بها الفارسيّة.[1]

وأمّا في ما يتعلّق بالعروض فقد استمدّ كذلك الفرسُ نظام العروض والقوافي من العرب، معتمدين في ذلك على البحور الشّعريّة التي أنشأها العرب لشعرهم "وقد ظهر التّأثير العربيّ بوضوح في الشّعر الفارسيّ، وفي هذا يقول الدّكتور على الشّابي: نشأ الشّعر الفارسيّ متأثرًا بالشّعر العربيّ شكلا وموضوعًا. ويقول عن (منو جهري) الشّاعر الفارسيّ الغنائيّ: كان للقصيدة العربيّة بمفهومها الفنّي أثرٌ واضح في نشأة القصيدة الفارسيّة. ويقول بعد أنْ عرض نماذج لشعره: إنّها تُعتَبَرُ أنموذجًا حيًّا للقصيدة الفارسيّة، من حيث تأثُّرها بالقصيدة العربيّة شكلا وموضوعا."[2]

ثانيا– السّريان: يظهر أثر الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة على السّريانيّين، فيما قاموا به من إنشاء نحوهم على النّحو الذي أسّسه العرب للغتهم "وذلك بعد ما اتّصل السّريان بالعرب عند دخول العرب بلادهم فاتحين؛ حيث وضعوا نحوهم على نمط النّحو العربيّ؛ لأنّه أقرب إلى لغتهم من النّحو اليونانيّ. وكان النّحاة السّريان في القرن الثّاني عشر الميلاديّ (ق12م) وما بعده، يعكسون مناهج المدارس العربيّة الشّهيرة في البصرة والكوفة، كما كانوا يؤلّفون في نحوهم على النّمط المعهود في مؤلّفات العرب النّحويّة، فقد وضع ابن العبريّ (1226م–1286م) كتابا كبيرا في النّحو سمّاه (كتاب الأشعّة) على غرار كتاب (المُفصّل) للزّمخشريّ (538هـ=1143م). كما لوحظ عليه اتّباعه لتقسيمات النّحاة العرب."[3]

ويظهر كذلك أثر الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة على السّريانيّين في مجال العروض؛ حيث تأثّروا في أشعارهم بنظام القوافي الّذي عرفه الشّعر العربيّ، وهو ما تمثّل في محاكاتهم للعرب في القوافي. وأوّل من أدخلها في شعرهم يوحنا بن خلدون في القرن الحادي عشر الميلادي (ق11م).[4]

---

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص364.

[2]– أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص364–365.

[3]– أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص357.

[4]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص364–365.

ثالثا– الأقباط: تأثّر كذلك النّحاة الأقباط بما توصّل إليه العرب في دراستهم النّحويّة، ومن مظاهر هذا التّأثّر، ظهور منهج النّحاة العرب في مُؤلَّفاتِهم، كتقسيم الكلم إلى اسم، وفعل، حرف، وتعريف هذه الأقسام من الكلم بناء على ما يميّزها من العلامات، مثلما هو في النّحو العربيّ، وهو ما نجده عند ابن كاتب قيصر في مقدّمته حول النّحو القبطي المشهورة بـــ (مقدمة ابن كاتب قيصر) "فالكلمة عند ابن كاتب قيصر تنقسم إلى اسم وفعل وحرف. والاسم هو الذي يُخبَر به أو يُخبَر عنه. وهو ما دخله أحد أدوات التّعريف، أو التّفكير، أو التّذكير، أو التّأنيث، أو الجمع، أو ما أشبه ذلك... والحرف ما دلّ على معنى في غيره، ولم يستقلْ بنفسه ولا يُخبَر به ولا يُخبَر عنه... ومنها الحروف الّتي تدخل على المبتدأ والخبر وهي إنّ وأخواتها... إلخ."[1]

ولم يكن هذا نهج ابن كاتب قيصر وحده؛ بل استمرّ تأثّر النّحاة الأقباط بمنهج النّحاة العرب في التّقسيمات والحدود/ التّعريفات، إلى درجة دعت الشّيخ الوجيه القليوبي إلى انتقاد هذا النَّهْجِ في وضع القواعد الخاصّة باللّغة القبطيّة؛ حيث قال في مقدّمة كتابه (الكفايّة) "وقد وُضِع في ذلك (النّحو القبطي) مُقدِّمات، إلا أنّ المفسرّين لغلبة أحكام تصريف اللّغة العربيّة عليهم، قاسوا أكثر أحكام القبطيّة عليها. وليس الأمر كذلك؛ بل من شرط المُخْرِج من لغة إلى أخرى أن يجرِّد ذهنه عن اللّغة الغالبة، ويذهل عنها ثم يذوق اللّغة المُخْرَجَة ويستحضر جميع أجزائها، ويستقرئ مواضع استعمال أدواتها."[2]

ويعدّ كذلك من مظاهر تأثّر نحو الأقباط بالنّحو العربيّ "ظهور كتب النّحو القبطيّ المؤلفّة بلغة عربيّة، والّتي بدأت تظهر في القرن الحادي عشر الميلاديّ. وقد بدأها (أثناسيوس) أسقف مدينة قوس ثمّ تلاه مؤلِّفون آخرون مثل: ابن كاتب قيصر، والشّيخ الوجيه القليوبي، والمؤتمن بن العسّال، وابن الدّهيريّ، والسّمنودي. وواضح أنّها جميعا وُضِعَت لخدمة القارئ الذي يعرف العربيّة ويريد أن يتعلّم القبطيّة. ولذا فهي تتّخذ المثال العربيّ أصلا ثمّ تُشِير إلى مُقابِله في القبطيّة."[3]

رابعا– الأتراك: يَظْهَر تأثُّر الأتراك في دراستهم اللّغويّة بالعرب في مجالي الكتابة والمعاجم، وهذا في ما قاموا به من اعتماد حروف الأبجديّة العربيّة رموزا لكتابة لغتهم التُّركيَّة، الّتي ظلَّت بحكم دخولهم في الإسلام ومعرفتهم بالعربيَّة، تُكْتَب بها إلى عهد مصطفى كمال أتاتورك الّذي استبدلها بالحروف

---

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص358. وينظر: أحمد مختار عمر، تاريخ اللّغة العربيّة في مصر، دط. القاهرة: 1970، الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر، ص154.

[2]– أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص358. وينظر: أحمد مختار عمر، تاريخ اللّغة العربيّة في مصر، ص155.

[3]– ينظر: أحمد مختار عمر، تاريخ اللّغة العربيّة في مصر، ص155.

اللاتينيّة.[1] وكذلك تأليفهم لمعاجمهم على نهج الفُرْسِ في التّأثر؛ حيث ألَّف الأتراك كذلك معاجمهم مقتدين بالعرب في ذلك، كما ترجموا بعض المعاجم العربيّة إلى لغتهم التّركيّة. وأشهر ما أُلِّف من معاجمهم على طريقة الصّناعة المعجميّة عند العرب (ديوان لغات التّرك) لمحمود بن الحسين بن محمّد الكاشغري (466هـ) الّذي سار فيه على نمط (ديوان الأدب) للفارابي (393هـ) والكتاب مُعْجَم يشرح الألفاظ التّركيّة بعبارات عربيّة. ووجه الشّبه واضح كلّ الوضوح بينه وبين (ديوان الأدب) سواء في المقدّمة أو ترتيب المادّة، وإن لم يُشِرْ الكاشغري إلى ذلك ولم يذكر اسم الفارابي. وكذلك (قاموس الأَرْوام في نِظَام الكلام) لشيخ الإسلام ملا صالح أفندي أحد علماء القرن الحادي عشر، وهو معجم سار فيه على نظام (الصِّحاح) وجمع فيه الألفاظ التُّركيَّة وفسَّرها بالعربيَّة.[2]

أمَّا أشهر المعاجم التُّركيَّة الّتي تمّ ترجمتها عن العربيّة، فهو معجم (التّرجمان) لقرّة بيري (886هـ) الّذي يُعَدُّ ترجمة لمعجم (الصِّحاح) وكذلك ترجمة المولى محمد بن مصطفى الكوراني (1000هـ) له.[3]

وتكشف المقارنة الآتية في الجدول مدى التّشابه الحاصل بين معجم (ديوان الأدب) للفارابي (393هـ) و(ديوان لغات التّرك) لمحمود بن الحسين بن محمّد الكاشغري (466هـ) من خلال ما جاء في مقدمتيهما، كدليل على تأثّر الثّاني بالأوّل في مجال الصّناعة المعجميّة عند الأتراك:[4]

ديوان الأدب	ديوان لغات التّرك
قال الفارابي: رتبت كل كلمة فجعلتها أولى بموضعها مما يقدمها أو يعقبها ليجدها المرتاد لها في بقعة بعينها رابضة من غير نص مطية أو إدآب نفس. قال الفارابي: جعلت كل كتاب من هذه الكتب شطرين أسماء وأفعالا وقدمت الأسماء في أمثلتها وأبوابها على الأفعال ثم تلوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها ومدارجها مقدما الأحق فالأحق منها. نتبدئ بالأسماء التي في أواخرها الباء ثم نتجاوزها	قال الكاشغري: أنخت كل كلمة في محلها، وأنهضتها من عدوائها ليصادفها في مبركها طالبها، ويرصدها في مسلكها رابعها. وقال الكاشغري: جعلت كل كتاب من هذه الكتب شريحين أسماء وأفعالا، وقدمت الأسماء على الأفعال، ثم قفوتها بالأفعال مبوبة على مراتبها الأولى فالأولى. وضعته مرتبا على ولاء حروف المعجم. ولقد تخالج في صدري أن أبني الكتاب كما بنى

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص364.

[2]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص360.

[3]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص359.

[4]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص360 وما بعدها.

إلى ما بعدها حتى نأتي على حروف المعجم. لم نذهب في ذلك مذهب الخليل بن أحمد ولم نرتب ترتيبه ميلا إلى الأشهر لقرب متناوله وسهولة مأخذه على الخاصة والعامة. قال الفارابي: مشتملا على تأليف لم أسبق إليه وسابقا بتصنيف لم أزاحم عليه.	الخليل بن أحمد كتاب "العين" وأذكر المستعمل والمهمل ... إلا أن هذا البناء أصوب لأن مأخذه أقرب. قال الكاشغري: برزت بتصنيف لم أسبق إليه وتأليف لم يوقف عليه.
قال الفارابي: القول في تقديم الحروف بعضها على بعض: نبتدئ بالأسماء التي في آخرها الياء ثم نتجاوزها إلى ما بعدها حتى نأتي على حروف المعجم. قال الفارابي: قول آخر فيما ذكر في الكتاب وفيما لم يذكر غير ذلك مما لاغنى عنه: كل ما كان من أسماء البلدان والأودية والجبال	وقال الكاشغري: القول في تقديم الحروف بعضها على بعض: نبتدئ بالأسماء التي في أعجازها الباء ثم نمر إلى ما بعدها حتى نستوفي في حروف المعجم كل اقتداء بأئمة الأدب، وتشبيها في البناء بلغات العرب. قال الكاشغري، قول آخر فيما ذكر في الكتاب أو لم يذكر: ما كان من أسماء الجبال والمهامه والأودية والمياه ... ذكرت التي في بلاد الإسلام.

وكما نلاحظ هذا التّشابه –الّذي يدلّ على التّأثّر– في مقدّمتي المعجمين نلاحظه في نظامهما الخاصّ بطريقة تقسيم مادّتيهما، وهي الّتي جاءت في كلا المعجمين على النّحو الآتي:[1]

أ– تقسيم الفارابي معجمه إلى ستة كتب هي: السّالم، والمضاعف، والمثال، وذوات الثّلاثة، وذوات الأربعة، والمهموز. وقد تَبِع الكاشغري الفارابي في التقسيم، وفي استخدام هذه المصطلحات؛ حتّى ذوات الثّلاثة وذوات الأربعة، وإن زاد عليه كتابَ الغُنَّة وكتاب الجمع بين السّاكنين، وهي زيادة اقتضتها طبيعة اللّغة التّركيّة.

ب– تقسيم كلا المعجمين كلَّ كتاب من كتب المعجم إلى شطرين، شطر للأسماء وشطر للأفعال.

جـــ– تقسيم كلا المعجمين كلَّ شطر من أشطر الكتاب بحسب التّجرد والزّيادة.

د– تذييل كلا المعجمين بعض الأبواب بأحكام تصريفيّة.

وعلى الرّغم من أنّ الكاشغري لم يشر إلى الفارابي لا من قريب ولا من بعيد، فقد تنبّه بروكلمان إلى التّشابه بين العملين، وكانت إشارته الدّليل إلى عقد هذه المقارنة بين المعجمين.

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص362–363.

خامسا– الهنود: ليس هناك من ينكر أنّ الدّراسات اللّغويّة عند الهنود كانت أسبق من حيث الزّمن من الدّراسات اللّغويّة عند العرب، بما يفوق عشرة قرون (10ق) إلا أنّ هذا لا ينفي تأثّر الهنود بالدّراسات اللّغويّة عند العرب في مرحلة متأخرة من تاريخ البحث اللّغويّ عند الهنود، في مجال الصّناعة المعجميّة، وبخاصّة إذا علمنا أنّ عناية الهنود بدراسة نحو اللّغة السّنسكريتيّة (اللّغة الكلاسيكيّة للهنود) ودراسة أصواتها، فاقت عنايتهم بدراسة معجمها؛ إذ "لم يهتم الهنود بالدّراسة المعجميّة بالقدر الّذي اهتموا فيه بالدراسة النّحويّة والصّوتيّة، والظّاهر أنّ سبب ذلك هو أنّ الخوف على نطق السّنسكريتيّة عند الهنود، كان أكثر وأقوى درجة من خوفهم على عدم فهمها؛ لكونها كانت تمثّل لغة فئة معيّنة وليست لغة عامّة الشّعب. "[1] وأنّ أولى الدّراسات المعجميّة عند الهنود بدأت على شكل قوائم ضمّت الكلمات الصّعبة في كتابهم المقدّس (الفيدا) ثمّ تطوّر هذا النّوع من الدّراسة مضيفا إلى هذه الكلمات معانيها، وهو ما عُدَّ من قبيل معاجم المعاني / الموضوعات. ثمّ لم يقتصر عمل هذا النوع من الدراسة على ألفاظ النّصوص المقدسة، بل تعداه إلى غيره من ألفاظ اللّغة السّنسكريتيّة، وأقدم ما وصلنا من هذه المعاجم الّتي حاولت حصر ألفاظ اللّغة السّنسكريتيّة، هو معجم ظهر في القرن السّادس الميلاديّ (ق06م) وهو معجم أمارا كوزا (Amara Kosa) لمؤلّفه أمارا سنها (Amara Sinha) الّذي قسّم هذا المعجم عدّة أجزاء؛ جزء ضمّ الكلمات المترادفات، وجزء ضمّ المشترك اللّفظيّ، وجزء ضمّ الكلمات غير المتصرّفة، والكلمات المذكرة، أو المؤنّثة، أو المحايدة. وما يُعَابُ على هذا المعجم وغيره ممّن سلكوا نهجه، أنّه كُتِب في شكل منظوم ليسهل حفظه، وكذا عدم اتباع أيّ طريقة في ترتيب مادته تيسّر العثور على الألفاظ ومعانيها في هذا المعجم، عدا الجزء الّذي ضمّ المشترك اللّفظيّ، فقد تمّ ترتيب مادّته باعتماد طريقة التّرتيب حسب الحرف الأخير؛ حيث تمّ ترتيبه بحسب الحروف السّاكنة في أواخر كلماته.[2]

وليس هناك معجم بعد معجم (أمارا كوزا) يستحق أنْ يُعَدَّ بحق معجما لألفظ اللّغة السّنسكريتيّة، إلا معجم ظهر في القرن الحادي عشر للميلاد (ق11م) وهو مُعْجَمُ ضخم رُتِّبَت كلماته أوّلا بحسب عدد مقاطعها، ثمّ بحسب الجنس؛ من حيث التّذكير والتّأنيث، ثمّ بحسب الحرف الأوّل.[3] ما يعني أنّ الصّناعة المعجميّة عند الهنود لم تصل ما وصلته من التّطور في التّنيظم، والشّمول، إلا بعد مضي حوالي ثلاثة

[1]– ينظر: غيلوس، الدّراسات اللّسانيّة عند الهنود، تمّ استرجاعه يوم: 06–12–2017، على الرّابط:
http://ghilous.hooxs.com/t26-topic

[2]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص60.

[3]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص60.

قرون على نشأة الدّراسات اللّغويّة عند العرب؛ أي بعد ما عرفت الصّناعة المعجميّة عند العرب أوجّ تطوّرها؛ من حيث التّرتيب، والتّبويب، والتّنظيم، والشّمول. وعلى هذا الأساس يبقى احتمال تأثّر الهنود بالعرب في مجال الصّناعة المعجميّة قائما –طالما أنّه ليس هناك ما ينفي ذلك– باعتبار أنّ الهنود لم يعرفوا الصّناعة المعجميّة على النّحو الّذي عرفه العرب، إلا بعد القرن الحادي عشر للميلاد (ق11م) وهي المرحلة الّتي عرفت فيها الصّناعة المعجميّة عند العرب تطوّرا ملحوظا من حيث التّنظيم والشّمول. وهو ما أكّدته العديد من أقوال المستشرقين المعادة هنا للتّذكير:[1]

– يقول المستشرق البريطانيّ جون هايوود (John Haywood): ومن العدل أنْ نقول: إنّ فترة النّشاط المعجميّ الكبير في الهند كانت في القرن الثّاني عشر، وهو وقت كان العرب فيه قد أنتجوا بعضًا من معاجمهم العظيمة. والنّظام المثاليّ لم يوجد مطلقًا في معاجم الهنود. ربما بسبب الصّياغة الشّعريّة أو ربما لأنّ المعاجم كانت تهدف عندهم إلى تيسير حفظها عن ظهر قلب. كما أضاف في هذا السّياق قائلا: الحقيقة أنّ العرب في مجال المعاجم يحتلون مكان المركز سواء في الزّمان أو المكان بالنّسبة للعالم القديم والحديث وبالنّسبة للشّرق والغرب. ويذكر المؤلف نفسه فرقًا أساسيًّا بين المعجم العربي وما سبقه من معاجم بقوله: المعجم العربي منذ نشأته كان يهدف إلى تسجيل المادة اللغوية بطريقة منظمة، وهو بهذا يختلف عن كل المعاجم الأولى للأمم الأخرى، التي كان هدفها شرح الكلمات النادرة أو الصعبة.

– يقول المستشرق الألمانيّ أوتو ويبر (otto weber): إنّ المعاجم السّنسكريتيّة بالمعنى العلميّ لم تظهر إلا في وقت متأخّر.

سادسا– اليهود: عرف اليهود نشأة الدّراسات اللّغويّة عن طريق احتكاكهم بالحضارة العربيّة الّتي استلهموا منها كلّ ما يَمُتُّ بصلة إلى لغتهم، وبخاصّة بعد ما تَفَطَّنوا إلى أوجه القرابة بين العربيّة والعبريّة وأدركوا أوجه الصّلة بينهما، فعمدوا إلى ما توصّل إليه العرب في دراستهم للّغة العربيّة، الّتي أسّسوا لها نحوا شبيها بنحو العربيّة، ووضعوا لها المعاجم على نهج القدماء ممن أسّسوا هذا الفنّ من العرب، كما درسوا أصواتها معتمدين في ذلك على كلّ ما توصّل إليه العرب في دراساتهم اللّغويّة. أمّا قبل الإسلام فقد كان شأن اليهود في ذلك شأن العرب؛ إذ لم يعرفوا أي نوع من الدّراسات اللّغويّة إلا بعد مجيئ الإسلام واحتكاهم بالحضارة العربيّة، حيث "ظلّت اللّغة العبريّة في جميع البلدان الّتي تفرق فيها اليهود على حالها من التّرك والإهمال إلى أنّ اختلط اليهود بالمسلمين، وتعلموا اللغة العربيّة وقواعدها

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص343–344.

وآدابها وقوّموا بها ألسنتهم وأذواقهم، ورأوا كيف يخدم المسلمون لغتهم من منطلق ديني باعتبارها لغة القرآن الكريم والحديث الشريف، فقرّروا خدمة لغة كتبهم المقدسة، بوضع قواعد لها على طريقة المسلمين في خدمة لغتهم العربيّة"[1]

ومن منطلق دينيّ كالّذي ظهر عند العرب حاول اليهود خدمة كتابهم المقدس (التّوراة) بحمايته من اللّحن والتّحريف عن طريق وضع قواعد خاصّة به، مقتدين في ذلك بالعرب في قواعدهم، وفي هذا الصّدد يقول كاتب مادّة نحو (Grammar) في دائرة المعارف اليهوديّة: "إنّ الحافز لدراسة الفيلولوجي العبريّ قد قوي بعامل خارجيّ، وبالتّحديد بالمثال الّذي قدّمته اللّغة العربيّة. وقد استمرّت اللّغة العربيّة تؤثّر على علم اللّغة العبريّ، وكان النّموذج العربيّ هو الّذي احتذاه العبرانيّون ثمّ طوّروه."[2] وأوّل ما أسّسوه من دراستهم لكتابهم المُقدّس هو وضع النّحو العبريّ. الذي "اختلفت الآراء حول بدايته؛ حيث رجّح البعض من الباحثين أنّ بدايته كانت على يد الربّانيّين في حين أكّد البعض الآخر أنّ القرّائين سبقوا الربّانيين في ذلك؛ لأنهم كانوا أكثر اهتماماً بالنّحو من الربّانيّين، ومن خلال الشّواهد التّاريخيّة نلاحظ أن بداية النّحو كانت على يد ناسي بن نوح، وهو من القرّائين في النّصف الأوّل من القرن التّاسع الميلادي؛ حيث كانت مؤلّفاته مكتوبة باللّغة العبريّة، لأنّه من الواضح أنّ اليهود لم يستخدموا اللّغة العربيّة في نتاجاتهم قبل القرن العاشر الميلاديّ"[3]

ونجد كذلك من القرّائين أبو يعقوب يوسف ابن نوح المعروف في العبرية باسم (يوسف بن نوح) عاش في فلسطين في منتصف القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر. ويرى المؤرّخ ابن الهيتي أنّ ابن نوح أنشأ ورأس مدرسة للعلم في فلسطين عرفت باسم (دار العلم) وبعد وفاة يوسف ابن نوح تسلّم زعامة المدرسة تلميذه أبو الفرج هارون ابن الفرج، وكان أكثر نشاطا في إدارتها خلال النّصف الأول من القرن الحادي عشر للميلاد. وكذلك ديفيد بن أبراهام القرّائيّ المعروف في اللّغة العربيّة باسم (أبو سليمان داود بن إبراهيم الفاسي) وقد عاش لفترة طويلة في فلسطين لدرجة أن أبا الفرج هارون بن الفرج أطلق عليه اسم (النّحويّ الفلسطينيّ). وكانت فلسطين تُعَدُّ أحد المراكز التّعليميّة القرّائيّة الكبرى

---

[1]– إبراهيم موسى هنداوي، الأثر العربي في الفكر اليهوديّ، ص26–27. نقلا عن: نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" تمّ استرجاعه يوم: 06–02–2017، على الرابط:

https://www.oudnad.net/spip.php?article681

[2]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص68.

[3]– نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81، تمّت الزيارة يوم: 06–02–2017، على الرّابط:

https://www.oudnad.net/spip.php?article681

منذ النّصف الثّاني من القرن العاشر حتّى القرن الحادي عشر. خلّف الفاسي معجما للّغة العبريّة أسماه (كتاب جامع الألفاظ) وفي صدر مقدّمته وضّح الغاية الّتي من أجلها وضع معجمه، وفي الجزء الثّاني من المقدمة ناقش بعض القضايا النّحويّة. ونجد كذلك من القرائين أبو الفرج هارون ابن الفرج، وهو نحوي قرّائي عاش في فلسطين في النّصف الأوّل من القرن الحادي عشر الميلادي؛ حيث كان ينهل علمه من مدرسة القرّائين (دار العلم) الّتي أنشأها أستاذه أبو يعقوب يوسف ابن نوح، وضمّت طائفة من أهل العلم القرّائين الذين كرسوا أنفسهم لخدمة العلم في مختلف ميادين المعرفة، بالإضافة إلى نحو اللّغة، مثل: الفلسفة، والقانون، والتّفسير، وترجمة الكتاب المقدس. وبعد وفاة ابن نوح تولّى أبو الفرج رئاسة المدرسة، وكتب فيها العديد من أعماله باللّغتين العربيّة والعبريّة، وشواهد من الكتاب المقدس. خلف كذلك أبو الفرج كتابا في نحو اللّغة العبرانيّة أسماه (الكافي في اللّغة العبرانيّة) وهو ليس مؤلّفه الأوّل في النّحو العبريّ؛ بل كان قد سبقه مُؤلَّف آخر اسمه (الأصول والفصول في اللّغة العبرانيّة) وهو موسوعة للنّحو العبري في الكتاب المقدس.[1]

أمّا من الرّبانيين فنجد سعيد بن يوسف أبو يعقوب الفيومي المشهور بـــ (سَعْدِيا) (330هـــ=942م) في القرن العاشر الّذي ظهر تأثّره بالعرب جليًّا في العديد من أعماله الّتي أنجزها حول النّحو والمعجم العبريّين، ومن جملتها:[2]

1- تأليف معجم آجرون (Agron) الّذي أضاف عليه فيما بعد ترجمة عربيّة لكلماته، ومقدّمة عربية تحت عنوان جديد هو (كتاب الشّعر).

2- تأليفه لكتاب (كتب في اللّغات) وهو كتاب في النّحو اشتمل على اثنتي عشرة رسالة نحويّة.

3- شرح كتاب (الخليقة) الّذي درس فيه الأصوات الحلقيّة.

4- تألفيه لمعجم عبريّ في جزئين رتّب في الأوّل الكلمات ترتيبا أبجديا بالنّسبة لأوائلها، ورتب في الثاني الكلمات بالنسبة لحروفها النّهائيّة.

وممن عاصر سعيد الفيوميّ وتتلمذ معه على مدارس بغداد، أبو يوسف القرقساني، الّذي اشتغل كذلك بالنّحو وخلّف عملان رائدان في هذا المجال، أحدهما تأليف والآخر شرح. وقد اعتبره مؤلف:

---

[1]- ينظر: نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81.

[2]- ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص69-71. وإبراهيم موسى هنداوي، الأثر العربي في الفكر اليهودي، مكتبة الأنجلو المصرية، د.ط، القاهرة، 1963، ص8.

(التاريخ الأدبي للنحاة المعجميّين العبريّين) مثلا لأحسن نموذج لمدرسة القرّائين ووضعه في مرتبة تالية لسعيد الفيوميّ وصف أبحاثه بالدّقة والتعمّق في فهم اللغة العبريّة.[1]

وباستثناء كتب سعديا فإن مؤلّفات هذه الحقبة أُلّفت جميعها في الشّطر الغربيّ من الدّولة الإسلامية، في شمال أفريقيا والأندلس؛ إذ "تعتبر المدرسة المغربيّة واحدة من أهم مدارس النّحو العبريّ الثّلاث، وهي مدرسة طبرية فلسطين التي أنشأها يهوذا ابن اشير في النّصف الأول من القرن العاشر، والمدرسة العراقيّة التي أسّسها سعديا جاؤون ومعاصره القرّائي أبي يوسف بن يعقوب القرقساني في أوائل القرن العاشر، والمدرسة التي ظهرت في المغرب في شمال إفريقيا والأندلس وضمّت يهوذا بن قريش، ودوناش بن تميم، ودوناش بن لبراط، ومناحيم ابن ساروق".[2] فمن أعلام النحو العبري في المدرسة المغاربيّة نجد يهوذا ابن قريش، الّذي كان معاصرا لسعديا ومن مؤلّفاته (الرّسالة) الّتي كتبها باللّغة اليهوديّة–العربيّة، ووجّهها إلى يهود فاس يحذرهم فيها من الاستخفاف بدراسة ترجوم التّوراة. وتوضح الرسالة العلاقة بين العربية والآرامية، وهي مقسمة إلى ثلاثة فصول يعالج المؤلف في فصلها الأول علاقة اللغة العبرية باللغة الآرامية، ويبحث في الفصل الثاني في المفردات التي تعود إلى عصر ما بعد العهد القديم، بينما يخصص الفصل الثالث لبحث علاقة اللغة العربية باللغة العبرية. وكذلك دوناش ابن تميم وهو من القيروان في شمال أفريقيا، وكان كذلك معاصرا لسعديا، وألف كتابا حاول فيه أن يبرهن أن اللغة العبرية أقدم من اللّغة العربيّة.[3]

أما من أعلام النّحو العبريّ في المدرسة الأندلسيّة، فنجد مناحيم بن ساروق الذي يعتبر أول عالم لغوي نحوي ظهر في الأندلس في حدود (960م) ومن مؤلّفاته (المعجم العبري) الذي يسمى (محبريت) أي التفسيرات، ويعد أول عمل لغوي في العبرية ويغطي جميع مفردات الكتاب المقدس. والكتاب مستهل بمقدمة طويلة عن النحو العبري، وطريقته في التأليف هي طريقة النّحاة العرب، وقد أفاد هذا الكتاب العلماء اليهود في أوروبا كثيرا، وكان سبباً في قيامهم بدراسات لغوية مستفيضة، باعتباره أول كتاب نحوي يكتب باللغة العبرية، بعد أن كانت مؤلفات اليهود النحوية حتى ذلك الحين تكتب باللغة العربية. وكذلك دوناش بن لبراط هاليفي الذي كان معاصرا لمناحيم، وقد ووقعت النسخة الأصلية من كتاب مناحيم (التفسيرات) في يد دوناش، فقرأه وكتب له نقداً سماه (الردود) وهو كتاب عظيم الأهمية لأنه

---

[1]– ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص71.

[2]– نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81.

[3]– ينظر: نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81.

مكتوب بأسلوب شعري، ويعد أول شعر تعليمي نحوي في الأدب العبري، ويدل على أن النحو العبري قد وصل في الأندلس إلى مرحلة متقدمة. وكذلك أبو زكريا بن داود المشهور بـــ (يهوذا حيّوج) (1000م) ولد في مدينة فاس ثم انتقل إلى قرطبة حيث عاش وتلقى تعليمه وتوفي فيها، ونال حيوج شهرة كبيرة في القرن العاشر الميلادي، وكان مشهوراً عند النحاة العبريين المتأخرين بأنه مؤسس الدراسات العلميّة للنحو العبري. ومن أهمّ مؤلّفاته في النّحو العبريّ (كتاب الأفعال ذوات حروف اللّين والمد) و (كتاب الأفعال ذوات المثلين) وهما كتابان صارا عملاً أساسياً للنحو العبري وأصبحا مرتبطين باسم مؤلفهما، وسمّيا كتابي حيّوج. وقد ترجما من العربية إلى العبرية ثلاث مرات، وأعيدت صياغتهما مرات عدة. كما كتب حيوج رسالة أخرى تتعلق بقوانين التلفظ، تحت عنوان (التنقيط) يعالج فيه نظام التنقيط وتغير حروف العلة ونظام النبرات ويشرح فيه الشفا والدكش، ورسالة رابعة تحمل اسم (كتاب النتف) وهو كتاب في التفسير اللغوي، إضافة إلى أعمال أخرى بدأها ولم يكملها، إذ توفي في ذروة شبابه في العقد الأول من القرن الحادي عشر الميلادي.[1]

ونجد كذلك من أعلام النّحو العبريّ في المدرسة الأندلسيّة أبو الوليد مروان ابن جناح القرطبي اليهودي (1055م) المشهور بـــ (ابن جناح) ويسمى بالعبريّة (الحاخام يوحنا) ويسميه النّصارى (يونا) أو (مرينوس). تميّزت أعمال ابن جناح في النّحو العبري بالغزارة وبكثير من الإبداع، وقد أعانه على ذلك تضلعه في اللغة العربية وإتقانه لقواعدها، ودراسته لأمهات كتب النحو العربي ككتاب سيبويه، ومن أهم مؤلفات ابن جناح النّحويّة: كتاب المستلحق كتاب التشوير، كتاب التنبيه، رسالة التّقريب والتّسهيل، كتاب التّسويّة ديوان التّنقيح، كتاب الأصول، كتاب اللّمع في نحو اللّغة العبريّ. وكذلك الربي شموئيل هناجيد المشهور بـــ (ابن نغريلا) (1056م) ومن مؤلّفاته في النّحو العبريّ كتاب (الاستغناء) في عشرين جزء، إذ تأثّر فيه بالنّحو العربي معتبرا الأفعال الهائية اللام بائية اللام في الأصل، قياسا على اللغة العربية، وخالف بذلك حيّوج وابن جناح. إضافة إلى ذلك اقترح أن العبرية تشبه العربية في أن الفعل لا يتعدى لمفعولين فقط بل لثلاثة مفاعيل، وقد نقده ابن بارون مشيرا إلى أن الفعل في العبرية يتعدى إلى مفعولين ليس غير.[2]

ويضاف إلى هؤلاء من نحاة المدرسة الأندلسية في النحو العبري موسى شموئيل هاكوهين ابن جقطيلة ومن مؤلّفاته (كتاب المذكّر والمؤنّث) وهو عبارة عن مسرد لأسماء عبرية وردت في الكتاب

[1]– ينظر: نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81.

[2]– ينظر: نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81.

المقدس تُظهر خصائص صرفية غير متوقعة للعدد وللجنس بالمقارنة مع النظام الصرفي للمفرد أو حتى لكلمات لها صيغتان للجمع، أي مسرد للكلمات (الغريبة) وليس (الشّاذّة) يغنيه المؤلّف أحيانا بشروحاته وملاحظاته، كما تَرْجَم كُتُب حيّوج إلى اللّغة العبريّة. وكذلك أبو زكريا يحيى ابن بلعام الذي عاش في النّصف الثّاني من القرن الحادي عشر، لا يعرف بالتّحديد تاريخ ولادته ولا وفاته. له العديد من المقالات في النّحو واللّغة بعنوان: ما تشابه لفظه واختلفت معناه، وكتاب الحروف، وكتاب في الحركات والنّبرات يعرف باسم المرشد لقراء الكتاب المقدس، وكتاب الأفعال المشتقة من الأسماء فمن المعروف أن ابن بلعام كتب كل ما قدّمه من أعمال في اليهودية العربية وبالعبرية على حد سواء حيث كان يصوغها في بعض الأحيان على شكل منظومات شعرية، بحسب التقليد الشائع لدى الأندلسيين. وكان خبيرا في الكتاب المقدس والتّلمود كما كان خبيرا في القانون. وكذلك إسحاق ابن بارون المُكنَّى بـــ (أبي إبراهيم) عاش في إسبانيا في نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثّاني عشر للميلاد، له كتاب (الموازنة بين اللغة العبرانية والعربية) وهو كتاب بيّن فيه ابن بارون العلاقة بين اللغتين العربية والعبرية. وينقسم إلى قسمين مختلفين، يتضمن أولاهما دراسة لنحو اللغة العبرية مع مقارنتها بالنّحو العربي، أمّا القسم الثاني فيمثل عملا معجميا يقارن المؤلف فيه جذور اللغة العبريّة بالجذور في اللغة العربية.[1]

ويظهر تأثّر اليهود أكثر فأكثر بالنحو العربي الذي كانوا قد ألفو العديد من كتبهم في النحو العبري على منواله، ومن مظاهر تأثّر النّحو العبريّ بالنّحو العربيّ ظهور الحركات الثّلاث في النّحو العبريّ وبعض اصطلاحات النّحو العربيّ، كالفتحة، والكسرة، والضّمّة، وهو ما يؤكّده المستشرق الألمانيّ هارتويج هيرسكفيلد (Hartwig Hirschfeld: 1854-1934): "هناك شواهد مُؤكّدة أنّ النّفوذ العربيّ كان موجودا حتّى منذ اللّحظة الأولى للنّشاط اللّغويّ العبريّ. فإنّنا نجد الأسماء العبريّة للحركات الثّلاث الرئيسية هي نفسها الأسماء العربية (الفتحة، الكسرة، الضّمّة) وكذلك الكلمة المستعملة للعلّة تُعَدُّ نقلا حرفيًّا من العربيّة (حركة)"[2]

ويظهر تأثر اليهود أكثر فأكثر بالنحو العربي الذي كانوا قد ألفو العديد من كتبهم في النحو العبري على منواله، ولعلّ ما يؤكد هذا التأثر هو اعترافات بعض المستشرقين إضافة إلى بعض الإشارات التي جاءت مبثوثة في ثنايا كتبهم، فمن مظاهر تأثّر النّحو العبريّ بالنّحو العربيّ ظهور الحركات الثّلاث في النّحو العبريّ وبعض اصطلاحات النّحو العربيّ، كالفتحة، والكسرة، ووالضّمّة. وهو ما يؤكّده

[1]– ينظر: نهاد الشمري "تأثّر العبريّة بالعربيّة" مجلة عود الندّ، عدلي الهواري، إنجلترا، مارس 2013، العدد: 81.

[2]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص68.

المستشرق الألمانيّ هارتويج هيرسكفيلد (Hartwig Hirschfeld: 1854-1934): "هناك شواهد مُؤكِّدة أنّ النّفوذ العربيّ كان موجودا حتّى منذ اللّحظة الأولى للنّشاط اللّغويّ العبريّ. فإنّنا نجد الأسماء العبريّة للحركات الثّلاث الرئيسية هي نفسها الأسماء العربية "الفتحة – الكسرة– الضمة". وكذلك الكلمة المستعملة للعلّة تُعَدُّ نقلا حرفيًّا من العربيّة (حركة)"[1] وعند الدكتور فؤاد حسنين أنّ اليهود يدينون للكنعانيين بلغتهم العبريّة، وللعرب المخضرمين بتذوق هذه اللغة وآدابها، وللمسلمين بوضع الكتب العلميّة وصرفها؛ وذلك أن العبريين هاجروا من شمال الجزيرة العربية حول منتصف الألف الثاني (ق.م) إلى فلسطين أو أرض كنعان، فوجدوا فيها شعبًا ساميًّا راقيًا، يتكلم الكنعانية ويكتب بها، فلما استقر بالعبريين المقام أخذوا يتركون لغتهم الأصلية التي جاءوا بها ... حتى أصبحت قبيل الإسلام خليطا من العبريّة والكلدانيّة واليونانية الدارجة التي لا أدب لها.[2]

وخلاصة القول إنّ موضوع التأثير بالنّسبة للدّرس اللغوي عند العرب على الدّرس اللغويّ عند اليهود بارز في العديد من مناحي الدّراسات اللغويّة، أهمها النّحو والمعجم، وهي كما ذكرها أحمد مختار عمر، تتمثّل فيما يلي:[3]

1– ازدهار الدراسات اللغوية العبرية بعد ظهور الإسلام، وكان النموذج العربي هو الذي احتذاه العبرانيون ثم طوروه.

2– وجود شواهد مؤكّدة أن النفوذ العربي كان موجودًا حتى منذ اللحظة الأولى للنشاط اللغوي العبري، ويبدو ذلك في أسماء الحركات الثلاث.

3– ظهور الثقافة العربية في مؤلفات أبو يوسف القرقساني النحويّة الذي تتلمذ على مدارس بغداد.

4– تأثير الثقافة العربية على مؤلفات يهوذا بن حيّوج النحوية.

5– تأليف أبو الوليد بن جناح لكتاب نحوي عبري أسماه (اللّمع) يسير على النمط العربي.

تطبيق:

س1– حسب دراستك لموضوع التّأثّير والتّأثّر في الدّراسات اللغويّة عند العرب قديما، إلى ماذا يعود سبب تأثّر الدّراسات اللغويّة عند الفرس، أو السّريانيّين، أو الأقباط، أو الأتراك، أو الهنود، أو اليهود بالدراسات اللغوية عند العرب، هل إلى القرابة الحاصلة بين هذه اللُّغات أم إلى الجوار؟

---

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص68.

[2]– عبد الله حسين، المسألة اليهوديّة، مؤسسة هنداوي، د.ط، القاهرة: 2014، ص59.

[3]– ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص358–359.

محاضرة (7): اللّسانيات العربيّة والغربيّة1: التّأثُّر:

تمهيد: ظهر في العصر الحديث بعد احتكاك الثّقافة العربيّة بالثّقافة الغربيّة، وانتقال العلوم الغربيّة إلى الحضارة العربيّة، دعوى التّشكيك في أصالة عدّة علوم لغويّة عند العرب، اعتُبِرت من خلالها الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، نِتاجَ تأثُّر العرب بغيرهم من الأمم الّتي سبقتهم إلى دراسة اللّغة، بما فيها الهنود، واليونان، والرّومان. وتفرّق على أساسها الدّارسون المحدثون بين مؤيّد ومعارض لفكرة الأصالة في الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، وأهمّ هذه العلوم اللّغويّة علم الأصوات، والصّناعة المعجميّة، وعلم النّحو:

1- علم الأصوات: تُعَدُّ الأصوات من الموضوعات اللّغويّة الّتي سارعت إلى دراستها شعوب الحضارات القديمة لما لها من أهمّية بالنّسبة إلى دراسة اللّغة، فقد تعرّض الهنود، ثم اليونان، ثم الرّومان، ثم العرب إلى هذا النّوع من الدّراسات اللّغويّة؛ ما جعل العديد من الدّارسين المحدثين يذهب إلى أنّ دراسة الأصوات عند العرب، هي نتاجُ تَأثُّرٍ بغيرهم من الهنود أو اليونان الّذين كان لهم السّبق في التّعرّض إلى هذا النّوع من الدّراسة اللّغويّة. ويعود القول بفكرة تأثّر العرب في دراستهم الصّوتيّة بالهنود واليونان لدى الدّارسين العرب، إلى جملة من الأسباب أهمّها:[1]

- الظّهور المبكِّر لهذا النّوع من الدّراسات اللّغويّة الّتي تحتاج إلى التّدرج في نشأتها؛
- تأكيد المستشرقين* في تأريخهم للدّراسات اللّغويّة عند العرب على فكرة تأثّر العرب في دراستهم الصّوتية بالهنود واليونان؛
- إهمال الدّارسين العرب للدّراسات الصّوتيّة في عصر الدّول المتتابعة.

وممّن ذهب من المستشرقين إلى القول بفكرة تأثّر العرب بغيرهم من الأمم في الدّراسة الصّوتيّة المستشرق الألمانيّ كَارْل فُولَرْس (Karl Vollers:1909) الّذي أشار إلى بعض نقاط التماس بين بانيني (Panini) وبين العلوم الصّوتيّة اللّغويّة الّتي أنشأها الجيل الأوّل من النّحويّين العرب، كالخليل مثلا. وقد أخذت بهذا الزّعم دائرة المعارف الإسلاميّة* الّتي رأى فيها كاتب مادة (الخليل) أنّ الظّاهر أنّه

---

[1]- مهين حاجي زاده "دراسة آراء سيبويه الصّوتيّة في ضوء البحث اللّغويّ الحديث" مجلة التّراث الأدبيّ، دب: 1388، السّنة الثّانية، ع5، ص56.

* المستشرقين: (ج) مستشرق: هي صفة عالم غربيّ متمكّن من المعارف الخاصّة بالشّرق ولغاته وآدابه.

* موسوعة أكاديميّة تُعْنَى بكلّ ما يتّصل بالحضارة الإسلاميّة، سواء من النّاحية الدّينيّة أو الثّقافيّة أو العلميّة أو الأدبيّة أو السياسيّة أو الجغرافيّة على امتداد العصور، بما في ذلك العصر السّابق للإسلام.

رتّب معجمه على حروف الهجاء عند نحاة السّنسكريتيّة، وهي الّتي تبدأ بحروف الحلق. كما ذهب إلى القول بهذا الرّأي المستشرق التّركيّ فُؤَاد سِزْكِين (Fuat Sezgin) الّذي عدّ مسألة تأثّر الخليل بترتيب الهنود لحروف الأبجديّة تِبَعا لمخارجها، أمرا مفروغا منه. وأكّد المستشرق الألماني مَانفْرِيد أُولْمان (Manfred Ullman) هذا التّأثر معتمدا في ذلك على رأي للمستشرق الألمانيّ المعاصر سِتِفَان فِيلْد (Stephan Wild) بقوله: صنّف الخليل بن أحمد الفراهيديّ معجمه الشّامل (العين) الّذي نظّم فيه أصول الكلمات ومصادرها طبقا للقواعد الهنديّة، وفق نظام صوتيّ منطلقه حرف العين.[1]

وممن ذهب من الدّراسين العرب إلى القول بفكرة تأثّر العرب في دراستهم الصّوتيّة بالهنود شوقي ضيف (2005م) الّذي ذهب إلى أنّ ترتيب الخليل لمادة معجمه، وفقا لمخارج الحروف "هو صنيع يلتقي فيه بصنيع الهنود، في ترتيبهم لحروف لغتهم السّنسكريتيّة، وربّما عرف ذلك من بعض نازلتهم في موطنه."[2] كما ذهب أحمد مختار عمر إلى القول بفكرة التّأثّر الجزئيّ للخليل بالهنود في التّرتيب الصّوتي؛ حيث رأى أنّ هذا التّأثر المُحتمَل "لا يتجاوز التّرتيب الصّوتي للحروف الهجائيّة مع البدء بأعمقها مخرجًا، ولا يصحّ أنْ يُبَالغ في مدى هذا التّأثير على نحو ما، فيقال مثلا: إنّ هناك تأثيرًا صوتيًّا بوجه عامّ على اللّغويّين العرب؛ لأنّ التّرتيب الصّوتيّ عند الخليل –وغيره من اللّغويّين العرب– يختلف اختلافًا كبيرًا عن ترتيب الهنود."[3] في حين ذهب بعض الدّارسين العرب إلى أنّ مصدر التّأثر هو اليونان وليس الهنود، معتبرين "أنّ الخليل أخذ ترتيب معجمه من المعاجم اليونانيّة، وأنّه لا فضل له في ذلك إلا أسبقيّته في النّقل. واحتجّ هؤلاء بحجج منها أنّ الخليل عرف اليونانيّة بحسب رواية للزّبيدي (379هـ) في كتابه (طبقات النّحويّين واللّغويّين) وأنّ الخليل تلقّى من حُنَيْن بن إسحاق (ت264هـ) ما ترجمه من تراث اليونان."[4]

وقد أنكر العديد من الدّارسين فكرة تأثّر الخليل في هذا النّوع من الدّراسة اللّغويّة، بغيره من الهنود أو اليونان؛ مؤكّدين على أصالة الدّرس الصّوتيّ عند العرب؛ حيث "ذهبوا إلى أنّ ترتيب الحروف على المخارج خاصّة، لا يمكن أن يكون مُستَمَدا من الهنديّة، ولا اليونانيّة، ولا السّريانيّة، ولا اللّغات الأخرى الّتي عرفها الشّرق الأدنى القديم. وقد أنكر هؤلاء معرفة الخليل باللّغات الأجنبيّة أساسا؛ لانعدام

---

[1]– ينظر: أحمد محمّد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدّمة كتاب العين، ط2. دمشق: 2003، دار الفكر بدمشق، ص15.

[2]– أحمد شوقي عبد السّلام ضيف، المدارس النّحويّة، ص32.

[3]– أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص344.

[4]– أحمد محمّد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدّمة كتاب العين، ص16.

الدّليل على ذلك. وأبرز من ذهب هذا المذهب يوسف العشّ (1941م) وحسين نصّار (1956م) ومهدي المخزومي (1960م)."[1] وممّن أنكر من الدّارسين المستشرقين فكرة تأثّر العرب في دراستهم الصّوتيّة بالهنود، المستشرق الألمانيّ برجِستْرَاسر جُوتهُلف (Gotthelf Bergsträsser:1933) الّذي أقرّ بأنّه "لم يسبق الأوربّيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشّرق، وهما أهل الهند... والعرب"[2] والمستشرق الإنكليزيّ جُون رُوبِيرت فِيرث (John Rupert Firth:1960) الّذي قال: "إنّ علم الأصوات قد نما وشبَّ في خدمة لغتين مُقدَّستين هما السّنسكريتيّة والعربيّة".[3] معتبرا بذلك كلٌّ منهما أنّ الدّراسة الصّوتيّة عند الهنود والعرب تستمدّ أصالتها من موضوع دراستها، وهو اللّغة السّنسكريتيّة عند الهنود واللّغة العربيّة عند العرب. وكذلك المستشرق الألمانيّ كارل بروكلمان (Carl Brockelmann:1956) الّذي "صرّح بعدم وجود تأثير هنديّ في علم الأصوات العربيّة، وإنْ وُجِدت بعض المشابهات العارضة اتفاقا من طبيعة البحث."[4]

وممّن أنكر من الدّارسين العرب فكرة تأثّر العرب في دراستهم الصّوتيّة بالهنود أو اليونان، مدافعا عن أصالة الدّرس الصّوتيّ عند علماء العربيّة، كمال بشر (2015) الّذي ذهب في مقال له حول (جهود العرب في الدّراسات الصّوتيّة) إلى القول: "في رأينا أن دراسة العرب لأصوات لغتهم، إنّما هي دراسة أصيلة، ليست منقولة في منهجها أو طريق التّفكير فيها عن غيرهم من الأمم، والقول بأنّها ترجع إلى أعمال الهنود أو اليونان في دراساتهم الصّوتيّة، قول تعوزه الأدلّة العلميّة الّتي تستطيع أنْ تؤكّد هذا الزّعم أو تنفيه، على أنّ النّظر الدّقيق في جملة ما طلع علينا به علماء العربيّة في مجال الأصوات اللّغويّة، يحملنا على الجزم بأنّ هؤلاء العلماء كانوا يصدرون عن عقليتهم الخاصّة، وثقافتهم العربيّة."[5] وكذلك أحمد محمّد قدور الّذي أنكر أيّ تأثّر أجنبيّ جزئيٍّ أو كلّيٍّ للخليل بغيره من الهنود أو اليونان مؤكّدا على أصالة الدّرس الصّوتيّ عند العرب، في كتاب ألّفه تحت عنوان (أصالة علم الأصوات عند

---

[1]– أحمد محمّد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدّمة كتاب العين، ص16.

[2]– أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص114.

[3]– المرجع نفسه، ص114.

[4]– هند عبد الحليم محفوظ "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" مجلة الرّافد، الشّارقة: ديسمبر 2013، دائرة الثّقافة والإعلام، ع196، ص31.

[5]– كمال بشر "جهود العرب في الدّراسات الصّوتيّة" مجلة الثّقافة العربيّة، نقلا عن: مهين حاجى زاده "دراسة آراء سيبويه الصّوتية في ضوء البحث اللّغويّ الحديث" مجلة التّراث الأدبيّ، السّنة الثّانية، ع5، ص56.

الخليل من خلال مقدّمة كتاب (العين) الذي ردّ فيه على افتراضات من سبقوه حول فكرة تأثّر الخليل في دراسته الصّوتيّة بالهنود أو اليونان، معتمدا في ذلك على الأدّلة التّاريخيّة والعقليّة.

ففيما يتعلّق بالافتراض الأوّل حول تأثّر الخليل في دراسته الصّوتيّة بالهنود، عن طريق نازلتهم في أرض العرب كما ذهب إليه شوقي ضيف، ردّ أحمد محمد قدّور هذا الافتراض معتمدا على دليل عقليّ، ينفي تأثّر الخليل بالدّرس الصّوتيّ عند الهنود عن طريق نازلتهم، وحجته في ذلك استحالةُ معرفة هؤلاء ممّن نزل من الهنود بأرض البصرة بالعلوم اللّغويّة الّتي أسّسها علماؤهم، معرفةً تُمكنِّهم من نقلها إلى غيرهم؛ حيث قال: "أمّا ما ذهب إليه شوقي ضيف، ممّا أضافه إلى مزاعم الأخذ عن الهنود، من أنّ الخليل ربما عرف هذا الدّرس الصّوتيّ من نازلة الهنود في البصرة في عصره، فأَمْر بَيِّن الخطأ؛ لأنّ فيه افتراضا يجعل الهنود عالِمين بإنجازات علمائهم الدّقيقة، وإن كانوا تجّارا أو بحّارة، عِلْما يسمح لهم بنقلها إلى الأجانب، وإيصالها سليمة من التّحريف."[1]

أمّا فيما يتعلّق بالافتراض الثّاني حول تأثّر الخليل في دراسته الصّوتيّة باليونان، من خلال معرفته باللّغة السّريانيّة عن طريق حُنَيْن بن إسحاق (ت264هـ) كما جاء به الزّبيديّ (379هـ) في كتابه (طبقات النّحويّين واللّغويّين) فقد شكّك أحمد محمّد قدور في هذا الافتراض، معتمدا في ذلك على دليل تاريخيّ، ينفي تأثّر الخليل في دراسته الصّوتيّة باليونان عن طريق السّريان؛ "لأنّ الخليل تُوفِي قبل أنْ يُولَد حُنَيْن، ولم يدرك عصر التّرجمة الحقيقيّ. فالخليل توفي نحو عام (175هـ) على حين أنّ عصر تَراجِمة بغداد الذّهبيّ كان بين عامي (205هـ–256هـ) تقريبا؛ أي في القرن الثّالث."[2] كما نفى أحمد محمّد قدّور أن يكون الخليل قد تأثّر في دراسته الصّوتيّة باليونان عن طريق التّرجمة، معتمدا في نفي هذا التّأثّر على طبيعة المصطلح المستعمل في الدّرس الصّوتيّ عند الخليل، الّذي يبتعد في طبيعته عن الدّخيل والمعرّب في التّعبير عن مصطلحات هذا النّوع من الدّراسة اللّغويّة؛ حيث قال: "ويسهم في التّأثر المزعوم بالتّرجمات خلوّ عمل الخليل الصّوتيّ من أيّ مصطلح دخيل أو معرّب، فالعلوم الّتي تُتَلَقَّى عن طريق التّرجمة، تكون حافلة بالمصطلحات الدّخيلة؛ لأنّ تلقّي العلوم واقتراضها لا بدّ من أن يكون مصحوبا بجهازها المصطلحيّ. والأدلّة على ذلك كثيرة منها القديم والحديث."[3]

---

[1]– أحمد محمّد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدّمة كتاب العين، ص17.

[2]– المرجع نفسه، ص17.

[3]– المرجع نفسه، ص18.

وأثبت بهذا أحمد محمّد قدّور أصالة علم الأصوات عند العرب، معتبرا أنّه قد تَهيَّأَتْ لنشأة هذا العلم في هذه الحضارة، من الأسباب ما جعلته يكون علما أصيلا مستقلا قائما بذاته.[1] معتمدا على ثلاثة أدلّة في إثبات أصالة الدّرس الصّوتيّ عند الخليل، منها ما هو عقليّ ومنها ما هو تاريخيّ، وهي:

– استحالةُ معرفة الّذين نزلوا بأرض البصرة من الهنود، بالعلوم اللّغويّة الّتي أسّسها علماؤهم معرفةً تُمكِّنهم من نقلها إلى غيرهم.

– البعد الزّمنيّ بين الخليل وحُنَيْن بن إسحاق الذي ادُّعِيَ أنّ الخليل قد تعلّم عنه السّريانيّة؛

– طبيعة المصطلح المستعمل في الدّراسة الصّوتيّة عند الخليل، الّذي يبتعد بدوره عن المعرب والدّخيل اللّذين يعدّان من خصائص التّرجمة.

2– الصّناعة المعجميّة: تُعَدُّ الصّناعة المعجميّة من العلوم اللّغويّة الّتي أولتها شعوب الحضارات القديمة عناية فائقة، لما لها من دور في الحفاظ على اللّغات الّتي عرفتها هذه الحضارات، الّتي شهد فيها هذا النّوع من الدّراسات اللّغويّة تطوّرا ملحوظا عبر مراحل تاريخه، بدءا بالهنود، ثمّ اليونان، ثمّ العرب ما جعل العديد من الدّارسين المحدثين يذهب إلى أنّ الصّناعة المعجميّة عند العرب، هي نِتَاج تأثُّر بهذه الحضارات القديمة، الّتي يُشْهَد لها كذلك السَّبق في التّعرض لهذا النّوع من الدّراسة اللّغويّة.

وممّن ذهب من الدّارسين المؤرِّخين للدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى القول بفكرة تأثّر العرب في الصناعة المعجميّة بغيرهم من الهنود، محمّد إسماعيل النّدويّ الهنديّ (1979م) الّذي ذهب في كتابه (تاريخ الصّلات بين الهند والبلاد العربيّة) إلى القول بأنّ "الهنود قد أثّروا في وضع المناهج للقواميس العربيّة."[2] وكذلك شوقي ضيف (2005م) الّذي اعتبر أنّ "الخليل قد وضع معجمًا للعربيّة بترتيب مخارج الحروف، متأثرًا بالهنود في ترتيب حروف لغتهم."[3]

وممّن أنكر من الدّارسين العرب تأثّر العرب في الصّناعة المعجميّة بالهنود، أحمد مختار عمر (2003م) في ردّه على زعم محمّد إسماعيل النّدويّ الّذي ذهب إلى القول بتأثّر العرب في صناعتهم المعجميّة بالهنود، دون أنْ ينكر أحمد مختار عمر في معالجته مسألة التّأثر؛ تأثّر العرب في مرحلة متأخرة من تاريخ الصّناعة المعجميّة عندهم بالعبريّين؛ حيث قال: "ليس هناك احتمال لوجود تأثير هنديّ

---

[1]– يُنظَر: أحمد محمّد قدور، أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدّمة كتاب العين، ص16 وما بعدها.

[2]– محمّد إسماعيل النّدويّ، تاريخ الصّلات بين الهند والبلاد العربيّة، ص114. نقلا عن: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص343.

[3]– أحمد شوقي عبد السّلام ضيف، الفنّ ومذاهبه في الشّعر العربيّ، ص132. نقلا عن هند عبد الحليم محفوظ "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" مجلّة الرّافد، ع196، ص31.

على فنّ المعاجم العربيّة، بل العكس هو الاحتمال القائم... ولا ندري كيف يكون الهنود –كما يزعم الدّكتور محمّد إسماعيل النّدويّ– قد أثّروا في وضع المناهج للقواميس العربيّة ولم يكن لديهم هم أنفسهم مناهج للقواميس الهنديّة؟ بل لم يكن أيّ من معاجمهم قد حقّق النّموذج الّذي يجدر احتذاؤه."[1] مستدلا على ذلك بآراء عدّة مستشرقين حول مسألة تأثّر العرب بالهنود في الصناعة المعجميّة؛ حيث قال: "يقول المستشرق البريطانيّ جون هايوود (John Haywood): ومن العدل أنْ نقول: إنّ فترة النّشاط المعجميّ الكبير في الهند كانت في القرن الثّاني عشر، وهو وقت كان العرب فيه قد أنتجوا بعضًا من معاجمهم العظيمة. والنّظام المثاليّ لم يوجد مطلقًا في معاجم الهنود. ربما بسبب الصّياغة الشّعريّة، أو ربما لأنّ المعاجم كانت تهدف عندهم إلى تيسير حفظها عن ظهر قلب. كما أضاف في هذا السّياق قائلا: "الحقيقة أنّ العرب في مجال المعاجم يحتلون مكان المركز سواء في الزّمان أو المكان بالنّسبة للعالم القديم والحديث، وبالنّسبة للشّرق والغرب." ويقول المستشرق الألمانيّ أوتو ويبر (otto weber) "إنّ المعاجم السّنسكريتيّة بالمعنى العلميّ لم تظهر إلا في وقت متأخّر."[2]

أمّا عن احتمال تأثّر العرب بالعبريّين في مرحلة متأخّر من تاريخ الصّناعة المعجميّة عندهم، فقد قال أحمد مختار عمر: "المجال الوحيد لاحتمال التّأثير العبريّ على العرب في مجال الدّراسات اللّغويّة هو التّرتيب المعجميّ بحسب القافية أو الباب والفصل. وقد سَبَق أنْ ذكرنا أنّ سعيدًا الفيومي (331هـ) قد وضع عملا معجميًّا أسماه أَجْرُون (Agron) رتّبة أو رتّب قسمًا منه –إذا أردنا الدّقة – على الأواخر. وأوّل من عرفناه من المعجميّين العرب يرتّب على الأواخر هو أبو بشر اليمان بن أبي اليمان (284هـ) ثمّ أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (370هـ)."[3]

وممّن أنكر كذلك من الدّارسين العرب تأثّر العرب في الصّناعة المعجميّة بالهنود، هند عبد الحليم محفوظ في مقال لها بعنوان "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" الّذي توصّلت فيه بعد تعرّضها لخصائص المعجم عند الهنود إلى أنّ "الأعمال المعجميّة الهنديّة حتّى القرن الحادي عشر الميلاديّ، جاءت فاقدة أهمّ عنصرين من عناصر المعجم، وهما الشّمول والتّرتيب. وإذا كان القرن الثّاني عشر قد عُرِف عندهم بنشاط معجميّ كبير فقد كان ذلك بعد إنتاج العرب عددا من المعاجم العظيمة."[4]

---

[1]– أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص343.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص343–344.

[3]– المرجع نفسه، ص355.

[4]– هند عبد الحليم محفوظ "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" مجلة الرّافد، ع196، ص31.

ومن جملة هذه الخصائص الّتي حدّدتها عبد الحليم محفوظ للمعاجم الهنديّة، والتي ميّزتها عن المعاجم العربية ما يلي:[1]

1- كتابتها في شكل منظومات ليسهل حفظها؛ خدمة للشّعراء.

2- عدم خضوعها لنظام معين، فبعضها يكتفي بالتّصنيف الموضوعي، وبعضها يرتب الكلمات حسب الحروف الهجائية، إما حسب الحرف الأخير أو الأوّل أو كليهما معا، وبعضها يأخذ في الاعتبار حجم الكلمة وعدد المقاطع الّتي تحويها.

3- عدم التزامها بالشّمول والإحاطة اللّتين تعدّان من خصائص المعجم.

وخلصت هند عبد الحليم محفوظ بعد تحديدها لخصائص المعاجم الهنديّة إلى أنّ الأعمال المعجميّة الهنديّة حتّى القرن الحادي عشر الميلاديّ، جاءت فاقدة أهمّ خصائص المعجم، وهما الشّمول والتّرتيب. وإذا كان القرن الثّاني عشر قد عرف عندهم بنشاط معجميّ كبير، فقد كان ذلك بعد إنتاج العرب عدداً من المعاجم العظيمة.[2]

3- علم النّحو: يُعَدُّ النّحو من العلوم اللّغويّة الّتي اهتمّت بها شعوب الحضارات القديمة، لِمَا له من دور في الحفاظ على اللّغات من الاندثار عبر الزّمن، فقد تعرّض الهنود ثم اليونان، إلى هذا النّوع من الدّراسة اللّغويّة، الّتي جاءت متشابهة في بعض أصولها مع الدّراسات النّحويّة عند العرب، ما جعل البعض من الدّارسين المحدثين، يعتبرون أن الدّراسة النّحويّة في هذه الحضارة، هي نِتَاجُ تأثّر بهذه الحضارات، مستشهدين على ذلك بعدّة مباحث تتعلّق بهذا العلم، والتي تشترك فيها الدّراسة النّحويّة عند العرب مع الدّراسة النّحويّة عند اليونان، في الوقت الّذي أنكر فيه العديد من الدّارسين فكرة تأثّر العرب في دراستهم النّحويّة باليونان، مستدلّين على ذلك بالبعد الزّمنيّ بين تاريخ وضع النّحو العربيّ وتاريخ اتّصال الحضارة العربيّة بالحضارة اليونانيّة. وقد تفرّق على هذا الأساس المؤرِّخون للنّحو العربيّ حول فكرة التّأثر في الدّراسات النّحويّة العربيّة بين مؤيّد ومعارض، وتلخّصت مجمل آرائهم في ما يلي:*

- تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق/ النّحو اليونانيّ تأثّرا مباشرا.
- تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق/ النّحو اليونانيّ تأثّرا غير مباشر (عن طريق السريان).

---

[1]- ينظر: هند عبد الحليم محفوظ "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" مجلة الرّافد، ع196، ص31.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص31.

* ذهب أحمد مختار عمر إلى اعتبار أنّ عدد الآراء المتضاربة حول قضية تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق أو النّحو اليونانيّ بلغت أربعة، في حين اقتصرنا منها على ثلاثة؛ لأنّنا لم نقف في دراستنا لمسألة التّأثر في النّحو العربيّ حسب الدّراسات المؤرّخة لهذا العلم إلا على ما يوافق هذا العدد.

– تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة متأخّرة من تاريخه بالمنطق/ النّحو اليونانيّ تأثّرا مباشرا أو غير مباشر.

وقد لخّص المستشرق الألماني الأستاذ إِينُو لِيتمَان (Enno Littmann:1958) معظم هذه الآراء الثّلاثة في قوله: "اختلف العلماء الأوربّاويّون في أصل هذا العلم، فمنهم من قال: إنّه نُقِل من اليونان إلى بلاد العرب، وقَالَ آخرون نبت في أرض العرب... ورَأْيُنا مذهبٌ وسطٌ، وهو أنّه أَبْدَعَ العَرَبُ علم النّحو في الابتداء، وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والّذين تقدّموه، ولكنْ لَمَّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانيّة من السّريان في بلاد العراق، تعلّموا أيضا شيئا من النّحو."[1]

1– تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق/ النّحو اليونانيّ تأثّرا مباشرا: يُعَدُّ المستشرق الإيطاليّ أَنيَاس جوِيدِي (Ignazio Guidi:1935) أوّل من أشار إلى فكرة تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق اليونانيّ، دون أنْ يستدلّ على هذا الزّعم الّذي أكّده فيما بعد المستشرق الألمانيّ أَدَالبِير مِركس (Adalbertus Merx:1909) حينما ذهب سنة 1889 في كتابه (تاريخ صناعة النّحو عند السّريان) إلى القول بأنّ النّحو العربيّ مُؤسَّس وفق منطق أرسطو.[2] محاولا إثبات هذا التّأثّر من خلال مقارنته بين جملة من المسائل الّتي يشترك فيها النّحو العربيّ مع المنطق/ النّحو اليونانيّ، كتقسيم الكلم، والتّمييز بين الأزمنة الثّلاثة، ومفاهيم بعض المصطلحات النّحويّة: كمفهوم الأحداث، والصّرف والتّصريف والظّرف، والحال، والإعراب... إلخ.[3]

وممّن ذهب كذلك من المستشرقين بعد مركس إلى القول بتأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق اليونانيّ، المستشرق الهولنديّ تِجيتْزِي جَاكُوب دِي بُور (Tjitze Jacobs de Boer:1942) مؤرّخ الفلسفة الإسلاميّة، وصاحب كتاب (تاريخ الفلسفة في الإسلام) الّذي قال: "إنّ الأبحاث اللّغويّة النّظريّة الّتي نشأت عند العرب في زمان مبكّر قد أحدثتها (المقولات) النّحويّة المنطقيّة الموجودة في كتاب

---

[1]– ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص292–293. وينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص350.

[2]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص44. وينظر: عبد الرّحمن السّليمان "قضية تأثّر النّحو العربيّ بنحو الأمم الأخرى" تمّ استرجاعه يوم: 28–12–2016، على الرّابط [https://lirias.kuleuven.be/bitstream/...]. وينظر: جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ط2. عمّان: 1978، ع1، مج1، ص125. وينظر: ربّاح اليمنيّ مفتاح "النّحو العربيّ بين التّأثر والتّأثير" مجلّة جامعة الأزهر، غزّة: 2009، مج11، ع2، ص151.

[3]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص52.

(باري أرمينياس) الذي ألّفه أرسطو، وذلك مع ما موقع من تأثير الرّواقيّة في هذا النّشوء. ومن ثمّ ظهر القول بانقسام الكلام إلى الأقسام الثّلاثة."[1] وكذلك المستشرق الفرنسيّ الأب هِنْرِي فليش (Henri :1985 Fleish) الّذي ذهب إلى القول بتأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ دون تحفّظ؛ حيث قال: "إنّه من الواجب أنّ نشير إلى تأثير يونانيّ في النّحو العربيّ، فقد اقتبس الفكر النّحويّ العربيّ مفاهيم أصليّة من العلم اليونانيّ، لا من النّحو اليونانيّ ولكن من منطق أرسطو."[2]

وممّن دافع عن هذا الرّأي من المستشرقين، المستشرق الهولنديّ كِيس فرستِيغ (Versteegh Kees) الّذي أكّد على فرضية تأثّر النّحو العربيّ بالنّحو اليونانيّ لا المنطق اليونانيّ، في كتابه (عناصر يونانيّة في الفكر اللّغويّ العربيّ*) "بعد أنْ تعرّض في الفصل الأول منه إلى مناقشة العديد من فرضيات من سبقوه، ومن هذه الفرضيات فرضية مِيرْكس (Merx) حول أثر المنطق الأرسطيّ في نشأة النّحو العربيّ، وفرضية إبراهيم مدكور الّذي ذهب إلى الرّأي نفسه، وفرضية مَايكل. ج. كَارْتر (Michael. G. Carter) الّتي مؤدّاها أنّ النّحاة العرب قد تأثّروا بالنّظريّات والمناهج الّتي كانت متّبعة في الشّريعة والفقه، لا بالمنطق اليوناني.[3] معتبرا بعد مناقشته مجمل هذه الفرضيات "أنّ الاتّصال المباشر بمدارس النّحو اليونانيّ، هو ما يمكن أنْ يفسّر الظّهور المفاجئ لنموذج نحويّ متكامل على يد الخليل وسيبويه كما أنّه هو الذي يمكن أنْ يفسّر بعض التّشابهات المدهشة بين النّحو العربيّ والنّحو اليونانيّ."[4]

وممّن ذهب من الدّارسين العرب إلى القول بفكرة تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ في نشأته أحمد أمين (1954م) الّذي ذهب إلى أنّ تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ في نشأته كان ضعيفا مقارنة بالمراحل المتأخّرة من تاريخه؛ حيث قال "والّذي يظهر لي أنّ تأثير اليونان والسّريان في العصر

---

[1]– ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص44.

[2]– جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" نقلا عن: ربّاح اليمنيّ مفتاح "النّحو العربيّ بين التّأثر والتّأثير" مجلّة جامعة الأزهر، مج11، ع2، ص151.

* تقدّم كِيس فرستِيغ بهذا البحث في إطار إعداد أطروحة الدّكتوراه، وقد قام بترجمته إلى العربيّة محمود كناكري، وتمّ نشره سنة 2003، بدار عالم الكتب الحديث بالأردن. في حين قام محي الدّين محسب، بترجمة عدّة فصول منه تحت عنوان (الفكر اللّغويّ بين اليونان والعرب) وتم نشره سنة 2001، بدار الهدى للنّشر والتّوزيع بمصر. ينظر: ربّاح اليمنيّ مفتاح "النّحو العربيّ بين التّأثر والتّأثير" مجلّة جامعة الأزهر، مج11، ع2، ص152–153.

[3]– ينظر: كِيس فرستِيغ، الفكر اللّغويّ بين اليونان والعرب، تر: محي الدّين محسب، ط1. القاهرة: 2001، دار الهدى للنّشر والتّوزيع، قراءة نقديّة في فرضيّة كِيس فرستِيغ حول نشأة النّحو العربيّ (فصل خاص بالمترجم).

[4]– ينظر: المرجع نفسه، قراءة نقديّة في فرضيّة كِيس فرستِيغ حول نشأة النّحو العربيّ (فصل خاص بالمترجم). وينظر: جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع1، مج1، ص126.

الأوّل لوضع النّحو كان تأثيرا ضعيفا، وربّما كان أكبر الأثر أثرا غير مباشر، كاستخدام آلة القياس والتّوسع بواسطتها في وضع القواعد النّحويّة، فلمّا نُقِلَت الفلسفة اليونانيّة، واشتغل بها المتكلّمون أوّلا والفلاسفة ثانيا، وعرفوا المنطق وما إليه، تأثّر النّحو بذلك في قواعده وعِلَلِه."[1] كما تعرّض أحمد أمين في موضع آخر لبعض مظاهر هذا التّأثّر للنّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ، قائلا "تقرأ كتاب سيبويه فتجد ترتيبا وتبويبا منطقيّا، يبدأ بتقسيم الكلمة إلى اسم، وفعل، وحرف، ثمّ يعرّف كلّ قسم ويأتي بأمثلته ويذكر أحكامه، وهكذا. ومن ذلك أنّ أرسطو قال: إنّ الزّمان والمكان كالوعاء للأشياء؛ إذ لا بدّ لكلّ شيء مخلوق أنْ يكون واقعا في زمان من الأزمنة؛ وفي مكان من الأمكنة، فهمّنا كالوعاء له. وهذا أصل تسمية النّحويّين للمفعول فيه ظرفا؛ أي وعاءً، وكما أُلِّف كتاب (ايساغوجى*) أي المقدّمة أو المدخل في المنطق؛ ألَّف ابن فارس مقدّمة في النّحو."[2]

بينما ذهب في هذا الصّدد عبد الرّحمن أيّوب (2013هـ) إلى أنّ مصدر التّأثر هو الهنود وليس اليونان، معتبرا "أنّ سيبويه قد تأثّر في تبويب كتابه بالطّريقة الهنديّة في التّأليف، الّتي تقوم على أسس ثلاثة هي العناية بالأصوات ومخارجها، وعدم الاهتمام بالنّظريّات والتّقسيمات العقليّة، والاعتماد على أشكال الألفاظ في تقسيمها إلى أنواع."[3]

---

[1]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص293–294.

* كتاب (ايساغوجى) هو الكتاب الّذي وضعه فرفوريوس الصّوريّ ليكون مدخلا للمقولات أو المنطق، لتوضيح كلام أرسطو فيما جاء به في كتبه الّتي أُطلق عليها مصطلح (الأورگـــانون) وهي:

1– ايساغوجى أو المدخل (وضعه فرفوريوس الصوري ليكون مدخلا لتوضيح كلام أرسطو).

2– قاطيوغورياس أو المقولات.

3– باري إرمينياس أو العبارة.

4– أنالوطيقا الأولى أو التّحليلات الأولى أو القياس.

5– أنالوطيقا الثّانية أو التّحليلات الثّانية أو البرهان.

6– طوبيقا أو الجدل.

7– سوفسطيقا أو السّفسطة.

8– ريطوريقا أو الخطابة.

9– بويطيقا أو الشّعر.

ينظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرّة، أورغانون، تم استرجاعه يوم: 30–12–2016، على الرّابط:
https://ar.wikipedia.org

[2]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج1، ص294–295.

[3]– عبد الرّحمن أيوب، محاضرات في علم اللّغة، ص07. نقلا عن: هند عبد الحليم محفوظ "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" مجلة الرّافد، ع196، ص31.

وممّن أنكر من الدّارسين المستشرقين هذا الزّعم القائل بتأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق اليوناني المستشرق الإنكليزيّ مَايكل كَارتر (Michael. G. Carter) الّذي دافع عن فكرة الأصالة في النّحو العربيّ في مقال نشره تحت عنوان (في أصول النّحو العربيّ) معتبرا من خلاله أنّ "النّحاة العرب قد تأثّروا بالنّظريّات والمناهج الّتي كانت متّبعة في الشّريعة والفقه"[1] وليس بالمنطق اليونانيّ. وكذلك المستشرق الفرنسيّ جِيرَار ترُوبو (Gerard Troupeau) الّذي اعتمد في نفي هذا التّأثر على المقارنة بين المفاهيم النّحويّة للنّحو العربيّ والنّحو اليونانيّ من جهة، والتّاريخ من جهة، وممّا توصّل إليه في مقارنته بين النّحو العربيّ والنّحو اليونانيّ في تقسيم الكلام، وبعض مفاهيم المصطلحات النّحويّة، بما فيها: الإعراب، والصّرف، والتّصريف، والحركة، أنّه "من النّاحيّة اللّغويّة، يبدو من المستحيل أن تكون هذه المصطلحات الأربعة، منقولة من اليونانيّة إلى العربيّة؛ لأنّ المفاهيم الّتي تدلّ عليها تتباعد في النّظامين كلّ التّباعد."[2] أمّا ما توصّل إليه من اعتماده على التّاريخ، فهو أنّ "النّحاة القدامى لم يستطيعوا أنْ يعرفوا المنطق اليونانيّ في القرن الثّاني للهجرة، الثّامن للميلاد، إذ إنّ تآليف أرسطو لم تنتقل بعد إلى اللّغة العربيّة؛ فإنّنا نعلم أنّ الكتاب في (العبارة) والكتاب في (المقولات) لم يترجما إلا في القرن الثّالث للهجرة، التّاسع للميلاد على يد حُنَيْن بن إسحاق؛ كما نعلم أنّ الكتاب (في الشّعر) لم يُتَرجم إلا في القرن الرّابع للهجرة، العاشر للميلاد، على يد متّى بن يونس."[3]

أمّا مّن أنكر من الدّارسين العرب هذا الزّعم القائل بتأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالنّحو اليونانيّ شوقي ضيف (2005م) الّذي نفى أيّ تأثّر أجنبيّ للنّحو العربيّ في نشأته؛ حيث قال "وحاول بعض المستشرقين أنْ يصلوا بين نشوء النّحو في البصرة، والنّحو السّريانيّ واليونانيّ والهنديّ، غير أنّه لا يمكن إثبات شيء من ذلك إثباتا علميّا، وخاصّة أنّ النّحو العربيّ يدور على نظريّة العامل، وهي لا توجد في أيّ نحو أجنبيّ، وكلّ ما يمكن أن يقال إنّه ربما عرف نحاة البصرة الأوّلون أنّ لبعض اللّغات الأجنبيّة نحوا، فحاولوا أنْ يضعوا نحوا للعربيّة، راجعين في ذلك إلى ملكاتهم العقليّة الّتي كانت قد رَقِيَت

[1]– ينظر: كِيس فرستِيغ، الفكر اللّغويّ بين اليونان والعرب، قراءة نقديّة في فرضيّة كِيس فرستِيغ حول نشأة النّحو العربيّ (فصل خاص بالمترجم). وينظر: جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع1، مج1، ص125.

[2]– جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع1، مج1، ص131.

[3]– المرجع نفسه، ص133–134.

رُقيًّا بعيدا، بتأثير ما وقوفوا عليه من الثّقافات الأجنبيّة، وخاصّة الفلسفة اليونانيّة وما يتصّل بها من المنطق، مما دعّم عقولهم دعما قويّا، وجعلها مستعدّة لأنْ تستنبط قواعد النّحو وعلله وأقيسته."[1]

وأمّا مّن أنكر من الدّارسين العرب هذا الزّعم القائل بتأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق الأرسطيّ، عبد الرّحمن الحاج صالح الذي دافع دفاعا شديدا عن فكرة الأصالة في النّحو العربيّ في القرون الأولى لوضعه، دون أنْ ينكر تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة متأخّرة من تاريخه بالمنطق اليونانيّ، منتقدا بذلك مِرْكس فيما ذهب إليه من هذا الزّعم القائل بتأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ في نشأته، معتمدا في نقده لزعم مِرْكس على الأدلّة العقليّة والتّاريخيّة.[2] منتهيا بقوله "إنّ النّحو العربيّ لم يتأثّر في ابتداء نشأته بمنطق أرسطو، لا في مناهج بحثه ولا في مضمونه التّحليليّ، فإنّه لا يدين بشيء أصلا فيما ابتناه أوّل أمره للثّقافة اليونانيّة."[3] وكذلك محيّ الدّين محسب الّذي خصّص في ترجمته لبعض من فصول كتاب (عناصر يونانيّة في الفكر اللّغويّ العربيّ) فصلا تحت عنوان (قراءة نقديّة في فرضيّة كِيس فرستِيغ حول نشأة النّحو العربيّ) تعرّض فيه إلى نقد فرستِيغ حول فرضيّة تأثر النّحو العربيّ في نشأته باللّنحو اليونانيّ.[4]

وأمّا من أنكر من الدّارسين العرب تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالهنود، أحمد مختار عمر في ردّه على عبد الرّحمن أيوب الّذي زعم تأثّر سيبويه في تبويبه كتابه (الكتاب) بالهنود، معتمدا في نفي هذا الزّعم على عدّة أدلّة أهمّها:[5]

1- تعدّد المدارس النّحويّة عند الهنود ما ينفي عن سيبويه تأثّره بالتّبويب النّحويّ عند بانيني.

2- اختلاف منهج بانيني في تبويبه لكتاب النّحو الهنديّ أشتادهياي (Ashtadhyayi) عن منهج سيبويه في تبويبه لكتابه الكتاب؛ من حيث عدد الأبواب والقواعد، وطبيعة المادّة النّحويّة الّتي يتضمّنها كلّ باب، وطريقة ترتيب هذه الأبواب داخل الكتاب.

3- عدم تخلّص النّحو الهنديّ من سلطان الفلسفة خلافا لما صرّح به عبد الرّحمن أيّوب.

---

[1]- ينظر: أحمد شوقي عبد السّلام ضيف، المدارس النّحويّة، ص20. وهند عبد الحليم محفوظ "التّأثيرات الهنديّة في الدّراسات اللّغويّة العربيّة" مجلّة الرّافد، ع196، ص31.

[2]- ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص47-48 وما بعدها.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، ج1، ص63.

[4]- ينظر: كِيس فرستِيغ، الفكر اللّغويّ بين اليونان والعرب، قراءة نقديّة في فرضيّة كِيس فرستِيغ حول نشأة النّحو العربيّ (فصل خاص بالمترجم).

[5]- ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص347 وما بعدها.

4- عدم مخالفة كتاب سيبويه المتأخّرين في عدم تأثّره بالمنطق، وعدم اهتمامه بالنّظريّات والتّقسيمات العقليّة كما ذهب إليه عبد الرّحمن أيّوب.

2- تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق/ النّحو اليونانيّ تأثّرا غير مباشرا عن طريق السّريان: لمّا استحال إثبات التّأثّر المباشر للنّحو العربيّ في نشأته بالمنطق أو النّحو اليونانيّ، فقد ذهب بعضهم إلى القول بفكرة التّأثّر غير المباشر للنّحو العربيّ بالمنطق أو النّحو اليونانيّ عن طريق السّريان سواء عن طريق ترجمتهم* لكتب المنطق اليونانيّة إلى السّريانيّة، أو عن طريق النّحو السّريانيّ* الذي وضعه السّريان للغتهم متأثّرين في وضعه بالمنطق اليونانيّ.[1]

وممّن ذهب من الدّارسين العرب إلى القول بفكرة التّأثّر غير المباشر للنّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ، بطريق غير مباشرة عن طريق ترجمة السّريان لكتب المنطق اليونانيّة، إبراهيم بَيُّومي مدكور (1996م) الذي ذهب في مقال له بعنوان (منطق أرسطو والنّحو العربيّ) إلى القول بأنّه: "من الثّابت أنّ كتب أرسطو المنطقيّة... كانت معروفة لدى السّريان، وقد تُرْجِمت إلى لغتهم قبل الإسلام. والمهمّ أنّها ترجمت إلى اللّغة العربيّة منذ النّصف الأول من القرن الثّاني الهجريّ... فهي إذن ثروة جديدة نُقِلت إلى العالم العربيّ. ولا بدّ أنّها قُوبِلت بما تستحقّ من تقدير، إنْ مِنْ سيبويه أو مَنْ سبقه ممّن اشتغلوا بالمسائل النّحويّة، على أنّ هناك عملا مشابهًا تمّ على مقربة من نحاة العرب الأُوَل، وهو وضع النّحو السّريانيّ في القرن السّادس الميلاديّ، ولا شكّ في أنّ هذا النّحو قد تأثّر بالنّحو اليونانيّ ومنطق أرسطو. ومن بين واضعيه والمشتغلين به مترجمون اتّصلوا بالعرب ونحّاتهم وعاشوا معهم. فيعقوب الرّهاوي له شأنه في وضع النّحو السّريانيّ، وهو معروف في الأوساط العربيّة، وحُنَين بن إسحاق مترجم آخر معاصر للخليل وسيبويه، ومن اليسير أنْ نتصوّر أنّه قد تبادل، مع الخليل بعض القواعد النّحويّة."[2]

---

* أشهر المترجمين السّريان الذين ترجموا عن اليونانيّة: الأستاذ يوسف الأهوازيّ (580م) والأسقف سويروس سيبوخت (666م) والأسقف يعقوب الرّهاوي (708م) والطّبيب حُنَيْن بن إسحاق (873م).

* أشهر النّحاة السّريان: الأسقف يعقوب الرّهاوي (708م) الذي صنّف الكتاب الأوّل في النّحو السّريانيّ، والمترجم المعروف حُنَيْن بن إسحاق (873م) الّذي ألّف كتابه في النّحو تحت اسم (كتاب النُّقَط) والأسقف إيليا بار شينايا الّذي صنّف كتابا صغيرا في النّحو. ينظر: جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع1، مج1، ص132.

[1]- ينظر: عبد الرّحمن السّليمان "قضية تأثّر النّحو العربيّ بنحو الأمم الأخرى" ص2. وينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص352.

[2]- إبراهيم مدكور "منطق أرسطو والنّحو العربيّ" مجلة مجمع فؤاد الأوّل، مج23. نقلا عن: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ط8. بيروت: 2003، عالم الكتب، ص353.

وممّن ذهب من الدّارسين العرب إلى القول بفكرة التّأثّر غير المباشر للنّحو العربيّ في نشأته بالنّحو اليونانيّ، عن طريق النّحو السّريانيّ الّذي تأثّر بدوره بالنّحو اليونانيّ، جرجي زيدان (1914م) الّذي افترض أنّ العرب تأثّروا في وضع نحو لغتهم، بما أُلِّف في نحو اللّغة السّريانيّة الذي كان قد وضُعِ قبل وضع النّحو العربيّ، في منتصف القرن الخامس للميلاد؛ حيث قال: "ويغلُب على ظنّنا أنّ العرب نسجوا في تبويب النّحو على منوال السّريان؛ لأنّ السّريان دوّنوا نحوهم، وألّفوا فيه الكتب في أواسط القرن الخامس الميلاديّ، وأوّل من باشر ذلك منهم الأسقف يعقوب الرّهاوي (460هـ)... ويؤيّد ذلك أنّ العرب بدأوا بوضع النّحو وهم في العراق، بين السّريان والكلدان. وأقسام الكلام في العربيّة هي نفس أقسامه في السّريانيّة."[1] وكذلك فؤاد حنّا ترزي الّذي ذهب في كتابه (في أصول اللّغة والنّحو) إلى القول: "بأنّ النّحو العربيّ تأثّر إبّان نشأته في الحقبة الّتي بين أبي الأسود وسيبويه، بالنّحو السّريانيّ الّذي كان قد تأثّر بدوره بالنّحو والمنطق اليونانيَّيْن. ولم يكن العلماء السّريان هم السَّبيل الوحيد لهذا التّأثر؛ بل اشترك معهم أولئك الموالي من السّريان الّذين استعربوا، وأسهموا في الدّراسات النّحويّة العربيّة إسهاما مباشرا، لا نستثني منهم منْ كان عراقيّ الأصل أو فارسيه."[2] مستدلا في تأكيده هذا النّوع من التّأثّر بتقسيم الكلم العربيّة، وبعض الاصطلاحات النّحويّة الّتي يشترك فيها نحو اللّغة العربيّة مع نحو اللّغة السّريانيّة.[3]

وممّن أنكر من الدّارسين المستشرقين تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق اليونانيّ بطريق غير مباشرة عن طريق السّريان، سواء عن طريق كتب المنطق اليونانيّة المُتَرْجَمة إلى السّريانيّة، أو عن طريق النّحو السّريانيّ، المستشرق الفرنسيّ جِيرَار تروبُو (Gerard Troupeau) الّذي قال في نفي تأثّر النّحو العربيّ بالنّحو اليونانيّ عن طريق كتب المنطق اليونانيّة المُتَرْجَمة إلى السّريانيّة، بعد بحثه في مصادرهم النّحويّة: "غير أنّنا لا نجد أيّ دليل في المصادر السّريانيّة، ولا في المصادر العربيّة، على أنّ النّحاة العرب القدامى قد اتّصلوا بالنّحاة السّريان، أو تعلّموا اللّغة السّريانيّة."[4] كما قال في نفي تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ عن طريق النّحو السّريانيّ: "إنّ النّحو اليونانيّ لم يستطع أنْ يؤثّر على النّحو العربيّ بواسطة النّحو السّريانيّ؛ وبعكس ذلك، في القرن الحادي عشر، نرى إيليا مطران طيرهان

---

[1]– جرجي زيدان، تاريخ آداب اللّغة العربيّة. نقلا عن: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ط8. بيروت: 2003، عالم الكتب، ص353.

[2]– فؤاد حنّا ترزي، في أصول اللّغة والنّحو، دط. بيروت: دت، دار الكتب، ص111.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص112 وما بعدها.

[4]– جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع1، مج1، ص132.

يصنّف كتابا في النّحو السّريانيّ، يُدْخِل فيه النّظام العربيّ؛ فالنّحو العربيّ هو الّذي أثّر في النّحو السّريانيّ."[1]

أمّا من أنكر منَ الدّارسين العرب تأثّر النّحو العربيّ في نشأته بالمنطق اليونانيّ بطريق غير مباشرة عن طريق السّريان، سواء عن طريق كتب المنطق اليونانيّة المُتَرْجَمَة إلى السّريانيّة، أو عن طريق النّحو السّريانيّ، أحمد مختار عمر الّذي ذهب إلى أنّه لا يجب الاعتماد على مجرد السّبق الزّمنيّ أو التّجاور المكانيّ، أو التّشابه الجزئيّ، في إثبات هذا التّأثّر المنسوب إلى النَّحو العربيِّ، معتبرا أنّ "النّحو العربيّ قد مرّ بمراحل تطويريّة كثيرة، قبل أنْ يصل إلى مرحلة النّضج، وأنّ الفترة الزّمنيّة بين نشأة النّحو وكتاب سيبويه، تزيد على المائة عام. وهي كافية جدًّا لخلق نحو عربيّ ناضج متطوّر بدون النّقل الحرفيّ من نحو آخر."[2] دون أنْ يُنْكر أحمد مختار عمر تأثُّر العرب بالسّريانيّين في بعض المسائل الّتي تتعلّق بالخطّ العربيّ، والّتي منها الحروف الأبجديّة ونقط الإعراب؛ حيث قال: "وإذا كنّا قد تردّدنا في إثبات الأثر السّريانيّ على النّحو العربيّ، فيبدو أنّ هناك نقطتين لا مجال لإنكار أثر السّريان فيهما على العرب، وهما:

1- الأبجديّة النّبطيّة* التي استعارها العرب لكتابتهم، والخّط النبطيّ مشتق من الآراميّ.

2- نقط الإعراب الّذي يُنْسَب إلى أبي الأسود، وهي إحدى طرق الشّكل عند السّريان."[3]

ويتّفق أحمد مختار عمر في هذا الرّأي مع المستشرق الألمانيّ كارل بروكلمان (Carl :1956 Brockelmann) الّذي ذهب إلى القول بأنّه "يبدو حقّا كذلك أنّ الخليل ابتكر شكل الحروف، وعلامات القراءة، استنادا إلى نماذج سريانيّة."[4]

3- تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة متأخّرة من تاريخه بالمنطق/ النّحو اليونانيّ تأثرا مباشرًا أو غير مباشر: اعتمد هذا الرّأي معظم الدّارسين ممّن أرّخوا للنّحو العربيّ؛ حيث ذهبوا إلى القول بفكرة تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة متأخّرة من تاريخه بالمنطق أو النّحو اليونانيّ، سواء كان هذا التّأثّر

---

[1]- جِيرَار تروبُو "نشأة النّحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" مجلّة مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ، ع1، مج1، ص133.

[2]- أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص354.

* الأبجدية النبطيّة إحدى تفرعات الأبجدية الآراميّة، مكوّنة من اثنين وعشرين حرفاً، استخدمها الأنباط في تدوين لغتهم الآرامية، ثم أخذها عنهم السّريانيون ثم انتقلت إلى سائر الأمم.

[3]- ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص354.

[4]- كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربيّ، تر: عبد الحليم النّجار، ط5. القاهرة: دت، دار المعارف، ج2، ص131-132.

مباشرًا أو غير مباشر، وسواء كان التّأثّر عن طريق النّحو اليونانيّ أو المنطق اليونانيّ.[1] مميّزين بذلك بين مرحلتين من تاريخ نشأة النّحو؛ مرحلة الأصالة ومرحلة التّأثر باليونان.

وممّن ذهب من الدّارسين المستشرقين إلى القول بفكرة تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة متأخّرة من تاريخه بالمنطق اليونانيّ، المستشرق الألمانيّ الأستاذ إينو ليتمان (Enno Littmann:1958) الذي ذهب من فكرة التّأثر مذهبا وسطا، معتبرا "أنّه قد أبْدَعَ العَرَبُ علم النّحو في الابتداء، وأنّه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والّذين تقدّموه، ولكن لمَّا تعلّم العرب الفلسفة اليونانيّة من السّريان في بلاد العراق تعلّموا أيضا شيئا من النّحو، وهو النّحو الّذي كتبه أرسطاطاليس الفيلسوف، وبرهان هذا أنّ تقسيم الكلمة مختلف؛ قال سيبويه: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، وهذا تقسيم أصليّ أمّا الفلسفة فيقسم فيها الكلام إلى اسم وكلمة ورباط؛ أي الاسم هو الاسم، والكلمة هي الفعل، والرّباط هو الحرف، وهذه الكلمات اسم وكلمة ورباط، تُرجِمَت من اليونانيّ إلى السريانيّ ومن السّريانيّ إلى العربيّ؛ فَسُمّيت هكذا في كتب الفلسفة لا في كتب النحو؛ أما كلمات اسم، وفعل، وحرف، فإنّها اصطلاحات عربيّة ما تُرجِمت ولا نُقِلَت."[2]

أمّا من ذهب من الدّارسين العرب إلى القول بفكرة تأثّر النّحو العربيّ في مرحلة متأخرة من تاريخه بالمنطق اليونانيّ، عبد الرّحمن الحاج صالح الّذي ذهب إلى القول: "أمّا ظهور المنطق في النّحو العربيّ فليس الرّمانيّ (384هـ) أوّل من سلك طريق المناطقة في تحليله للعربيّة، فقد أشار الزجاجيّ (337هـ) في كتابه (الإيضاح في علل النّحو) أنّ لابن كيسان (325هـ) في كتبه حدودا للاسم غير هذا، هي من جنس حدود النّحويّين، وحدَّه في الكتاب المختار* بمثل الحدّ الذي ذكرناه من كلام المنطقيّين. وحددّ الزّجاج الاسم بما يقارب تحديد المناطقة (صوت دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان)."[3] وكذلك أحمد مختار عمر (2003م) الذي عالج قضية التّأثر بشكل مستفيض في مبحث مستقلّ تضمّنه كتابه (البحث اللّغويّ عند العرب) حيث ذهب فيه من قضية تأثّر النحو العربيّ بالمنطق اليوناني في المرحلة الأولى لوضعه مذهب المنكر، دون أنْ ينفي تأثره جزئيّا في مرحلة متأخرة؛ فقال: "إننا نتردّد كثيرًا في قَبول الرّأي القائل بوقوع النّحو العربيّ تحت سيطرة الفلسفة اليونانيّة. ومجرّد

---

[1]– ينظر: أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص351.

[2]– أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، ص294.

* يُقْصَد به كتاب (المختار في علل النّحو) لابن كيسان النّحويّ (299هـ).

[3]– عبد الرّحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللّسانيات العربيّة، ج1، ص62–63.

التّشابه في تقسيم أو أكثر أو في بعض المصطلحات، لا ينهض دليلا لإثبات مثل هذه الدّعوى العريضة. وقد سبق أنْ رأينا مثلا أنّ أقسام الكلام موجودة كذلك عند الهنود، ولا شك أنها موجودة أيضًا عند شعوب أخرى. والأمر قد لا يخرج عن مجرد التّشابه بطريق المصادفة، أو عن التّأثر الجزئيّ ابتداء من أواخر القرن الثّالث؛ حيث ظهرت التّرجمات الأولى للأعمال الفلسفيّة اليونانيّة، ولا يصحّ أنّ نغفل في هذا المقام التّأثير المعتزليّ على المناهج النّحويّة العربيّة، وبخاصّة على نظريّة العامل."[1]

وممّن ذهب كذلك من الدّارسين العرب إلى القول بفكرة تأثر النّحو العربي في مرحلة متأخرة من تاريخه بالمنطق اليوناني عبده الرّاجحيّ (2010م) الّذي اعتمد في إثباته هذا التّأثر على التّاريخ والمقارنة بين طبيعة المادّة النّحويّة عند النّحاة والمادّة النّحويّة عند أرسطو، وممّا توصّل إليه من اعتماده على التّاريخ في إثبات هذا التّأثر، أنّه "إذا كان التّاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج، فإنّه يؤكّد اتّصال النّحاة بالمنطق منذ القرن الثّالث. والباحثون الّذين يرفضون قضية تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق الأرسطيّ، يستندون إلى ما صرّح به بعض علماء العربيّة من رفض المنطق، وما جرى من مناظرات بين المناطقة والنّحاة، وبخاصّة في القرن الرّابع."[2]

أمّا ما توصّل إليه عبده الرّاجحيّ من اعتماده في إثبات هذا التّأثر على المقارنة بين طبيعة المادّة العلميّة للنّحو العربيّ في مرحلة متأخّرة، والمادّة العلميّة للنّحو عند أرسطو، بعد مقارنته بين التّعريف والتّعليل عند سيبويه من جهة؛ والتّعريف والتّعليل عند النّحاة المتأخرّين وأرسطو من جهة "أنّ النّحاة الأوائل الذين تأسّس عندهم منهج النّحو، لم يطبقوا التّعريف الأرسطيّ، ولا تظهر من كتاباتهم أنّهم كانوا على معرفة قويّة به. وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التّعريف على وجه العموم. فهو مثلا لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل، ولا غير ذلك من أبواب النّحو، وهو يكتفي في الأغلب الأعمّ بذكر اسم الباب ثمّ يبدأ مباشرة في عرض القواعد المُستخلَصَة من الاستعمال، فيقول مثلا: (هذا باب الفاعل الّذي يتعدّاه فعله إلى مفعوله، وذلك قولك: ضرب عبد الله زيدا، فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذهب، أو يقول: (اعلم أنّ النّداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رُفِع وهو في موضع اسم منصوب."[3] حيث جاء اعتماد سيبويه في تعريف الأبواب النّحويّة على التّمثيل لا على التّعريف الأرسطيّ، كما تدل عليه معظم أبواب الكتاب. "فإذا انتقلنا إلى القرن الرّابع وجدنا الأمر يختلف

---

[1]– أحمد مختار عبد الحميد عمر، البحث اللّغويّ عند العرب، ص352.

[2]– عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، دط. بيروت: 1979، دار النّهضة العربيّة، ص65.

[3]– المرجع نفسه، ص72–73.

اختلافا كبيرا، وتأكّد اتّصال النّحاة بالمنطق الأرسطيّ، وبمنهجه في التّعريف. وليس مهمّا أنْ يكونوا قد طبّقوه في تعريفاتهم، وإنّما المهمّ أنّ وجوده بين أيديهم أفضى بهم إلى مناقشته مناقشة واعية، نتج عنها اختيار طريقة أخرى في التّعريف، ولعلّ الزّجاجيّ (337هـ) خير من يمثّل هذا الاتّجاه، فالنّحو عنده أوّلا (علم قياسيّ ومسبار لأكثر العلوم لا يُقبَل إلا ببراهين وحجج) و(الحدّ هو الدّال على حقيقة الشّيء) وهذا يتّفق مع التّعريف الأرسطيّ في الوصول إلى (الماهية)."[1]

وهذا عن التّعريف أمّا العلل فقد أثبت عبده الراجحي كذلك من خلالها هذا التّأثر بالمنطق الأرسطي، معتمدا على ما جاء به الزّجاجيّ (337هـ) الذي ألّف كتابه (الإيضاح في علل النّحو) مقسما فيه العلل إلى ثلاثة أقسام: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة. ثمّ جاء بعده ابن جني (392هـ) الذي ترسّخت في كتابه (الخصائص) مباحث العلّة، بعد أن اعتبر أنّ البحث في العلل إنّما يعني كشف ما أرادته العرب منها فعلا.[2] وكلّ هذا يدلّ دلالة قطعيّة على تأثر النّحو العربيّ في مرحلة متأخِّرة من تاريخه بالمنطق الأرسطيّ.

وهذا الرّأي الّذي أجمع عليه معظم الدّارسين المؤرّخين للنّحو، هو ما نذهب إليه في ترجيح الآراء المتضاربة حول فكرة التّأثّر؛ لاعتبارين اثنين هما:

– وقوف هذا الرّأي بين الآراء المتضاربة حول قضية تأثّر النّحو العربيّ بالمنطق اليونانيّ موقفا وسطا؛ لا ينفي الأصالة ولا ينكر التّأثر، في فصله بين مرحلتين من مراحل نشأة النّحو العربيّ.

– إثبات معظم الكتب المؤرّخة للدّراسات اللّغويّة عند العرب هذا التّأثر، اعتمادا على التّاريخ والمقارنة بين طبيعة المادة العلميّة للنّحو العربيّ في مراحله الأولى ومراحله المتأخّرة، والّتي تتقارب في كثير من مفاهيمها مع المنطق الأرسطيّ، كالحدود، والاصطلاحات النّحويّة، والعلّة، وغيرها من مباحث هذا العلم.

تطبيق:

س1– يمكن التّمييز في مبحث الأصالة في اللّسانيات العربيّة، بين مرحلتين من مراحل تاريخ نشأة النّحو العربيّ، اذكرهما مع التّمثيل لهما من مادّة هذا العلم؟

س2– هل يمكن عدّ مبحث الأصالة في اللّسانيات العربيّة، مبحثًا تاريخيّا يعمل على إثبات أصالة الدّرس اللّغويّ عند العرب، أم مبحثا لسانيّا يقدّم إضافة نوعيّة للّسانيات العربيّة؟

---

[1]– عبده الرّاجحي، النّحو العربيّ والدّرس الحديث، ص74–75.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص84–85.

المحاضرة (8): اللّسانيات التّمهيديّة واللّسانيات المتخصّصة:

تمهيد: عرفت الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة بعد احتكاكها بالثّقافة الغربيّة، واطّلاعها على مستجدّات البحث اللّساني في أوروبا وأمريكا، عدّة أنواع من البحوث اللسانيّة كانت قد أطّرت للبحث اللغوي عند العرب في العصر الحديث، شملت الكتابات التّمهيديّة أو الكتابات التي استهدفت تقديم اللسانيات إلى القارئ العربيّ، والكتابة في التراث أو لسانيات التّراث، والكتابة في لسانيات العربيّة أو اللّسانيات المتخصّصة، وهي الكتابات التي استطاعت من خلالها اللسانيات أن تجد لنفسها طريقا إلى البحث اللغويّ عند العرب أو اللسانيات العربيّة بالمفهوم الحديث، بعد أن كانت موضوعات البحث في اللغة عند العرب مقتصرة على دراسة النّحو، والبلاغة، وفقه اللغة وغيرها من الموضوعات المتّصلة بعلوم اللغة. وفي ما يلي عرض لأهمّ ما يميّز كلّ نوع من أنواع هذه الكتابات اللسانيّة حسب ما ورد عند مصطفى غلفان وحافظ إسماعيل علوي وغيرهما ممّن تبنى هذا الاتّجاه في تقسيم البحوث اللسانيّة عند العرب حديثا:

أوّلا– اللّسانيات التّمهيديّة: ينطبق هذا النّوع من الكتابات اللّسانيّة على الكتابات الّتي عملت على تقديم اللّسانيات إلى القارئ العربيّ، لتشمل كلّ ما كُتِبَ حول موضوع اللّسانيات، ومنهجها، وأهم المدارس التي عرفتها خلال مراحل تاريخها، بهدف تبسيط المعرفة المتعلّقة بهذا العلم الوافد؛ ولهذا ذهب مصطفى غلفان إلى تحديدها بناء على موضوعها ومنهجها وهدفها، على أنّها تلك الكتابات الّتي "يتشكّل موضوعها ممّا تقدّمه النّظريّات اللّسانيّة الحديثة من مبادئ ومناهج جديدة في دراسة اللّغة البشريّة بصفة عامّة؛ حيث تعتمد هذه الكتابة المنهج التّعليميّ القائم على التّوضيح والتّبيان والشّرح، وما يتطلّبه كلّ ذلك من وسائل مساعدة، كالأمثلة والرّسوم البيانيّة، وتروم هذه الكتابة تقديم اللّسانيات ومفاهيمها النّظريّة والمنهجيّة بشكل مبسّط، قصد تيسير المعرفة اللّسانيّة للقارئ العربيّ، سواء كان مبتدئا يَلِجُ عالم التّخصّص، أو قارئا ينشد التّسلّح باللّسانيات للاستفادة منها في مجالات فكريّة أخرى من فكر عربيّ، أو نقد أدبيّ، أو تاريخ أو ما شابه ذلك."[1] وهي تشمل في عناوينها كلّ ما تضمّن مصطلح (مدخل) أو (مبادئ) أو (مدارس) أو (تاريخ) أو غيرها من العناوين الّتي تشدّ القارئ إليها ليطلع من خلالها على هذا العلم الوافد؛ إمّا بهدف تحصيل المعرفة المتعلّقة بموضوع هذا العلم، أو معرفة تاريخه عبر مدارسه، أو استثمار نتائجه في مختلف البحوث اللغويّة، أو طلب ثقافة لسانيّة، ومهما يكن فهي مُوجَّهة إلى قارئ

[1]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط: 1991، ص91.

مبتدئ، يجهل كلّيا أو جزئيّا طبيعة هذا العلم، ولهذا فهي تجنح إلى التّبسيط والابتعاد عن التّعقيد، ولعلّ أشهر هذه الكتابات الّتي تنضويّ تحت هذا النّوع من البحوث اللّسانيّة العربيّة، كتاب علي عبد الواحد وافي (علم اللغة) وكتاب محمود السّعران (علم اللغة: مقدمة للقارئ العربيّ) وكتاب توفيق محمّد شاهين (علم اللغة العامّ) وكتاب عبد الصّبور شاهين (في علم اللّغة العامّ) وكتاب ميشال زكريا (الألسنيّة علم اللغة الحديث: المبادئ والأعلام) وكتاب رمضان عبد التّوّاب (المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث فيه) وكتاب صالح الكشو (مدخل في اللسانيات) وكتاب محمود فهمي حجازي (مدخل إلى علم اللغة) وكتاب محمد علي الخولي (مدخل إلى علم اللغة) وكتاب خولة طالب الإبراهيميّ (مبادئ اللسانيات) وكتاب الطيّب دبّة (مبادئ اللسانيات البنويّة) وغيرها من المؤلفات التي حاولت تبسيط اللسانيات إلى القارئ العربيّ.[1]

وعموما فإنّ معظم هذه الكتابات وإنّ نجحت حسب –مصطفى غلفان– في مهمّتها التاريخيّة محقّقة بذلك هدفها الأساس في نشر الفكر اللسانيّ الحديث داخل الأوساط الثّقافية العربيّة، إلا أنّ هذا لا يمنع من القول بأنّ هذا النّجاح الذي حقّقته المؤلّفات الأولى بدأ اليوم يتراجع لأسباب عديدة بعضها يتعلّق بالكتابة التمهيديّة نفسها، وبعضها يرتبط بمسائل أخرى تخرج عن طبيعة هذه الكتابة؛ بما فيها مستوى تدريس اللسانيات في بعض الجامعات العربيّة الذي يتجاوز مستوى هذه الكتابات، وتراجع الاهتمام باللسانيات في الأوساط الثّقافيّة، وكذا المستوى العلميّ الجيّد الذي وصلته بعض الكتابات اللسانيّة العربيّة، وهذا التّراجع المرتبط بالكتابة التمهيديّة تعود أسبابه إلى القصور المنهجيّ والمعرفي في هذه الكتابات والذي يمكن إجماله فيما يلي:[2]

1– الارتباك في تحديد مجال البحث اللسانيّ من حيث المفهوم والمنهج.

2– افتقارها إلى تقنيات التّحليل اللساني.

3– ترويجها لبعض الأخطاء المعرفيّة.

4– عدم مواكبتها لتطور البحث اللساني ونماذجه.

ويضاف إلى جملة هذه الأسباب ارتباك هذه الكتابات اللسانيّة في تحديد نوع القارئ المستهدف بهذه الكتابة، وهذا "باعتبار أنّ تحديد طبيعة القارئ المتلقّي بالنّسبة إلى الكتابة اللسانيّة التّمهيديّة، سواء

---

[1]– ينظر: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة: دراسة تحليليّة نقديّة في قضايا التّلقّي وإشكالاته، ط1. دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت: 2009، ص102–103.

[2]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص107–108.

من حيث نوعية ثقافته العامّة، أو من حيث مستواه المعرفيّ في مجال البحث اللغويّ يلعب دورا كبيرا في مدى تحقيق المهمّة الملقاة على هذا الضرب من الكتابة، والمتمثّلة في تيسير المعرفة وتقريبها من ذهن القارئ العربيّ، سواء كان قارئا عاديا أم له معرفة نسبيّة باللسانيات"[1] إذ رغم نجاح بعض المؤلّفات اللسانيّة التمهيديّة في تحديد قارئها إلا أنّ مؤلّفات أخرى كثيرة لم تهتد إلى تحديد صائب ودقيق لهذا القارئ، حتى وإن كانت مؤلّفات تمهيديّة تبسيطيّة، مثلما جاء في كتاب (علم اللسان) الذي يقول صاحبه، "لا أستطيع أن أتكهّن من يكون قارئي الآن، ولا أستطيع أن أخمّن أيّة عينين تتابعان الآن حروف كتابي هذا وكلماته وأسطره، ولا أدري في أيّة يد وقع، أهي يد يافع يتوق للمعرفة، ويتحرّق لها، أم يد شاب بدأ يحدّد موقعه في حياة مجتمعنا، أمّ أنها يد كهل اعتاد على موقف محدّد من كلّ جديد أو قديم؟"[2]

وختاما يمكن القول بأنّ الكتابة التّمهيديّة تسعى جاهدة من خلال موضوعها إلى تقريب هذا العلم من القارئ العربيّ مستعينة في ذلك بمبادئ الشرح والتحليل كمنهج تعلميّ، وغايتها تبسيط المعرفة اللسانية للقارئ العربيّ، ورغم محاولتها تحقيق هذا الهدف إلى أنّها ظلت عاجزة عن تحقيقه أمام مع ما تعرفه نظريات البحث اللساني من تطوّرات مستمرة ومستجدّة على مستوى البحث العلميّ، إضافة إلى قلة المصادر والمراجع المترجمة عن اللغات الأجنبية مصدر المعرفة اللسانية، وعدم التّحكم في اللغات الأجنبيّة من قبل الباحثين، وبخاصّة إذا علمنا أنّ معظم ما يكتب في اللسانيات هو وافد إمّا باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وغيرها من الأسباب الخارجة عن طبيعة هذه الكتابة.

ثانيا- لسانيات التّراث: ينطبق هذا النّوع من الكتابات اللّسانيّة على الكتابات الّتي عملت على المقارنة بين نتائج اللّسانيات ونتائج الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة، في محاولة منها إثبات السّبق للدارسين العرب في تحقيق مجمل النتّائج الّتي توصّلت إليها اللّسانيات؛ ولهذا عرّفها مصطفى غلفان على أنّها تلك الكتابات التي "تتّخذ التُّراثَ اللّغويّ العربيّ القديم في شموليّته موضوعا لدراساته المتنوّعة، مع اعتماد منهج القراءة أو إعادة القراءة، وحصر غاياتها وأهدافها في قراءة التّصوّرات اللّغويّة العربيّة القديمة وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللّساني الحديث، والتّوفيق بين نتائج الفكر اللّغويّ القديم والنّظريّات اللّسانيّة الحديثة، وبالتّالي إخراجها في حلّة جديدة تبيّن قيمتها

---

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص101. نقلا عن: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص117.

[2]- رضوان القضماني، علم اللسان، ص5. نقلا عن: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص117-118.

التّاريخية والحضاريّة."[1] ويمكن التّمثيل لهذا الاتجاه بكتاب محمد أحمد أبو الفرج (المعاجم اللغوية في ضوء دراسة علم اللغة الحديث) وكتاب حسام البهنساوي (التراث اللغويّ العربيّ وعلم اللغة الحديث) أو (أهمية الربط بين التفكير اللغويّ عند العرب ونظريات البحث اللغويّ الحديث) وكتاب هيام كريدية (مكانة البحث اللغويّ العربيّ القديم من علم اللغة الحديث) وكتاب صبحي الصّالح (أصول الألسنيّة عند النّحاة العرب) وكتاب نهاد الموسى (نظريّة النحو العربيّ في ضوء مناهج النّظر اللغويّ الحديث) وكتاب عبده الراجحي (النّحو العربيّ والدّرس الحديث) وكتاب عبد السلام المسدي (التّفكير اللساني في الحضارة العربيّة) وكتاب عبد الرّحمن الحاج صالح (المدرسة الخليلية الحديثة والدّراسات اللسانيّة في العالم العربيّ) وغيرها من المؤلفات التي تستهدف المقارنة بين نتائج اللسانيات والدّرس اللغوي القديم عند العرب.[2] والقراءة عند هؤلاء يمكن تفسيرها –حسب ما جاء به مصطفى غلفان– في ثلاثة اتجاهات:[3]

– قراءة تفاعليّة تحاول إعطاء النظرية اللسانية العربيّة القديمة مكانتها اللائقة بها في إطار مراحل الفكر اللغويّ الإنسانيّ، لخلق نوع من التفاعل بين الفكر اللغويّ العربي القديم والنظريات اللسانية الحديثة القائم على الأخذ والعطاء والقرض والاقتراض بينهما، وخير من يمثلها كتابات أحمد المتوكل في النحو الوظيفيّ.

– قراءة تمجيديّة تنوه بالتراث اللغويّ وتضفي عليه هالة من العظمة واضحة إياه في درجة علميّة أعلى من النظريات اللسانية الحديثة، وهي القراءة الغالبة على معظم هذه الكتابات.

– قراءة إصلاحية تستهدف تخليص النحو العربيّ من الشوائب والمعوقات العالقة به من تجريد وتعليل وحذف وعامل وتقدير، كما جاء عند تمام حسان في نظرية تظافر القرائن، أو عبد الصبور شاهين في معالجة مشكلات الصرف العربيّ.

والقراءة الأولى يمكن اعتبارها بمثابة تعريف بالتّراث، من حيث هو امتداد للفكر اللغويّ العربيّ القديم، مع إمكانية إقامة جسور تواصل بين هذا التراث واللسانيات، بما يجعل التّراث مع اللسانيات في علاقة تواصل دائمة بينهما، وهذا النّوع من القراءة يمكن اعتباره "يندرج في إطار المشروع الحضاري العربي الرامي إلى إبراز قيمة التراث العربيّ وإعطائه المكانة التي يستحقها ضمن الفكر اللساني

---

[1]– ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص92.

[2]– ينظر في هذا: حافظ إسماعيلي علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص135–136.

[3]– ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص137–139.

الحديث."[1] أما القراءة الثانية فيمكن اعتبارها بمثابة قطيعة إبستيمولوجيّة مع اللسانيات، من حيث محاولة للانتصار للتراث على حساب اللسانيات، أو إقصاء هذا العلم من الدرّس اللغويّ العربيّ الحديث، وهي سمة أغلب الدّراسات التي تسير في هذا الاتّجاه عند مصطفى غلفان. وأما القراءة الثالثة فيمكن اعتبارها بمثابة قراءة نفعيّة، من حيث هي محاولة للاستفادة من نتائج اللسانيات في معالجة المشكلات اللغوية. ويذهب مصطفى غلفان من النوع الثاني من القراءة إلى أنّ أغلب هذه الدّراسات تحركها دوافع نفسية أكثر منها علمية، وهي إثبات السّبق التاريخي للتراث اللغويّ العربيّ مقارنة باللسانيات، ومن خلال المقارنة بين نتائج هذا التراث ونتائج اللسانيات يؤكّد أنصار هذا الاتجاه على ضرورة التخلّي عن اللسانيات أو الاقتصار في دراسة اللغة على التّراث، مع العلم "أنّ القراءة في هذا الاتّجاه والتي تقوم على إعادة قراءة التّراث اللغويّ العربيّ، ومقارنته بنتائج الدّرس اللسانيّ الحديث بغية إثبات السّبق أو المماثلة أو التّفوّق (...) لا تراعي الخلفيات الإبستيمولوجيّة التي تجعل أسس البحث اللغويّ ومنطلقاته مختلفة كلّيا عن مثيلاتها في اللسانيات، وكلّ ذلك يجعل القراءة تقوم على أسس مفارقة، تحرّكها أسباب نفسيّة بالدّرجة الأولى، يمكن أن نلخّصها فيما يلي:"[2]

– عقدة التّراث التي ما زالت حاضرة بشكل قويّ في ذاكرة الإنسان العربيّ ولا تفارقها؛

– الصّراع الذي كرّسه بعض الوصفيّين العرب (الصّراع بين الوصفية والمعياريّة) بعد نقدهم للتّراث اللغويّ العربيّ، ومحاولة إحلال المنهج الوصفيّ بديلا عنه؛

– التهميش الذي طال التّراث اللغويّ العربيّ من بعض اللسانيّين الغربيّين الذين أرّخو للفكر اللغويّ الإنسانيّ، فلم ينل التراث اللغويّ العربيّ حظّه من تلك الكتابات.

ويضاف إلى مجمل هذه الأسباب التي تجعل التراث عند هؤلاء في مرتبة التّقديس، هاجس الخوف على اللغة العربيّة من اللسانيات؛ حيث إنّ العربية عند هؤلاء هي لغة مقدّسة تفوق جميع اللغات البشريّة قيمة وقدرة على التّعبير، كما أن لها تاريخا طويلا مقارنة بغيرها من اللغات، وبالتالي لا يمكن وصفها باعتماد مبادئ اللسانيات الحديثة أو الغربيّة بتعبير هؤلاء اللسانيّين.[3] إضافة إلى عوائق تلقي هذا العلم في الوطن العربي، والتي يحركها في العادة هاجس الخوف على اللغة العربيّة وعلى النّحو العربي من

---

[1]– ينظر: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص137.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت: 2009، ص189–190.

[3]– ينظر في هذا: مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص23–24. والفاسي الفهري، ج: 1، ص56.

اللسانيات، ومن التغيّرات التي قد تطرأ عليهما، وما قد ينجم عن ذلك من فساد للسان العربيّ؛ فلأيّ شيء نأخذ باللسانيات وفي تراثنا، ما يكفي لوصف اللغة العربيّة ودراستها؟ وهل من المعقول أن نترك تراثنا الزّاخر ونستبدله بهذه الدّراسات الحديثة العهد؟[1] كل هذه الأسئلة وغيرها مما يحركك في نفوس هؤلاء الدعوة إلى فكرة القطيعة مع اللسانيات والاقتصار على ما ورد في التراث العربي من دراسات لغويّة في دراسة اللغة العربيّة. ولكن ما لا يمكن أن يفهمه هؤلاء هو أنّ اللغة العربيّة لغة كغيرها من سائر اللغات "وليست في هذا كما يدّعي بعض اللغويّين العرب، لغة متميّزة تنفرد بخصائص لا توجد في لغات أخرى، ومن ثمّة لا يمكن وصفها بالاعتماد على النّظريات الغربيّة التي بنيت لوصف لغات أوروبيّة، بل العربيّة لغة كسائر اللغات البشريّة. فاللغة العربيّة بصفتها (لغة) تنتمي إلى مجموعة اللغات الطّبيعيّة، وتشترك معها في عدد من الخصائص (الصّوتيّة، والتركيبيّة، والدّلاليّة) وتضبطها قيود ومبادئ تضبط غيرها من اللغات. وبصفتها (عربيّة) تختصّ بمجموعة من الخصائص التي لا توجد في كلّ اللغات، وإنما توجد في بعض اللغات. وكونها (عربيّة) لا يعني أنّها تنفرد بخصائص لا توجد في أيّة لغة من اللغات، بل لا نكاد نجد ظاهرة في اللغة العربيّة إلا ونجد لها مثيلا في لغة أو لغات أخرى، هند–أوربّية كانت أو غير هند–أوربيّة"[2]

إنّ من جملة الانتقادات التي وجّهت إلى أصحاب هذا الاتجاه هو تلك النّظرة غير الموضوعية اللغة العربية من جهة واللسانيات من جهة أخرى، "فالتّقديس الذي يعطى للّغة العربيّة ينمّ عن فهم مغلوط للكثير من أقوال علماء العربيّة، وتجاهل بعضها أحيانا، فكثير من نصوص التّراث تشير إلى عدم أفضلية لغة على أخرى، كما أن التعامل مع النصوص التي تتحدث عن تميّز اللغة العربيّة وأفضليتها لم تفهم حقّ فهمها، فالكثير من النّصوص التي تتحدّث عن هذا النّوع من التّمييز، إنّما تثبت تفوّق العربيّة على بعض اللهجات، وهذا التّمييز ظلّ غائبا على أفهام البعض، فمما يجب التأكيد عليه أنّ العرب القدماء لم يميّزوا تمييزا واضحا بين اللغة واللهجة، وكثيرا ما عبّروا باللهجة عن اللغة واللسان"[3] كما أنّ النّظريّة اللسانيّة في هذا "هي نظرية كسائر النّظريات، هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد ممكن من

---

[1]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت: 2009، ص89.

[2]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط3. الرباط: 1993، دار توبقال للنشر، ج1، ص56.

[3]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت: 2009، ص91–92.

الظّواهر الملاحظة بقوانين خاصّة، تكوّن مجموعة منسّقة يحكمها مبدأ عامّ هو مبدأ التّفسير، ويمكن تمثّلها كمجموعة من المفاهيم الأساسيّة، ومجموعة من المسلّمات تستنتج منها النتائج التفسيريّة للنظريّة"[1] أو هي بعبارة أخرى اجتهاد عقليّ يتوق إلى تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر لردّها إلى قاعدة مشتركة أو نظريّة واحدة، شأنها في ذلك شأن نظريات العلوم الأخرى التي تستهدف جمع أكبر عدد ممن من الظواهر في تفسير علمي واحد. ثمّ إنّ بناء لسانيات للغة العربيّة في إطار الدّرس اللسانيّ العربيّ العلميّ المنشود ليس مرتبطا نظريّا بالفكر اللغويّ العربيّ القديم؛ يمكننا في كلّ وقت وحين أن نصوغ نظريّة لسانيّة ندرس بها اللغة العربيّة، أو أيّ لغة أخرى، في استقلال كليّ عن النّحو العربيّ، وعما قاله القدامى من اللغويّين والنّحاة بشأن اللغة[2].

كما أنّ تعدّد القراءة اللسانية للتراث تحمل هؤلاء على الوقوع في مغالطة إبستمولوجية، وهي القول بتعدّد نظريات البحث اللسانيّ في هذا التراث، فكثير من نظريات البحث اللساني اعتبرت حاضرة فيه وبقوة عند الجرجاني أو سيبويه، ومن أوّله إلى آخره، "فإذا تناولنا مثلا المستوى النّحويّ هذا التراث اللغويّ العربيّ، فإنّنا نعرف أنّه يشكّل منظومة مرجعيّة خاصّة بالثقافة العربيّة الإسلاميّة القديمة، إنّه نسق فكري وضع في فترة تاريخيّة محدّدة نتيجة عوامل معيّنة، وقام على أسس فكريّة معيّنة باعتباره جزءا من بنية ثقافية عامّة هي الثّقافة العربيّة بمختلف مكوّناتها الحضاريّة (فكريّة، واجتماعيّة، ودينيّة، وسياسيّة) غير أنّ تعدّد القراءات يفقد التّراث اللغويّ العربيّ (خصوصيته) الحضاريّة، وذلك عندما نجعله قابلا لأن يصاغ حاضرا ومستقبلا في أيّ نظريّة لسانيّة ممكنة اليوم وغدا، ما تنتهي إليه القراءة هو أنّه كلّما ظهرت نظريّة لسانية ممكنة اليوم وغدا، فإنّ النّحو العربيّ يكون قادرا على احتوائها، إنّ لغويا مثل الجرجانيّ مثلا اعتبر بنيويا وصفياً ثمّ منظّرا لما عُرِف بالأفعال اللغويّة (Actes de langage) كما وردت عند أوستين وسورل ثمّ اعتبر نحويّا توليديّا ودلاليا توليديا ثمّ وظيفيا مثل ماتيزوس، وفيرباس، ودانش"[3]. كما اعتبر سيبويه بنيويا تارة وتحويليا تارة أخرى.[4]

إنّنا عندما نقول بأنّ النحو العربيّ بنيويّ في أسسه المنهجيّة والنّظريّة ثمّ نعود فنبيّن بأنّه توليديّ تحويليّ في أصوله ومصطلحاته، نقع دون شكّ في مفارقة منهجيّة ومغالطة إبستيمولوجيّة، إنّ ما يكون

---

[1]– عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط3. الرباط: 1993، دار توبقال للنشر، ج1، ص13.

[2]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص167.

[3]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص157–158.

[4]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص170–172.

بنيويّا تصنيفيّا لا يمكنه أن يكون في الوقت ذاته توليديّا تحويليّا، نظرا لاختلاف الأسس النّظريّة والمنهجيّة بين التّصوّرين. إنّ النّحو العربيّ لا يمكن أن يكون ماهيتين أو أكثر في الوقت ذاته، إنّنا لا ننفي عن النّحو العربيّ خصوصيته وأصالته، وإنّما نؤكد أنّ هذا التراث يشكّل نسقا معرفيا محدّدا بزمان ومكان[1].

إنّ تأكيد لسانيات التّراث وعزمها على المقارنة –على الرّغم من إدراكها لفسادها– يؤكد أنّ الدّافع إلى هذا النّوع من المقارنة دافع نفسيّ بالدّرجة الأولى، هدفه الاطمئنان إلى عصريّة التّراث اللغويّ العربيّ، ومحاولة ربطه بالتّيار اللسانيّ العالميّ. ولكن ما تتغافل عنه القراءة أنّ غضّ النّظر عن الاختلافات الزّمنيّة والفوارق الحضاريّة والثقافية، وتجريد النّتاج الفكريّ عن زمانه، وعن الحضارة التي أنتجته، هو تجريد له عن جزء معناه ومغزاه، وهذا ما يقود إلى فهم جزئيّ إن لم نقل إنّه يقود إلى سوء فهم كليّ له.[2] و"لا شكّ أنّ توظيف المبادئ اللسانيّة في دراسة الفكر العربيّ القديم في جميع جوانبه مسألة مستحبّة. كما أنّ البحث في الفكر اللغويّ العربيّ القديم أمر لا مفرّ منه، بل إنّه ضروريّ لوضع تاريخ يليق بمكانة هذا الفكر، لكن هذا البحث مهما كان جادّا ومفيدا فإنّه لا يطوّر البحث في اللغة العربيّة نفسها. إن لسانيات التّراث تعيد بأسلوب حديث ما قاله القدامى من لغويّين ونحّاة وبلاغيّين، دون أن يساهم ذلك في دراسة اللغة العربيّة دراسة علميّة في مستوى ما تحقّق في الدّرس اللسانيّ الحديث"[3].

إنّ الممارسة اللسانيّة المتّبعة في لسانيات التّراث لا تساهم في تجديد البحث اللسانيّ للغة العربيّة، وقد يخطئ من يعتقد أنّنا سنجد في اللسانيات الأولى مقابلا للسانيات الحديثة أو طريقا عربيّا إليها، فالمستقبل ليس بالضرورة امتدادا للماضي لأنّ التاريخ سلسلة منعطفات وكلّ علم يستجيب لإشكالية زمانة"[4].

كما أنّ عزل التراث عن سياقه التاريخي يجعلنا نخرج من مجرد القراءة إلى التّأويل، ومن دراسة اللغة العربية –موضوع اللسانيات– بهدف الوصف والتفسير إلى المقارنة لا غير، "فالدّراسات اللغويّة التي تندرج في إطار لسانيات التّراث لا تهتمّ بالموضوع بالمعنى الذي سبق تحديده، إنّها لا تتناول اللغة العربيّة باعتبارها بنية مكوّنة من مستويات مختلفة، إنّ غاية الكتابة اللسانية القرائيّة هي التّوفيق بين

[1]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص158.

[2]– حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت: 2009، ص189.

[3]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص156.

[4]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص167.

التصورات اللغويّة القديمة ومضامين الدّرس اللساني الحديث، إنّها تتعالى عن موضوعها الأصليّ لينصبّ اهتمامها حول التّراث اللغويّ، فهي لا تصف ولا تفسّر الظّواهر اللغويّة العربيّة، إنّ قراءة الفكر اللغويّ العربيّ القديم أو إعادة قراءته في ضوء اللسانيات يوحي بأنّ موضوع اللسانيات الأساس هو تأويل التّراث وليس دراسة اللغة في حدّ ذاتها"[1].

ثالثا- لسانيات العربيّة/ اللّسانيات المتخصّصة: يطلق مصطلح لسانيات العربيّة عند مصطفى غلفان على الكتابة اللّسانيّة المتخصّصة الّتي تعتمد اللّغة العربيّة موضوعاً تشتغل به، ويتمحور حوله كلّ اهتماماتها. ويتمّ النّظر فيه إلى للّغة العربيّة باعتبارها نسقا صوريّا أو وظيفيّا، يمكن وصفه أو تفسيره في مختلف المستويات المعروفة في التّحليل اللّساني الحديث. ولا يخرج منهجها فيه عن نطاق المناهج العلميّة المتداولة في البحث اللّساني العالميّ، منذ منتصف القرن التّاسع عشر، مثل المنهج التاريخيّ، والمقارن، والوصفيّ والتّقابلي. وتسعى لسانيات العربيّة من حيث الهدف إلى تقديم وصف جديد لبنيات اللّغة العربيّة، على نهجٍ غير معروف في الثّقافة اللّغويّة العربيّة القديمة، وفق ما وصل إليه البحث اللّسانيّ العامّ."[2] وينطبق هذا الاتّجاه عند مصطفى غلفان وحافظ إسماعيل علوي على الكتابات التوليديّة التي عرفتها الدراسات اللغوية في الحضارة العربية، مع مازن الوعر، وميشال زكريا، وخليل عمايرة، داود عبده، ومحمد علي الخولي من خلال نظرية الأحوال، والفاسي الفهري من خلال نموذج النحو المعجمي الوظيفيّ، إلى جانب الكتابات التداولية التي عرفتها اللغة العربية مع أعلام نظريّة النحو الوظيفيّ بما فيها أحمد المتوكل، وغيرها من الكتابات التي عملت على تطبيق نظريات البحث اللساني على اللغة العربيّة في محاولة منها تقديم نماذج جديدة لوصف بنيات اللغة العربية، مع محاول بعض منها إغناء نظريات البحث اللساني موضوع التطبيق، كإسهام منها في التنظير اللسانيّ العالميّ.

ولكن أفضل من يمثّل هذا الاتّجاه في الدراسات اللغوية العربيّة حسب -مصطفى غلفان وحافظ إسماعيل علوي- عبد القادر الفاسي الفهريّ من خلال تطبيقه لنموذج النحو المعجمي الوظيفي الذي يعدّ أحدث نماذج النظريّة التوليدية التحويليّة على اللغة العربيّة، وتوظيفه لهذا النموذج في تحليله اللساني لقضايا اللغة العربيّة؛ صرفا وتركيبا ودلالة، وأحمد المتوكّل الذي قام بتطبيق نظريّة النّحو الوظيفيّ التي أسسها الهولندي سيمون ديك على اللغة العربيّة، وقدّم من خلالها وصف لقواعد اللغة العربيّة دلالة

---

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص155-156.

[2]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة الرّباط: 1991، ص92.

وتركيبا وتداولا.[1] "فقد سمت كتابات الفاسي الفهريّ وداود عبده وخليل عمايرة، وأحمد المتوكّل وغيرهم، بالبحث اللساني العربيّ إلى مستوى عال من الضبط والدّقة، وتميّزت باهتمامها بالمعطيات اللغويّة موضوع التحليل، مختلفة نسبيا عما اشتغل به القدامى مستعينين في وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية باللهجات العربيّة الحديثة."[2]

وما يحسب لهذا الاتّجاه أنّه تمكّن من وضع اللبنات الأولى لنحو عربيّ علمي يستمدّ مصادره وأسسه النظريّة والمنهجيّة من أحدث النماذج اللسانية متجاوزة مرحلة النقد الوجّه للنحو العربي القديم، وقد تأتى لها ذلك بفضل ما تزوّدت به من أسس وأصول منهجيّة واضحة المعالم، وتقيدها المطلق بشروط النظرية اللسانيّة العلميّة من اشتغال بالمعطيات وتحديد الإطار النّظريّ وصياغة صوريّة."[3] كما أنّه وبالرغم مما عرفه من مضايقات على مستوى التنظير أو التطبيق إلا أنّه استطاع أن يزيل تلك النظرة القاصرة تجاه اللغة العربية واللسانيات إذ "كان من النّتائج المباشرة لهذه الدّراسات أن تغيرت النّظرة إلى اللغة العربيّة التي أصبح ينظر إليها في ضوء الدّراسات اللسانية على أنّها لغة طبيعيّة لا تختلف في شيء عن باقي اللغات العالميّة الأخرى، كما لم يعد التجديد في البحث اللساني العربيّ مقصورا على الباحثين المستعربين كما كان عليه الأمر في بداية القرن العشرين، بل إنّ بعض الكتابات اللسانية كالتي عند الفاسي الفهري والمتوكل، ساهمت بشكل ملحوظ في إغناء بعض النّماذج الغربيّة نفسها، وبالتّالي تبيّن أنّ الممارسة اللسانيّة العربيّة لم تعد مجرّد تطبيق حرفيّ أعمى كما يدّعي البعض ذلك."[4]

تطبيق:

س1- استنادا إلى معرفتك بمختلف التوجّهات التي عرفتها اللسانيات العربيّة مع مختلف أنواع الكتابات اللسانية الحديثة؛ إلام يعود الفضل في تأسيس لسانيات عربية حقيقية بالمفهوم الحديث للسانيات، هل إلى أعلام لسانيات التراث أم أصحاب الكتابات التمهيدية أم إلى أعلام لسانيات العربية؟ ولماذا؟

---

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص222-268.

[2]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط: 1991، ص282.

[3]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط: 1991، ص282.

[4]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط: 1991، ص282.

المحاضرة (09): البحوث اللّسانيّة العربيّة الحديثة:

تمهيد: كان لاتِّصال الحضارة العربيّة بالحضارة الغربيّة بعد حملة نابليون بوناپارت على مصر (1798–1801م) دورٌ مُهمٌّ في تطوّر الدّراسات اللّغويّة الّتي عرفتها الحضارة العربيّة في العصر الحديث فقد أولت هذه الدّراسات عنايتها بكلّ ما هو وافد على حضارتها من علوم لغويّة، واستطاعت بفضل البعثات الطّلابيّة إلى أوروپّا وأمريكا، أنْ تعمل على الاستفادة من هذه العلوم في مختلف الدّراسات اللّغويّة الّتي عُرِفت فيما بعد باللّسانيات العربيّة الحديثة. وقد انبثق عن هذه الدّراسات اللّغويّة في مصر تحديدا وبعضٍ من أقطار الوطن العربيّ، اتّجاهان أساسان تزامنا مع تطوّر اللّسانيات في الحضارة الغربيّة، أحدهما الاتّجاه التّاريخيّ–المقارن الّذي مثّل المرحلة الأوليّة لنشأة اللّسانيات في الغرب، والآخر الاتّجاه الوصفيّ الّذي مثّل بداية نشأة اللّسانيات في هذه الحضارة. وعلى الرّغم من أنّ هذه الدّراسات التي تبنّت المناهج الغربيّة لم تَعْرِف مصطلح اللّسانيات إلاّ في أواسط السّتّينات من القرن العشرين، إلا أنّ بعض المؤرّخين للدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة، آثر استخدام هذا المصطلح (اللّسانيّة العربيّة الحديثة) للتّمييز بينها وبين الدّراسات اللّغويّة التّقليديّة، وأحيانا بينها وبين الدّراسات اللّغويّة الّتي تبنّت المنهج الفيلولوجيّ والمقارن.[1]

أوّلا– الاتّجاه التّاريخيّ–المقارن: ظهرت ملامح التّأثر بهذا الاتّجاه في اللّسانيات العربيّة الحديثة في كتابات بعض لغويي عصر النّهضة، خلال القرن التّاسع عشر تحديدا، مع إبراهيم اليازجيّ، ورفاعة الطّهطاويّ، وجرجي زيدان، وغيرهم ممّن سلكوا في دراستهم اللّغويّة مسلكا أخر بعيدا عن الدّراسات اللّغويّة التّقليديّة: كالنّحو، والبلاغة، وفقه اللّغة. ويُعَدُّ إبراهيم اليازجيّ أوّل من اتّجه في دراسته للغة العربيّة اتّجاها مقارنا، في محاضرة له بعنوان (أصل اللّغات السّاميّة) نُشِرَت سنة 1881م بمجلّة المُقتطَف، والّتي تعرّض من خلالها إلى الأصول المشتركة بين العربيّة والعبريّة والآراميّة.[2]

وتتجلّى كذلك ملامح هذا التّأثر بالمنهج التّاريخي–المقارن لدى رفاعة الطّهطاوي في عقده أصول المقارنة بين اللّغتين العربيّة والفرنسيّة في ما يتعلّق بالمحسّنات البديعيّة، وكذا الجناس والتّوريّة، متجاوزا هذا المستوى البلاغيّ إلى مستويات أخرى لا تقلّ قيمة عنه، وهو المقارنة بين هاتين اللّغتين في بعض الأصول والمباني وكذا تصريف المفردات، وهذا في محاولة منه تصحيح بعض الاعتقادات المغلوطة

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ، ط1. القاهرة: 2004، إيتراك للنّشر والتّوزيع، ص12.

[2]– ينظر: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص34–35.

الّتي كانت منتشرة بين أبناء قومه، وخاصة في الأزهر، والّتي منها أنّ الفرنسيّة كباقي اللّغات الأعجميّة لا حظّ لها من الفصاحة والبلاغة والبيان؛ بل ولا نصيب لها حتّى من القواعد، مفنّدا هذا بقوله: إنّ اللّغة الفرنساويّة كغيرها من اللّغات الإفرنجيّة، لها اصطلاح خاصّ بها، وعليه ينبني نحوها وصرفها، وعروضها، وقوافيها، وبيانها، وخطّها، وإنشاؤها، ومعانيها، وهذا ما يُسمّى أغراماتيقي، فحينئذ سائر اللّغات ذات القواعد لها فنّ يجمع قواعدها، فحينئذ ليست اللّغة العربيّة هي المقصورة على ذلك.[1]

وقد ظهرت تجلّيات المنهج التّاريخيّ–المقارن خلال هذه المرحلة بشكل أكبر، في كتابات جرجي زيدان، وبالتّحديد في كتابيه (الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة) الصّادر سنة 1886م، و(اللّغة العربيّة كائن حيّ) الصّادر سنة 1904م؛ حيث ضمّن جرجي زيدان كتابه الأوّل بعض الملاحظات الّتي سجّلها أثناء مطالعته لبعض العلوم اللّغويّة، ويدلّ استخدامه لهذه العبارة (العلوم اللّغويّة) في هذا الكتاب، على اطّلاعه على جديد البحث اللّغويّ الّذي عرفته أوروبّا آنذاك.[2] ومن تجلّيات المنهج المقارن في هذا الكتاب الّذي خصّصه جرجي زيدان للحديث عن أصل اللّغات، متأثّرا بنظريّة التّطوّر أو المذهب الطّبيعيّ* عند شلايشر (August Achleicher: 1821-1868) مقارنته بين العربيّة وأخواتها من اللّغات السّامية، أو بين السّاميات وفصائل أخرى، في بعض الأصول اللّغويّة للألفاظ القديمة، بما فيها الضّمائر، والأعداد وأسماء ضروريّات الحياة: كالطّعام، والشّراب، والمأوى، والملبس.[3] ومن جملة القضايا الّتي دافع عنها جرجي زيدان في إثباته لنظريّة التّطوّر بالنّسبة لهذه اللّغات، عن طريق مقارنته بين بعض الأصول اللّغويّة للألفاظ القديمة فيها، ما يلي:[4]

---

[1]– ينظر: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص35.

[2]– ينظر: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص36.

* يذهب أصحاب الاتّجاه الطّبيعي إلى القول بغريزيّة اللّغة مع تطورها عبر عدّة مراحل، حيث اعتمد الإنسان الأول على غريزته في نطق بعض المقاطع الصّوتية التي عبر من خلالها على بعض الانفعالات أو الحاجات الضّروريّة، ثم تطوّرت هذه المقاطع مع الزّمن إلى كلمات، والكلمات إلى مركّبات، وهكذا إلى أنْ استطاع الإنسان أنْ يَبْنِيَ نظاما متكاملا من قواعد اللّغة، وهذا ما يفسّر حسب هذا المذهب اشتراك العديد من اللّغات في العديد من ألفاظها. ينظر تعليق مراد كامل، الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة، ص60 وما بعدها.

[3]– جرجي زيدان، الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة، ط1. دار الحداثة للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت: 1987، ص45.

[4]– جرجي زيدان، الفلسفة اللّغويّة والألفاظ العربيّة، ص59–60.

1- إنّ الألفاظ المتقاربة لفظا ومعنى هي تنوّعات لفظ واحد.*

2- إنّ الألفاظ المانعة الدّالة على معنى في غيرها، إنّما هي بقايا ألفاظ ذات معنى في نفسها.*

3- إنّ الألفاظ المانعة الدّالة على معنى في نفسها، يرد معظمها بالاستقراء إلى أصول ثنائيّة تحاكي أصواتا طبيعيّة.*

4- إنّ جميع الألفاظ المطلقة قابلة الرّدّ بالاستقراء إلى لفظ واحد أو بضعة ألفاظ.*

5- إنّ ما يُستعمَل للدّلالة المعنويّة من الألفاظ، وُضع أصلا للدّلالة الحسيّة ثمّ حُمِل على المجاز للتّشابه في الصّور الذّهنيّة.*

وظهرت ملامح هذا التّأثّر بنظريّة شلايشر عند جرجي زيدان في كتاب (اللّغة العربيّة كائن حيّ) الّذي خصّصه للحديث عن حياة اللّغة العربيّة، بدءا بالعصر الجاهليّ وانتهاء بعصر النّهضة الحديثة في مصر؛ حيث وظّف فيه من العبارات ما يدلّ على تأثّره بالمذهب الطّبيعيّ في دراسة حياة اللّغة، ومن ذلك قوله: فاللّغة كائن حيّ نامٍ خاضع لناموس الارتقاء، أو قوله: وقد دثر من اللّغة كثير من الاصطلاحات القديمة، وقام مقامها مصطلحات جديدة، شأن الكائنات الحيّة الخاضعة لناموس الارتقاء.[1]

ثانيا- الاتّجاه الوصفيّ-البنويّ: يرتبط ظهور هذا الاتّجاه في اللّسانيات العربيّة الحديثة، بعودة البعثات الطّلابيّة من الجامعات الأوروبيّة إلى مصر خلال القرن الماضي، وعلى رأسهم إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيّوب، وتمام حسّان، وكمال بشر، ومحمود السّعران ...إلخ، وغيرهم ممن عملوا على نقل

---

* مثال هذا النّوع من الألفاظ ما فيه قلب، نحو: لطم ولمط، وذبح وبذح، وجذب وجبذ، وعربون ورعبون... إلخ. أو إبدال، نحو: ذكر وزكر ودكر في كلّ من العربيّة والعبرية والسّريانيّة.

* يشمل هذا النّوع من الألفاظ الحروف وما يشبهها، وأحرف الزّيادة الدّاخلة على الأفعال والأسماء في الاشتقاق: نحو حرفي الجر الباء من بيت، وعلى من علا يعلو، وحروف الاستثناء نحو عدا، من عدا يعدو أي تجاوز ونحوها كحاشا، وخلا.

* مثال هذا النّوع من الألفاظ: شلق من شق، وفرق من فق، قرط من قط، وقرص من قص، وقرص من قصّ، وشرق من شق، ولهب من هب، ورفض من فض، ولمس من مس.

* يشمل هذا النّوع من الألفاظ الضّمائر، واسم الإشارة، واسم الموصول الّتي في أصلها لفظ واحد حسب جرجي زيدان، فالضمير الغائب (هو) في أصله هاءٌ (هــ) ثمّ ذُكِّر بالضمّ (هو) وأُنِّث بالكسر (هي) وجُمع الميم (هم) أو النّون (هم). وكذلك الأمر بالنّسبة لأسماء الإشارة فالأصل فيها أنّها نشأت عن مقطعي (ها) و(ذا) ومنهما يتركّب (هذا، وهذه، وذلك، وتلك، وذينك، وتينك).

* مثال هذا النّوع من الألفاظ: الفعل قطع، وبلغ، وأدرك، وفصح، وعرف، وملأ التي انتقلت في دلالتها من المعاني الحسيّة إلى المعاني المجازيّة.

[1]- ينظر: حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص38-39.

نتائج هذا العلم إلى الوطن العربيّ، وهو التّاريخ الّذي يُجسّد عند البعض البداية الفعلية لنشأة اللّسانيات العربيّة الحديثة، لارتباطه بتاريخ ظهور هذا العلم في الحضارة العربيّة خلال العصر الحديث.[1] ويعود تاريخ ظهور هذا الاتّجاه في اللّسانيات العربيّة الحديثة، إلى صدور أوّل كتاب في نقد النّحو العربيّ لعبد الرّحمن أيوب وهو كتاب (دراسات نقديّة في النّحو العربيّ) الصّادر سنة 1957، ثم تلاه في السّنة الموالية كتاب تمام حسّان (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) الصّادر سنة (1958). وقد صَدَرَ عن هذا الاتّجاه بدوره –حسب حلمي خليل– ثلاثة اتّجاهات وصفيّة، شملت:[2]

– الوصفيّة ونقد التّراث اللّغويّ العربيّ؛

– التّحليل البنويّ للّغة؛

– تطبيق النّظريّة اللغويّة الحديثة على اللغة العربيّة.

1– الوصفيّة ونقد التّراث اللّغويّ العربيّ: تزعّم هذا الاتّجاه كلّ من عبد الرّحمن أيّوب وتمام حسّان من خلال كتابيهما (دراسات نقديّة في النّحو العربيّ) و(اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) وهما الكتابان اللّذان تعرض كلّ منهما إلى نقد نظريّة النّحو العربيّ، معتمدين في ذلك على أحدث ما توصّلت إليه اللّسانيات في تلك المرحلة، ولو بشيء من التّأخر عن تاريخ نشأتها؛ حيث جاء الكتاب الأوّل مثلما يدلّ عليه عنوانه دعوة صارخة إلى بناء نحو جديد، وهذا بعد ما "بلغت الشّكوى من النّحو العربيّ مدى أصبح من غير الممكن أن يُتجاهَل، وكثر حديث النّاس عن الحاجة إلى نحو جديد. وظنّ الكثير أنّ الأمر لا يعدو إعادة تدوين النّظريّات النّحويّة بأسلوب حديث. ولكنّ الأمر أَعمَقُ من كلّ هذا، فالنّحو العربيّ شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التّقليديّة في عمومها، يقوم على نوع من التّفكير الجزئيّ الّذي يُعنى بالمثال قبل أن يُعنى بالنّظريّة. ومن أجل هذا جهد النّحاة في تأويل ما أشكل على القاعدة من أمثلة، أكثر ممّا جهدوا في مراجعة منطقهم ونظريّاتهم على ضوء ما يُشكِل عليها."[3] واعتبر حلمي خليل هذا النّوع من النّقد الموجّه إلى النّحو العربيّ فيه نوع من التّعميم؛ على اعتباره أنّه قد أسقط هذا النّوع من النّقد على جميع مظاهر الحياة في الثّقافة العربيّة الّتي وصف إيّاها بالثّقافة التّقليديّة، والّتي صارت حسبه تحتاج بالضّرورة إلى تجديد أمام مختلف التّغيّرات الطّارئة على هذه الحياة، وبالتّالي فالنّحو العربيّ شأنه في

---

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ، ط1. القاهرة: 2004، إيتراك للنّشر والتّوزيع، ص18.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، دط. الاسكندريّة: 1988، دار المعرفة الجامعيّة، ص44.

[3]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، دط. القاهرة: 1957، مؤسّسة الصّباح، مقدّمة المؤلّف.

ذلك شأن هذه الحياة لا بدّ له من تجديد. كما أنّ وصف علماء اللّغة العربيّة القدماء والنّحو العربيّ بمصطلح (التّقليديّة) هو تبنّي لوجهة نظر أوروبيّة، في دراسة تاريخ الفكر اللّغويّ الإنسانيّ، وهو وصف ينطبق عندهم على الدّراسات اللّغويّة قبل دي سوسير في مقابل النّظريّات اللّغويّة الحديثة.[1]

ومهما يكن من وجهة نظر حول آراء الباحثين في نقد عبد الرّحمن أيّوب لنظريّة النّحو العربيّ، فقد دعا من دون تصريح منه إلى ضرورة الاعتماد في تجديد نظريّة النّحو العربيّ على أحدث ما توصّلت إليه الدّارسات اللّغويّة في العصر الحديث، والتي "اتّسمت حسبه بموضوعيّة البحث، بعد أن اقتنع اللّغويّون فيه بأن يكونوا وصّافين للظّواهر اللّغويّة لا مفلسفين لها."[2] مشيدا في الوقت ذاته بالمدرسة التّحليليّة الشّكليّة أو ما يُسمَّى في عرف اللّسانيات العربيّة بالمدرسة التّوزيعيّة الّتي ظهرت مع كلّ من زيليگ هاريس وبلومفيلد، والّتي اعتمدها عبد الرّحمن أيوب أساسا لتجديد نظريّة النّحو العربيّ.

ومن جملة ما تعرّض إليه عبد الرّحمن أيوب في هذا الكتاب الّذي خصّصه لنقد نظريّة النّحو العربيّ بناء على ما جاء في هذه النّظريّة، مخصّصا الجزء الأوّل منه للكلمة والجزء الثّاني للجملة أو الكلام على حدّ تعبيره، معتمدا التّرتيب ذاته المعتمد عند النّحاة في ترتيب الأبواب النّحويّة، هو إعادة تقسيم الكلم العربيّة باعتبار اللّفظ (العلامات اللّفظيّة) لا المعنى أو الإعراب كما دأب على تقسيمها النّحاة، وهذا بعد أن تعرّض إلى تحديد مفهوم كلّ من اللّفظ، والقول، والكلم، والكلام عند النّحاة، منتقدا إياهم في ما ذهبوا إليه من تقسيم الكلم الثّلاث (الاسم والفعل والحرف) على أساس المعنى، حيث اعتبر أنّ "النّحاة في هذا التّقسيم قد أخطأوا الصّواب؛ فكلمة (إلى) قد دلّت على معنى في نفسها، هو العلاقة الّتي تضفيها على الكلمة الّتي تشير للحدث، والكلمة التي تشير للذّات في المثال السّابق، ولو كانت هذه العلاقة موجودة في هاتين الكلمتين، لأدّت المعنى دون حاجة إلى وجود الكلمة (إلى) ولكان من الممكن أن نقول: ذهب الولد عليّ، لتُفيد المعنى الّذي يُستفاد من الجملة (ذهب الولد إلى عليّ)."[3] ويبرّر عبد الرّحمن هذا الخطأ الّذي وقع فيه النّحاة في تصنيفهم لوحدات اللّغة على أساس المعنى بتأثّرهم بالمنطق الأرسطيّ الّذي يُقسِّم هذه الأجناس الثّلاثة من الكلم من حيث دلالتها في الوجود؛ حيث قال: "لقد وقع النّحاة في هذا

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص168.

[2]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، مقدّمة المؤلّف.

[3]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص09.

الخطأ؛ لأنّهم كانوا في الواقع متأثّرين بالفلسفة الإغريقيّة عن الموجودات أكثر ممّا كانوا يدرّسون خصائص الألفاظ العربيّة ذاتها، ليقسّموها على أساسٍ من هذه الخصائص."[1]

ومثلما انتقد عبد الرّحمن أيّوب النّحاة العرب في تقسيمهم لأقسام الكلم على أساس معنويّ، رفض كذلك تعليلهم للإعراب والبناء فيها بفرضيّة الضّعف والقوّة، بعد أنّ خصّ النّحاة الكلمة القويّة بالإعراب كما في الأسماء والضّعيفة بالبناء كما في الأفعال والحروف، مع تعليل الإعراب في الأسماء بحاجتها إلى تحديد معناها؛ حيث اعتبر عبد الرّحمن أيّوب في نقده لهذين الافتراضين أنّ "هذا التّعليل يستلزم أن تكون اللّغة قد وُضعت وضعا صناعيّا، فخصّص واضعها صيغا ثابتة للأسماء، وأخرى للأفعال، وثالثة للحروف، مع أنّ الثّابت أنّ اللّغة لم تُوضَع ولكنّها نشأت، وأنّ تطوّر استعمال الصّيغ قد يجعل بعض الصّيغ الّتي كانت تستعمل في وقت ما استعمال الأسماء، تستعمل في وقت آخر استعمال الأفعال أو استعمال الحروف. كما أنّ افتراض القوة في الاسم والضّعف في الفعل والحرف، مع أنّ الكلمة الّتي نُطلِق عليها (اسم) ليست لهذا أقوى من الكلمة الّتي نطلق عليها (حرف) أو الكلمة التي نطلق عليها (فعل) فالجميع يتكوّن من مجموعة من الأصوات، ولا مجال فيه لافتراض قوّة أو ضعف."[2] وهذا فيما يتعلّق بنقده لتعليل الإعراب والبناء في الكلم الثّلاث، أمّا فيما يتعلّق بنقده لافتراض النّحاة حاجة الأسماء إلى الإعراب بسبب حاجتها إلى التّمييز بين مختلف معانيها، فقد اعتبر كذلك عبد الرّحمن أيّوب أنّ هذا الافتراض كذلك مردود وحجّته في ذلك أنّ "هناك بعض التّركيبات الّتي تحتاج إلى التّفريق في الدّلالة بين بعضها والبعض مع عدم اختلاف علامات الإعراب، كما في الفاعل والمبتدأ بالنّسبة للجمل الفعليّة والجمل الاسميّة، وثانيها أنّ هناك بعض الحالات الإعرابيّة المختلفة في الدّلالة مع اتّحاد علامات إعرابها، كما في الفاعل ونائب الفعل بالنّسبة للجمل الفعليّة، ومعنى هذا عدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابيّة وبين الحاجة لتمييز المعاني التّركيبيّة المختلفة، وإذا انعدم التّلازم انعدمت السّببيّة."[3]

ولا يقف عبد الرّحمن أيّوب في نقده للنّحو العربيّ عند حدود تقسيم الكلم أو تعليل الإعراب والبناء فيها، بل يتجاوزه إلى بقيّة أنواع الاسم من حيث التّعريف والتّنكير، أو بقيّة الأنواع الأخرى كالضّمير

[1]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص09.

[2]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص31.

[3]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص33.

والعلم، واسم الإشارة، والأسماء الموصولة، رافضا في كلّ منها التّحديد الّدلاليّ الذي اعتمده النّحاة في تحديدها أو تعريفها.[1]

ومثلما ينطبق على الجزء الأوّل من الكتاب الّذي خصّصه عبد الرّحمن أيّوب لنقد النّحاة في تحديد طبيعة الكلمة أو أقسام الكلم وأنواع الاسم، ينطبق على الجزء الثّاني من هذا الكتاب الّذي خصّصه عبد الرّحمن أيّوب لنقد النّحاة في تصوّر طبيعة الجملة وأقسامها، بعد أن اعتبر أنّ النّحاة كذلك قد اعتمدوا في تحديد الجملة وأنواعها، على المعنى وبالتّحديد على مفهوم القضية عند المناطقة أو الفلاسفة، منتقدا إياهم كذلك في هذا التّحديد، وفي تقسيم الجملة بحسب هذا الاعتبار إلى اسميّة وفعليّة، وهذا بعد أنْ وقف على تحديد النّحاة لمفهوم الكلام بأنّه "ما دلّ على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامّة."[2] معتبرا من خلاله أنّ الكلام بهذا هو أعمّ من الجملة، بعد أنْ لاحظ أنّه ينطبق على جملة واحدة وعلى أكثر من جملة، وهو تعريف قريب من رأي علماء اللّغة المحدثين الذين فرّقوا حسبه بين الجملة باعتبارها أمرا واقعيّا، والجملة باعتبارها نموذجا يصاغ على قياسٍ منه العديد من الجمل الواقعيّة، ويمثّل لذلك بعبارة (المبتدأ والخبر) الّتي تصف نموذج الجملة الاسميّة، وعبارة (محمّد قائم) الّتي تصف مثالا واقعيّا لهذا النّموذج، كما ذهب إلى أنّه إذا صحّ أنّ العبارة الأولى تصف نموذج الجملة بالاسميّة، وأنّ الثّانية تصف مثالا لها، فإنّه من اللاّزم أن نفرّق بين نماذج الجمل الّتي تُوجد في لغة من اللّغات، وبين الأمثلة التي تتردّد في استعمالنا لكلّ منها. وأنّ مجموع نماذج الجمل في لغة من اللّغات هو ما يُسمّى بعلم النّحو (Santax) أمّا الأمثلة التّطبيقيّة لهذه النّماذج فليست علما؛ بل أحداثا واقعيّة سمّاها علماء اللّغة المحدثون بالكلام.[3]

وفيما يتعلّق بنقد عبد الرّحمن أيّوب للنّحاة القدماء في تحديد طبيعة الجملة، فقد ذهب إلى أنّ هؤلاء النّحاة كذلك تأثّروا بالمنطق في تحديد طبيعتها؛ حيث ذهب إلى أنّه "على آثار من تفكير المناطقة سار علماء اللّغة العرب، فقالوا بدورهم بأنّ الجملة تتكوّن من كلمات، كما تتكوّن القضيّة من دلالات على الأحداث أو الذّوات، أمّا أجزاء الجملة فهي المسند إليه والمسند والرّابطة، وهي نفس أجزاء القضيّة المنطقيّة مع اختلاف في التّسميّة، هذا ما قاله البلاغيّون. أمّا النّحويّون فلم يقولوا بأنّ الرّابطة جزء من الجملة؛ لأنّ الجملة الاسميّة العربيّة ليس فيها رابطة لفظيّة؛ ولكنّهم يقولون بوجود الرّابطة في حالة

---

[1]– ينظر: عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، القسم الأوّل: أقسام الاسم.

[2]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص125.

[3]– عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص125.

واحدة، هي حالة كون خبر المبتدأ ظرفا أو جارا ومجرورا، حيث يرون أنّه متعلّق بمحذوف تقديره (كائن) وهذا المحذوف هو نظير الرّابطة في اللّغات الّتي تستعمل الرّوابط اللّفظيّة: كالإنجليزيّة، والإغريقيّة بعد عصر هوميروس."[1]

أمّا فيما يتعلّق بتقسيم النّحاة أنماط الجمل إلى اسميّة وفعليّة، فقد ذهب عبد الرّحمن أيّوب إلى أنّ النّحاة كذلك قد أخطأوا في تصنيف بعض الجمل تحت هذين الصّنفين: كجملة النّداء، وجملة المدح والذّم مع (نعم، وبئس) وجملة التّعجب، حيث قال: "إنّ النّحاة العرب يقولون بأنّ الجملة على نوعين: اسميّة وفعليّة، وقد جعلوا من الجمل الفعليّة جملة النّداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التّعجّب، ونحن لا نرى رأي النّحاة هذا، فعندنا أنّ الجمل في العربيّة نوعان: إسناديّة وغير إسناديّة. والجمل الإسناديّة تنحصر في الجمل الاسميّة والجمل الفعليّة. أمّا الجمل غير الإسناديّة، فهي: جملة النّداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التّعجّب. وهذه لا يمكن أن تُعتبر من الجمل الفعليّة لمجرّد تأويل النّحاة لها بعبارات فعليّة."[2]

وختاما فإنّ من جملة ما توصّل إليه حلمي خليل في نقد عبد الرّحمن أيّوب لنظريّة النّحو العربيّ ومحاولة تجديده لهذه النّظريّة، أنّ نقده لهذا النّحو يقوم أساسا على ثلاث خصائص أو مبادئ، اعتبرها منهجه في نقد هذا النّحو، وهي:[3]

1- الوصفيّة في مقابل التّعليل الفلسفيّ والمنطقيّ.

2- استبعاد المعنى أو الدّلالة في تصنيف الوحدات اللّغويّة.

3- الاعتماد على الشّكل والوظيفة أساسا للتّصنيف.

كما خلص من نقده هذا إلى أنّ عبد الرّحمن أيّوب يعدّ بجهده هذا من دعاة التّيسير لا التّجديد، باعتباره قد توقّف عند حدود الأبواب النّحويّة التي عُرِفت عند النّحاة القدماء، ولم يتجاوزها إلى التّجديد فيها، مثلما عُرِف مع أصحاب تطبيق النّظريات اللّسانيّة الغربيّة على اللّغة العربيّة، "ومع ذلك فلا شكّ أنّ دراسات الدّكتور أيّوب في النّحو العربيّ، قد أفادت التّفكير النّحويّ واللّغويّ بتقديم نظريّة لغويّة مضبوطة، وإنْ لم تشرح شرحا كاملا يوضّح أبعادها ومنهجها، ولكنّها لم تصل إلى نتائج تطبيقيّة؛ بل اكتفت بالنّقد وأبقت على أبواب النّحو التّقليديّة كما هي ولم تقترح بديلا، مما يجعل عمل الدّكتور أيّوب في هذا الكتاب، يقترب من أعمال أصحاب دعوات التّيسير والإصلاح، لولا استناده لنظريّة لغويّة حديثة

---

[1]- عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص125.

[2]- عبد الرّحمن محمّد أيّوب، دراسات نقديّة في النّحو العربيّ، ص129.

[3]- حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص172.

وكانت قضيّة المعنى بما له من صلة بالتّحليل النّحويّ، من أهمّ القضايا التي أثارها هذا الكتاب، والّتي تميّزت بها أعمال الوصفيّين العرب."[1]

وإذا كان عبد الرّحمن أيّوب قد انطلق في نقده للنّحو العربيّ من مدرسة التّحليل الشّكليّ أو التّوزيعيّة في اللّسانيات، واصفا إيّاه بالدّراسة التّقليديّة، فإنّ تمام حسّان قد انطلق كذلك في نقده لهذا النّحو، مما توصّلت إليه اللّسانيات في مطلع القرن العشرين وهو المنهج الوصفيّ واصفا إياه بالدّراسة المعياريّة في مقابل الوصفيّة الّتي بشّر بها ضمن كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) الصّادر سنة بعد نشر عبد الرّحمن أيّوب كتابه (دراسات نقديّة في النّحو العربيّ) وعلى هذا الأساس فقد جاء نقده لهذا النّحو منصبّا على موضوعين أساسين، أولهما يرتبط بالمنهج، وهو الدّعوة إلى المنهج الوصفيّ في دراسة اللّغة، والثّاني يرتبط بالمادّة العلميّة للتّراث النّحويّ عند القدماء، وهو نقد التّفكير اللّغويّ العربيّ القديم، ووصفه بالمعياريّة.[2] وقد جاء هدفه من هذا الكتاب مرتبطا بهذين الموضوعين بالتّحديد حيث يقول في مقدّمة كتابه (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة): "لقد اتّجهت نفسي إلى دراسة المعياريّة والوصفيّة، حين رأيت النّاس في معظمهم يشكون داءً في النّحو العربيّ، لا يستطيعون تشخيصه؛ فإذا أرادوا تشخيص هذا الدّاء، انصرفوا دون قصد إلى سرد أعراضه؛ فتكلّموا في جزئيّات النّحو، لا في صلب المنهج. وشتّان بين من ينقد أجزاء المادّة، وبين من يريد علاج الفلسفة الّتي انبنت عليها دراستها. لهذا فكّرت في أمر الدّراسات العربيّة القديمة، من حيث المنهج لا من حيث التّفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدّراسات اللّغويّة الحديثة."[3]

ويميّز تمام حسان في نقده لهذا التّراث النّحويّ، بعد أن اعتبر أنّ مشكلة النّحو بالتّحديد هي مشكلة منهج، بين مرحلتين من تاريخ الدّراسات اللّغويّة عند العرب، مرحلة المنهج الوصفيّ وهي الّتي تنتهي بعصر الاستشهاد، ومرحلة المنهج المعياريّ وهي الّتي تتّضح بعد هذا العصر، كما صرّح بذلك قائلا: "نظرت في كتب اللّغة العربيّة، ففطنت إلى أنّ أساس الشّكوى هو تغلّب المعياريّة في منهج حقّه أن يعتمد على الوصف أوّلا وأخيرا، وإنّ هذه المعياريّة لتتّضح في طريقة التّناول، كما تتّضح في طريقة التّعبير، في جمهرة كتب النّحو، والصّرف، والبلاغة. لا نكاد نستثني منها إلا قلّة ظهرت في أوّل عهد العرب بهذه الدّراسات، فقامت على الوصف في الكثير من أبوابها، ولم تقع في المعياريّة حين وقعت فيها إلا من

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص180.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص181.

[3]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، مقدّمة الكتاب.

قبيل التّوسع في التّعبير، من ذلك: كتاب سيبويه، وكتابا عبد القاهر الجرجانيّ (أسرار البلاغة) و(دلائل الإعجاز). فلمّا انتهى عصر الاستشهاد وكان على اللّغويّين أن يستمرّوا في دراسة اللّغة، دون أنْ تتجدّد الشّواهد في أيديهم، وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السّلف من قواعد، فجعلوا كلامهم عنها لا عن مادّة اللّغة، ولم يعد ثمّة مكان للاستقراء، لأنّ السّلف في نظرهم كانوا قد أتمّوا هذه العمليّة، وأوقفوا العمل فيها برفض الجديد من الشّواهد؛ وهنا بدأ فرض القواعد على الأمثلة، وبدأت التّمرينات العقليّة في تركيب الجمل، وبدأ القول بالوجوب والجواز، وأصبحت القواعد سيّدة النّصوص."[1]

وقد استهل تمام حسان كتابه هذا بناء على هذا التّمييز بين مرحلتين من تاريخ الدّراسات اللّغويّة عند العرب، بحديثه عن اجتماعيّة اللّغة، معتبرا إيّاها "الأداة الوحيدة التي تمكّن الفرد من الدّخول في نطاق المجتمع الذي يعيش فيه، ولولا اللّغة لظلّ الفرد حبيس العزلة الاجتماعيّة، غير عالم بكلّ ما يجري حوله من الأحداث الفرديّة والاجتماعيّة، وإذا صحّ ما يراه بعض العلماء من أنّ التّفكير لا يتمّ بلا كلمات، فلابدّ أن يكون الفرد الذي تعوزه اللّغة –إذا وجد– يعوزه التّفكير الفطريّ أيضا."[2] من دون أن ينسى تمام حسّان ذلك الجانب الفرديّ من اللّغة، الذي يمكن الفرد من "الإحساس بفرديّته في وسط الخضم الاجتماعيّ، باعتبار أنّه لكلّ منّا أسلوبا معيّنا لا في المسالك الشّخصيّة فحسب، وإنّما في الاستعمال اللّغويّ أيضا. وإنّ المرء منّا ليخاطب نفسه على الدّوام، فقد يفكّر بصوت عال، وقد يقيّد في مفكّرته موعدا ليذكّر نفسه به في زمنه المُحدَّد؛ فهو يكتب بنفسه لنفسه؛ فيعطي اللّغة طابعا من الاجتماعيّة الفرديّة، إن صحّ هذا التّعبير."[3] وأمّام هذه الخاصّية الّتي تتميّز بها اللّغة وهي الخاصّية الاجتماعيّة، اعتبر تمام حسّان أنّه "لا ينبغي إذا أن يقطع الباحث الصّلة بين اللّغة والمجتمع. وإذا كان كلّ نشاط اجتماعيّ تتمّ دراسته عن طريق الملاحظة والوصف، فلا شكّ أنّ اللّغة –وهي نشاط اجتماعيّ– يجب أنْ تُدْرَسَ كذلك بالملاحظة والوصف، إذا أُرِيد لدراستها أن تكون جدّية منتجة."[4] ويتّضح بهذا الفرق بين الوصفيّة الّتي دعا إليها عبدّ الرّحمن أيّوب والوصفيّة الّتي دعا إليها تمام حسّان، فيما ينبغي أنْ يُوصَف من هذه اللّغة؛ بحيث إذا كانت الوصفيّة الّتي دعا إليها عبد الرّحمن أيّوب وصفيّة تحتكم إلى

[1]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، مقدّمة الكتاب.

[2]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، 17.

[3]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ط4. القاهرة: 2001، عالم الكتب، ص17–18.

[4]– تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص23.

الشّكل دون المعنى، فإنّ الوصفيّة التي دعا إليها تمام حسّان، تعتمد الشّكل بالدّرجة الأولى وتوليّ المعنى أهمّية بالغة.[1] وقد اعتبر بهذا تمام حسّان بعد عبد الرّحمن أيّوب المنهج الوصفيّ الأنسب لدراسة اللّغة عملا بمنهج اللّسانيات في القرن العشرين، محدّدا مبادئ هذا المنهج في دراسة اللّغة في ثلاثة مبادئ أساسيّة، هي:[2]

1- عدم إخضاع الظّواهر اللّغويّة للقوانين الّتي يضعها الدّارس، حيث عبّر تمام حسّان عن هذا المبدأ بقوله: "إنّ الباحث في تشريح الجسم الإنسانيّ لا يُتوقّع منه أن يعبّر عن أفكاره بقوله: يجب أن تكون العضلة الفلانيّة بهذا الوضع، أو يجب أن يكون العظم الفلانيّ بهذا الحجم أو الصّورة. وأنّ الباحث في تشريح اللّغة –والمقصود هنا تحليلها تحليلا دراسيّا- لا ينبغي أن يعبّر عن موقفه من موضوعه بالنّصّ على ما يجوز وما لا يجوز، وهمّ اللّغويّ لهذا السّبب أن يصف الحقائق لا أن يفرض القواعد."[3]

2- التّركيز في الدّراسة الوصفيّة على جميع المستويات الّتي تتشكّل منها اللّغة، بدءا بالمستوى الصّوتي وانتهاء بالمستوى التّركيبيّ الّذي يُحدّد موقع الكلمات فيه.

3- اختيار مرحلة زمنيّة محدّدة من تاريخ اللّغة موضوعا للدّراسة أو الوصف، مع التّركيز في هذه العمليّة على الصّفات المشتركة بين الظّواهر اللّغويّة الّتي تُعدُّ بدورها قواعد لغويّة لا معايير وصفيّة.

ومن جملة الانتقادات الّتي وجّهها تمام حسان إلى النّحاة العرب في تعاملهم مع هذا المنهج، أنّهم فرضوا بعض القواعد على بعض الاستعمالات اللّغويّة التي خالفت القواعد، من دون أنْ يدركوا هذا التّطوّر الاجتماعيّ الحاصل على مستوى اللّغة فوقعوا في المعياريّة، ومن الأمثلة الّتي يوردها تمام حسان حول هذا الموضوع، المسائل الخلافيّة بين النّحاة البصريّين والكوفيّين، والتي أسفرت عن عدّة اصطلاحات تدلّ دلالة صارخة على تجذّر هذا المنهج في دراستهم النّحويّة، ومن أمثلة هذه الاصطلاحات: مصطلح الوجوب، والجواز، والامتناع،[4] وعلى هذا الأساس فقد ميّز تمام حسّان بين نوعين من الدّراسات اللّغويّة "أحدهما الّذي يعمد إلى اللّغة؛ فيتّخذها مادّة للملاحظة، والاستقراء والوصف، ويجعل نواحي الشِّرْكَة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد، لا يُنظر إليها باعتبارها معايير يجب

---

[1]- حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص183.

[2]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص24. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص172.

[3]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص24.

[4]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، 28-30.

اتّباعها، وإنّما تُفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللّغويّة الّتي تؤدّيها الوحدات اللّغويّة الّتي وقع عليها الاستقراء، سواءًا كانت هذه الوحدات صوتيّة، أم صرفيّة، أم نحويّة، أم معجميّة. وأمّا النّوع الثّاني من الدّراسات اللّغويّة، فهو ذلك الذي يغلّب القاعدة على النّص، فيجعلها قانونا حتميّا يجب احترامه وطاعته، حتّى على هؤلاء الذين نشأوا في حِجْرِ اللّغة، وشبّوا على استعمالها، فاكتسبوا ما كان القدماء يطلقون عليه السّليقة اللّغويّة."[1]

وقد اعتبر تمام حسان بهذا التّفريق بين هذين النّوعين الدراسة اللّغويّة، النّوع الأول من الدّراسة ينطبق على الدّراسات اللّغويّة الحديثة التي تجعل اللّغة موضوعا للوصف، وتستخدم لذلك من المناهج ما يضمن الموضوعيّة التّامّة لهذا الوصف، وذلك باتّخاذ متكلّم من أبنا اللّغة التي يراد دراستها مساعدا للبحث، في حين أنّ النّوع الثّاني يتمثّل في النّحو التّعليميّ الّذي يتعلّمه الغلمان في المدارس.[2] ويرى تمام حسان بناء على هذا أنّ النّحو العربيّ ينطبق عليه النّوع الثّاني من الدّراسة، بعد أن اعتبر أنّ كتب النّحو التي بين أيدينا، ولا سيما ما كُتب منها في عصر متأخّر متأثّرة بشكل صارخ بالمنهج المعياريّ، وهو ما لاحظه على كتب ابن هشام، بما فيها: المغني، والشّذور، وأوضح المسالك. كما اعتبر أنّ النّحاة الأولين بما فيهم سيبويه نفسه، قد وقعوا في هذا الخطأ المنهجيّ في دراسة اللّغة، والأمر نفسه ينطبق على الدّراسات النّحويّة عند كلّ من الإغريق والرّومان، وهذا لسببين اثنين: الأوّل يرتبط بشمول دراستهم النّحويّة مراحل متعاقبة من تاريخ اللّغة، دون إدراك مختلف التّغيّرات الطّارئة عليها. والثّاني يرتبط بوصف لهجات متعدّدة للغة واحدة دون إدراك الفوارق بينها.[3] ولذلك اعتبر تمام حسّان أنّ ملامح المنهج المعياريّ قد ظهرت جليّة عند النّحاة العرب في ثلاثة مباحث أساسيّة:[4]

1- القياس والتّعليل.

2- اعتماد المعيار الصّوابيّ أو معيار الخطأ والصّواب.

3- الاعتقاد بطبيعيّة اللّغة لا اكتسابها (اللّغة طبع وليست مكتسبة).

2- التّحليل البنويّ للغة: تزعّم هذا الاتّجاه كذلك بعض اللّسانيّين العرب المحدثين، ممن درس في الجامعات الأوربيّة، وكان له اطّلاع ببعض مناهج اللّسانيات في المراحل الأولى من تاريخها، وهي

---

[1]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص30-31.

[2]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص31.

[3]- تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص31-32.

[4]- ينظر: تمام حسان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، الباب الأوّل: المعياريّة. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص184-185.

مرحلة الاتّجاه البنويّ، فقد طبق العديد من أنصار هذا الاتّجاه، بعضا من مبادئ هذا المنهج على مختلف مستويات اللّغة العربيّة من دون الإشارة إلى مصطلح البنويّة ضمن أبحاثهم اللّسانيّة، معتبرين أنّ هذا النّوع من التّحليل يمكن أن يغطي الكثير من عوائق التّحليل اللّغوي القديم. وكما أشار إليه حلمي خليل فإنّه بالرّغم من أنّ هؤلاء اللّسانيين المحدثين الذين تبنّوا المنهج الوصفيّ في التّحليل البنويّ، لم يستخدموا مصطلح البنويّة، إلا أنّهم كانوا يطبقون مبادئ هذا المنهج في التّحليل اللّغويّ، مطبّقين إياه على مختلف مستويات اللّغة العربيّة بما فيها: الصّوتيّ، والصّرفيّ، والتّركيبيّ، والدّلاليّة، أو مقتصرين فيه على مستوى واحد من هذه المستويات. ومن اللّسانين العرب المحدثين الذين اشتملت دراستهم البنويّة على جميع مستويات اللّغة العربيّة، تمام حسّان في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) ومحمود السّعران في كتابه (علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ) الصّادرين عام (1955) و(1962) على التّوالي، أمّا من اللّسانين العرب المحدثين الذين اقتصرت دراستهم البنويّة على مستوى واحد من هذه المستويات، فعبد الرّحمن أيّوب في كتابه (أصوات اللّغة) الصّادر سنة (1968) وكمال بشر في كتابه (علم اللّغة العام) الصّادر سنة (1971) ضمن الجزء أو الفصل المخصّص لعلم الأصوات.[1] وستقتصر هذه الدّراسة بدورها على الكتابين الأوّلين اقتداء بمنهج حلمي خليل في عرض مبادئ هذا الاتجاه.

2-1 مناهج البحث في اللّغة لتمام حسّان: يتكامل هذا الكتاب كما أشار إلى ذلك حلمي خليل مع كتاب (اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة) الصّادر سنة (1958) والذي يتناول بدوره الأصول المنهجيّة والمبادئ النّظريّة للمنهج الوصفيّ، وإن كان هذا الكتاب (مناهج البحث في اللّغة) الذي تناول بدوره التّحليل البنوي للّغة، قد سبقه إلى الظّهور كما أشار إلي ذلك تمام حسان في مقدّمة كتابه (اللّغة بين المعيارية والوصفيّة). وقد استخدم تمام حسان مصطلح (مناهج) في هذا الكتاب استخداما خاصّا، يدلّ على ما اصطلح عليه علماء اللّسانيات المحدثون بالمستوى اللّغويّ (Levels) ولهذا قسّم هذه المستويات أو المناهج حسبه إلى ستّة أقسام، جاعلا المعجم والدّلالة ضمن قسمين مستقلّين، لا قسما واحدا كما هو معهود في تاريخ اللّسانيات الحديثة أو التّحليل اللّسانيّ الحديث، تشمل:[2]

- منهج الأصوات (الفوناتيك)
- منهج التّشكيل الصّوتيّ (الفونولوجيا)
- منهج الصّرف

[1]- حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص198-199.

[2]- حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص199-200.

- منهج النّحو
- منهج المعجم
- منهج الدّلالة

وقد انطلق تمام حسان في تحليله البنويّ للّغة العربيّة على وجه الخصوص، كما ذهب إليه حلمي خليل، من نظريّة اعتبرها جاءت نتيجة تجارب قرون في الغرب؛ فهيكلها غربيّ، وتطبيقها على اللّغة العربيّة هو القسط الذي اعتبر تمام حسّان نفسه مسؤولا عنه في هذا الكتاب. وهذا التّطبيق لهذه النّظريّة على اللّغة العربيّة كما ذهب إليه تمام حسّان يتمّ على مستوى اللّغة العربيّة الفصحى أوّلا وقبل كلّ شيء مع إمكانيّة تطبيقها على اللّهجات العامّية حين يقضي الأمر ذلك؛ ما يعني أنّنا في هذا الكتاب أمام نظريّة غربيّة مع تطبيق لها على اللّغة العربيّة. وهذه النّظريّة بشكل عامّ هي نظريّة دي سوسير، التي تظهر من خلال حديث تمام حسان عن استقلال المنهج اللغويّ، والفرق بين اللّغة والكلام، والدّراسة التّاريخيّة والدّراسة الوصفيّة، وتعدّد الأنظمة اللّغويّة في اللّغة الواحدة أو ما يسمّى بمستويات التّحليل اللّسانيّ/ اللّغويّ.[1]

وفي تطبيق تمام حسّان لهذه النّظريّة على اللّغة العربيّة، عمد إلى شرح طريقة تناول كلّ مستوى من مستويات التّحليل اللّسانيّ على حدة، مع تمثيل لها من اللّغة العربيّة، وتظهر أهمّية هذا الشّرح أو التّطبيق، في استخدام مبادئ النّظريّة اللّغويّة الحديثة ومصطلحاتها، في التّحليل بصورة مباشرة وعلميّة. ويظهر على هذا الأساس التّصوّر البنويّ للغة عند تمام حسان، في تعدّد مستويات التّحليل اللّسانيّ، أو تعدّد الأنظمة اللّغويّة داخل اللّغة الواحدة بتعبيره، وعلاقة كلّ نظام منها بالآخر.[2]

ويتشكّل المستوى/ النّظام الأوّل من هذه الأنظمة، وهو المستوى الصّوتيّ، عن طريق عنصرين أساسين، أحدهما عضويّ وهو جهاز النّطق والآخر صوتيّ وهو صفات الأصوات، ويتمّ دراسة هذا المستوى من اللّغة على أساس فرديّ لا جمعيّ، باعتماد متكلّم من متكلّمي اللّغة نموذجا للوصف، ويتمّ هذا الوصف عن طريق الملاحظة الحسّيّة المتمثّلة في الأذن البشريّة، والتّسجيل الصّوتيّ، مع ضرورة اعتماد الآلات الحديثة: كالبلاتوغرافيا أو الحنك الصّناعيّ؛ لتحديد بصمة أو موضع اللّسان،

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص200.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص201.

والكيموغرافيا لرصد تعرّجات أو حركة الذّبذبات الصّوتية، وصور الأشعة لتحديد وضعية الجهاز النّطقيّ أثناء نطقه بالأصوات.[1]

وفي تحليله لأصوات اللّغة العربيّة وفقا لهذه النّظريّة (التّحليل البنويّ للغة) اعتبر تمام حسان أنّ الكتابة الصّوتية، أنسب لتمثّل أصوات اللّغة العربية وأكثر دقّة من الكتابة الأبجديّة أو العادية التي تعاني العربيّة من قصور واضح في التّعبير بها، عن أنواع الصّوائت المختلفة المستخدمة فيها.[2] كما اعتبر تمام حسّان أنّ القيم الخلافيّة –وهي التي تستخدم في التّمييز بين الأصوات ومخارجها– أنجع طريقة لتصنيف أصوات اللّغة العربيّة أو التّمييز فيما بينها، من تلك التي تعتمد على الصّفة والمخرج؛ فالجهر والهمس من الصّفات التي تختلف فيها الأصوات وتتقابل ولو اتّحدت مخارجها، كما في صوتي الدّال والتّاء والزّاي والسّين؛ فالصّوت الأوّل من كلّ زوج مجهور والثّاني مهموس، والزّوج الأوّل شديد والثّاني رخو، والزّوجان معا من الأصوات الأسنانية اللّثويّة، وليس لنا بهذا أمام اشتراك كلّ زوج منها في الصّفات والمخرج، إمكانية التّمييز فيما بينها، سوى الاعتماد على القيم الخلافيّة، وهي التي تَعتبِر حسب تمام حسان، بعض معنى (الدّال) صوتا شديدا مجهورا، وبعض معناه أنّه ليس (تاءً) ولا (زايا) مع اشتراك بينه وبين الأوّل في الشّدّة، وبينه وبين الثّاني في الجهر، وهذا الجزء الثّاني من المعنى هو ما يسمّيه تمام حسان بالقيم الخلافيّة.[3]

أمّا فيما يتعلّق بتحليله للمستوى الفونولوجيّ أو نظام التّشكيل الصّوتيّ كما يسميه، فقد اعتبر تمام حسّان من خلاله أنّ هذا المستوى من اللّغة، هو وحده الكفيل بالتّمييز بين الصّحاح والعلّل من الأصوات أو الصّوامت والصّوائت كما هو متعارف عليه في علم الأصوات، وذلك لأنّ بعض الصّوائت تقع صائتة تارة وصامتة تارة أخرى، ومنهج التّشكيل الصّوتيّ وحده من يستطيع أن يحدّد تحديدا دقيقا، ما إذا كان الحرف صائتا أو صامتا، مشيرا إلى أنّه لم يرد إلى هذا الحدّ أيّ تعريف أو تفريق دقيق يقوم على الفصل بين ما هو أصواتي وما هو تشكيليّ من الصّحاح والعلل، رغم تلك المحاولات التي اعتمدت على الأساس النّطقيّ (فيسيولوجيّ) أو الفيزيائيّ (الصّوتيّ) أو جمعت بينهما؛ للتمييز بين ما هو صحيح وما هو علّة من الأصوات، باستثناء مؤسّس اللّسانيات دي سوسير وعالم الأصوات كينيث بايك اللّذيْن

---

[1]– ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، الفصل الأوّل: منهج الأصوات (الفوناتيك).

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص201.

[3]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص88–89.

توخيا استخدام اصطلاحات مزدوجة؛ للدّلالة على اختلاف النّظرة إلى الصّحاح والعلل، باختلاف الأصوات والتّشكيل الصّوتيّ.[1]

وفيما يتعلّق بالتّمييز بين الصّحاح والعلل بالنّسبة لأصوات اللّغة العربيّة، تعرّض تمام حسان إلى معاني الحرف في اللّغة العربيّة، معتمدا إياه في التّعبير عمّا اصطلح عليه بالوحدات التّشكيليّة، معتبرا أنّ ما يندرج من أصوات هذه اللّغة ضمن الحروف العربيّة الصّحيحة، هي مجمل الثّمانية والعشرين حرفا التي تبتدئ بالهمزة وتنتهي بالواو والياء غير المديّتين، أما حروف العلّة فتشمل الكسرة وياء المدّ والفتحة وألف المدّ، والضّمة وواو المدّ. مشيرا في الوقت ذاته إلى ضرورة التّفريق بين ما هو تشكيليّ يدرس الحروف، وما هو أصواتي يدرس الأصوات بالطّبع.[2] معتبرا أنّ التّطريز اللّغويّ أو التّوزيع والوظيفة –كما ذهبت إليه مدرسة براگ– هما الأساس في تحديد عدد هذه الحروف في أيّ لغة من اللّغات، وكذا طبيعتها من حيث الصّحة والاعتلال.[3]

وفي حديثه عن تقسيم هذه الحروف أو الوحدات التّشكيليّة كما اصطلح عليها، اعتمد تمام حسّان جملة من المصطلحات الّتي تعبّر عن التّحليل البنويّ؛ بما فيها مصطلح (العلاقة) الّذي استخدمه للتّعبير عن صفة الشّركة أو التّخالف بين صحيح وصحيح، كعلاقة الجهر المدركة إيجابيا بين (د–ز) وسلبيّا بين (د–ت) أيّ أنّها جهة شركة بين الزّوج الأوّل، وجهة اختلاف في الزّوج الثّاني. وكذا مصطلح (الميل) الذي أطلقه على ظاهرة لم يُخلَق لها اصطلاح فيما كُتب عن علم اللّغة، وهي الميل بالمخرج الأصليّ أثناء النّطق إلى تدخل مخرج آخر، كالذي نسمّيه الإطباق، وما نسمّيه التّغوير، وذلك الذي نسمّيه التّحليق.[4] لينتقل بعدها إلى الحديث عن نظريّة الفونيم، معتبرا أنّه يأخذ في أحد معانيه معنى الحرف الذي اعتبره أعمّ من الصّوت، مشيرا في الوقت نفسه إلى اختلاف نظرة علماء الأصوات إلى معنى الفونيم بين النّظرة العضويّة التّركيبيّة، والنّظرة العقليّة، والنّظرة الوظيفيّة التّركيبيّة.[5] ومهما يكن من اختلاف بين علماء الأصوات أو اللّسانيات في النّظر إلى طبيعة الفونيم؛ فإنّها تتفق في مجملها على أنّ

---

[1]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص113–119.

[2]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص120.

[3]– ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص121. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص202.

[4]– ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص122–123. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص202.

[5]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص128.

الفونيم هو وحدة التّحليل البنويّ الصّغرى، سواء كان وجوده ذهنيا، أو نفسيا، أو ماديا لغويا، وأنّه أصغر ما يحدث اختلافا في المعنى بين الكلمات، وهو لا يقوم بهذه الوظيفة إلا من خلال المجاورة في السّياق؛ ولهذا كان قد تعرّض تمام حسّان إلى هذا الموضوع (المجاورة في السّياق) مشيرا من خلاله إلى عدم إمكانية تجاور كلّ الحروف؛ باعتبار أن بعضها لا يقبل التّجاور، وهذا يرجع بالدّرجة الأولى إلى شكل المقطع، ومخرج الحرف المجاورِ وصفاته، وكذا الملحقات الصّرفيّة.[1] كما تعرّض تمام حسّان إلى مفهوم كلّ من المقطع وأنواعه في اللّغة العربيّة، والموقعيّة، بما فيها موقعية البداية، والوسط، والنّهاية والشّيوع الذي ينطبق حسبه على الإجهار والإهماس، والقوة والضّعف، والتّفخيم والتّرقيق، والكمية والنّبر، والتّنغيم؛ باعتبارها ظواهر تشكيليّة، ترتبط بما يُسمَّى عنده منهج التّشكيل الصّوتيّ أو الفونولوجيا.[2]

وأمّا فيما يتعلّق بتحليل المستوى الصّرفيّ أو منهج الصّرف كما يسمّيه تمام حسان، فقد تعرّض من خلاله إلى مفهوم المورفيم، مشيرا إلى غموض معناه عند الكثير من الباحثين في اللّغة، معتمدا في تحديده على ما جاء به ڤندريس (Vendryes) وهو أنّ المورفيمات في اعتباره عناصر صرفيّة، تربط بين الأفكار التي يتكوّن منها المعنى العام للجملة، وهذه الأفكار واضحة في السّيمانتيمات أو نواة المعنى المعجميّ.[3] وهذا التّعريف حسب حلمي خليل غير واضح لاعتماد تمام حسان فيه على فندريس بدل بلومفيلد، حيث شرح تمام حسان هذا التّعريف، ممثلا له بجملة (الحصان يجري) معتبرا السّيمانتيم في هذه الصّورة عنصرا لغويّا يعبّر عن الفكرة التي في الذّهن، كفكرة الحصان وفكرة الجريّ، وهو من ثمّ يرى أنّ المورفيمات تعبّر عن العلاقات بين هذه السّيمانتيمات، وبناء على ذلك يحدّد مصطلح المورفيم، بقوله: إنّ المورفيم في عمومه عنصر صوتيّ أو مقطع أو عدّة مقاطع، تدلّ على العلاقات بين الأفكار في الجملة. وهذا التّعريف –إن صحّ– ليس إلا نوعا واحدا من أنواع المورفيمات.[4]

ولم يقف تمام حسان عند حدود مفهوم المورفيم؛ بل تجاوزه إلى تحديد مفهوم الصّيغة الّتي اعتبرها بالنّسبة للمورفيم علامة، وبالنّسبة لأمثلتها المختلفة ميزان صرفيّ، أو بالأحرى ملخّص شكليّ

---

[1]– ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص131. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص203.

[2]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص138–151.

[3]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص170.

[4]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص204. وتمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص171.

لطائفة من الكلمات، تقف منها موقف العنوان من التّفصيل الذي تحته. وفي شرحه للمعنى الأوّل للصيغة وهو العلامة، الذي لا بدّ لها فيه أن تدلّ على معنى خاصّ هو معنى المورفيم، ميّز تمام حسان بين معنى العلامة الصّرفيّة التي هي الصيغة، وبين معنى الكلمة التي هي المثال، معتبرا أنّ المعنى الأوّل وظيفيّ والثّاني معجميّ.[1] كما لم يقف تمام حسان عند حدود مفهوم الصّيغة؛ بل تجاوزه إلى معنى الاشتقاق وكيفيّة اشتقاق الرّباعيّ على أساس أنّ الأصل في الكلمات العربيّة هو الثّلاثيّ، خاتما هذا الباب بالحديث عن الملحقات الصّرفيّة الّتي تشمل حسبه حروف الزّيادة، والأدوات، والضّمائر المتّصلة، وكذا الجدول التّصريفيّ الخاص بتوزيع أو تصريف الأفعال.[2]

وأما تحليل المستوى النّحويّ أو منهج النّحو كما يسميه تمام حسان كذلك، فهو عنده كما عند البنويّين بتعبير حلمي خليل، عبارة عن دراسة العلاقات بين أبوابه (النّحو) مُمَثلة في الكلمات التي في النّصّ. وهو يحلّل ويدرس هذه العلاقات على أساس شكليّ خالص مقتفيا في ذلك أثر مدرسة بلومفيلد، في استبعاده المعنى من التّحليل النّحويّ؛ ولذلك كان مفهوم النّحو عنده هو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات الأفقيّة أو السّنتاجماتية (Syntagmatic relations) كما يسميها أو السّياقيّة، في مقابل الصّرف الذي يدرس العلاقات الرّأسيّة (Paradigmatic relations) أو الجدوليّة كما يسميها كذلك.[3] وبغض النّظر عن دقة ترجمة هذه المصطلحات أو عدم دقّتها؛ فإنّ مفهوم النّحو عنده هو عبارة عن تحليل لبنية الجملة، يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفا شكليا وظيفيّا، بعيدا عما يسمّيه المعنى النّفسيّ أو المعنى الذي تتحدث عنه نظريّة المعرفة؛ لأنّه يباعد كما يقول بين الفلسفة والدّراسات اللّغويّة، ويريد أن يجعل المعلومات اللّغويّة كلها براگماتية، تنبني على الاستقراء بالحسّ، لا الحدس والتّخمين.[4]

ويذهب تمام حسان بناء على هذه النّظرة البراگماتية إلى النّحو، إلى إعادة النّظر في تصنيف أقسام الكلام العربيّ، تصنيفا شكليا، تبعا لشكلها الإملائيّ، أو الصّرفيّ، أو طريقة تواردها في السّياق في علاقتها بما قبلها وما بعدها، أو المعنى العامّ أو الوظيفيّ، مضيفا معيارا آخر وهو الوظيفة الاجتماعيّة لينتهيّ بناء على هذه المعايير إلى أنّ أقسام الكلام في اللّغة العربيّة أربعة لا ثلاثة، كما ذهب إليه النّحاة

---

[1]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص173.

[2]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص177–189.

[3]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص204. وتمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص192–195.

[4]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص204–205. وتمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص195.

القدماء، وهي: الاسم، والفعل، والضّمير، والأداة.[1] متعرّضا إلى أدوات ترابطها في السّياق تحت عنوان ما يُسمَّى بالتّماسك السّياقيّ والتّوافق السّياقيّ؛ حيث اعتبر الأول يحصل بين الأبواب النّحويّة، ويتجلّى في الحالة (الإعراب) والزّمن (ماضي، مضارع، أمر) والجهة (التّخصيص) والثّاني يحصل بين المبتدأ والخبر في الجملة الاسميّة، والفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، كما يحصل بين التّابع ومتبوعه، ويتجلّى في النّوع (التّذكير والتّأنيث) والعدد (الإفراد، والتّثنية، والجمع) والشّخص (التّكلم، والحضور، والغيبة).[2]

وقد ذهب حلمي خليل من هذا كلّه، إلى أنّ تمام حسان قد اعتمد في دراسته للعلاقة داخل الجملة؛ من حيث علاقة الفعل بالفاعل والمبتدأ بالخبر، على نظريّة الفصائل النّحوية عند بلومفيلد، من دو أن يربط بين الفصائل النّحويّة، والمورفيمات، وأنواعها، ووظيفتها في بيان بعض هذه الفصائل.[3]

وفي ما يتعلقّ بالمستوى الدّلاليّ أو منهج الدّلالة عند تمام حسان، فقد فصل تمام حسان بين المعجم والدّلالة أو بين ما يسميه منهج المعجم ومنهج الدّلالة في مبحثين مستقلّين، معتبرا الأوّل يدور في دراسته حول الكلمة إيضاحا وشرحا؛ ليجلوَ منها ما يسمّيه المعنى المعجميّ الذي أشار إلى قصوره في تحديد المعنى الاجتماعيّ أو الدّلاليّ الذي يرتبط بالموقف، ولهذا قصر هذا المبحث على تحديد معنى الكلمة وبيان وظيفة المعجم بالنّسبة إليها، معرفا الكلمة تعريفا يختلف كلّيّة عن تعريف من سبقوه من اللّغويّين العرب القدامى أو اللّسانيّين المحدثين، بأنّها "صيغة ذات وظيفة لغويّة معيّنة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تُفرَد، أو تُحذَف، أو تُحشَى، أو يُغيَّر موضوعها، أو يُستبدَل بها غيرها في السّياق، وترجع في مادّتها غالبا إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد."[4] ومحدّدا وظيفة المعجم بخمس وظائف، هي معرفة الهجاء، والنّطق، والتّحديد الجراماطيقيّ (جنس الكلمة) إلى جانب شرح معنى الكلمة.[5] والثّاني (منهج الدّلالة) يدرس المعنى، مقسّما إيّاه إلى علمين: علم الدّلالة التّاريخيّ الذي يُعنَى بدراسة تغيّر المعنى، وعلم الدّلالة الوصفيّ أو الآنيّ الذي يُعنَى بدراسة المعنى الثّابت، مستعرضا آراء اللّسانيّين المحدثين من أمثال دي سوسير، وأوجدن وريتشارد، وبلومفيلد، في

---

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص205. وتمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص195–203.

[2]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص203–224.

[3]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص205.

[4]– تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص232.

[5]– ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، منهج المعجم.

بيان طبيعة العلاقة بين اللّفظ والمعنى.[1] ويرى حلمي خليل أنّ خلاصة ما في هذا العرض أنّ تمام حسّان ربط في التّحليل الدّلاليّ بين النّظرة الأستاتيكيّة (الآنيّة) ونظريّة فيرث في السّياق ودوره في المعنى وهنا يتخلّى عن فكرة استبعاد المعنى في التّحليل اللّغويّ، ويعود إليها من خلال نظريّة فيرث التي يربط فيها التّحليل البنويّ بالمعنى.[2]

وخلاصة ما ذهب إليه حلمي خليل مما جاء به تمام حسّان في تحليله البنوي للّغة العربيّة، أنّ تمام حسّان قد "قدّم في كتابه (مناهج البحث في اللّغة) التّحليل البنويّ للّغة، ربما لأوّل مرّة باللّغة العربيّة رغم أنّه لم يستعمل مصطلح البنويّة في كتابه، كما قدّم هذا التّحليل من خلال نظريات مختلفة؛ بل متعارضة، أو من خلال عدّة مدارس لغويّة، بدءا بدي سوسير، ثمّ نظريّة بلومفيلد السّلوكيّة، ونظريّة فيرث في السّياق، ولذلك كانت المصطلحات اللّغويّة في الكتاب، تتأرجح بين هذه النّظريات المختلفة، ولعلّ السّبب في ذلك أنّ فكرة التّحليل إلى مستويات أو نظم داخليّة في اللّغة، وعلاقة هذه النّظم بعضها ببعض، كانت الشّغل الشّاغل لهؤلاء الوصفيّين، في تلك الفترة من تاريخ الفكر اللّغويّ العربيّ؛ لجدّتها وطرافتها، في مقابل التّحليل اللّغويّ التّقليديّ الذي لم يرتبط بهذه النّظم اللّغويّة ارتباطا ظاهرا وواضحا كما هي في علم اللّغة الحديث."[3]

2-2 علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ لمحمود السّعران: يُعَدُّ كتاب محمود السّعران (علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربيّ) الصّادر سنة (1962) ثاني الكتب الّتي اعتمدت منهج التّحليل البنويّ في عرضها لمبادئ هذا العلم على القارئ العربيّ، مُستهدِفة بهذا التّحليل كذلك مختلف مستويات اللّغة العربيّة، وإنْ كان مؤلّفه قد قَصَد من تأليفه لهذا الكتاب الّذي قسّمه إلى خمسة أبواب "محاولة تبسيط حقائق هذا العلم قدر الإمكان، مع الحرص على الدّقة والسّلامة في عرض مادّته؛ حتّى يستقلّ القارئ المبتدئ بتحصيل ما فيه ومدارسته، وينتقل منه آمنا إلى مطالعة أصول هذا العلم منقولة إلى العربيّة أو مكتوبة بلغاتها."[4] وعلى هذا الأساس فقد اعتبر حلمي خليل أنّ هذا الكتاب، بالرّغم مما يفصلنا عن تاريخ إصداره من زمن، إلا أنه لا يزال من المصادر المهمّة بالنّسبة للسانيات واللّسانيات البنويّة بشكل خاصّ؛ حيث يرى أنّه "بالرّغم من مُضي أكثر من نصف قرن تقريبا على صدور هذا الكتاب، إلا أنّه ما يزال صالحا لتقديم

---

[1]- ينظر: تمام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، منهج الدّلالة.

[2]- حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص206.

[3]- حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص206.

[4]- محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص06.

الأصول النّظريّة والتّحليليّة للبنويّة الوصفيّة؛ بل لعلّه الكتاب الوحيد من بين كتب الوصفيّين التي اهتمّت بالإطار التّاريخيّ للفكر اللّغويّ الإنسانيّ؛ بما له من صلة بتطوّر علم اللّغة بعامّة والبنويّة الوصفيّة خاصّة."[1]

وبالرّغم من طغيان الجانب التّاريخيّ على معظم مباحث الكتاب–كما أشار إلى ذلك حلميّ خليل–[2] إلا أنّنا نلحظ بشكل لافت للنّظر، تأثّر صاحب الكتاب بأصول البنيويّة، خاصّة حينما يتعلّق الأمر بتحديد طبيعة اللّغة، أو اللّسانيات، أو علاقة هذا العلم بغيره من العلوم، أو في التّاريخ لمختلف مراحل هذا العلم؛ فبالنّسبة لمفهوم اللّسانيات أو علم اللّغة بتعبير محمود السّعران يرى أنّ اللّسانيات هي "العلم الذي يتّخذ اللّغة موضوعا له"[3] معتمدا في تعزيز هذا المفهوم على ما جاء به دي سوسير من تحديد طبيعة هذا العلم؛ حيث قال: "قال فرديناند دي سوسير في (محاضرات في علم اللّغة العام) إنّ موضوع علم اللّغة الوحيد والصّحيح هو اللّغة مُعتبرة في ذاتها ومن أجل ذاتها."[4] ثمّ يشرع في شرح هذا التّعريف ليصل من خلاله إلى أنّ المقصود بدراسة اللّغة من أجل ذاتها، هو "دراستها دراسة موضوعيّة، تستهدف الكشف عن حقيقتها؛ فليس من موضوع دراسته أن يحقّق أغراضا تربويّة مثلا، أو أيّة أغراض علميّة أخرى، إنّه لا يدرسها هادفا إلى ترقيّتها، أو إلى تصحيح جوانب منها أو تعديل آخر، إنّ عمله قاصر على أن يصفها ويحلّلها بطريقة موضوعيّة."[5] وإلى جانب الوقوف على مفهوم دي سوسير للّغة أو اللّسانيات يقف محمود السّعران على تحديد طبيعة اللّغة عند إدوار سابير الّذي ينفيّ بشكلّ قطعيّ أن تكون اللّغة غريزة بيولوجيّة موروثة، تنمو مع الإنسان وتتطوّر بتطوّر هذا النّمو؛ حيث يقول: "إنّ الكلام ليس نشاطا بسيطا ينتجه عضو أو أعضاء تلائم الغرض بطريقة بيولوجيّة. إنّه نسيج من الملاءمات معقّد التّعقيد، ومتنقّل أبدا –في المخّ، وفي الجهاز العصبيّ، وفي أعضاء النّطق والسّمع– ومتّجه نحو الغاية المرجوة، غاية التّوصيل."[6] ليظهر بذلك تأثّر محمود السّعران بهذا المنهج بشكل قطعيّ، وبخاصّة حينما يتعلق الأمر بالحديث عن علاقة اللّسانيات بغيرها من العلوم؛ بما فيها علم الاجتماع، والأنثروبولوجيا

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص1995.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص207.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص49.

[4]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص49.

[5]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص51.

[6]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص61–62.

(علم الأجناس البشريّة) وعلم الوراثة، وعلم وظائف الأعضاء، وعلم التّشريح، وعلم أمراض الكلام، والتّاريخ، والجغرافيا.[1]

ومن منطلق المفهوم الحقيقيّ للّسانيات والهدف من تأسيس هذا العلم، والعلاقة القائمة بينه وبين مختلف العلوم المجاورة، راح محمود السّعران ليُفصّل في كلّ جوانب اللّغة من مستويات، بدءا بالمستوى الصّوتيّ، ومرورا بالمستوى النّحويّ، وانتهاء بالمستوى الدّلاليّ، مع الإشارة إلى أنّه أوّل من استخدم مصطلح (بنية) في هذا النّوع من التّحليل.[2] وبالنّسبة للمستوى الأوّل وهو المستوى الصّوتيّ ذهب محمود السّعران إلى تتبع مختلف مراحل تاريخ هذا العلم في الحضارات القديمة وصولا إلى العصر الحديث؛ حيث يرى أنّ هذا العلم نشأن عند اليونان، ثّم الرّومان، ثم الهنود، ثم العرب، ليتطوّر فيما بعد في العصر الحديث على يد علماء اللّسانيات المحدثين في كلّ من أوروبا وأمريكا.[3] لينتقل فيما بعد محمود السّعران للحديث عن صورة هذا العلم في العصر الحاضر؛ حيث صار يشتمل بدوره على أربعة علوم فرعيّة، كلّ منها يشمل بدراسته جانبا من جوانب دراسة الأصوات؛ بما فيها علم الأصوات النّطقيّ أو الفيزيولوجيّ (الدّراسة الصّوتيّة الفسيولوجيّة) الذي يُعْنَى بدراسة أعضاء النّطق؛ بما فيها الرّئتان، والحلق أو الحنجرة، والفم، أو حركات المتكلّم الّتي تُحْدِث الصّوت. والثّاني علم الأصوات الفيزيائيّ (الدّراسة الصّوتيّة الفيزيقيّة) الذي يُعْنَى بدراسة انتقال الصّوت في الهواء، أو الموجات الصّوتيّة. والثّالث علم الأصوات السّمعيّ الّذي يُعْنَى بدراسة استقبال أذن السّامع للصّوت، أو الدّور الّذي تقوم به طبلة أذن السّامع في استقبال الصّوت من دون الإشارة إلى اسمه.[4] والّرابع علم الأصوات الفونولوجي الذي أرجأ الحديث عنه للمبحث الأخير من هذا الباب الّذي خصّصه للحديث عن دراسة الأصوات.

وينتقل بعدها كذلك محمود السّعران إلى الحديث عن مختلف آلات دراسة الأصوات تحت ما يُسمَّى بالدّراسة الصّوتيّة الآليّة أو علم الأصوات التّجريبيّ، متتبعا بذلك نهج تمام حسّان في التّعريف بأهم الآلات المستخدمة في دراسة الصّوت اللّغويّ عند المحدثين، مع مقابلاتها الأجنبيّة تجنّبا للخلط المصطلحيّ على القارئ العربيّ بين مختلف هذه الآلات. ومن أهمّ هذه الآلات التي عرض إليها محمود السّعران بالوصف والشّرح: مِجهَر الحُنجرة، وآلة تسوندبيرجيت، وآلة شيندلر وهوير، والبلاتوجرافيا

---

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص69–82.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص209.

[3]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: لمحة تاريخيّة.

[4]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: علم الأصوات اللّغويّة في صورته الحاضرة.

(الأحناك الصّناعيّة) والكيموجراف، والأوسيلوجراف، وأشعة إكس، وأسطوانات الجراموفون، وأسطوانات التّسجيل، والنّماذج والخرائط الخاصّة بأعضاء النّطق أو الأذن في أيّ حالة من حالة النّطق أو استقبال الصّوت؛ إلى جانب الأذن السّماعيّة أو المرهفة كما يسمّيها محمود السّعران.[1] لينتقل فيما بعد للحديث عن الكتابة الصّوتيّة التي اعتبرها وسيلة من وسائل هذا العلم أو أداة بالمعنى الحقيقيّ، في الوقت الذي تُعَدُّ فيه بالنّسبة لهذا العلم نتيجة، بعد أنْ استطاع علماء الأصوات أن يحدّدوا الصّفات المشتركة بين مختلف اللّغات، ليضعوا لها فيما بعد رسما موحّدا، يساعدهم في التّعبير عن هذه الأصوات، سمّي فيما بعد بالكتابة الصّوتيّة الّتي هي عبارة عن نظام خاصّ من الرّموز الكتابيّة، تمّ وضعه بعد المشاكل التي واجهتها اللّغات في تمثّل بعض الأصوات اللّغويّة في عمليّة التّرجمة على مستوى الأعلام أو المصطلحات الأجنبيّة.

وقد عرض محمود السّعران في هذا المبحث بالتّحديد لأنواع الكتابة الصّوتيّة التي عرفها هذا العلم بداية من تأسيس هذا النّظام في الكتابة، بدءا بنظام (الكلام المنثور) لگريم بِل، و(الخطّ الألف بائيّ) لأتو يسبرسن، ومرورا ببعض الألف باءات الّتي استخدمت لكتابة بعض اللّغات المنتميّة إلى أصل واحد أو منطقة جغرافية واحدة، بما فيها (ألف باء) لبسيوس المستعملة لكتابة اللّغات الإفريقيّة، وألف باء (لونديل) المستعملة لكتابة اللّهجات السّويديّة، وألف باء (بريمر) المستعملة لكتابة اللّهجات الألمانيّة، وألف باء (الجمعيّة الأنثروبولوجيّة الأمريكيّة) المستعملة لكتابة اللّهجات الهنديّة. وانتهاء بأشهر أنواع الكتابة الصّوتية، وأكثره شيوعا وهو (ألف باء الجمعيّة الصّوتيّة الدّوليّة) التي اشترك في وضعها العديد من علماء الصّوتيات المنتمين إلى هذه الجمعيّة، بما فيهم: إليس، وهنري سويت، وباسي، ودانيال جونز.[2]

لينتهي محمود السّعران في الجزء الأوّل من هذا الباب إلى حاجة الدّراسات اللّغويّة في الحضارة العربيّة حديثا، إلى هذا النّوع من الدّراسات اللّغويّة (الدّراسة الصّوتيّة) أمام ما يمكن أن يقدّمه لدراس اللّغة بصفة عامّة أو أيّ لهجة من لهجاتها بصفة خاصّة؛ باعتباره ممن يمكّن من الوقوف على دراسة اللّغة دراسة علميّة تقوم على الملاحظة والوصف، أو ممن يعين على فهم معاني بعض الألفاظ المتشابهة في النّطق، أو على دراسة اللّغة دراسة تاريخيّة أو مقارنة، أو وضع أبجديات دقيقة للغات التي لم تكتب بعد، وإصلاح الأبجديات التّقليديّة لتكون أدّق تمثيلا للنّطق، أو اعتماده في تمثيل نطق المفردات على مستوى المعجم، باصطناع نظام من الرّموز الكتابيّة أدق تمثيلا للنطق من الأبجدية التقليدية. بالإضافة

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: الدّراسة الصوتيّة الآليّة.

[2]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: الكتابة الصّوتيّة.

إلى الاستعانة به في إجادة نطق اللّغة الأولى أو الأصليّة وتعلّم نطق اللّغات الأجنبيّة.[1] ويعتبر من خلاله محمود السّعران أنّ من أسباب تخلّف الدّراسات اللّغويّة العربيّة حديثا، أو عجزها عن معالجة مختلف قضايا العربيّة في العصر الرّاهن؛ بما فيها تأسيس نحو للعربيّة على الأصول الحديثة، أو دراسة اللّهجات العربيّة الحيّة، أو المقارنة بينها وبين اللهجات القديمة، أو تبسيط النّحو أو إصلاح الكتابة، كأحد المحاولات التّربويّة لتيسير قواعد العربيّة على المتعلّمين، أو تيسير القراءات القرآنيّة عن طريق كتابتها بصورة أدقّ، تبيّن ما بينها من وجوه الخلاف، بحيث يكون تعلّمها أبسط وأيسر من أخذها عن طريق كتب التّجويد، كلّ هذا مردّه بالدّرجة الأولى إلى عدم الاستناد إلى هذا العلم في معالجة هذه القضايا التي يعدّ فيها علماء اللّسانيات العرب المحدثين علم الأصوات من باب التّرف علميّ.[2] والحقيقة إنّ هذا لا يُعَدُّ سوى جزءا لا يتجزّأ من حجم المشكلة الّتي يعاني منها البحث اللّغويّ في الوطن العربيّ عموما، إذا ما استثنينا تلك المحاولات الجادّة لتأسيس كتابة لسانية عربيّة، تعمل على استثمار نتائج اللّسانيات بمختلف فروعها في معالجة مختلف قضايا العربيّة، وتسهم في بناء البحث اللّساني العالميّ.

وينتقل محمود السّعران من خلال الجزء الثّاني من الباب المخصّص للدّراسات الصّوتيّة للحديث عن عمليّة النّطق، كفرع من علم الأصوات أو الدّراسات الصّوتيّة؛ حيث تعرّض من خلاله إلى مختلف أعضاء النّطق الأساسيّة والفرعيّة، مع تحديد مختلف الأوضاع الّتي يأخذها كلّ عضو في عمليّة النّطق، وتشمل هذه الأعضاء: الحنك (سقف الحنك) بأقسامه الثّلاث (مقدمة الحنك، ووسطه، وأقصاه) والفراغ الحلقيّ (التّجويف الحلقيّ) والحنجرة، والغلصمة، والوتران الصّوتيّان (الحبال الصّوتيّة) واللّسان، بأقسامه الثّلاث (أقصى اللّسان، ووسطه، وطرفه) والشّفتان، والأسنان.[3] ليمرّ بعدها محمود السّعران إلى الحديث عن آليّة نطق الأصوات عبر مختلف مجاري التّنفس؛ أين تعترض هذه الأعضاء مجراه محدثة هذه الأصوات اللّغويّة التي نسمعها؛ حيث اعتبر أنّ معظم الأصوات الكلامية يحدثها عمود هوائي متحرك يجري خلال فراغ ضيق في الفم، أو الأنف، أو الحلق ... والرّئتان في هذه الحال مصدرُ مجرى الهواء هما مبدأ العمود الهوائيّ، وجميع أصوات اللّغة العربيّة في نطقها الطّبيعيّ، تكون الرّئتان هما باعث المجرى الهوائي المتخذ في نطقها. مع إشارته إلى إمكانية أنْ يبدأ مجرى الهواء في مواضع أخرى من

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: حاجتنا إلى علم الأصوات العربيّة.

[2]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: من أسباب تخلّف دراستنا اللّغويّة.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص133–140.

غير الرّئتين بالنّسبة لنطق بعض الأصوات الكلاميّة في بعض اللّغات الأجنبيّة، وهي ما يسمّى حسب محمود السّعران بأصوات المصمصة.[1]

وقد خلُص محمود السّعران من هذا كلّه إلى أنّ عمليّة نطق الأصوات أو الآليّة الّتي يتمّ بها نطق أيّ صوت من الأصوات اللّغويّة، هي الأساس المتعمد في تصنيف الأصوات، حسب موضع النّطق إلى شفويّة، ولثويّة، ولهويّة، وحنكيّة، وحلقيّة، وسنّيّة... إلخ. أو حسب طريقة النّطق أو هيئتها، إلى صوت انفجاري أو احتكاكيّ... إلخ، أو حسب ما يعترض مجرى الهواء في الحلق وهما الوتران الصّوتيّان من تذبذب الوترين أو عدم تذبذبهما، إلى مجهورة، ومهموسة.[2] ليعرض فيما بعدُ إلى تحديد طبيعة الصّوت اللّغويّ أو الصّوت الكلاميّ بتعبيره، والذي اعتمد في تحديده على تعريف دانيال جونز للصّوت اللّغويّ؛ حيث يرى أنّ "الصّوت الكلاميّ عند دانيال جونز هو أصغر قطعة قابلة للتّبادل"[3] من دون أن يستند على تعريف القدماء أو اللّسانيّين المحدثين أو النّظريّة الوظيفيّة التي انكب أعلامها على دراسة هذا المستوى من اللّغة بشكل مستفيض، وهذا باعتباره يرى هذا التّعريف الأنسب لتحديد هذا المستوى من اللّغة، وبخاصّة مع نفي النّظريّة الطّبيعيّة أو الفيزيائيّة لوجود هذا النّوع من السّلاسل على مستوى الكلام؛ حيث يرى أنّ "تقسيم سلاسل الكلام إلى أقسام أو قطع أو عناصر، نسمّيها (الأصوات الكلاميّة) أمر ملائم لتحقيق أغراض الدّراسة اللّغويّة ... والواقع أنّه قد ثبت أنّ ما نسمّيه في الدّراسات اللّغويّة (الصّوت الكلاميّ) لا وجود له من وجهة نظر علم الطّبيعة (الفيزياء) كما ثبت أنّه إذا وليَ عنصر من العناصر التي نسمّيها (الصّوت الكلاميّ) عنصرا آخر فالأغلب أنّهما يتداخلان تدريجيّا؛ فقد اتّضح أنّ خواص ما نسمّيه (الصّوت الكلاميّ) تبدأ عادة في الظّهور قبل أن ينتهي (الصّوت الكلاميّ) السّابق له، وأنّهما يستمرّان في إظهار خواصّهما بعد أن يبدأ الصّوت التّالي."[4] وهو ما يؤكّد نفي وجود هذا النّوع من الأصوات اللّغويّة بالنّسبة لأصحاب النّظريّة الطّبيعيّة؛ فانعدام وجود مواضع للفصل بين مختلف هذه الأصوات أو عدم وضوحها بشكل بارز يمكن من تحديد كلّ صوت أو تمييزه عن بقيّة الأصوات، يجعل إمكانية الاعتراف بهذا المستوى لدى علماء الطّبيعة أمرا متعذّرا.

---

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص140–141.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص142.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص146.

[4]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص146.

وينتهي بعد هذا كلّه محمود السّعران إلى تقديم وصف لأصوات اللّغة العربيّة وفق هذا العلم الحديث أو ما يسمّى بالدّراسة الصّوتيّة عنده، إلى جانب التّمثيل لكلّ صوت من أصواتها حسب طبيعة الصّفة التي ينطق بها عن طريق ما يُسمّى بالكتابة الصّوتيّة. ويشمل هذا الوصف تقسيم الأصوات من حيث اعتراض مجرى الهواء إلى صوامت وصوائت، ومن حيث طريقة النّطق أو حالة ممرّ الهواء عند موضع النّطق، إلى انفجاريّة، وانفجاريّة احتكاكيّة، وغناء (أنفيّة) ومنحرفة، ومكرَّرة، ومستلبة (مستلّة) واحتكاكيّة، ومتمادة غير احتكاكيّة، وأشباه الصّوائت (أنصاف الصّوائت). وحسب موضع النّطق، إلى شفتاني، وشفوي سنّي، وسنّي، ومما بين الأسنان، ولثوي، ولثوي حنكي، وحنكي وسيط، وحنكي قصّي ولهوي، وحلقي، وحنجري. وهذا التّقسيم بالنّسبة للصّوامت، أمّا الصّوائت فقد اعتمد في تقسيمها أو تصنيفها على العضو المسؤول عن عمليّة نطقها وهما اللّسان والشّفتان؛ باعتبارهما العضوان الأساسيان اللّذان لهما دخل في تغيير شكل الممرّ الهوائيّ في حالة النّطق بالصّوائت، وعلى هذا الأساس تمّ تقسيم هذا النّوع من الأصوات بحسب الجزء الذي يُرْفَعُ من اللّسان، إما الأمامي أو الوسطيّ أو الخلفيّ، إلى أماميّة وخلفيّة ووسطى، ودرجة رفعه، إمّا ضيق أو نصف ضيق، أو مفتوح أو نصف مفتوح، إلى ضيقة ونصف ضيقة (شبه ضيقة) ومفتوحة ونصف مفتوحة (شبه مفتوحة).[1] ويعدُّ هذا التّصنيف للأصوات اللّغويّة عند محمود السّعران من التّصنيفات المعتمدة عند أصحاب التّحليل البنويّ في المدرسة البنويّة الأوروبيّة أو المدرسة البنويّة الأمريكيّة.

ويعرض بعدها محمود السّعران في نهاية هذا الفصل إلى الحديث عن بعض الظّواهر الصّوتيّة الفوق مقطعيّة، أو ما يُسمَّى حسبه أصوات اللّغة في الكلام المتّصل، والّتي تشمل عنده كلّا من البروز (الجهارة) والارتكاز بأنواعه القويّ، والضّعيف، والثّانويّ (الوسيط) والتّنغيم بنوعيه المرتفع (الصّاعد) والمنخفض (الهابط) معتبرا أنّ ما ندعوه بالنّبر، يعود أساسا إلى هذين العاملين الأخيرين وهما الارتكاز والتّنغيم.[2] من دون أن يضع مفهوما دقيقا لكلّ منهما، ليختم هذا الباب المُخصَّص للدراسة الصّوتيّة أو علم الأصوات، بحديثه عن الدّراسة الفونولوجيّة أو ما يُسمَّى بعلم الأصوات الوظيفيّ الذي ظهر مع أصحاب المنهج الوظيفيّ أو الدّراسة الوظيفيّة للّغة، وقد اعتبر من خلاله أن أصوات اللّغة العربيّة شأنها في ذلك شأن اللّغات الأخرى، تميّز بين نوعين من الأصوات أو الفونيمات؛ فونيمات تقابليّة (الوحدات الوظيفيّة) وفونيمات غير تقابليّة (الأصوات المحسوسة التي لا حصر لها) وهو ما عُرِّف في أدبيات

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الأوّل: علم الأصوات: تصنيف الأصوات.

[2]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص187–193.

النّظريّة الوظيفيّة بالأصوات الوظيفيّة والأصوات غير الوظيفيّة. بعد أنّ أشار إلى أنّ "الأصوات التي تستعملها لغة من اللّغات إذا كانت محدودة العدد؛ فإن هذا التّحديد قائم على أساس تجريدي... لأنّ أصوات أي لغة من اللّغات لا حدّ لها في واقع الأمر، وأنّ ما نسميه صوتًا واحدًا قد يتردّد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات؛ ولكنّه ينطلق في كل مرة بصورة خاصة، فالفتحة الأولى في قولنا (بَطَرَ) مثلا غير الفتحة الثّانية من النّاحية الصّوتيّة، وغير الفتحة الثّالثة... إن هذه الفتحات –وهي مختلفة من حيث تكوينها– متطابقة من حيث الوظيفة اللّغويّة الّتي تؤدّيها."[1] وهذه الوظيفة التي تؤدّيها الفتحة على مستوى اللّغة، ليست سوى النّطقُ بالصّوت مفتوحا؛ أي على الهيئة التي يكون فيها الفمّ مفتوحا أو غير مغلق بشكلّ كليّ كما في الضّمة. "وهذا التّطابق من ناحية، بين التّنوّعات أو الأفراد الكثيرة لوحدة صوتيّة معيّنة، هو الذي يردّ الأصوات الكثيرة المستعملة في لغة من اللّغات محدودة، وهو الذي يمكننا من تحليل السّلسلة الكلاميّة إلى وحدات متمايزة من حيث الدّلالة اللّغويّة، وعلى هذا الأساس نعتبر الفتحات الثّلاث، المختلفة صوتيًا، في كلمة (بَطَرَ) تنوعات وأفرادا لنفس الفونيم؛ فإنّ أيّ واحدة منها لو وُضِعَتْ مكان وحدة أخرى في أيّ كلمة من الكلمات العربيّة لما تغيّر معناها."[2]

كما أشار محمود السّعران إلى أنّ التّصوّر الخاصّ بالفونيم بالمعنى الّذي قدّمه، وهو إمكانيّة حدوث الصّوت الواحد على مستوى النّطق بكم من صوت أو فونيم، يعدّ تصوّرا جد حديث في علم اللّغة وفي علم الأصوات اللّغويّة،[3] رغم مضي ما يقارب الثّلاثين سنة أو أكثر على ظهوره مع أصحاب المدرسة الوظيفيّة بين سنتي 1928–1939، مقارنة بتاريخ إصدار هذا الكتاب، ليشير من خلاله إلى أنّ أصوات اللّغة العربيّة عموما ينطبق عليها هذا التّقسيم، بين التي لا تقابل صوتيّ بينها كما في النّونات المختلفة بالنّسبة لصوت النّون عموما، وبين التي بينها تقابل صوتيّ كما في صوتي الدّال والتاء بالنسبة لكلمة (داء) والضّمة والفتحة بالنّسبة لصوت الرّاء في كلمة (كرم) حيث تشير الفتحة (كَرَم) إلى اسميتها والضّمة (كرُم) إلى فعليتها، أو الفتحة والكسرة بالنّسبة لكلمة (سفر) حيث تشير الفتحة (سَفر) إلى جماعة المسافرين، والكسرة (سِفر) إلى الكتاب.[4] ليخلص من هذا كلّه على أنّ هذه القيم الخلافيّة بين الأصوات اللّغويّة، سواء كان هذا الخلاف تقابلا أو ليس تقابلا ليست واحدة بالنّسبة لجميع اللّغات، وبخاصّة بالنّسبة

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص194–195.

[2]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص195.

[3]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص195.

[4]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص196–197.

للأصوات التي يجمع بينها تقابل؛ لأنّ "أزواج الأصوات التي يحدث بينها (تقابل) تختلف في لغة عنها في أخرى عددا ونوعا، ومن هذا أن (السّين) ومجهوره (الزّاي) زوج بينه تقابل في العربية، فنحن نقول (سار و(زار) وهذا التقابل نفسه قائم في الفرنسيّة، فهذه اللّغة تميّز بين (Baisser) بمعنى (أن ينزل) أو (أن يخفض) أو (أن يهدئ) وبين (Baiser) بمعنى (أن يقبّل) وهذا التّمييز لا يقوم إلا على أساس التّقابل بين السّين والزّاي ليس غير. ولكن اللّغة الإسبانيّة، مع أنّها تعرف صوت (السّين) وتعرف صوت (الزّاي) لا تعرف هذا التّقابل الذي يُتّخذ للتّفريق بين المعاني؛ وذلك لأن (السّين) و(الزّاي) في الإسبانيّة (فردان) من فونيم واحد وليسا (فونيمين)."[1] وهذا ممّا يستلزم بالضّرورة وضع نظام فونيمي مستقلّ خاصّ بكلّ لغة من اللّغات التي تتوفّر على هذه الخاصّية؛ أي القيّم الخلافيّة بين الأصوات، سواء كان هذا الاختلاف تقابلا أو ليس تقابلا.

وينتهي محمود السّعران من هذا المبحث المتعلّق بعلم الأصوات الفونولوجيّ أو الفونولوجيا كما اصطلح على تسميته، إلى أنّ هذا التّحليل الوظيفيّ مكمّل بالضّرورة للتّحليل الفيزيائيّ والفسيولوجيّ للأصوات والنّطوق عامّة، وليس هذا بمغن عن ذاك. رغم محاولة بعضهم –ومدرسة براگ بالتّحديد– الفصل بين المجالين معتبرا علم الأصوات الفيزيائيّ (phonetics) علم طبيعيّ وعلم الأصوات الوظيفيّ (phonology) علم لغويّ؛ لأنّه ودون التّحليل الفزيائيّ والفيزيولوجيّ لجميع ظواهر النّطق، يجهل اللّغويّ الطّبيعة الحسيّة للتّقابلات المقرّرة. إنّ هذين النّوعين من الدّراسة يعتمد أحدهما على الآخر، وهما متكاملان، ومن العبث أن نحاول أن نقرّر أيّهما أفضل من أخيه. وتبعا لهذا يحسن تجميع الدّراستين معا تحت التّسمية العامّة التّقليديّة (علم الأصوات اللّغويّ).[2] وبهذا يقرّر محمود السّعران أنّ هذين العلمين هما فرعان عن علم أشمل هو علم الأصوات العام أو علم الأصوات اللّغويّة كما اصطلح على تسميته، وأنّ على العربيّة حتّى تكون دراستها دراسة علميّة أن تعتمد على هذا العلم بمختلف فروعه في دراسة هذا الجانب أو المستوى من اللّغة وهو المستوى الصّوتيّ.

وهذا فيما يتعلّق بالمستوى الأوّل وهو مستوى الأصوات، أما فيما يتعلّق بالمستوى النّحويّ فقد انطلق محمود السّعران في تحليله اعتمادا على ما جاء في المدرسة البنويّة الأمريكيّة أو بالأحرى التّوزيعيّة عند بلومفيلد وجوزيف فندريس، معتبرا أنّ التّحليل النّحويّ وفق هذه المدرسة يتمّ على مستويين، مستوى المورفولوجيا ومستوى النّظم (التّنظيم) وكلاهما يُنْطَلَق في تحليله من المفهوم

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص197.

[2]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص198–201.

الصّوريّ أو الشّكليّ للّغة؛ لأنّ "كلّ لغة تعرض المعاني بطرائق خاصة، ونحن نتلقى هذه المعاني مرتبة بالتّرتيب الذي يُقدّمه إلينا الكلام، أي في الصّور أو الأشكال اللّفظيّة الّتي يظهر بها الكلام... ومن أهمّ صفات التّحليل النّحويّ لهذه الأشكال اللّفظيّة أن يستبعد عالم اللّغة الأصول الفلسفيّة القديمة في التّحليل. كما يستبعد أيضا التّقديرات العقليّة وما إليها من تأويل وتفسير. ومن ثمّ؛ فإنّ أهم ما يُوصَف به هذا التّحليل النّحويّ أنّه (شكليّ) أو (صوريّ) لأنّه ينظر إلى الصّور اللّفظيّة المختلفة التي تعرضها لغة من اللّغات ثمّ يصنّفها على أسس معيّنة، ثم يصف العلاقات النّاشئة بين الكلمات في (الجملة) وصفا موضوعيّا. وهذا التّحليل –كما يرى السّعران– من ناحية أخرى هو (تحليل وظيفيّ) لأنّه يقوم كذلك على إدراك (الدّور) الذي تقوم به الكلمة في الجملة."[1]

ثمّ يعرض محمود السّعران إلى العلاقة التي تجمع بين التّحليل السّابق الفونولوجيّ والتّحليل النّحويّ معتبرا كلاهما يمكن عدّه تحليلا شكليّا حيث يقول: "إن كلا من (التّحليل الفونولوجيّ) و(التّحليل النّحويّ) تحليل شكليّ. والتّحليل الفونولوجيّ ينبغي في دراسة لغة من اللّغات، أن يتمّ قبل التّحليل النّحويّ لها، كما ينبغي أن يتم دون أي إشارة إلى، أو أيّ اعتماد على (الوحدات النّحويّة) مثل: المورفيمات والكلمات أو الفصائل النحوية: كالجنس، والعدد، والزّمن... إلخ. وهكذا تُعتَبر (الفونولوجيا) الحلقة الوسطى بين مادة النُّطق، وهي موضوع الدّراسة الصّوتيّة باستثناء الدّراسة الفونولوجيّة بطبيعة الحال، والتّحليل النّحويّ."[2] أمّا الفرق بين هاتين الدّراستين أو التّحليلَيْنِ الشّكليَيْنِ؛ أي التّحليل الفونولوجيّ والتّحليل النّحويّ؛ فيرى محمود السّعران أنّ الفرق بينهما؛ يكمن بالدّرجة الأولى في العناصر الشّكليّة النّاتجة عن هذا التّحليل أو ذاك؛ "لأنّ (الفونيم) و(المقطع) هما العنصران الأساسيان في التّحليل الفونولوجيّ، و(المورفيم) و(الكلمة) هما العنصران الأساسيان اللّذان يدرسهما النّحو. وإن المورفيم والكلمة، هما نموذجان يتردّدان في السّلسلة الكلاميّة من طبيعة منفصلة عن طبيعة النّماذج المتردّدة في الكلام، والتي تُفسَّر على أساس فونولوجي، وذلك كنماذج البنية المقطعيّة (التّركيب المقطعيّ)."[3]

ومن هذا المنطلق الذي فرّق فيه محمود السّعران بين التّحليل الفونولوجيّ والتّحليل النّحويّ، راح يفصّل في طريقة تحليل هذه المورفيمات على مستوى النّحو والنّحو الوصفيّ بالتّحديد، وقد أشار حلمّي

---

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص212. ومحمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص206–207.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص209–210.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص210.

خليل في هذا الموضع بالتّحديد إلى أنّ محمود السّعران "بغضّ النّظر عن تقسيمه لهذه الوحدات النّحويّة إلى مورفيمات وكلمات؛ إذ الكلمات تدخل في إطار المورفيمات الحرّة، طبقا لتقسيم بلومفيلد لها؛ فإنّنا نلمح عنده محاولة للتّوفيق بين آراء بلومفيلد التّصنيفيّة الشّكليّة واستبعادها للمعنى، وآراء فيرث الذي ينطلق في نظريته من المعنى."[1] ويتجلّى هذا في قوله: "إنّ الحقائق الأساسيّة التي تقوم عليها الأسس النّحويّة، يبيّن أنّ اللجوء إلى المعنى (كما يُفهَم عادة أو إلى المعنى على المستوى الدّلاليّ) لا ضرورة له، وأنّه عند ما يصطدم بالشّواهد الشّكليّة يكون مضلّلا. وفيما عدا ما يصح من أن المادّة اللّغويّة كلّها ذات معنى على مستويات مختلفة (هي المستوى الفونولوجيّ والمستوى النّحوي...إلخ) فلا لجوء إلى المعنى في تقدير الأسس النّحويّة."[2] وبعدها مباشرة ينفي هذا قائلا: "ولا حاجة بنا إلى أن نقول إنّ هذا لا يتضمّن استبعاد اتّخاذ المعاني في البدء، معالمَ أو مشيرات في المراحل الأولى من التّحقيق النّحوي. كما أن ما قلناه من أن التّحليل النّحويّ لا يلجأ إلى المعنى، لا يتضمّن أن عرض نظام نحوي ما، ينبغي ألا يقرّر أي معان أو فصائل دلاليّة، ترتبط ارتباطا وثيقا أو ضعيفا بالفصائل الشّكليّة، ولو أنّه من الواضح أن الأفضل أن أمثال هذه المعاني ينبغي أن تقرّر في عبارات موضوعيّة."[3] إلا أنّنا لا نرى في هذين القولين محاولة للتّوفيق بين منهجين مختلفين في دراسة اللّغة، أحدهما بنويّ والآخر سياقيّ أو تداوليّ، لأنّ استعانة علم النّحو بعلم الدّلالة أو المعجم تحديدا حسب محمود السعران مرتبط بظرف آنيّ، لا يتجاوز فيه الاستعانة بهذا العلم في تحديد طبيعة المقولات النّحوية، أو تصنيفها، حسب دلالتها في المعجم كالاسميّة، والفعليّة والحرفيّة، أو الفصائل النحويّة، كالجنس، والعدد، والشّخص، كما سيأتي بيانه.

ومهما يكن من موقف تجاه ما ذهب إليه محمود السّعران في استبعاد المعنى من الدّراسة النّحويّة أو اعتباره جزءا منها؛ فإنّ طريقة تفصيله في دراسة المورفيمات وفقا لمنهج النّحو الوصفيّ تتمّ على مستويين –مثلما أشار إليه سابقا– المستوى الأوّل وهو مستوى المورفولوجيا مثلما اصطلح على تسميته، وهو مصطلح مشتق من اللّفظ اليونانيّ (morphé) الذي يَعنِي (شكل) أو (صورة) ويُعنَى بدراسة العلاقات التي تنشأ بين المدركات أو المعاني؛ أي بين هذه المورفيمات وما تدلّ عليه في العالم

---

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص212.

[2]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص213. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص212–213.

[3]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص213–214. وحلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص213.

الخارجيّ.[1] لهذا راح يفصّل ضمن هذه الدّراسة بين مختلف أنواع المورفيمات على مستوى اللّغة العربيّة تحديدا، بينما يكون فيه المورفيم عنصرا صوتيا؛ أيّ صوتا واحدا، أو مقطعا، أو أكثر من مقطع، أو كلمة مستقلّة، يلحق الكلمات الدّالة على المعانيّ، لتحديد طبيعة الكلمة من حيث فصيلتها النّحوية (اسميّة أو فعليّة) أو من حيث الجنس (مذكرة أو مؤنّثة) أو من حيث العدد (مفردة، أو مؤنّثة، أو جمع) أو من حيث الشّخص (متكلّم، أو مخاطب، أو غائب). مع الإشارة إلى موضع هذه المورفيمات بالنّسبة للكمات التي تلحق بها وهو إما سابقة: كياء المضارعة في (يضرب) أو لاحقة: كما في واو الجماعة في (يضربون) أو حشو: كألف (ضارب) أو جزءا منها كحركة الرّاء في (اضرِب) أو الباء في (ضاربَة) أو مستقلة كالضمائر المنفصلة في نحو قولك: هما قالتا. إلى جانب خاصيّة التّصريف فيما يتصرّف من هذه المورفيمات التي اعتبرها صوتيّة، ككان وأخواتها، وأفعال الشّروع.[2] وبين ما يكون فيه المورفيم تغييرا في طبيعة العناصر الصّائتة أو ترتيبها، كما في جمع التّكسير بالنّسبة لكلمة: جَمل جِمَال، وخَروف خِراف، وكَبير كِبار، وبَيت بُيوت. أو اشتقاق المبنيّ للمجهول من المبني للعلوم كما في كلمة: فُتِحَ من فَتَح، وقِيل من قَال، ودُعي من دَعا، وأُكرم من أَكرم، وانفُصل من انفَصل، واستُخرِج من استَخرَج ونحوها. أو التّمييز بين اسم الفاعل واسم المفعول، كما في: ممضِي وممضَى، ومذِيع مذَاع، ومستخرِج ومستخرَج) والتّنغيم والارتكاز والوقف.[3] إضافة إلى القسم الثّالث من هذه المورفيمات وهو ما يكون فيه المورفيم موضعا تحتلّه الكلمة، وهو ينطبق بشكل أكبر على اللّغات الهندو–أوروبيّة الّتي لا تعتمد على خاصّية الإعراب في بيان الوظائف النّحويّة كما في اللّغات الحامية–السّامية؛ بل تعتمد بالدّرجة الأولى على الرّتبة في بيان هذه الوظائف، ويمثّل محمود السّعران لهذا النّوع من المورفيمات بالمثال التّقليديّ الذي تورده الكتب الفرنسيّة خاصّة، وهو (Pierre Frappe Paul) الذي يعني بالعربيّة (پيير يضرب پول) والذي لو وضعنا فيه (پول) مكان (پيير) لأصبح فيه (پول) هو الضّارب و(پيير) هو المضروب.[4]

وينتقل بعدها محمود السّعران إلى المستوى الثّاني من الدّراسة النّحويّة للمورفيمات، وهو النّظم أو التّنظيم، معتبرا إيّاه "يُعنَى بترتيب الكلمات في الجمل؛ أي أنّه يدرس الطّرق التي تتألّف بها الجمل من الكلمات؛ فدراسة النّظم في جوهرها هدفها تحديد القواعد المألوفة في ترتيب الأقسام (الطّبقات)

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص216–217.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص219–222.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص222–225.

[4]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص225–226.

الشّكليّة."[1] وبمعنى آخر فإنّ النّظم هنا يُقْصَدُ به عند محمود السّعران مجموعة القواعد النّحويّة التي تُحدِّد طريقة رصف الكلمات بعضها إلى جانب بعض، مع بيان العلاقات النّحويّة القائمة بينها، كالفاعليّة، والمفعوليّة، والإضافة، والتّبعيّة وغيرها من العلاقات النّحويّة. ليختم محمود السّعران حديثه عن مستوى المورفولوجيا ومستوى النّظم في التّحليل النّحويّ للمورفيمات، بالحديث عن منهج الدّراسة اللّسانيّة الحديثة لكلٍّ منهما، وبالتّحديد المنهج الشّكليّ أو المنهج البنويّ عند المدرسة التّوزيعيّة؛ منتقدا المنهج التّقليديّ في دراسته لهذين المستويين، بعد أن وقف على كلام لعالم النّفس الأمريكيّ جون بيسيل كارول (John Bissell Carroll) يصف فيه التّحليل الذي يعتمد المعنى في دراسة هذا المستوى (المستوى النّحويّ) بمنهجيه المورفولوجيا والنّظم؛ حيث قال: "يقول الأستاذ كارول: إنّ المنهج التّقليديّ المتّبع في دراسة (المورفولوجيا) و(النّظم) هو التّحقّق من أقسام الكلام المختلفة (الاسم، الفعل، ...إلخ) وملاحظة التّغيّرات التي تطرأ عليها من النّاحيّة الشّكليّة في الظّروف النّحويّة المختلفة، ووصف ترتيب هذه الأشكال في جمل طبقا (لمعاني) هذه الجمل. وكان الاعتقاد أنّ لكلّ قسم من أقسام الكلام وظيفة محدّدة؛ فالأسماء تدلّ على (الأشياء) وأحيانا على (الأشخاص) والأفعال تدلّ على (الأحداث) والصّفات تدلّ على (الكيفيّات)."[2] والذي اعتبر من خلاله أنّ هذه الطّريقة أثبتت صلاحيّتها، عندما طُبّقت على لغات من العائلة الهندو–أوروبيّة، ولكنّها تحتاج إلى تعديلات جوهريّة عندما تطّبقّ على لغات معيّنة تختلف بنيتها، كالإنجليزيّة مثلا؛ الّتي لا إمكانيّة فيها لاعتبار أفعال من نحو (happen , mak, hit, semm, be) أو ما يسمّى بالأفعال الرّوابط، دالّة على أحداث؛ إضافة إلى أنّ هذه الأفعال لا تقع دائما في نفس المواضع في تركيبات الجمل.[3] لينتهي محمود السّعران من هذا التّحليل إلى أنّ "الخطأ الأساسيّ في الطُّرق التّقليديّة في المورفولوجيا والنّظم، أنّ المبادئ التي قامت عليها، بالإضافة إلى عنايتها البالغة بالتّحليل المنطقيّ إلى أقسام أو فصائل، على أساس (المعنى) قد أدّيا إلى معرفة نتائج التّحليل مقدّما."[4]

وفي معرض عرضه لمنهج علم اللّغة الحديث في تحليل هذا المستوى من اللّغة أو المستوى النّحويّ، وبالتّحديد مستوى المورفولوجيا ومستوى النّظم، أكّد محمود السّعران على أنّ "علم اللّغة الحديث قد نجح في التّغلّب على هذا الاتّجاه العقليّ، وفي خَلق تحليلات موضوعيّة للّغة. وإنّ اللّغويّين

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص226.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص227–228.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص228.

[4]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص228.

ليجابهوا صعوبات بالغة في القيام بهذه التّحليلات، ولكن أصول المنهج الحديث أصبحت راسخة."[1] وأمّا عن طريقة التّحليل في هذا العلم الحديث فيشير محمود السّعران إلى أنّ "اللّغويّ يبدأ تحليله بالوصول إلى (فونيمات) اللّغة التي يدرسها، ثمّ يبحث بعد ذلك عن طرق يقسّم بها الكلام المنطوق إلى وحدات (شكليّة). وإنّ كلّ وحدة شكليّة تتكوّن من مجموعة من الفونيمات، وسيجد مجموعات كبيرة من الفونيمات كثيرة الورود في المادّة التي يحلّلها، ولكنّه لا يستطيع الجزم بأنّ كلّ هذه المجموعات تكوّن وحدات حقيقيّة في اللّغة؛ فربما كان بعض هذه المجموعات يتألّف من نهاية وحدة وبدء الوحدة التّاليّة. ولكن من حسن الحظّ أنّ في كلّ لغة بعض الخصائص (السّمات) التكوينيّة، من شأنها أن تهدي للوصول إلى الحدود بين الوحدات... ويستطيع اللّغويّ بالاهتداء بهذه الخصائص التّكوينيّة، وبغيرها من الظّواهر أن يحدّد ما يُسمّى المورفيمات الخاصّة باللّغة... وبعد تحديد مورفيمات اللّغة؛ يأخذ اللّغويّ في دراسة الطّرق التي تأتلف بها المورفيمات في كلمات، والطّرق التي تأتلف بها المورفيمات في كلمات، والطّرق التي تتغيّر بها المورفيمات في التّركيبات النّحويّة المختلفة، وهذه الدّراسة تُعرف باسم المورفولوجيا. ثمّ يأخذ في دراسة النّظم."[2] وبهذه المراحل الثّلاث حدّد محمود السّعران طريقة التّحليل الشّكلي أو البنوي للّغة، معتبرا فيها أنّ دراسة اللّغة أو تحليلها وفقا لهذا المنهج، يقتضي المرور بثلاثة مراحل لا غير، وهي أوّلا؛ التّمييز بين الفونيمات، ثم ثانيا؛ تحديد المورفيمات وهذا بالنّسبة لمنهج الفونولوجيا، ثمّ أخيرا تحديد طريقة ترتيب هذه المورفيمات في اللّغة وهو منهج النّظم كما يسمّيه. في استبعاد كلّي للمعنى من هذا التّحليل، وإنّ كان لابدّ من دراسته فلتكن دراسة المعنى الشّكليّ (البنويّ) ليس إلا؛ حيث أورد في هذا السّياق تعريفا للنّحو عند عالم اللّغة الأمريكيّ تشارلز كاربنتر فرايز (Charles Carpenter Fries) الذي يقول فيه "إنّ نحو لغة من اللّغات يتكوّن من الوسائل (الصّور) الّتي تحدّد المعاني الخاصّة بالبنيّة"[3] وكلاما للأستاذ كارول يشرح فيه هذا التّعريف، يؤكّد فيه على هذه الحقيقة بالنّسبة للنّحو، وهي دراسة المعنى الشّكليّ؛ حيث قال: "إنّ (معاني البنية الّغويّة) هي تلك المعاني التي تحملها نماذج من التّرتيب، واختيار الشّكليّة في مقابل (المعاني القاموسيّة) معاني الأشكال ذاتها. ومن أمثلة (معاني البنية) التي يحدّدها تركيب الجملة، تلك المعاني التي تدور على ما إذا كانت الجملة تقريرا، أو استفهاما، أو رجاء...إلخ. ومن (معاني البنية) ما يتعلّق بالأدوار التي تؤدّيها العناصر المختلفة المشار إليها (من، أو

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص230.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص230–231.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص231.

ماذا الذي أحدث الحدث...إلخ) والزّمن النّسبيّ الذي يصدق عنه القول. وإنّ تقرير (معاني البنية) الخاصّة بالجنس و(زمن الفعل) و(هيئة الفعل) وغيرها، جزء من وصف نظام أيّ لغة من اللغات. ومع ذلك ينبغي أن نتحقّق من أنّ هذه المعاني، ليست إلا معاني (شكليّة) و(خاصّة بالبنيّة)."[1]

ويختم محمود السّعران حديثه عن منهج علم اللّغة الحديث في التّحليل النّحوي، بحديثه عن الفصائل النّحويّة، أو ما يُسمَّى بأقسام الكلام عند النّحاة وسماتها الدّلاليّة (المعجميّة) في النّحو، كالجنس من حيث التّذكير والتّأنيث، والعدد من حيث الإفراد، والتّثنيّة، والجمع، وطبيعة الشّخص من حيث كونه متكلِّما، أو مخاطَبا، أو غائبا، والزّمن بالنّسبة للفعل، من حيث المُضي والمضارعة والأمر، والملكيّة من حيث الإضافة أو التّبعيّة، وهي المعاني التي أطلق عليها محمود السّعران اسم الفصائل النّحويّة، مشيرا إلى اختلافها بين اللّغات عددا ونوعا. وإلى أنّ المُعوّل في تحديدها يجب أنْ ينظر فيما تؤدّيه هذه الكلمات من وظيفة على مستوى الكلام، وعلى الشّكل الذي تتّخذه فيه؛ لكي يستطيع أن يحدّد مختلف الفصائل النّحويّة بالنّسبة للغة من اللغات. وإلى أنّ (المورفولوجيا العامّة) ترى من واجبها أنْ تُصنِّف هذه الفصائل، وأن تصل إلى ماهيتها؛ من خلال بناء نظريّة عامّة للفصائل النّحويّة تتجاوز كلّ هذه الاختلافات.[2]

ويركّز محمود السّعران في حديثه عن هذه الفصائل النّحويّة على فصيلة الجنس، باعتباره العنصر الأكثر ظهورا في اللّغات الطّبيعيّة، مشيرا من خلاله إلى أنّ الجنس اللّغويّ ليس بالضّرورة مطابقا للجنس في العالم أو الواقع الطّبيعيّ؛ فالتّواضع أو الاصطلاح هو الذي ذكّر (الهواء) وأنّث (الأرض) و(السّماء) في العربيّة، وإلا لما اختلفت اللّغات في تذكير الأسماء وتأنيثها. وأنّ دراسة تاريخيّة لفصيلة الجنس في لغة من اللّغات، تدلّ دلالة قطعيّة على أنّه خاضع للتّغيّر مثله في ذلك مثل الأصوات والمعاني. وأنّ اللّغات لا تسير على نمط واحد في التّمييز بين الأسماء من حيث الجنس، فالعربيّة تقتصر في تمييز الجنس على صفة التّذكير والتّأنيث في حين تتجاوزهما الإغريقيّة إلى صفة ثالثة وهي صفة الحيادة (الجنس المحايد).[3] كما تعرّض من خلاله إلى العلامات الشّكليّة التي يمكن من خلالها التّمييز بين الجنسين في هذه اللّغات؛ فالعربيّة مثلا تحدِّد تذكير الاسم أو تأنيثه عن طريق (الإسناد) و(الصّفة) والذي يبيّن أنّ (السّماء) مذكرة أو مؤنّثة هو وصفها، كأن نقول: السّماء صافيّة، لا (الصّافي) أو الإخبار عنها

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص231–232.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص232–233.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص234–235.

كأن نقول (أمطرت السّماء) لا (أمطر). أمّا الفرنسيّة الحديثة لا يُحدِّد فيها تذكير الاسم أو تأنيثه علامةٌ شكليّة تلحق الاسم، إنّ الأداة والصّفة اللتين تصحبان الاسم هما اللتان تختلفان صيغة تبعا لاختلاف الجنس؛ فالمذكر تصحبه الأداة (le) فيقال (le soleil) أي الشّمس؛ والمؤنّث تصحبه الأداة (la) فيقال (la fille) أي الفتاة."[1]

هذا وتحدّث محمود السّعران عقب هذا المبحث مباشرة عن أصول النّحو الصّرفيّ، التي اعتبر من خلالها أنّ تحديد الفصائل النّحويّة للمورفيمات أو الكلمات، أو ما أطلق عليه اسم (معاني الأشكال النّحويّة) وهو يقصد به المعنى النّحويّ والمعجميّ أو الفصيلة التي تنتمي إليها، لا بُدَّ أن تُراعى فيه الفروق بين اللّغات في معاني هذه الأشكال النّحويّة التي تأخذها هذه المورفيمات؛ والعلاقة القائمة بين هذه الأشكال والمعاني ضمن اللّغة الواحدة؛ لأنّ "معنى (المذكّر) في اللغة التي تُقسِّم الاسم إلى مذكَّر ومؤنَّث ليس إلا، غير معنى المذكّر في اللغة التي تُقسِّم الاسم إلى (مذكّر) و(ومؤنّث) و(محايد). والاسم (المفرد) في اللغة التي تتبع نظاما ثنائيا في تقسيم الاسم؛ من حيث العدد إلى مفرد وجمع، ذو معنى نحويّ، غير المعنى النّحويّ للمفرد في اللغة التي تتبع في تقسيم الاسم من هذه النّاحية نظاما ثلاثيا (مفرد) (ومثنّى) و(جمع)."[2] كما أشار إلى أنّ الفصيلة النّحويّة نفسها يختلف معناها باختلاف اللّغات، "فالاسم فصيلة نحويّة يتحدّد معناها، باعتبار ما تقابله في اللّغة موضوع الدّرس؛ فمعنى الاسم في اللغة التي تتبع نظاما نحويّا ثلاثيّا، تنقسم فيه الكلمة إلى (اسم) و(فعل) و(أداة) يختلف عن معنى الاسم في نظام نحويّ خماسيّ تنقسم فيه الكلمة إلى (اسم) و(فعل) و(أداة) و(صفة) و(ضمير)."[3] وعلى هذا الأساس أكّد محمود السّعران على ضرورة مراعاة (النّظام الدّاخليّ للعلاقات) وهو يقصد به كذلك العلاقة المتبادلة بين العناصر الشّكليّة (المورفيمات) وهذه المعاني (الفصائل النّحويّة) في تصنيف هذه المورفيمات، وتحديد فصيلتها النّحويّة، باعتباره أساس الوصف النّحويّ السّليم، والنّظام الذي يقرّر المعاني على المستوى النّحويّ في مصطلحات وظيفيّ مناسبة للغة البحث؛ بل يُعَدُّ النّموذج الذي يحتفظ به ويحقّقه كلّ متكلّم من أهل اللّغة في حياته اليوميّة.[4] مع تقديمه لمجموعة من الوصايا للواصف النّحويّ في وصفه لما يسمى بالأشكال النّحويّة، والنّظام النّحويّ، والأقسام النّحويّة، والبنية الشكليّة، واللغة

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص236.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص237.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص238.

[4]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص239.

المتخصّصة، والدّخيل من الألفاظ، والأقسام النّظميّة، والوظائف النّظميّة، وكل ما له صلة بهذا المستوى من اللغة أو المستوى النّحويّ، مركزا اهتمامه الأوّل على هذه الخاصّية في عمليّة الوصف، وهي أنّ المبادئ العامّة المقرّرة في الوصف النّحويّ ينبغي أن تُحدَّد بالنّسبة لنظام اللّغة موضوع البحث.[1]

وختاما تعرّض محمود السّعران في هذا الباب الذي خصّصه للحديث عن المستوى النّحويّ ومنهج الدّراسة النّحويّة فيه، إلى الحديث عن النّحو المقارن، وهذا بعد تعرُّضه إلى كلّ من المنهج الوصفيّ والمنهج التّاريخيّ والمنهج المقارن في الدّراسة اللّغويّة، وموضوع كلّ منهج على حدة وغايته، ليخلُص من خلالها إلى أنّ "منهج الدّراسة اللّغويّة المقارنة من الدّقة والسّلامة والقوّة، بحيث إنّها مكّنت بلومفيلد من إعادة بناء بعض اشكال ما يُسمّى (اللّغة الألجونكيّة) الأصلّية أو الأمّ ومكّنت (هوورف) من أن يحدّد معالم (اللغة الأوتو–أزتكيّة) الأصليّة، وهي لغة مُفترضَة لمجموعة من اللغات مُستعملَة في الجنوب الغربيّ من أمريكا الشّماليّة، وفي بلاد المكسيك."[2] وفي الوقت ذاته يُقِرُّ أنّ المُقارنَة عادة ما تكون منهجا قاصرا في أحايين كثيرة، خاصّة حينما يتعلق الأمر بالمفردات، "فعلى الرّغم مما يقدّمه المنهج المقارن من فوائد جلّى للدّراسة اللّغويّة، إلا أنّه يبدو قاصرا في حالات كثير. ومن ذلك مثلا أنّ (الشّبه) الذي يلاحظه المقارنون بين مجموعة اللغات المدروسة غالبا ما يكون خدّاعا لا سيما في موضوع المفردات."[3]

وأمّا فيما يتعلّق بالمستوى الدّلاليّ وهو آخر مستوى في التّحليل البنويّ عند محمود السّعران، فإنّه يعتبر أنّ الدّلالة في هذا التّحليل هي غاية الدّراسات الصّوتيّة، والفونولوجيّة، والنّحويّة، وحتّى القاموسيّة (المعجميّة).[4] وقد ذهب حلمي خليل إلى أنّ هذا المستوى من التّحليل البنويّ عند محمود السّعران يغلب عليه الجانب التّاريخيّ أكثر من التّحليليّ؛[5] وذلك لأنّه لم يستثمر مبادئ هذا العلم في التّحليل البنويّ للغة العربيّة فيما يتعلّق بهذا المستوى، كما فعل مع المستويين الأوّلين وهما المستوى الصوتيّ والنّحويّ؛ فهو تعرّض بعد حديثه عن قصور المعنى القاموسيّ أو المعجميّ، وكذا طريقة تحصيل المعنى أو اكتسابه عند الطّفل، والفرق بين المعنى المنطقيّ والمعنى النّفسيّ في الدّلالة، وأنواع التّغيّر الدّلاليّ، إلى نشأة هذا

[1]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص238–240.

[2]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص251–252.

[3]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص256.

[4]– محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص262.

[5]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص214.

العلم عند علماء الغرب، وتحديدا عند كلٍّ من ميشيل بَرَيِيل (Michel Breal) وأوجدن (Ogdan) وريتشاردز (Richards) وبرِدجمان (Bridgman) وثورمان أرنولد (Thurman Arnold) وألفريد كورزيبسكي (Alfred Korzybski) وستيوارت تشيز (Stewart Chase) وهذا في المبحث المخصّص لدراسة (مناهج دراسة المعنى) ليختم هذا المبحث بحديثه عن نظريات علم الدّلالة.[1]

ويذهب حلمي خليل كذلك فيما يتعلّق بالتّحليل البنويّ لمستوى الدّلالة عند محمود السّعران إلى أنّ محمود السّعران، يظهر بشكل واضح تأثّره في دراسة هذا المستوى من اللغة، بالمدرسة الاجتماعيّة الإنجليزيّة التي يمثّلها فيرث؛ وهذا باعتبار أنّ "السّياق عنده أو العناصر غير اللغويّة ذات دخل كبير في تحديد المعنى؛ بل هي جزء من الموقف الكلاميّ يتمثّل في شخصية المتكلّم والسّامع، وما بينهما من علاقات، وما يحيط الكلام من ظروف وملابسات ويدلّل على ذلك بنصوص وعبارات يستقيها أحيانا من الشّعر الجاهليّ، وأمثال العرب والقرآن الكريم والشّعر الصّوفيّ والأحاديث اليوميّة."[2] في محاولة منه إثبات قصور المعنى المعجميّ أو القاموسيّ كما يسمّيه.

أمّا عن طريقة تحصيل المعنى أو اكتسابه عند الطّفل، فيرى حلمي خليل أنّ محمود السّعران يرى أنّ طريقة اكتساب هذا المستوى من اللغة عند الطّفل خاصّة، يكون عن طريق السّماع والتّقليد، وإن كانت النّظريّة اللغويّة المعاصرة قد رفضت فكرة التّقليد من أساسها؛ لتفسير النّمو اللّغويّ عند الطّفل، ونادت بالقدرة الفطريّة التي يُولَد الطّفل مزوّدا بها، والتي تعينه على التّحكم في مستويات اللّغة المختلفة.[3] مشيرا من خلال هذا إلى النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة التي لم يكن محمود السعران على إطلاع بها أصلا أو لم يدركها قطُّ، باعتبار أن تاريخ وفاته كان بعد ظهور هذه النّظريّة بست سنوات فقط.

وأمّا عن تمييز محمود السّعران بين نوعين من المعنى أو الدّلالة، فيرى حلمي خليل أن محمود السّعران قد وقف في تحليله للمعنى على نوعين من الدّلالة الخاصّة باللفظ، وهما المضمون المنطقيّ الذي يعادل عنده المعنى المعجميّ، والمضمون النّفسيّ الذي يختلف من فرد إلى فرد، طبقا لثقافته وطبقته الاجتماعيّة، كما خلُص إلى أنّنا لا نستعمل الكلمات بمعناها المنطقيّ منفصلا عن مضمونها

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، الباب الرّابع: علم الدّلالة أو دراسة المعنى.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص214.

[3]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص215.

النّفسيّ."[1] وهذا ما يعني أنّ المَعنيَين يظلان حاضرين مع بعضهما البعض في جميع الأحوال التي تُستخدَم فيه الألفاظ لنقل المعاني.

ويعرج فيما بعد حلمي خليل إلى ما يُسمَّى عند علماء الدّلالة بقوانين تغيّر المعنى، ليعرض إلى أنواع التّغيّر الدّلاليّ عند محمود السّعران، والتي من بينها التّغيّر الانحطاطيّ، والتّغيّر المتساميّ، وتغيّر التّعميم، وتغيّر التّخصيص. ثمّ إلى علاقة هذا التّغيّر الدّلاليّ بالتّاريخ الثّقافيّ للمجتمعات. مشيرا في الوقت ذاته إلى أنّ محمود السّعران وتحت عنوان (مناهج دراسة المعنى) عرض لتاريخ الدّرس الدّلاليّ منذ نشأته على يد (ميشال بريال) عام (1897م) وحتّى ظهور نظريّة فيرث في الأربعينات من هذا القرن (القرن العشرين) مقسّما هذا التّاريخ إلى قسمين: الأوّل خاص بكتابات غير اللغويّين، والثّاني خاصّ بكتابات علماء اللغة في دراسة الدّلالة.[2]

وأمّا فيما يتعلّق بنظريات البحث في الدّلالة؛ فقد اعتبر حلمي خليل أنّ محمود السّعران يَعتبِرُ أنّ نظريات البحث في المعنى أو الدّلالة، تبدأ عند جميع علماء اللغة من دي سوسير مؤسّس المدرسة الاجتماعيّة في دراسة اللغة، والتي استند في بنائها على نظريّة دوركايم (Émile Durkheim) في علم الاجتماع، والتي تُصبِح فيها اللغة من جملة الظّواهر الاجتماعيّة أو ظاهرة اجتماعيّة في حدّ ذاتها. مفرّقا في الوقت ذاته بين ثالوث دي سوسير الشّهير (اللغة واللسان والكلام) لينتهي إلى أنّ لغة مجتمع معيّن هي شيء أو ظاهرة مستقلّة عن الفرد. وأنّ الكلمات من حيث هي علامات ذات وجود مستقلّ في كلّ لسان عن الفرد، وأنّ معناها اجتماعيّ في جوهره؛ ولذلك فإنّ القيمة اللغويّة للكلمة تكمن في شيئين: الفكرة والصّورة السّمعيّة التي تدعو الفكرة؛ ولذلك فإنّ الكلمة داخل النّظام اللغويّ، كما يقول دي سوسير، ما هي إلا علامة لغويّة نفرّق بها بين فكرتين، وأنّ قيمة كلّ علامة تتوقّف على وجود سائر العلامات الأخرى.[3]

وعَرَضُ فيما بَعْدُ حلمي خليل إلى ما عَرَض إليه محمود السّعران في المبحث المخصّص لنظريات البحث في الدّلالة بعد النّظريّة الاجتماعيّة عند دي سوسير، وهي المدرسة السّلوكيّة عند بلومفيلد التي اعتبر من خلالها أنّ عمليّة توليد المعاني في لغة من اللغات لا يمكن أن تُفسَّر إلا من خلال نظريّة المثير والاستجابة، وأنّ ما ينطبق على المعاني الحسيّة: كالجوع والملح في الطّعام، ينطبق على المعاني

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص215.
[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص215.
[3]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص215.

غير الحسيّة: كالحبِّ والكره في الشّعور؛ بل وينطبق على عمليّة النّطق بأكملها.[1] ليختم بعدها حلمي خليل حديثه عن نظريات علم الدّلالة عند محمود السّعران بما ختم به محمود السّعران حديث عن هذا الموضوع، وهو المدرسة الاجتماعيّة عند فيرث التي اعتبرها السّعران آخر المدارس اللغويّة التي اهتمت بالمعنى، هذا ما يجعله "يقف عندها بالتّفصيل عارضا لآراء مالينوفسكي التي أقام عليها فيرث نظريّة سياق الحال؛ حيث يرى محمود السّعران أنّ هذه المدرسة تنظر إلى المعنى على أنّه وحدة مركّبة من مجموعة من الوظائف اللغويّة الصّوتيّة، والفونولوجيّة، والمورفولوجيّة، والنّحويّة، والمعجميّة؛ ولكي نصل إلى حقيقة المعنى لا بدّ من تحليل هذه الوحدة على هذه المستويات اللغويّة، مع بيان العوامل الخارجيّة والسّياق الاجتماعيّ أو بعبارة أخرى، المعنى المقاليّ والمعنى المقاميّ للكلام."[2]

ويشير حلمي خليل في ختام حديثه عن طريقة التّحليل البنويّ للغة عند محمد السّعران إلى أنّ آخر ما خَتَمَ به السّعران كتابه (علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ) هو فصل –وإن كان في الحقيقة باب– عن تاريخ الدّراسات اللغويّة، وهو موضوع يكاد هو والدّكتور أيّوب أن ينفردا بالكتابة فيه، غير أنّ ما كتبه محمود السّعران، إذا ما قُورِن بما كُتِب حوله باللغة العربيّة، يُعدُّ أكثر شمولا رغم إيجازه الشّديد.[3]

وبهذا يكون محمود السّعران قد قدّم تحليلا شاملا لجميع مستويات اللّغة العربيّة على النّهج الذي عُرِف عند أصحاب التّحليل البنويّ بدءا بالمدرسة الوظيفيّة عند أندري مارتينيّ، ومرورا بالمدرسة التوزيعيّة عند بلومفيلد، وانتهاءً بالمدرسة السّياقيّة عند فيرث، والتي اعتمد كلا منها في تحليل مستوى من مستويات اللغة العربيّة بما فيها المستوى الصّوتيّ، والمستوى النّحويّ، والمستوى الدّلاليّ. وقد ذهب حلميّ خليل من كتاب محمود السّعران (علم اللغة: مقدّمة للقارئ العربيّ) إلى أنّه "بهذا الكتاب يكتمل الجانب النّظريّ في البنيويّة الوصفيّة في دراسة اللغة؛ من حيث الأصول العامّة ومستويات التّحليل اللّغويّ. ولا شكّ أنّ دعاة الوصفيّة مُمثَّلين في الدّكتور عبد الرّحمن أيوب، والدّكتور تمام حسّان والدّكتور كمال بشر، والدّكتور محمود السّعران، قد استطاعوا بما كتبوه أو أذاعوه حول الوصفيّة زعزعة بعض الأفكار والأصول التي قام عليها التّفكير اللغويّ العربيّ التّقليديّ."[4] ومن جملة ما حقّقه الاتّجاه الوصفيّ في جانبه النّظريّ –حسب حلمي خليل– رغم أنّ دعوته لم تسفر طيلة عشر سنوات أو

---

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص216. ومحمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص305.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص216.

[3]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص216–217.

[4]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص217.

تزيد عن نموذج كامل لتحليل اللغة العربيّة ودراستها بناء على البنويّة الوصفيّة التي اعتنقها ودعا إليها، بعد أن كانت معظم أعماله تنصبّ على تطبيقات جزئيّة من اللغة العربيّة وعلى مستوى من مستوياتها؛ حيث كان يكتفي أحيانا بالمثال أو الظّاهرة المنفصلة دون النّظر الشّامل لمستويات التّحليل اللغويّ للعربيّة داخل إطار نموذج جديد، ما يلي:[1]

– التمّكن من نشر مبادئ علم اللغة الحديث وأصوله النّظريّة بين مختلف الدّارسين المحدثين طيلة هذه السّنوات العشر.

– إزاحة فكرة اكتمال علوم اللغة العربيّة –على الأقل– داخل الجامعات، وعدم احتياج اللغة العربيّة لنظريّات أجنبيّة تُطبّق عليها.

– التّفرقة بين دراسة اللّغة من حيث هي ظاهرة إنسانيّة عامّة، ودراسة اللغة من حيث هي لغة مُعيَّنة، الأمر الذي لم يلتفت إليه علماء العربيّة القدماء، وعُدَّ عند دعاة الوصفيّة من الأصول الجوهريّة التي قدّموها للفكر اللغويّ العربيّ الحديث.

– التّعرّض إلى فكرة التّطوّر اللغويّ والدّراسة التّاريخيّة للغة، فيما يُعرَف بالتّفرقة بين الدّراسة الآنيّة (Synchronique) والدّراسة التّاريخيّة (Dychronique) وهي الفكرة التي لم تكن ملحوظة أو ذات وجود فعّال في توجيه التّفكير اللغويّ عند البصريّين أو الكوفيّين أو من جاء بعدم من علماء اللغة، وإنْ وُجِدت آثارها في بعض من جوانب التّراث اللغويّ العربيّ.

– التّفرقة بين دراسة اللغة المنطوقة ودراسة اللغة المكتوبة؛ باعتبار أنّ لكلّ منهما نظاما خاصّا يختلف عن الآخر، وهو ما لم يلحظه القدماء في تحليلاتهم اللغويّة.

– تقديم مبدأ الموضوعيّة في الدّراسة اللغويّة؛ من حيث اعتماده على وصف الأشكال اللغويّة ورصدها وتصنيفها، دون تقويمها أو الحكم عليها؛ فليست هناك لغة أفضل من لغة أو لهجة أفضل من لهجة، وإنّما مهمّة عالم اللغة تنحصر كما تصوّرها أصحاب هذا الاتّجاه في الوصف والتّحليل والتّصنيف، ومن ثمّ أصبحت اللغة العربيّة من حيث هي لغة، تستوي مع غيرها من اللغات الأخرى.

– إبعاد فكرة التّعليل أو التّفسير سواء في التّحليل اللغويّ أو في استعمالات لغويّة معيّنة، وهي الفكرة التي ارتبطت بفكرة الصّواب والخطأ التي لا ينبغي أنْ توجّه الدّراسة اللغويّة، أو بعبارة أخرى ارتبطت بالمعياريّة التي تجافي الوصفيّة وتنحرف بعلم اللغة عن الموضوعيّة.

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص217–218.

3- تطبيق النّظريّة اللغويّة الحديثة على اللغة العربيّة: يذهب حلمي خليل في هذا الاتّجاه إلى أنّ تمام حسّان من خلال كتابه (اللغة العربيّة معناها ومبناها) يقف وحيدا في مجال تطبيق النّظريّة اللغويّة الحديثة على اللغة العربيّة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ ما يعنيه بهذه النّظريّة (النّظريّة اللغويّة الحديثة) هو الإطار العامّ والتّحليليّ للبنويّة الوصفيّة، التي سيطرت على الفكر اللغويّ إلى ما قبل ظهور نظريّة تشومسكي في رأي بعض المؤرّخين، كما يعني بها -بصورة خاصّة- نظريّة فيرث اللغويّة، أو بعبارة أخرى، أنّ النّظريّة اللغويّة التي طبقّها تمام حسّان في دراسته للغة العربيّة هي نظريّة فيرث، وهي النّظريّة التي تأثّر بها كلّ من تمام حسان، وكمال بشر، ومحمود السّعران. كما يذهب من هذا الكتاب تحديدا، إلا أنّه محاولة التّطبيق الوحيدة التي أسفر عنها الاتّجاه الوصفيّ.[1]

وفي معرِض وَصْفِ حلمي خليل لموضوع هذا الكتاب، يرى أنّه ليس نموذجا وصفيًّا للغة العربيّة الكلاسيكيّة، أو المستعملة في هذا العصر، أو في أيّ عصر من عصور العربيّة، أو إحدى لهجاتها، وإنّما هو من قبيل إعادة النّظر فيما جاء في كتب النّحو والصّرف، من وصف للغة العربيّة الكلاسيكيّة، وبعبارة أخرى هو قراءة جديدة للتّراث اللغويّ العربيّ من منظور علم اللغة الحديث، وإذا شئنا الدّقة من خلال نظريّة من نظريات علم اللغة الحديث، وهي نظرية السّياق عند فيرث؛ ولهذا فهو يرى أنّ تمام حسّان يخالف بهذا أوّل مبدأ من مبادئ الوصفيّة التي دعا إليها وبشّر بها، في مقدّمة كتابه قائلا: ومجال هذا البحث هو اللغة العربيّة الفصحى بفروع دراستها المختلفة، فليس هذا الكتاب كتابا في فرعٍ معينٍ من فروع هذه الدّراسات، ولكنّه يجول فيها، ويأخذ من كلّ فرع منها ما يراه بحاجة إلى معاودة العلاج على طريقة تختلف اختلافًا عظيمًا أو يسيرًا عن الطّريقة التي ارتضاها القدماء، ثم ينتهي أخيرًا إلى نتيجة مختلفة أيضًا. كما يذهب من هذا الكتاب كلّه إلى أنّنا أمام دراسة تقوم على دراسة سابقة، ولسنا أمام وصف جديد للغة العربيّة الكلاسيكيّة أو اللغة العربيّة المعاصرة، أو كما يقول: والغاية التي أسعى وراءها بهذا البحث أن ألقي ضوءًا جديدًا كاشفًا على التّراث اللغويّ العربيّ كلّه، منبعثًا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة.[2]

ويقررّ حلمي خليل في الأخير، أنّه لما كان المنهج الوصفيّ ليس من مهامه الأساسيّة إعادة النّظر في نماذج وصفيّة أو تحليليّة أخرى، وإنّما يقوم على دراسة اللغة المنطوقة والمستعملة فعلا، فقد اعتبر تمام حسّان أنّ عمله هذا تطبيق من لون جديد للنّظريّة الوصفيّة، كما ذهب إليه: وهذا التّطبيق الجديد

---

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص219.

[2]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص220.

للنظريّة الوصفيّة في هذا الكتاب يعتبر –مع التّحلّي بما ينبغي لي من التّواضع– أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغويّة، تجري بعد سيبويه وعبد القاهر. ليصل في الأخير إلى نتيجة مفادها أنّ اللغة العربيّة لم تكن هي مجال البحث كما قال؛ بل ما في كتب النّحو والصّرف، أو بصفة خاصّة، أنّ النّموذج البصريّ كان هو مجال البحث، ومعنى هذا أنّنا لسنا بصدد نموذج جديد ينطلق من مادّة لغويّة مسموعة، أو من مستوى استعمالي معيّن، يحاول وصفه وتصنيفه. وإنّما نحن –كما قال– أمام قراءة جديدة للتّراث اللغويّ العربيّ، ومحاولة إعادة تصنيفه وفق نظريّة يحدّدها الدّكتور تمام حسّان، حيث يقول: وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربيّة الفصحى، فلا بُدَّ أن يكون المعنى هو الموضوع الأخصّ لهذا الكتاب؛ لأنّ كلّ دراسة لغويّة –لا في الفصحى فقط، بل في كلّ لغة من لغات العالم– لا بُدَّ أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفيّة ارتباطه بأشكال التّعبير المختلفة، فالارتباط بين الشّكل والوظيفة، هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى. وهذا النّوع من النّظر إلى المشكلة، يمتدّ من الأصوات إلى الصّرف إلى النّحو إلى المعجم إلى الدّلالة.[1]

ويذهب حلمي خليل تعليقا على رأي تمام حسّان حول الأهمّية الكبرى التي يوليها للمعنى في دراسة اللغة بصفة عامّة، إلى القول بأنّه: بالرّغم من أنّه يرى ما يراه الدّكتور تمام حسّان من أهمّية بالغة لدور المعنى في اللغة، إلا أنّ بعض المدارس اللغويّة، كمدرسة بلومفيلد مثلا، لم تر هذا الرّأي، وأقامت تحليلها اللغويّ على أساس من الشّكل الخالص، واقتصرت مهمّتها على التّوزيع والتّصنيف. ومعنى هذا أنّ كلّ دراسة لغويّة قد لا ترى بالضّرورة أنّ المعنى هو محور موضوعها الأوّل، ومع ذلك فإنّ قضية المعنى كانت المنطلق التي بدأت منه الدّراسات اللغويّة التّقليديّة، التي يتّخذ منها الدّكتور تمام أساسا لدراسته... ومعنى هذا أنّ المبدأ الذي ينطلق منه الدّكتور تمام حسّان في قراءاته الجديدة للتّراث اللغويّ، هو نفس المبدأ الذي صدر عنه هذا التّراث –هو كما قال ابن جنّي الإبانة عن المعاني– ومع ذلك يقرّر الدّكتور تمام، أنّ الدّراسات اللغويّة العربيّة، اتّسمت بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسًا، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعًا، وعلى استحياء. وذلك لأنّ المعنى عنده له مفهوم خاصّ يختلف عن مفهوم المعنى عند القدماء، فهو كما يقول: وللدراسات اللغوية الحديثة اهتمام خاص بدراسة المعنى، يقويه ويدعمه أن المعنى في نظر الدراسات صدًى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية، ونتيجة لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثّقافة الشعبية من عاداتٍ وتقاليد وفلكلور وأغانٍ ومناهج عمل وطرق معيشة وهلم جرّا... ومن هنا أيضًا دعت الحاجة المنهجيّة إلى تشقيق المعنى إلى ثلاثة معانٍ

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص222.

فرعيّة، أحدها: المعنى الوظيفيّ، وهو وظيفة الجزء التّحليليّ في النّظام أو في السّياق على حدّ سواء. والثّاني: المعنى المعجميّ للكلمة، وكلاهما متعدّد ومحتمل خارج السّياق، وواحد فقط في السّياق والثّالث: المعنى الاجتماعيّ أو معنى المقام، وهو أشمل من سابقيه، ويتّصل بهما عن طريق المكامنة* لأنّه يشملهما؛ ليكون بهما وبالمقام معبرًا عن معنى السّياق في إطار الحياة الاجتماعيّة. وهذا التّشقيق هو ما أسهمت به الدّراسات اللغويّة الحديثة في محاولة الكشف عن المعنى اللغويّ، وسنحاول في هذا الكتاب أنْ نطبقه على اللغة العربيّة الفصحى.[1]

ويقرّر حلمي خليل في الأخير حول رأيه في مفهوم المعنى عند تمام حسان، بأنّ هذا المفهوم منتزع انتزاعا مباشرا من نظريّة السّياق عند فيرث، ومع ذلك فهو لا يكاد يختلف عن مفهوم المعنى في التّراث العربيّ إلا من ناحية التّنظير، والتّراث العربيّ لا اللغويّ وحده؛ لأنّ هذا الإدراك لحقيقة المعنى وتشقيقاته، مبثوث بصور شتّى في التّراث العربيّ من تفسير، وأصول، وبلاغة، ونحو، وصرف... ومعنى هذا أنّ نظريّة المعنى وارتباطها بالسّياق، لم تكن بعيدة عن علماء العربيّة من لغويّين وبلاغيّين وفقهاء. مستدلاّ على ذلك بما أورده الجرجانيّ من تفريقه بين المعنى الوظيفيّ والمعنى المقاميّ للكلمات في نظمها، وهذا في باب (مزايا النّظم بحسب المعاني والأغراض) أو من تقسيمه لمعنى الخبر الذي يتضمّنه الإسناد إلى معنى مقالي وآخر سياقيّ يرتبط بالمرسل والمستقبل، ضمن باب (الخبر وما يتحقّق به الإسناد). وهو ما يعني حسب حلمي خليل أنّ نظريّة المعنى وارتباطها بالسّياق، لم تكن بعيدة عن علماء العربيّة، من لغويّين وبلاغيّين وفقهاء.[2]

ليذهب بعدها حلمي خليل إلى أنّ ما قرّره تمام حسّان بشأن التّراث اللغويّ العربيّ، من أنّ الدّراسات اللغويّة عند العرب تتّجه أساسًا إلى المبنى، ولم يكن قصدها المعنى إلاّ على استحياء، يعود فينقضه في آخر كتابه، وهو يثْبت لعلماء البلاغة العرب، سبقهم لعلماء اللغة في العصر الحديث، في إدراك نظريّة السّياق، وهو ما اعتبره أيضا في مقدّمة الكتاب، نتيجة من النّتائج التي أسفر عنها البحث اللغويّ الحديث؛ حيث قال: وحين قال البلاغيّون لكلّ مقام مقال، ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام، وقَعوا

---

* مصطلح المكامنة هو مصطلح نقله الأشعريّ عن ضرار بن عمر في التّعبير عن تقسيم الأشياء إلى كوامن وغير كوامن، فالكوامن: كالزّيت في الزّيتون والدّهن في السّمسم، والعصير في العنب، وغير الكوامن: كالنّار في الحجر، فهي ليست كامنة فيه وما كانت النار في الحجر إلا وأحرقته. وقد اعتمده تمام حسّان ليعبّر عن العلاقة التي جمع بين المعنى المقاميّ أو السّياقيّ والمعنيين المعجميّ والوظيفيّ؛ من حيث هو كامن فيهما بالأصالة.

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص222–223.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص224–225.

على عبارتين من جوامع الكلم، يصدقان على دراسة المعنى في كلّ اللغات –لا في العربيّة الفصحى فقط– وتصلحان للتّطبيق في إطار كلّ الثّقافات على السّواء. ولم يكن مالينوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشّهير بسياق الوضع/ الاستعمال (Context of situation) يعلم أنّه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها. إنّ الذين عرفوا هذا المفهوم قبله سجّلوه في كتب لهم تحت اصطلاح المقام؛ ولكن كتبهم هذه لم تجد من الدّعاية على المستوى العالميّ ما وجده اصطلاح مالينوفسكي. أمّا عن اهتمام النّحاة بدراسة المعنى فيقول: ولم يكن أقلّ من هاتين العبارتين صدقا في تحليل اللغة بصفة عامّة، ما سبق النّحاة العرب إليه من قولهم الإعراب فرع المعنى فهذه أيضا، واحدة من جوامع الكم إذا فهمنا بالإعراب معنى التّحليل؛ لأنّ كلّ تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفيّ لكلّ مبنى من مباني السّياق.[1]

وخلاصة ما توصّل إليه حلمي خليل من موضوع هذه الكتاب كلّه، أنّ كتاب تمام حسّان (اللغة العربيّة معناها مبناها) يقوم على دعامتين هما:[2]

1– الدّراسات اللغويّة العربيّة كما تتمثّل في كتب النّحو، والصّرف، والبلاغة.

2– النّظر إلى هذه الدّراسات من خلال قضيّة المعنى كما تتمثّل أساسا في نظريّة السّياق عند فيرث.

فإذا تمّ التّسليم –حسب حلمي خليل– بأنّ اللغة شيء، ودراسة اللغة وفق نظريّة معيّنة، ووضع نموذج لها شيء آخر، تمّ الخروج بنتيجة واحدة، هي أنّ اللغة العربيّة الفصحى لم تكن موضوع الكتاب، وإنّما الدّراسات اللغويّة العربيّة التّقليديّة، كانت المنطلق الأوّل الذي بنى عليه تمام حسّان دراسته، وهو تسليم غير مباشر بقبول المستوى اللغويّ الذي أقام عليه القدماء درسهم للعربيّة، وهو ما أخذه عليهم أيضا، حيث يقول: والمعروف أنّ النّحاة درسوا لهجات عربيّة متعدّدة ليستخرجوا منها نظاما نحويّا موحّدا، وأنّهم فوق ذلك درسوا هذه اللهجات في أطوار متعدّدة من نموّها، ولم يفطنوا إلى ضرورة الفصل بين مرحلة ومرحلة أخرى من تطوّر اللغة... فأخذوا شواهدهم من فترة لغويّة دامت أكثر من خمسة قرون كاملة. أما قضيّة المعنى وهي الدّعامة الثّانية، التي أقام عليها دراسته فقد رأينا كيف كان القدماء يصدرون عنها، وإن بثّوا وعيهم بها في عبارات جامعة، نظرات تحليليّة جزئيّة، وخاصّة عند علماء البلاغة، دون التّنظير المألوف في النّظريّة اللغويّة الحديثة. ليقرّر في الأخير حلمي خليل أنّه إذا

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص225–226.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص226.

كانت المادّة قديمة والنّظريّة أيضا ذات أصول قديمة، فما الجديد في هذا الكتاب؛ حتّى يعدّه صاحبه نموذجا جديدا لوصف اللغة العربيّة، في مقابل النّموذجين البصريّ والكوفيّ كما يقول.[1] موجّها بذلك نقده إلى موضوع الكتاب الذي يتناول بالوصف نظريّة النّحو العربيّ كما رسمها النّحاة والبلاغيّون، لا اللغة العربيّة خلال مرحلة من مراحل تاريخها، كما يقتضيه المنهج الوصفّي البنويّ، والنّظريّة السّياقيّة عند فيرث التي تمتدّ أصولها –حسب حلمي خليل– إلى علماء البلاغة العربيّة، في محاولة منه إثبات الأسبقيّة للتراث اللغويّ العربيّ على فيرث في دراسة المعنى أو ربط اللغة بالسّياق أو المقام في دراسة النّحو.

وينتقل حلمي خليل بعد نقده لموضوع هذا الكتاب، إلى عرض ما جاء فيه من دراسة، قائلا: وإذا استبعدنا الجوانب النّظريّة في كلّ فصل من فصول الكتاب، وهي غالبا ما تتناول بعض مفاهيم النّظريّة اللغويّة الحديثة ومصطلحاتها، وجدنا الكتاب يخلص إلى تقسيم يختلف حقّا عن تقسيم القدماء للدّرس النّحويّ والصّرفيّ، فهو يلتزم في إعادة التّرتيب، كما يقول، بفكرة المستويات (Levels) أو النّظام (System) التي استقرّ عليها المفهوم البنويّ الوصفيّ في دراسة اللغة، وهي فكرة لم يلتزم بها القدماء فعلا. مع عرضه لهذه المستويات وفقا لما جاء في فصول الكتاب، كالآتي:[2]

1– النّظام الصّوتيّ: خصّص الدّكتور تمام حسّان الفصلين الثّاني والثّالث من كتابه (اللغة العربيّة معناها ومبناها) لدراسة مستوى الأصوات في اللغة العربيّة، وهو المستوى الذي فصل فيه ما بين ما أسماه (الأصوات) وما أطلق عليه النّظام الصّوتيّ/ أو علم الصّوتيات. ويَقْصِدُ بمصطلح الأصوات ما تشير إليه النّظريّة اللغويّة الحديثة بمصطلح الفونيتيك (phonetics) أي الدّراسة الصّوتيّة التي تقوم على الملاحظة والتّسجيل والوصف للجوانب الفيزيولوجيّة، والنّطقيّة، والسّمعيّة، والآثار المصاحبة لها دون النّظر إلى وظائف الأصوات داخل اللغة. أمّا النّظام الصّوتيّ أو علم الصّوتيات فيَقْصِد بهما ما تشير إليه النّظريّة اللغويّة الحديثة أيضا بمصطلح الفونولوجيا (phonology) وهو دراسة الأصوات من حيث هي نظام داخل لغة معيّنة، وهذه الأصوات لها وظائف مميّزة؛ ولكنّه يستخدم مصطلح الصّوت للدّلالة على الوحدة الصّوتيّة في دراسته للأصوات، ويستخدم مصطلح الحرف للدّلالة على الفونيم (phoneme) أي الوحدة الصّوتيّة على مستوى النّظام الصّوتيّ من حيث التّشكيل والوظيفة.[3]

---

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص226–227.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص227.

[3]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص227–228.

ويذهب حلمي خليل من هذا التّقسيم إلى أنّه ما من شكّ في أنّ النّظريّة اللغويّة تفرّق بين هذين المستويين من دراسة اللغة، كما فعل الدّكتور تمام حسّان؛ ولكن على المستوى النّظريّ دون التّطبيق على لغة معينة، حيث يضطر الباحث دائما إلى التّحرك والانتقال بين هذين المستويين، وهو يدرس أصوات لغة ما. ومع أنّ الدّكتور تمام حسّان يرى أنّ دراسة الأصوات مُقدَّمة لا بدّ منها لدراسة النّظام الصّوتيّ (الفونولوجيا) إلا أنّها كما يقول: لا تُعتبَر بحال جزءا من دراسة اللغة ... أي أنّها تقع خارج دائرة الدّراسات القاعديّة (Grammatical) بالمعنى الضيّق. وهو الرّأي الذي نادت به مدرسة براگ حينما اعتبرت الدّراسات الفونيتيكيّة أقرب إلى العلوم الطّبيعيّة منها إلى العلوم اللغويّة، ومع ذلك يعود مرّة أخرى فيقرّر أنّ علم الصّوتيات (الفونولوجيا) ينبني على دعامتين رئيستين هما:[1]

1- معطيات علم الأصوات؛ أي مجموعة الملاحظات المسّجلة التي تقرّر أنّ اللغة المدروسة تشتمل على عدد معيّن من الأصوات، لكلٍّ منهما وصفه العضويّ والسّمعيّ.

2- طائفة من المقابلات بين الأصوات؛ من حيث المخارج، والصّفات، والوظائف، وهذه المقابلات هي جهة الاختلاف بين كلّ صوت وآخر، إمّا من حيث المخرج أو الصّفة أو هما معا، وتسمّى القيم الخلافيّة.

ومعنى هذا -حسب حلمي خليل- أنّ الفصل الذي رآه من قبل بين هذين المستويين، غير موجود أصلا وخاصّة عند دراسة لغة معيّنة، وهو يقدّم كتابه هذا على أنّه دراسة تطبيقيّة على اللغة العربيّة الفصحى، وبالتّالي فإنّ هذا الفصل ليست له مبرّرات علميّة واضحة، ناهيك عن التّداخل الاصطلاحيّ بين (الأصوات) و(النّظام الصّوتيّ) و(علم الصّوتيّات). أمّا الاصطلاحات الأساسيّة الأخرى التي استخدمها في دراسة هذين المستويين، فهي:[2]

1- الصّوت.

2- الحرف.

3- القيم الخلافيّة.

وهو كما -يرى حلمي خليل أيضا- يستخدم مصطلح الصّوت ليدلّ به على عمليّة حركيّة يقوم بها الجهاز النّطقيّ وتصحبها آثار سمعيّة معيّنة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصّوت، وهو الجهاز النّطقيّ ومركز استقباله وهو الأذن. أمّا مصطلح الحرف، فهو يدلّ عنده على الصّوت عند

---

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص228-229.

[2]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص229.

ما يقع في إطار وظيفيّ أو تشكيليّ، أو هو كما يقول: جزء من تحليل اللغة في حين أن الصّوت جزء من تحليل الكلام؛ أيّ أنّ الحرف عنده هو ما تدلّ عليه النّظريّة الحديثة بمصطلح الفونيم. ومن المعروف أن مصطلح الحرف في الاستعمال العربيّ يصدق على الصّامت (Consonant) وعلى الصّائت (Vowel) وعلى الحرف المكتوب (Letter) وعلى الكلمة والقافيّة أيضا، ومن ثمّ فهو لا يصلح للتّمييز الدّقيق بين الصّوامت والصّوائت؛ من حيث هي فونيمات، لذلك يضطر الدّكتور تمام حسان إلى استعمال مصطلح (الحروف الصّحاح) و(حروف العلّة) و(حروف المدّ) حتّى لا يحدث هذا اللبس.[1]

أمّا مصطلح القيم الخلافيّة فهو يتّصل بفكرة الملامح المميّزة (Distinctive Features) من ناحية، وبفكرة التّوزيع التّقابليّ (Contrastive Distribution) من ناحية أخرى، أو كما يقول تمام حسّان: إنّها القيم التي تتمايز بها وظائف الأصوات في الكلمات. فالصّحّة والعلّة كما يقول، والجهر والهمس، والتّرقيق والإطباق، وغيرها هي قيم خلافيّة، أو ملامح مميّزة لكلّ فونيم من فونيمات اللغة، وفي الوقت نفسه يقف كلّ منهما في مقابل الآخر، وينتج عن هذا التّقابل قسط من المعنى. ومثل ذلك أيضا في القيم الاستبداليّة، عن طريق إحلال فونيم محلّ فونيم آخر في كلمة ما. وبناء على هذه المعايير ينهي تمام حسّان دراسته للنّظام الصّوتيّ، بوضع جدول خاص بـــ (النّظام الصّوتيّ للفصحى المعاصرة) كما يقول. وهنا كما يذهب إليه حلمي خليل نجد تحديدا جديدا للمستوى اللغويّ الذي يدرسه الكتاب، وكان من قَبْلُ اللغة العربيّة الفصحى وفروع دراستها، أمّا النّظام الصّوتيّ فهو للفصحى المعاصرة.[2]

2- النّظام الصّرفيّ: يقوم النّظام الصّرفيّ في كتاب (اللغة العربيّة: معناها ومبناها) على ثلاثة أصول هي:[3]

1- المعاني الصّرفيّة التي يرجع بعضها إلى أقسام الكلام، وبعضها إلى تصريف الصّيغ.

2- الصّيغ الصّرفيّة التي يتمثّل بعضها في الصّيغ المجرّدة، وبعضها في اللواصق، والزّوائد، وبعضها في الأدوات.

3- مجموعة من العلاقات تتمثّل في وجوه الارتباط بين المباني، وطائفة أخرى من القيم الخلافيّة أو المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني.

---

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص229-230.

[2]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص230.

[3]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص230-231.

ويستعمل –حسب حلمي خليل– تمام حسّان مصطلح (المباني الصّرفيّة) ليدلّ به على مصطلح المورفيمات (Morphemes) غير أنّه يجد أنّ مصطلح المباني الصّرفيّة لا يكفي للدّلالة على المعاني الصّرفيّة الوظيفيّة في بيان طبيعة هذه المورفيمات؛ فيضيف إليه مصطلحا آخر، ويعدّه من مورفيمات اللغة العربيّة، وهو (مباني التّقسيم) وهي المباني التي تندرج تحتها الصّيغ الصّرفيّة المختلفة التي يصبّ في قالبها كلّ قسم من أقسام الكلام؛ فكلّ الصّيغ الصّرفيّة التي للأسماء بأنواعها، والصّفات والأفعال، تندرج تحت معاني التّقسيم هذه، ويلحق بها الضّمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والظّروف، والخوالف، والأدوات، بالرّغم من أنّها تختلف عن مباني التّقسيم؛ إذ ليس لها مباني صرفيّة أو صيغ تجري عليها؛ أي أنّنا بعبارة أخرى أمام نوعين من المورفيمات، أحدهما يعتمد على الجذر والصّيغة، مثل المشتقات وما في حكمها، والآخر لا جذر له ولا صيغة، وهو غير المشتقّ. يضاف إلى هذه المورفيمات بنوعيها طائفة أخرى من العلاقات تتمثّل في جوانب الارتباط بين المباني الصّرفيّة، وما تدلّ عليه طائفة أخرى من القيم الخلافيّة، أو المقابلات التي تتمثّل في جوه الاختلاف بين هذه المباني وهذه العلاقات. وجوانب الارتباط هذه تمثّل نوعا آخر من المورفيمات لا يظهر في المعنى، ولكن تدلّ عليه الصّيغ الصّرفيّة أحيانا، كما تدلّ عليه أحيانا أخرى المقابلة بين بنية لغويّة معيّنة وأخرى. فمثلا الفعل (ضرب) على صيغة (فعل) وهذا المبنى مع المعنى، وهو الفعليّة، والمعنى يعطي معاني التّقسيم. أمّا معاني التّصريف فتتمثّل من حيث المبنى في استتار الفاعل، ومن حيث المعنى في الإسناد إلى الغائب.[1]

أمّا الضّمير فهو، من حيث معاني التّقسيم، يظهر مبناه في صورة الضّمير نفسه، ومعناه في الدّلالة على الإضمار. أمّا من حيث معاني التّصريف؛ فصورة الضّمير؛ من حيث المبنى، هو ضمير رفع منفصل، ومن حيث المعنى تدلّ على الإفراد والتّذكير والغيب. وبناءً على هذه المعايير المختلفة، وضع الدّكتور تمام جدولا تمثّلت فيه المورفيمات المختلفة للّغة العربيّة، ووزّعها وفق هذه التّقسيمات.[2] على النّحو الآتي:[3]

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص231.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص232.

[3]– تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994، دار الثّقافة، ص84–85.

العلامة	التقسيم		التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
ضرب	الفعلية والمضى	صيغة فعل	الاسناد للغائب	الاستتار
يضرب	الفعلية والمضارعة	« يفعل	الإسناد للغائب	الاستتار
اضرب	الفعلية والأمرية	« افعل	الإسناد للمخاطب	الاستتار
هو	الإضمار	صورة الضمير	التذكير والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع المنفصل
هى	الإضمار	« الضمير	التأنيث والإفراد والغيبة	صورة ضمير الرفع المنفصل
الكتاب	الاسمية	الاسم (فِعال)	التعريف	أل على إطلاقها

٨٤

العلامة	التقسيم		التصريف	
	المعنى	المبنى	المعنى	المبنى
فاطمة	الاسمية(العلمية)	صيغة فاعل	التأنيث	التاء على إطلاقها
الزيدان	الإسمية	الاسم (صيغة فعْل)	التعريف والتثنية	الـ والألف والنون
أنا	الإضمار	صورة الضمير	التكلم والإفراد	صورة ضمير المتكلم المفرد
أخذت	الفعلية والمضى	صيغة فَعَل	الإسناد للمتكلم	تاء المتكلم
كتابى	الاسمية	الاسم (فِعَال)	التكلم	ياء المتكلم
ضربه	الفعلية والمضى	صيغة فعل	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل
فى	الظرفية	صورة الحرف (فى)	لا تتصرف	
بيته	الاسمية	الاسم (صيغة فعْل)	الغيبة والإفراد والتذكير	ضمير الغائب المتصل

وبغضّ النّظر عن بعض المصطلحات التي كانت تحتاج إلى إيضاح أكثر مثل مباني التّقسيم، وصور الضّمير، وغير ذلك، فإنّ جميع ما ذكره من هذه التّقسيمات، تندرج كما ذهب إليه حلمي خليل، فالمورفيم إمّا أن يكون مورفيما حرّا (Free Morphème) مثل: كتاب، وقلم، وأنا، وهو... إلخ، أو مورفيما مقيّدا (Bound Morphème) وهو عنصر لغويّ لا يُستخدم منفردا، وإنّما يُستخدَم عادة مع

مورفيم حرّ مثل: ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المضارعة، وتاء التّأنيث وغيرها، أو مورفيما صفريّا (Zéro morphème) وهو مورفيم يدل (عدم وجوده) على وجود مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدّر، مثل الضّمائر المستترة، والصّيغ في المشتقات، والإسناد في الجملة. ومهمذة هذه المورفيمات بأنواعها الثّلاثة تنحصر في ثلاثة وظائف أساسيّة، هي:[1]

1- التّعريف أو التّحديد (Identification)

2- التّصنيف (Classification)

3- التّوزيع (Distribution)

ومعنى هذا أنّ إضافة مورفيم إلى مورفيم آخر، أو نزعه منه، أو مقابلة مورفيم بآخر، أو تحديد المورفيم الصّفريّ، يؤديّ إلى تصنيف وتحديد هذه المورفيمات، في أيّ لغة؛ أي أنّنا نستطيع من خلال التّحليل المورفولوجيّ، أن نصل إلى ثلاثة عناصر تحدّد طبيعة المورفيم، في هذه اللغة، وهي:[2]

1- بنية المورفيم أو صورته الصّوتيّة؛

2- معنى هذه البنية، سواء أكان وظيفيّا أم دلاليّا؛

3- وظيفة المورفيم النّحويّة.

وبناء على هذا نجد أنّ مباني التّقسيم ومعاني التّصريف، وغير ذلك من المصطلحات التي استخدمها الدّكتور تمام لا تكاد تخرج عن واحد من المورفيمات السّابقة، كلّها أو بعضها، مثال ذلك الفعل (ضرب) الذي يمكن تحليله مورفولوجيّا، على النّحو الآتي:[3]

1- مورفيم حرّ يتمثّل في الجذر (ض ر ب).

2- مورفيم صفريّ يتمثّل في الصّيغة (فعل) التي تدلّ على المعنى والفعليّة.

3- مورفيم صفريّ آخر هو الضّمير المستتر، ويدل على الإسناد للغائب.

4- مورفيم مقيّد يتمثّل في حركة الفتح التي تدلّ على البناء.

وكذا الاسم (الكتاب) الذي يمكن تحليله على النّحو الآتي:

1- مورفيم مقيّد يتمثّل في الألف واللام (الـــ) التي تدلّ على التّعريف.

2- كتاب مجرّد من التّعريف مورفيم آخر.

---

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص232.

[2]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص232-233.

[3]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص233-234.

3- مورفيم صفريّ يتمثّل في صيغة (فِعَال) التي تدلّ على الاسميّة.

أو الضّمير (هو) الذي يمكن تحليله على النّحو التّالي:

1- مورفيم حرّ يدلّ على الانفصال، والتّذكير، والإفراد، والغيبة.

2- مورفيم صفريّ يتمثّل في علاقة البناء.

3- مورفيم صفريّ يتمثّل في حالة الإعراب؛ أيّ الرّفع.

أمّا الحرف (في) فيمكن تحليله على أنّه مورفيم حرّ يدلّ على الظّرفيّة، وصفريّ يدلّ على البناء.

ومعنى هذا حسب حلمي خليل أنّ المورفيم قد يكون مقطعا واحدا، أو عدّة مقاطع، وأحيانا يكون فونيما واحدا، يضاف إلى ذلك المورفيم الصّفريّ الذي لا يتمثّل في بنية، بل يستدلّ على وجوده من المعنى الوظيفيّ أو الاستتار أو الحذف. بل إنّ النّبر والتّنغيم والوقف، تمثّل عناصر مورفولوجيّة. ومعنى هذا أنّ استقصاء مورفيمات اللغة العربيّة وحصرها هو عمل صرفيّ ونحويّ في آن واحد، ومن ثمّ تصبح قضية تحديد أقسام الكلام في حاجة إلى إعادة النّظر؛ لأنّها تقوم أساسا على مفهوم الكلمة، من حيث هي عنصر لغويّ مستقلّ، وهو ما لم يسلّم به الوصفيّون، وعلى رأسهم تمام حسّان؛ إذ إنّ مصطلح الوظيفة عند علماء اللغة لا ينصرف فقط إلى مصطلح الوظيفة النّحويّة، أو إلى وظيفة المورفيم في التّركيب، وإنّما يتجاوزه إلى ما يسمّى بالتّحليل الوظيفيّ للكلام، وهو يتناول كافّة مستويات اللغة؛ حيث ينظرون إلى العلاقات التّركيبيّة من الفونيمات إلى الجمل، ولكن تمام حسّان أبقى على فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام، فأصبحت عنده تنقسم إلى: اسم، وفعل، وصفة، وضمير، وخالفة، وظروف، وأداة... إلخ. وهذا التّقسييم يقوم على أساس وظيفيّ؛ اي على مفهوم المورفيم، ودوره سواء على المستوى الصّرفيّ، أو النّحويّ؛ حيث يظهر من التّحليل المورفولوجيّ الذي أشرنا إليه من قبل، ما يلي:[1]

1- بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجيّة.

2- بيان الوظائف النّحويّة، وهي وثيقة الصّلة بالوظائف الصّرفيّة، كما في اللغة العربيّة.

غير أنّ بيان الوظيفة النّحويّة قد يتمّ عن طريق الموقعيّة أحيانا، كما في مثل ضرب عيسى موسى. كما يتمّ أيضا عن طريق بيان وظائف حركات الإعراب من حيث هي مورفيمات. وبيان الوظائف النّحويّة والصّرفيّة للمورفيمات، تبيّن في ذات الوقت وظيفة هامّة لهذه المورفيمات، وهي تكوين العلاقات النّحويّة. ومعنى هذا كلّه أنّ الوظيفة اللغويّة للمورفيم سواء أكان حرّا أم مقيّدا، أم صفريّا هي المُحصّلة من استخدامه على مستوى التّركيب. ولكن تمام حسّان لا يمضي مع التّحليل المورفولوجيّ

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص234.

إلى نهايته في بيان وتصنيف العناصر المورفولوجيّة في اللغة العربيّة، وإنّما مزج بين فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام، وهو تصوّر تقليديّ يقوم على وحدة لم يعترف بوجودها الوصفيّون في الكلام، وهي الكلمة، وبين التّحليل المورفولوجيّ وفكرة المورفيم التي حلّت محلّ الكلمة في النّظريّة اللغويّة الحديثة.[1]

3- النّظام النّحويّ: يتصل هذا النّظام عند تمام حسّان حسب حلمي خليل بوضع أو تركيب الكلمات داخل وحدة لغويّة أكبر تسمّى في النّحو التّقليديّ بالجملة. وقد أقام تمام حسّان تحليله للمستوى النّحويّ على فكرة التّعليق التي استقاها من عبد القاهر الجرجانيّ، أو العلاقات السّياقيّة؛ حيث تنشأ علاقات من التّوافق والاختلاف أو التّناظر، تحكمها شبكة من القرآئن تتحوّل فيها المورفيمات إلى نظام من العلاقات تتجاوز أفقيّا من ناحيّة، ورأسيّا من ناحيّة أخرى. أمّا العلاقات السّياقيّة فتقوم على قرآئن معنويّة وقرآئن لفظيّة، وكلّ ذلك يتصّل بالمبنى أو ما يسمّيه تمام حسّان المعنى المقاليّ، وهو يقابل السّياق اللغويّ (linguistic context) عند فيرث. وتتمثل القرآئن المعنويّة عنده فيما يلي:[2]

1- قرينة الإسناد؛ أي العلاقة الرّابطة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل؛

2- قرينة التّخصيص مثل التّعديّة في المفعول بل والمعيّة في المفعول معه، والظّرفيّة.

3- قرينة المخالفة مثل المنصوبات التي يتغيّر المعنى برفعها.

4- قرينة النّسبة وهي معاني حروف الجرّ التي تنسب بها معاني الأفعال إلى الأسماء.

5- قرينة التّعبيّة مثل النّعت، والتّوكيد، والعطف، والبدل.

أمّا القرآئن اللفظيّة فتتمثّل فيما يلي:[3]

العلاقة الإعرابيّة-الرّتبة-مبنى الصّيغة-المطابقة الرّبط-التّضام-الأداة-النّغمة.

وهذه القرآئن المعنويّة واللفظيّة تؤدّي عنده إلى فكرة (تضافر القرآئن) وهي التي تؤدّي إلى وضوح المعنى الوظيفيّ النّحويّ، أو المعنى المقاليّ، ويرى أنّ هذه الفكرة تغنى عن نظريّة العامل؛ أيّ أنّ المعنى النّحويّ عنده لا يظهر إلا من خلال عدد من القرآئن حراسة للمعنى من خلال المبنى أو ما أسماه القدماء بأمن اللبس. ولكن هذه القرآئن سواء اللفظيّة أم المعنويّة، يمكن بالتّحليل المورفولوجيّ الكامل للغة العربيّة أنْ تدخل في إطار المورفيمات بأنواعها الثّلاثة، فهي بمجموعها معان وظيفيّة نحويّة وصرفيّة ناتجة عن توزيع هذه المورفيمات وفق علاقات تركيبيّة، ففي جملة مثل: ضرب زيد عمرا،

---

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص235.

[2]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص235-236.

[3]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص236.

نجد أنّ القرآئن اللفظيّة والمعنويّة، أيضا تتحقّق من خلال مورفيمات الصّيغة، والإعراب، والبناء، والرّتبة، والإسناد وغيرها، وهي مورفيمات بعضها لفظيّ والبعض الآخر صفريّ؛ أي لا تتحقّق لفظا ولكنّها تقوم بوظيفة لغويّة واضحة.[1]

ومعنى هذا أنّ التّحليل النّحويّ عند الدّكتور تمام حسّان كما هو أيضا عند فيرث، شبكة من العلاقات السّياقيّة المقاليّة أو اللفظيّة، تبدأ من الفونيمات ثمّ المورفيمات، وتنتهي إلى التّركيب في وحدة أكبر، وهذه العلاقات اللفظيّة أو المعنويّة تقوم على مبدأ توزيعيّ تنشأ منه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغويّة المكوّنة للتّركيب، وهي جزء من هذه العلاقات السّياقيّة، ولكن تحليل هذه العلاقات ورصدها وتصنيفها لا يؤدّي إلا إلى المعنى المقاليّ فقط، ويتبقّى بعد ذلك جزء هامّ من المعنى لا يكتمل إلا بالسّياق الاجتماعيّ (Context of situation) وهو الشّقّ الثّاني من نظريّة السّياق عند فيرث، وبه يكتمل المعنى. وقد رأينا من قبل أنّ فكرة السّياق هذه لم تكن بعيدة تماما عن عقول علماء اللغة العربيّة القدماء.[2]

4- النّظام الدّلاليّ: يمهّد كذلك حسب حلمي خليل تمام حسّان لدراسة النّظام الدّلاليّ بفصلين أحدهما يتناول فيه الظّواهر السّياقيّة، والثّاني يتناول فيه المعجم، وهو يقصد بالظّواهر السّياقيّة ما يحدث على المستوى الصّوتي من تغيّرات تطرأ على بعض فونيمات اللغة العربيّة، نتيجة لوقوعها في سياقات صوتيّة معيّنة، والقانون الذي يحكم هذه الظّواهر هو كراهيّة التقاء صوتين يتنافى التقاؤهما مع أمن اللبس أو مع ذوق العربيّة الفصحى في الصّياغة، ومن ثمّة تحدث ظواهر مثل الوقف، والإعلال، والإبدال والإدغام، والحذف، والتّسكين، والإشباع، والإضعاف، والنّبر، والتّنغيم. ويرى تمام حسّان أنّ اللغة العربيّة الفصحى تحرص على التقاء المتخالفين، أو بعبارة أخرى تحرص على التّخالف، وتكره التّنافر والتّماثل؛ لأنّهما يؤدّيان إلى اللبس، بينما يعين التّخالف على أمن اللبس عن طريق المقابلات أو الفروق بين المتخالفين؛ أي بواسطة القيم الخلافيّة.[3]

ومبدأ القيم الخلافيّة قانون عامّ يسري على معظم اللغات الإنسانيّة، ولا تنفرد به اللغة العربيّة، ولذلك أشار كثير من علماء العربيّة القدماء إلى كثير من الظّواهر الصّوتيّة التي تحدث سعيار وراء القيم الخلافيّة مثل تقارب المخارج أو بُعدُها ودورها في تأليف الكلام، والوقف وعلاقته بتمام المعنى جزئيّا أو

---

[1]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص236-237.

[2]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص237.

[3]- ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص237-238.

كلّيا، وحركة المناسبة، والإعلال، والإبدال، ولكن تمام حسان ينفرد بالحديث عن ظاهرتين لم يتطرّق إليهما القدماء، وهما ظاهرتا النّبر والتّنغيم، فرصد بعض الفروق السّياقيّة النّاتجة عن تغيّر مواضع النّبر والتّنغيم، بين القاعدة والاستعمال؛ حيث رأى أنّ اللغة العربيّة الفصحى لا تعطي النّبر معنى وظيفيّا على مستوى الكلام.[1]

ولا شكّ أنّ هذه الظّواهر جميعا هي جزء من النّظام الصّوتيّ للغة العربيّة، ومن ثمّ فإنّ مكانها الطّبيعيّ كان مع هذا النّظام، إذ هي جزء منه؛ ولأنّ تمام حسّان يفرّق بين النظّام والكلام ويرى أنّ النّظام تجريد للكلام، في حين أنّ الكلام تطبيق للنّظام. وهذه الظّواهر لا تحدث إلا على مستوى الكلام؛ أي في سياق. ولكن هذه الظّواهر من حيث اطرادها في الكلام تعدّ جزءا من النّظام الصّوتيّ للغة، فهي في الواقع ظواهر فونولوجيّة، ومن ثمّ يصبح النّظام الفونولوجيّ هو المكان الطّبيعيّ لرصدها، بل وتجريدها بما لها من صلة بالنّظام الصّوتيّ.[2]

ثمّ ينتقل بعد ذلك إلى المعجم، ويرى أنّه ليس نظاما من أنظمة اللغة؛ لأنّه لا يحتوي على شبكة من العلاقات والقيم الخلافيّة، ولكنّه بالنّسبة للغة هو المصدر الذي يزودها بالكلمات. والكلمات داخل المعجم صامتة ومتعدّدة الدّلالة، ولكنها داخل النّظام اللغويّ ذات دلالات محدّدة عند المتكلم، وإذا كان المعجم من حيث هو قائمة للمفردات، وليس نظاما من أنظمة اللغة، كما قرّر تمام حسّان، فإنّ المعنى المعجميّ هو جزء من النّظام الدّلاليّ للغة، ولذلك يعرف علماء المعاجم علم الدّلالة بأنّه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يقوم بدراسة وتحليل المعنى المعجميّ (Lexical meaning).[3] وبصدد هذا يفرّقون بين علم المعاجم من حيث هو فرع من فروع علم اللغة، يقوم بدراسة وتحليل مفردات أيّ لغة، وبين الفرع التّطبيقيّ له؛ أي فنّ صناعة المعاجم. هذا على مستوى العلم وتجريداته، أمّا على مستوى النّظام الدّلاليّ فقد رأى علماء اللغة المعاصرون أنّ التّركيب كما يتمّ بين عناصر أو وحدات فونولوجيّة أو مورفولوجيّة، يتمّ أيضا بين وحدات أو عناصر دلاليّة، هي السّيميمات (Sememes) أي أنّ المعنى المعجميّ للكلمات يمكن أن يحلّل إلى وحدات، كما تحلّل البنية فونولوجيّا ومورفولوجيّا، وهو ما يفسّر استقامة بعض التّراكيب نحويّا واضطرابها دلاليّا، ولعلّ جملة مثل (The colourless green ideas

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص238.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص238.

[3]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص239.

sleep furiously) أي (الأفكار الخضراء العديمة اللّون تنام بغضب) تعدّ من أشهر الجمل التي تداولها علماء اللغة المعاصرون للدّلالة على هذا النّوع من التّراكيب الصّحيحة نحويّا والمضطربة دلاليّا.[1]

وقد تناول –حسب حلمي خليل– تمام حسّان في حديثه عن المعجم هذين الجانبين من علم المعاجم، النّظريّ والعمليّ، غير أنّه وقف بالجانب النّظريّ عند دراسة المعنى داخل المعجم، دون التّركيب الذي يُظهر في الحقيقة النّظام الدّلاليّ للغة. وبذلك ينتهي من حديثه حول الظّواهر السّياقيّة والمعجم، ليقرّر أنّ التّعدّد والاحتمال للمعنى الوظيفيّ أوّلا، ثمّ للمعنى المعجميّ ثانيا، يشيران إلى ضرورة عدم الاكتفاء بالمعنى المقاليّ، مهما توافرت القرائن المعنويّة واللفظيّة، لأنّ هذه القرائن لا تغني بأيّ حال عن القرائن الحاليّة التي نستمدّها من المقام (Context of situation) وما يمكِن أن يُستمَدّ منه من القرائن، هي التي تعين على تحديد المعنى. وفكرة المقام هذه –كما يقول– هي المركز الذي يدور حوله علم الدّلالة الوصفيّ. والواقع أنّ علم الدّلالة الوصفيّ لا يقوم كلّه حول فكرة المقام، وإنّما نظريّة فيرث من بين النّظريّات الوصفيّة التي تُعطي للمقام هذه الأهمّية البارزة في التّحليل اللغويّ.[2]

ويضيف حلمي خليل مؤكّدا على فكرة التّقاطع الحاصل بين تطبيق النّظريّة اللسانيّة الغربيّة على اللغة العربيّة عند تمام حسّان، والنّظريّة السياقيّة عند فيرث، إلى أنّ فكرة المقام عند تمام حسّان هي نفسها فكرة المقام عند فيرث بعناصرها المختلفة، الذي صاغ من فكرة السّياق نظريّة علميّة قد تلتقي في بعض جوانبها مع آراء القدماء، ولكنها بلا شكّ تختلف من حيث التّنظير والتّطبيق، ممّا جعل منها نظريّة لغويّة كاملة في دراسة المعنى بما له من صلة بالمبنى. كما ينتهي من تطبيق تمام حسّان لهذه النّظريّة على اللغة العربيّة إلى أنّها أوّل دراسة تطبيقيّة للمنهج البنويّ الوصفيّ، لا أقول على اللغة العربيّة، وإنّما على الدّراسات اللغويّة العربيّة، أو هي كما قال الدّكتور تمام حسّان، محاولة لإعادة ترتيب الأفكار اللغويّة التّقليديّة من خلال المنهج الوصفيّ، أو بمعنى أدقّ من خلال نظريّة فيرث مع اقتباس بعض المفاهيم والمصطلحات وطرق التّحليل من المدارس الوصفيّة الأخرى، مثل مدرسة براگ وغيرها. ومن ثمّ فإنّ هذه المحاولة ليست نموذجا جديدا يقف أمام النّموذج البصريّ، وإنّما هي في الحقيقة دراسة نقديّة مع إعادة ترتيبٍ، ولكنّ شمولها وإعادة التّرتيب وفق المنهج البنويّ الوصفيّ يجعلها تنفرد بميزات خاصّة عن الدّراسات الوصفيّة الأخرى التي كانت غالبا، تكتفي بالنّقد دون محاولة إعادة التّرتيب، أو تكتفي

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص239.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص239–240.

بتناول جزئيات أو جوانب محدّدة من مستويات اللغة العربيّة، ولا تنظر هذه النّظرة الشّاملة التي نراها في كتاب اللغة العربيّة معناها ومبناها.[1]

ويعني هذا أن ما يُحسب لتمام حسان في تطبيقه للنظريّة اللغويّة الحديثة على اللغة العربيّة –حسب حلمي خليل– هو تحقّق الشّموليّة في نموذجه النّحويّ الذي اعتبره حلمي خليل مجرّد إعادة ترتيب، وهذا باعتباره دراسة تطبيقيّة متكاملة الجوانب في جميع الظواهر اللغوية في العربيّة، بدءا بمستواها الصّوتيّ وانتهاء بمستواها الدّلاليّ، ولم تكن مجرّد رأي في مسألة من مسائل اللغة جاءت مبثوثة هنا وهناك، كما ظهر عند بعض الوصفيّين الذين عادة ما كانوا يكتفون بالنّقد لما جاء في التّراث اللغويّ العربيّ ليس إلا، أو يتناولون بالوصف مستوى دون آخر.

كما ينتهي حلمي خليل من هذا كلّه إلى أنّ البنويّة الوصفيّة التي تبنّاها علماء اللغة العربيّة المحدثين في دراسة اللغة العربيّة أو محاولة وصفها، لم تكن منهجا لمحاولة بناء نموذج جديد للغة العربيّة، وإنّما كانت منهجا نقديّا، يتّخذ من الدّراسات اللغويّة التّقليديّة موضوعا له، وهذا من النّاحية النّظريّة. أمّا من النّاحية التّطبيقيّة العمليّة، فلم تستطع زحزحة النّموذج التّقليديّ عن مجال تعليم اللغة العربيّة، سواء في المدارس أو الجامعات، وإنّما ظلّت حبيسة في دراسات جامعيّة وأكاديميّة؛ إذ ما زالت اللغة العربيّة تُعلَّم حتّى اليوم، وفقا لمقولات النّموذج التّقليديّ وتحليلاته.[2] ومعنى ذلك أنّ المنهج الذي كان من المفترض أن يتبنّاه الوصفيّون البنويّون، هو تطبيق هذا المنهج على اللغة العربيّة بشكل مباشر، كما يقتضيه هذا المنهج، لا بتطبيقه على نموذج آخر كما قام به تمام حسان؛ إذ إنّ هذا المنهج يقتضي أن يكون موضوع الوصف هو اللغة في حدّ ذاتها، لا النّظريّة اللغويّة مهما كان مستواها العلميّ، أو درجة قدرتها على الوصف أو تمثّل الظّواهر اللغويّة. أمّا من النّاحية التّطبيقيّة؛ فيعني أنّ هذا المنهج الذي تبنّاه الوصفيون، لم يستطع أنْ يرقى إلى أن يكون بديلا عن النّظريّة النّحوية العربيّة القديمة في تعليميّة اللغة العربيّة، كما تعرفه مدراسنا أو جامعاتنا، وإنّما ظلّ يشكّل موضوع بحوث أكاديميّة ليس إلا، كما هو حالنا مع هذه المحاضرة التي نقف من خلالها على دراسة ما جاء في هذا المنهج أو الاتّجاه دون الاستفادة منه في تعليميّة اللغة العربيّة. وهو نفسه ما توصّل إليه الباحث المغربيّ في اللسانيات (مصطفى غلفان) حينما يقرّر أنّ "الكتابة اللّسانيّة الوصفيّة العربيّة شكّلت رافدا أساسيّا في الحركة اللّغويّة العربيّة الحديثة، مساهمة بنصيب وافر في التّعريف باللّسانيات الوصفيّة البنويّة، واستطاعت

[1]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص240.

[2]– ينظر: حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، ص240–241.

بفضل جهود إبراهيم أنيس، وتمام حسّان، عبد الرّحمن أيّوب وغيرهم، أنْ تُقْنِع المهتمّين والمشتغلين باللّغة العربيّة، بضرورة إعادة النّظر في دراسة اللّغة العربيّة في ضوء مستجدّات البحث اللّسانيّ العامّ؛ بيد أنّها لم تتعدّ حدود الدّعوة إلى تبنّي رؤية لسانيّة جديدة لبحث قضايا اللّغة العربيّة. وبالرّغم من الانتقادات الّتي وجّهتها الكتابة الوصفيّة العربيّة لبعض الأصول المنهجيّة في الدّرس اللّغويّ العربيّ القديم، مثل العامل والتّقدير، وغيرها من المفاهيم الأساس، أو ما يتعلّق بطريقة جمع اللّغويّين القدامى لمادّة البحث، فإنّ هذه الكتابة لم تتمكّن من تقديم البديل الكفيل بتجاوز التّحليل اللّغويّ القديم."[1] ومع هذا يمكن من وجهة نظر تاريخيّة، اعتبار أنّ هذا الاتّجاه قد أسهم إلى حدّ كبير في التّعريف باللسانيات أو الاتّجاه الوصفيّ البنويّ على الأقلّ، وبخاصّة مع تلك الفترة التي عرفت فيها اللسانيات ردود فعل متباينة بين مؤيّد ومعارض لدراستها في الجامعات العربيّة.

تطبيق:

س1– ما الّذي يمكن اعتباره أساسا في التّأريخ للسّانيات العربيّة الحديثة، هل بداية عصر النّهضة، أم نقل نتائج اللّسانيات الغربيّة إلى الوطن العربيّ، ولماذا؟

س2– فيم ظهرت تجلّيات المنهج التّاريخيّ في الدّراسات اللغويّة التي عرفتها الحضارة العربيّة في العصر الحديث؟

س3– هل أفلح كلّ من أصحاب الاتّجاه الوصفيّ أو تطبيق نظريات البحث اللسانيّ على اللغة العربيّة، في زعزعة الأفكار والأصول التّقليديّة التي ورثها اللسانيون العرب المحدثون عن القدماء في دراستهم للغة العربيّة؟ ولماذا؟

[1]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة: دراسة نقديّة في المصادر والأسس النّظريّة والمنهجيّة، سلسلة رسائل وأطروحات جامعة الحسن الثّاني عين الشّق، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط: 1991، ص281.

المحاضرة (10): اللّسانيات الصّوتيّة:

تمهيد: عرفت اللّسانيات العربيّة في العصر الحديث مع إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيّوب، وتمام حسّان، ومحمود السّعران، وكمال بشر... إلخ، عدّة أنواع من الدّراسات الصّوتيّة، كان لها الفضل في إعادة النّظر فيما ورثوه عن القدماء في دراستهم للأصوات اللّغويّة في العربيّة، وفقا لما قدّمته اللّسانيات من نتائج في دراستها لهذا المستوى من اللّغة. وقد شملت هذه الدّراسات الصوتيّة عند اللّسانيّين العرب المحدثين، إعادة وصف النّظام الصّوتي للّغة العربيّة، وكذا إعادة تحديد مخارج الأصوات فيها، إستنادا إلى ما أطلقوا عليه علم اللّغة الحديث أو اللّسانيات، إلى جانب وصف اللّهجات العربيّة القديمة والحديثة، وهي الموضوعات الّتي يتمّ توضيحها في ما يلي:

1- إعادة وصف النّظام الصّوتيّ للّغة العربيّة: كان ممّا اعتنى به اللّسانيّون العرب المحدثين في دراستهم للّغة العربيّة، هو إعادة وصف نظامها الصّوتيّ، اعتمادا على أحدث ما توصّلت إليه اللّسانيات الحديثة، وهذا على اعتبار أنّ وصف القدماء لهذه الأصوات لم يكن دقيقا؛ بسبب الاضطراب في تحديد مخارجها، فهذا تمام حسّان يرى أنّ "النّحاة العرب قد خلطوا خلطا كبيرا في تحديد هذه المخارج، وحسبك أنْ ترى أنَّ ابن الجزريّ يفاضل بين الآراء المختلفة في تحديد عدد منها، وحتّى إذا عدّ سبعة عشر مخرجا، وجدناه يُسمِّي النّون مثلا مرّة ذلقيّة؛ لأنّها تخرج من ذلقة اللّسان، ومرة أخرى خيشوميّة؛ لأنّها تنطق في تجويف الفمّ، وهو الخيشوم، ومرّة ثالثة يقول: إنّها من طرف اللّسان بينه وبين ما فوق الثّنايا؛ فهو بهذا يعطي النّون مخرجا خاصّا حينًا، ويجمعها مع الرّاء واللاّم حينا، ويضمّها إلى الميم في مخرج حينا آخر، ثم يغلط في تحديد مخارج أصوات الخاء، والغين، والكاف، والطّاء، والدّال، والتّاء."[1]

وبغضّ النّظر عن الأسباب التي أدّت على إعادة وصف اللّسانيّين العرب المحدثين لأصوات اللّغة العربيّة، فإنّ علم الأصوات ينقسم في اللّسانيات الحديثة إلى نوعين، علم الأصوات الفيزيائيّ (la phonétique) وهو الّذي يُعنى بدراسة الصّفات الفيزيائيّة للأصوات، مستعينا بمخارجها أو بآلات تمثيلها نطقيّا. وعلم الأصوات الوظيفيّ (la phonologie) وهو الّذي يُعنى بدراسة الأصوات ضمن النّظام اللّغويّ الخاصّ بها، والأوّل منهما تأسّس مع المدرسة الإنجليزيّة الّتي أسّسها فيرث، أمّا الثّاني فقد تأسّس مع لسانيي حلقة براگ، وبالتّحديد مع رومان جاكبسون (Roman Jacobson: 1896-1982) ونيكولاي تروبتسكوي (Nikolai Trubetzkoy: 1890-1938) ولهذا فإنّ اللّسانيّين العرب في هذه المرحلة قد تأثّروا بحكم دراستهم في الجامعات الإنجليزيّة، بالنّوع الأوّل من الدّراسة الصّوتيّة، في إعادة

[1]- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، دط. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة: 1990، ص85.

وصف أصوات اللّغة العربيّة، معتمدين في ذلك على ما ورثوه من وصف القدماء لهذه الأصوات ونتائج هذا العلم الحديث، خاصّة بعد ما ظهر لهم جليّا اشتراك هذين النّوعين من الدّراسة في طبيعة المباحث الصّوتية.[1]

ويُعَدُّ إبراهيم أنيس أوّل من تعرّض من اللّسانيين المحدثين إلى إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة، على نهج غير معروف في الثّقافة العربيّة، معتمدا في ذلك على دراسة علم الأصوات عند العرب القدماء ونتائج اللّسانيات الحديثة، حيث يقول في مقدّمة كتابه (الأصوات اللّغويّة) "وإزاء هذه النّهضة المباركة في بلادنا أشعر بالغبطة والسّرور؛ لأنّ كتابي (الأصوات اللّغويّة) كان أوّل كتاب يُؤلّف باللّغة العربيّة في هذه الدّراسة."[2] ويُحدّد إبراهيم أنيس هدفه من تأليف هذا الكتاب في هدفين أساسيّن "الأوّل هو رفع اللّبس عن كثير من المفاهيم والآراء التي أتى بها المتقدّمون من علماء اللّغة، والّتي تكرّرت –في رأيه– عند المتأخّرين دون فهم أو تحديد. والثّاني يرتبط بمشروع تبنّاه اللّسانيّون العرب جميعهم، وهو نشر ثقافة لسانيّة في أوساط المشتغلين بالدّراسات اللّغويّة. يقول: وكتاب هذا وإنْ كان الأوّل من نوعه في اللّغة العربيّة لا أدّعي له الكمال في كلّ نواحيه، وإنّما أعُدُّه مجهودا متواضعا أبغي به نشر طرف من هذه الثّقافة اللّغويّة، بين من يُعْنَون بالبحث اللّغويّ في مصر."[3]

وتجدر الإشارة في هذا الموضع بالتّحديد إلى أنّ إبراهيم أنيس كان يهدف من كتابه هذا، أنْ يكون كتابا في علم الأصوات الوظيفيّ بدلا من علم الأصوات الفيزيائيّ، مع أنّ مجمل مباحثه تندرج ضمن هذا المجال؛ حيث يقول: وقد يحبّ بعض القرّاء أنْ يسمِّيَ ما تعرّضت له في هذا الكتاب بالبحث الفوناتيكيّ، ولكنّي أؤثر أنْ أنسبه إلى فرع الفونولوجيّ. وهو ما يدلّ حسب فاطمة الهاشمي بكّوش على معرفته بطبيعة المجالين في تمييزه بينهما."[4] ومن جملة ما تعرّض إليه إبراهيم أنيس في معرض إعادة وصفه لأصوات اللّغة العربيّة في هذا الكتاب، تحديد طبيعة الصّوت اللّغويّ، إلى جانب تحديد أعضاء جهازي النّطق والسّمع، والمادّة التي تنتقل عبرها الأصوات، وكذا مخارج الأصوات وصفاتها؛ من حيث الجهر والهمس، والشّدة والرّخاوة، والسّكون واللّين (الصّامت والصّائت) والطّول والقصر، إلى جانب بعض الظّواهر الصّوتيّة بما فيها المقطع، والنّبر، والتّنغيم والمماثلة، والمخالفة، والإدغام، والتّطور

---

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث: دراسة في النّشاط اللّسانيّ العربيّ، ط1. القاهرة: 2004، إيتراك للنّشر والتّوزيع، ص104.

[2]– إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، نقلا عن: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ص32.

[3]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ص32.

[4]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ص33.

التّاريخيّ للأصوات، وكذا تطوّر الأصوات اللّغويّة عند الطّفل ثمّ عوامل تطوّر هذه الأصوات، وأخيرا دور العادات النّطقيّة في تعلّم اللّغات الأجنبيّة. من دون أن يشير إبراهيم أنيس إلى أيّ من موضوعات الفونولوجيا أو علم الأصوات الوظيفيّ، ممّا يدلّ على أنّ كتابه هذا في علم الأصوات الفيزيائيّ لا علم الأصوات الوظيفيّ كما أراد مُؤلِّفه أنْ يُسمِّيَه.[1]

وممّن سار على نهج إبراهيم أنيس في إعادة وصفه لأصوات اللّغة العربيّة، من اللّسانيّين المحدثين محمود السّعران في كتابه (علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ) الّذي يُعَدُّ مصدرا مهمّا في علم اللّغة أو اللّسانيات بالمصطلح الشّائع؛ حيث خصّص جزءا من هذا الكتاب للحديث عن علم الأصوات، متعرِّضا من خلاله إلى إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة، بعد أنْ عرض لمحة تاريخيّة لهذا العلم في الحضارات القديمة، ثم تطوّره في العصر الحديث، وكذا آلات وصف الصّوت عند المحدثين، ثمّ الكتابة الصّوتيّة وأهمّيتها بالنّسبة للّغات، وأهميّة هذا العلم بالنّسبة لمختلف الدّراسات اللّغويّة، وأسباب تخلف هذه الدّراسات في حضارتنا العربيّة، ثم الحديث عن أعضاء النّطق الرّئيسة والفرعيّة، وأخيرا تحديد طبيعة الصّوت اللّغويّ أو الكلاميّ حسب ما اصطلح عليه، ثمّ تصنيف هذه الأصوات في اللّغة العربيّة حسب صفاتها؛ من حيث درجة السّمع، إلى: صامت وصائت. ومن حيث طريقة النّطق، إلى: انفجاريّة، واحتكاكية وانفجاريّة احتكاكيّة، وذات غنّة، ومنحرفة، ومكرّرة، ومستلبة، ومتمادة أو غير احتكاكيّة، وأشباه صوائت أو أنصاف صوائت. ومن حيث موضع النّطق، بما فيها الصّوامت، إلى: شفتاني، وشفويّ–سنّي، وسنّي، وممّا بين الأسنان، ولثويّ، ولثويّ حنكيّ، وحنكي وسيط، وحنكي قصّي، ولهويّ، وحلقيّ، وحنجريّ، والصّوائت إلى: أماميّة، وخلفيّة، ووسطى، حسب الجزء الّذي يُرْفَع من اللّسان. وإلى: ضيّقة، ونصف ضيقة (شبه ضيّقة) ومفتوحة ونصف مفتوحة (شبه مفتوحة) حسب درجة رفع اللّسان* وإلى مفردة ومركّبة حسب عدد الصّوائت، كما في نطق (ai-ei-au) بالنّسبة للإنجليزيّة. مشيرا في الأخير إلى بعض الخصائص الصّوتيّة في الكلام، كالجهر، والارتكاز (النّبر) والتّنغيم، وكذا إلى علم

[1]– ينظر: فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّسانيّ العربيّ الحديث، ص33–34.

* يمثّل محمود السّعران لصفات هذه الصّوائت من حيث طريقة النّطق، بكسرة (بِيع) الّتي هي صائت أمامي ضيّق، وألف (باع) الّتي هيّ صائت أمامي نصف مفتوح، وألف (قال) الّتي هي صائت خلفي مفتوح. (يُنظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص183).

الأصوات الفيزيولوجيّ الّذي تعرّض من خلاله إلى مفهوم الفونيم ممثّلا له ببعض النّماذج من اللّغة العربيّة، والتّونيم (التّنغيم) والكرونيم (طول الصّوت).[1]

ويُعدُّ كذلك تمام حسّان أحد اللّسانيّين المحدثين الّذين أعادوا كذلك وصف أصوات اللّغة العربيّة، مستعينا بعلم اللّغة الحديث، وقد تمثّلت جهوده الصّوتيّة في كلّ من كتابيه (مناهج البحث في اللّغة) الّذي خصّصه لدراسة البنية اللّغويّة للعربيّة وفق المنهج البنوي الحديث، و(اللّغة العربيّة معناها ومبناها) الذي خصّصه لوصف اللّغة العربيّة وفقا للنّظريّة السّياقيّة الّتي أسّسها فيرث (John Rupert 1890-1960 Firth:)* وقد تعرّض تمّام حسّان من خلال كتابه الأوّل إلى علم الأصوات، مميزا فيه بين ما يُسمَّى علم الأصوات الفيزيائيّ أو ما اصطلح عليه بالأصوات أو الفوناتيك، وعلم الأصوات الفونولوجيّ أو ما اصطلح عليه بالتّشكيل الصّوتيّ، مقدّما من خلال الأوّل وصفا لأصوات اللّغة العربيّة، يختلف كلّ الاختلاف عما قدّمه أسلافنا من علماء العربيّة، وهذا بعد تحديده لمفهوم الصّوت اللّغويّ، ومنهج البحث في الأصوات، وكذا آلات البحث فيها؛ حيث قسّم صفات الأصوات فيها، من حيث طريقة النّطق، إلى: شديدة، ورخوة، ومركّبة (من الشّدة والرّخاوة) ومتوسّطة (بين الشّدّة والرّخاوة). ومن حيث حركة الأوتار الصّوتيّة إلى مجهورة ومهموسة. ومن حيث حركة اللّسان، إلى: مطبقة، وغائرة أو مغوّرة، ومُحلَّقة.[2] ومن خلال الثّاني وصفا لهذه الأصوات ضمن هذا العلم (علم الأصوات الوظيفيّ) من حيث

---

[1]– ينظر: محمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، دط. دار النّهضة العربيّة، بيروت: دت، الباب الثّاني (علم الأصوات اللّغويّة).

* لسانيّ ولغويّ إنجليزيّ مؤسّس النّظريّة السّياقيّة في دراسة اللّغة، وهو الّذي ذهب إلى القول بأنّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللّغويّة؛ أي وضعها في سياقاتها المختلفة. له العديد من المؤلّفات في هذه النّظريّة منها الكلام (1930) و ألسنة الرّجال (1937) كما تظهر كتاباته الأخرى في صفحات في علم اللّغة 1934– 1951 (1957) وأوراق منتخبة 1952–1959 (1962) لجون روبيرت فيرث. ينظر: عصام فاروق "لمحة عن النّظريّة السّياقيّة" الألوكة الأدبيّة واللّغويّة، على الرّابط:

https://www.alukah.net/literature_language/0/130474/#relatedContent

ومنتديات تكنولوجيا العين الذّهبيّة، جون روبرت فيرث، تم استرجاعه يوم: 03–04–2019، على الرابط:

http://kayba.ahlamontada.net/t14203-topic

[2]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، دط. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة: 1990، ص59–110.

الصّحة والاعتلال، وكذا الشّدة والرّخاوة، والجهر والهمس، والتّرقيق والتّفخيم، متعرّضا إلى مفهوم المورفيم، والمجاورة* والمقطع والموقعيّة*.[1]

أمّا ما تعرّض إليه تمام حسان في كتابه الثّاني؛ فهو تخصيص فصل بأكمله للحديث عن مخارج الأصوات وصفاتها، وهذا بعد أنْ عرض لهذه المخارج والصّفات عند سيبويه، منتقدا إياه فيما ذهب إليه حول بعض هذه الصّفات، حيث يقول: "ومن الواضح أنّ سيبويه مع تفريقه بين أصول الحروف وفروعها لم يكن بين اصطلاحي (الحرف) و(الصّوت) على نحو ما يفرّق علم اللّغة الحديث بين اصطلاحي الفونيم (phoneme) والصّوت (sound) أو الألفون (allophone) فالحرف لديه يشمل كلّ ذلك. ومن الواضح أيضا أنّ سيبويه جعل الكثير من الأعضاء الثّانويّة أو الفروع المختلفة للحروف على حدّ تعبيره، أوصافا تعرو العضو الرّئيسيّ، أو كما يسميه الأصل، وسمّى الأوصاف ولم يُعدِّد الأصوات، وكان من بين ما سمّاها به: الإدغام، والإقلاب، والإخفاء، ونحوها؛ فوصف العضو الرّئيسي بأنّه مقلب أو مدغم أو مخفي، ولم تُعدَّد الأعضاء الفرعيّة. ومن الواضح كذلك أن هذه الأعضاء الفرعيّة يختلف بعضها عن بعض، كما تختلف جميعًا عن العضو الرّئيسي، إما من حيث المخرج، وإمّا من حيث طريقة النّطق، أو من حيث واحدة أو أكثر من الصّفات."[2] ومن جملة ما تعرّض إليه تمام حسّان في إعادة وصفه للنّظام الصّوتي في العربيّة حسب ما اصطلح عليه، تفريقه بين الحروف الصّحاح وحروف العلّة في مختلف الوظائف الّتي يمكن أن تؤدّيها بالنّسبة للغة العربيّة، وكذا إعادة وصفه لهذه الحروف، من حيث المخارج إلى: شفويّ، وشفويّ أسناني، وأسنانيّ، وأسنانيّ لثويّ، ولثويّ، وغاريّ، وطبقيّ،

---

* تنطبق على الملحقات الّتي تتّصل بالكلمة، في أوّلها كالسّين والتّاء في استفعل، وأحرف المضارعة، أو وسطها كتاء الافتعال، أو آخرها كالضّمائر المتّصلة، ويطلق على ما اتّصل بأوّلها صدرا إلحاقيا، وما دخل في الوسط حشوا، وما جاء في الآخر عجزا. (تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص131).

* يُقصد بالموقعيّة موضع الأصوات من الكلمة، وهي تُعنى بتحديد علامة الأصوات أو طريقة نطقها، طبقا لما يقتضيه الموقع، سواء أ كان هذا الموقع في بداية الكلمة، أو وسطها، أو نهايتها، وذلك لأنّ دراسة الأصوات المفردة المنعزلة انعزالا مصطنعا عن السّياق، ليست دراسة موقعيّة؛ لأنّ الصّوت المفرد المنعزل ليس به مواقع نسبية تدرس أو تكون لها علامات. وتنقسم موقعيّة الحروف بهذا إلى موقعيّة البداية التي تنطبق على همزة الوصل. وموقعيّة الوسط التي تشمل موقعيّة نقطة الاتّصال، وموقعيّة الشّدة الأنفيّة، وموقعيّة القلقلة، وموقعيّة السّاكنين. وموقعيّة النّهاية الّتي تنطبق على سكون الوقف وهائه في النّثر، والقافية في الشّعر. وموقعيّة الشّيوع الّتي تشمل الجهر والهمس، والقوّة والضّعف، والتّفخيم والتّرقيق، والطّول والقصر، والنّبر، والتّنغيم. (تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص146 وما بعدها).

[1]– ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، دط. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة: 1990، ص111–170.

[2]– تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994، دار الثّقافة، ص57.

وحلقوميّ (لهويّ) وحلقيّ، وحنجريّ، ومن حيث القيم الخلافيّة القائمة بينها، إلى شديدة ورخوة، ومركّبة ومتوسّطة، ومجهورة ومهموسة، ومنحرفة ومكرّرة، وأنفيّة، وليّنة، ومفخّمة ومرقّقة.[1]

ويُعَدُّ كمال بشر من اللّسانيّين العرب المحدثين الّذي خصّص بعد إبراهيم أنيس كتابا مستقلا لعلم الأصوات تحت هذا الاسم (الأصوات العربيّة)[2] حيث تعرّض فيه كذلك إلى إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة، بعد أنْ عرض فيه لتعريف علم الأصوات وفروعه، وكذا مفهوم الصّوت اللّغويّ، وتصنيفه عند علماء اللّغة المحدثين، مميزا في الوقت ذاته بين علم الأصوات الفيزيائيّ أو الفوناتيك مثلما اصطلح عليه، وعلم الأصوات الوظيفيّ أو الفونولوجيا. ومن جملة ما تعرّض إليه كمال بشر في إعادة وصفه لأصوات اللّغة العربيّة تحت الفرع الأوّل من علم الأصوات، تحديده كذلك مخارج الأصوات وصفاتها، مخالفا بذلك العرب القدماء في تحديدهم لصفات الأصوات، حيث اعتمد في تحديده لهذه الصّفات وضع الأوتار الصّوتيّة، وموضع النّطق أو المخرج، وكذا حالة ممرّ الهواء أثناء النّطق بالصّوت، مقسما إيّاها إلى أصوات انفجاريّة، واحتكاكيّة، ومركّبة. أمّا ما تعرّض إليه بشر في إعادة وصفه لأصوات اللّغة العربيّة تحت الفرع الثّاني من هذا العلم، فبعض الظّواهر الصّوتية المقطعيّة: كالفونيم، والمقطع، والفوق مقطعيّة: كالنّبر، والتّنغيم، والفواصل الصّوتيّة بما فيها: الوقفة، والسّكتة، والاستراحة. مع بيانه أهمّية علم الأصوات بالنّسبة لعلم اللّغة في المجالين النّظريّ والتّطبيقيّ.

كما يُعَدُّ أحمد مختار عمر من اللّسانيّين العرب المحدثين الّذين خصّصوا لعلم الأصوات بحثا مستقلا تحت عنوان (دراسة الصّوت اللّغويّ) متعرضا من خلاله إلى إعادة وصف أصوات اللغة العربيّة، وهو الكتاب الّذي قسّمه إلى أربعة أبواب، خصّص الباب الأوّل منه للحديث عن فروع علم الأصوات، بما فيها علم الأصوات الفيزيائيّ أو الأكوستيكي حسب ما اصطلح عليه، وعلم الأصوات السّمعيّ، وعلم الأصوات التّجريبي، وعلم الأصوات الوظيفيّ أو الفونولوجيّ حسب المصطلح المعرّب، وكذا طرق الكتابة الصّوتيّة. في حين خصّص الباب الثّاني للحديث عن علم الأصوات النّطقيّ، والباب الثّالث للحديث عن مختلف الوحدات الصّوتية، بما فيها الفونيم، والمقطع، ومجموعة النّبر، والمجموعة النّغميّة، والمجموعة النّفسيّة، والجملة الفونولوجيّة. أمّا الباب الرّابع والأخير فقد خصّصه أحمد مختار عمر لإعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة، معدّدا إيّاها في اللّغة العربيّة الفصحى، ومحدّدا رموزها

[1]– تمام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط. المغرب: 1994، دار الثّقافة، ص79.

[2]– ينظر: بدر سند السّميحيّين، جهود كمال بشر في الدّرس اللّغويّ الحديث، بحث ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن: 2012، ص09.

العربيّة والدّوليّة، وتوزيعها في مخارج الفم، أو من حيث التّحكم في مجرى الهواء* أو من حيث الصّفات الّتي تأخذها عن هذا المخرج أو ذاك: كالجهر والهمس، والتّرقيق والتّفخيم. مع بيان مختلف صفاتها التّركيبيّة التي تأخذها هذه الأصوات في اللّغة العربيّة: كالنّبر، والطّول بالنّسبة لأصوات العلّل، والمفصل أو السّكتة أو الوقف، والتّنغيم. وكذا مختلف التّطوّرات الحاصلة على مستوى هذه الأصوات في اللّغة العربيّة، بما فيها المماثلة، والمخالفة، والإدغام (المماثلة الكاملة) والقلب، وإعادة التّوازن.[1] وفي الأخير ختم أحمد مختار عمر كتابه (دراسة الصّوت اللّغويّ) بإضافة جملة من الملاحق الّتي تتعلّق بأهمّية علم الأصوات ومجالاته التّطبيقيّة، وكذا المصطلحات الإنجليزيّة الواردة في البحث، والمراجع العربيّة والأجنبيّة.

ويمكن بالنّظر إلى عدّد المؤلّفات الّتي كُتِبَتْ في فقه اللّغة، أو علم اللّغة، أو علم الأصوات حديثا اعتبار مجملها قد أسهم في إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة، على تفاوت فيما بينها في الزّمان، ولعل أشهرها بعد كتاب محمود السّعران (علم اللّغة) كتاب (فقه اللّغة) لعلي عبد الواحد وافي، و(دراسات في فقه اللّغة) لصبحي الصّالح، و(فقه اللّغة) لمحمد أحمد أبو الفرج، و(فقه اللغة) لمحمّد المبارك... إلخ؛ إذ لم تخلُ معظم كتب هؤلاء اللّسانيّين المحدثين من الحديث عن علم الأصوات، متعرّضين من خلاله إلى إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة، وفقا لما أطلقوا عليه علم اللّغة الحديث أو اللّسانيات، بشكل لا تكاد تخلو فيه أي دراسة صوتيّة عند هؤلاء من وصف أصوات اللّغة العربيّة. وفي ما يلي عرض مسرد لهؤلاء الأعلام الّذين تعرّضوا إلى إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة وفق اللّسانيات الحديثة، مع بحوثهم اللّسانيّة الّتي تضمنت دراسة صوتيّة، تم من خلالها إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة:[2]

المؤلِّف	عنوان الدّراسة	السّنة

* يقسّم أحمد مختار عمر درجات التّحكم في مجرى الهواء إلى ثمانية أنواع، تشمل: توسيع مجرى الهواء، وهو الذي يصدر عنه كلّ من الصّوائت السّتة أو ما يسمّى بأصوات العلّة، والتّوسيع النّسبيّ بالنّسبة للأصوات السّاكنة (الصّامتة) مع التّضييق النّسبي بالنّسبة لأنصاف العلّل (الواو والياء) وتضييق المجرى، وقفل المجرى، وقفل المجرى ثمّ تضييقه، وقفل المجرى في نقطة وتسريح الهواء من الأنف، وقفل المجرى في نقطة والسّماح للهواء بالمرور من نقطة أخرى جانبيّة، وأخيرا قفل المجرى مع فتحه لمرات متتاليّة. (ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص322).

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، دط. القاهرة: 1997، عالم الكتب، الباب الرّابع (أصوات اللّغة العربيّة).

[2]– ينظر: رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، ط3. القاهرة: 1997، مكتبة الخانجي، ص20–21.

إبراهيم أنيس	– الأصوات اللّغويّة.	– 1947
محمود السّعران	– علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ.	– 1962
عبد الرّحمن أيوب	– أصوات اللّغة.	– 1963
تمام حسان	– مناهج البحث في اللّغة. – اللّغة العربيّة معناها ومبناها.	– 1955 – 1973
كمال بشر	– الأصوات العربيّة. – علم اللّغة العام (القسم الثّاني: الأصوات). – علم الأصوات.	– 1966 – 1970 – 2000
أحمد مختار عمر	– دراسة الصّوت اللّغويّ.	– 1976
علي عبد الواحد وافي	– فقه اللّغة.	– 1945
صبحي الصّالح	– دراسات في فقه اللّغة.	– 1960
محمد أحمد أبو الفرج	– فقه اللّغة.	– 1966
محمد المبارك	– فقه اللغة.	– 1960
محمود فهمي حجازي	– علم اللّغة العربيّة.	– 1973
عبده الرّاجحي	– فقه اللّغة في الكتب العربيّة.	– 1974
الطّيب البكوش	– التّصريف العربيّ من خلال علم الأصوات الحديث.	– 1973
عبد الرّحمن الحاج صالح	"مدخل إلى علم اللّسان الحديث" مجلّة اللّسانيات، ع7.	– 1971
يوسف الخليفة أبو بكر	– أصوات قرآن كيف نتعلّمها ونعلّمها.	– 1973
عبد الصّبور شاهين	– المنهج الصّوتي للبنية العربيّة.	– 1980
رمضان عبد التّواب	– فصول في فقه العربيّة. – المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ.	– 1983
إبراهيم السّامرائيّ	– فقه اللّغة المقارن.	–
إدريس السّغروشنيّ	– مدخل للصّواتة التّوليديّة.	– 1987
داود عبده	– دراسات في علم أصوات العربيّة.	–
فاطمة محمد محجوب	– دراسات في علم اللّغة.	– 2011

2– إعادة تصنيف مخارج الأصوات: كان ممّا تعرّض إليه اللّسانيّون العرب المحدثين في إعادة وصفهم لأصوات اللّغة العربيّة، هو إعادة النّظر في مخارج الأصوات بناء على ما توصّل إليه علم اللّغة الحديث، وهذا على اعتبار أنّ علماء العربيّة القدماء، لم يفلحوا في وصف هذه المخارج وصفا دقيقا، بما

لا يَدْعُ مجالا للشكّ في تحديدها؛ نظرا لاعتمادهم على الملاحظة الحسيّة الّتي عادة ما تكون قاصرة إلى حدّ بعيد في تحديد المخرج الحقيقيّ للحرف، فهذا رمضان عبد التّواب، يرى أنّ أحد الأسباب الّتي أدّت إلى الاختلاف بين القدماء والمحدثين في وصف بعض أصوات اللّغة العربيّة، هو الخطأ أو التّوهّم في وصف المخرج (النّطق) الخاصّ بها عند القدماء؛ حيث يقول: "حين نطالع كتب القدماء من علماء العربيّة في وصف أصوات اللّغة الفصحى، نجد خلافا بيننا وبينهم في وصف بعض هذه الأصوات. ويَرجِع ذلك في نظرنا إلى أحد أمرين، أوّلهما: أنّ نطق العربيّة الفصحى أصابه التّطورّ؛ فاختلف نطق بعض الأصوات في زماننا على مستوى النّطق الفصيح، عنه في زمان أولئك القدماء الّذين وصفوا ما سمعوه، وأصابوا في هذا الوصف. والثّاني أنْ يكون نطق الفصحى في زماننا، هو بعينه نطق العرب القدماء، لم يصبه تطوُّر، ولم يَحدُث فيه تغيير، غير أن القدماء وَهمُوا في وصف هذا النُّطق."[1]

وبالنّظر إلى مخارج الأصوات عند القدماء، والّتي جعلها الخليل بن أحمد سبعة عشر مخرجا وسيبويه ستة عشر مخرجا، على خلافٍ في ما بينهما في مخارج هذه الحروف بالنّسبة لحروف العلة؛ حيث جعل لها الخليل مخرجا مستقلا وهو الجوف، في حين ضمّها سيبويه إلى بقيّة المخارج؛ فالألف من أقصى الحلق، والواو المديّة من الشّفتين، والياء المديّة من وسط اللّسان.[2] فإنّ اللّسانيّين العرب المحدثين قد جعلوها أحد عشر مخرجا، على خلاف فيما بينهم حول مخارج بعض الحروف، سواء بالنّسبة لحروف العلّة أو الصّوائت؛ أو بالنّسبة لبعض الحروف الصّحاح أو الصّوامت بالمصطلح الحديث، حيث جعلها البعض عشرة مخارج بضمّ مخارجها إلى مخارج هذه الأصوات، مثلما فعلوا في ضمّ مخارج بعض أصوات العلّة، وهي الواو والياء (و، ي) إلى مخارج الأصوات الصّحاح،[3] أو الأصوات اللّثويّة (ر، ل، ن) إلى مخرج الأصوات الأسنانيّة اللّثويّة (د، ض، ت، ط، س، ص، ز).[4] وممّن ذهب من

---

[1]– رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، ط3. مكتبة الخانجي، القاهرة: 1997، ص62.

[2]– تحسين فاضل عبّاس "مخارج الأصوات وصفاتها بين القدماء والمحدثين" مجلّة كلّيّة التّربيّة للبنات للعلوم الإنسانيّة، العراق: 2012، جامعة الكوفة، ع10، ص157–168.

[3]– ينظر: رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، ط3. القاهرة: 1997، مكتبة الخانجي، ص42–56.

[4]– ينظر: سعد مصلوح، دراسة السّمع والكلام، ص200–201. نقلا عن: بدر سند السّميحيّين، جهود كمال بشر في الدّرس اللّغويّ الحديث، ص23.

اللّسانيّين المحدثين إلى اعتبار مخارج الحروف أحد عشر مخرجا لا تزيد ولا تنقص، إبراهيم أنيس، ومحمود السّعران، وكمال بشر، وأحمد مختار عمر.[1] وهذه المخارج من الشّفتين إلى الحنجرة، هي:[2]

1- شفتاني: الباء، والميم، والواو.

2- شفويّ أسنانيّ: الفاء.

3- أسنانيّ: الظّاء، والذّال، والثّاء.

4- أسناني لثويّ: السّين، والزّاي، والصّاد، والطّاء، والضّاد، والدّال، والتّاء.

5- لثويّ: الرّاء، واللاّم، والنّون.

6- غاريّ: الجيم، والشّين، والياء.

7- غاريّ طبقيّ: الألف.

8- طبقيّ: الكاف، والخاء، والغين، والواو.

9- لهويّ: القاف.

10- حلقيّ: العين، والحاء.

11- حنجري: الهمزة (ء) والهاء.

أمّا من ذهب إلى اعتبار مخارج هذه الحروف عشرة لا تزيد ولا تنقص، فهم: تمام حسان، ورمضان عبد التّواب، وعبد القادر الخليل،[3] وهذه المخارج هي كذلك من الشّفتين إلى الحنجرة:[4]

1- شفويّ: الباء، والميم، والواو.

2- شفويّ أسنانيّ: الفاء.

3- أسنانيّ: الثّاء، والذّال، والظّاء.

4- أسنانيّ لثويّ: الدّال، والضّاد، والتّاء، والطّاء، والزّاي، والسّين، والصّاد.

---

[1]- ينظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصّوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللّغة المعاصر، ص63-68. نقلا عن: بدر سند السّميحيّين، جهود كمال بشر في الدّرس اللّغويّ الحديث، ص22-23.

[2]- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص46-79. ومحمود السّعران، علم اللّغة: مقدّمة للقارئ العربيّ، ص182-183. وكمال بشر، علم الأصوات، دط. دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة: 2000، ص183-185. وأحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغويّ، ص321.

[3]- ينظر: عبد القادر مرعي، المصطلح الصّوتيّ عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللّغة المعاصر، ص63-68. نقلا عن: بدر سند السّميحيّين، جهود كمال بشر في الدّرس اللّغويّ الحديث، ص22-23.

[4]- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة، ص84-87. ورمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة ومناهج البحث اللّغويّ، ص42-56.

5- لثويّ: اللاّم، والرّاء، والنّون.

6- غاريّ: الشّين، والجيم، والياء.

7- طبقيّ: الكاف، والغين، والخاء.

8- لهويّ: القاف.

9- حلقيّ: العين، والحاء.

10- حنجريّ: الهمزة (ء) والهاء.

3- وصف اللّهجات العربيّة: لم تقتصر جهود اللّسانيّين العرب المحدثين، على إعادة وصف أصوات اللّغة العربيّة أو تحديد مخارجها فحسب؛ بل تجاوزته إلى دراسة مختلف اللّهجات العربيّة القديمة والحديثة. ويقصد باللّهجات العربيّة في هذا المقام، تلك الأداءات المختلفة للغة العربيّة الفصحى في القديم، أو تلك اللّهجات العاميّة المنبثقة عنها في العصر الحديث؛ وذلك لأنّ مفهوم اللّهجة يختلف من زمن إلى زمن حسب طبيعة التّغير الّذي يحدث على مستوى اللّغة، وكذا مستويات استعمالها، خصوصا مع صعوبة الفصل بين هذه اللّهجات على مستوى اللّغة الواحدة، كما أشار إلى ذلك إبراهيم أنيس في كتابه (في اللّهجات العربيّة).[1]

ويعود اهتمام اللّسانيّين العرب المحدثين في هذه الفترة بدراسة اللّهجات، إلى ارتباط الاختلاف القائم بينها بمستوى الأصوات، أكثر من ارتباطه بمستوى آخر من مستويات اللّغة؛ فهذا حامد هلال يجعل بعد إبراهيم أنيس أحد مظاهر الاختلاف بين اللّهجات العربيّة، الاختلاف في الأداء الصّوتيّ بين هذه اللّهجات؛ حيث يرى أنّ "الاختلاف الصّوتيّ يلعب الدّور المهمّ في اختلاف اللّهجات وتنوعها واللّهجة اتّجاهٌ منحرفٌ داخل اللّغة، وكلّ من اللّغة واللّهجة يتّصلان بالصّوت؛ فاللّغة ترتبط به من حيث إفادة المعنى، واللّهجة من حيث صورة النّطق وهيئته."[2] ويُرجِعُ هذا الاختلاف في الأداء الصّوتيّ بين مختلف هذه اللّهجات إلى جملة من الأسباب، بعضها يَرتبِط بالاختلاف في مخرج بعض الأصوات اللّغويّة: كالجيم في العربيّة من وسطة اللّسان، وفي اللّهجة المصريّة من أقصاه (ڤ) أو الاختلاف في وضعيّة أعضاء النّطق أثناء النّطق بهذه الأصوات: كترقيقها أو تفخيمهما، أو الاختلاف في مقاييس حروف اللّين (الألف، والواو، والياء) من حيث الطّول والقصر، أو التّنغيم. والبعض الآخر يرتبط

---

[1]- إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ط8. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة: 1998، ص19-20.

[2]- ينظر: عبد الغفار حامد هلال، اللّهجات العربيّة: نشأة وتطوّرا، ط2. مكتبة وهبة، القاهرة: 1993، ص34-35. وإبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ص17.

بالاختلاف في إعمال قوانين التّجاور الصّوتيّ، من ذلك قلب جمهرة العرب (الواو) (تاءً) إذا وقعت (فاءً) لافتعل، نحو اتّصل، واتّعد، واتّضح. واكتفاء الحجازيّين بقلبها حسب حركة ما قبلها، واوا بعد ضمّة، نحو: مُوتَصِلٌ، أو ألفا بعد فتحة، نحو: يَاتَصِل، أو ياءً بعد كسرة، نحو: اِيتَصِل.[1]

وبهذا فإنّ عناية اللّسانيّين العرب المحدثين بدراسة اللّهجات؛ كانت نتيجة عنايتهم بدراسة الأصوات؛ حيث جاءت جلّ دراستهم لهذا الموضوع، تحت علم الأصوات أو ضمن بحث مستقّل، يتناول أهم القضايا المتعلّقة بدراسة اللّهجات؛ بما فيها: مفهوم اللّهجة، والفرق بينها وبين اللّغة، وعلاقتها باللّغة الفصحى، والاختلاف القائم فيما بينها على مستوى الأصوات، أو البنية، أو الدّلالة. كما أنّ جلّ الّذين درسوا اللّهجات من اللّسانيين العرب المحدثين هم من تعرّضوا إلى دراسة علم الأصوات؛ بما فيهم: إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيّوب، وتمام حسّان، وكمال بشر، وهذا على اعتبار أنّ دراسة هذا الموضوع، يُعِينُ على فهم العديد من الظّواهر اللّغويّة، خاصّة ما تعلّق منها بالتّطوّر اللّغويّ على مستوى الأصوات أو المعجم، فهذا أنيس فريحة يعتبر أنّ دراسة اللّهجات ضروريّة لفهم العديد من القضايا المتعلّقة بالعربيّة الفصحى، خاصة ما تعلّق منها بالمعجم، حيث يقول "إنّ في العامّية مظاهر لغويّة، صرفّية، ونحويّة، ومعجميّة، حريّة بالدّرس، وقد يكون في درسها إغناء للغتنا الفصيحة. إنّ نظرة القدامى والمحدثين إلى أنّ العامّية لغة رديئة ركيكة، وأنّها تخلّف وانحطاط، أفسدت على النّاس تفكيرهم اللّغويّ. هل استوعب المعجم العربيّ جميع المفردات العربيّة؟ هل اعترف واضعوا قواعد الصّرف والنّحو بصحّة جميع المظاهر اللّغويّة؟ نحن نعتقد أن لا معجم ولا كتب القواعد استوعبت جميع المفردات وكافّة القواعد. وقد يكون في درسنا مفردات العامّية، ما يُغني معجمنا –كما فعلنا عند دراستنا مفردات اللّهجة اللّبنانيّة– وفي درسنا قواعدها الصّرفيّة والنّحويّة؛ ما يشجّعنا على التّيسير والتّبسيط."[2]

ويعدّ إبراهيم أنيس أوّل من تعرّض من اللّسانيين العرب المحدثين إلى دراسة اللّهجات العربيّة، في كتابه (في اللّهجات العربيّة) معرّفا إياها على أساس أنّها "مجموعة من الصّفات اللّغويّة، تنتمي إلى بيئة خاصّة، ويشترك في هذه الصّفات جميع أفراد هذه البيئة."[3] وهو الكتاب الّذي تعرّض من خلاله إلى تحديد مفهوم اللّهجة واللّغة في الاصطلاحين القديم والحديث، والفرق بينها من حيث الخصائص الّتي تتميّز بها اللّهجة، وكيفيّة نشأة هذه اللّهجات، وكيف تحولّ النّطق في البلاد العربيّة من لغة واحدة، إلى

[1]– عبد الغفار حامد هلال، اللّهجات العربيّة: نشأة وتطوّرا، ط2. مكتبة وهبة، القاهرة: 1993، ص35.

[2]– أنيس فريحة، اللّهجات وأسلوب دراستها، ط1. دار الجيل: بيروت: 1989، ص114.

[3]– إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ط8. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة: 1998، ص16.

لهجات متعدّدة عن طريق مختلف اللهجات العربيّة الوافدة إلى هذه البلاد. وكذا تاريخ اللّهجات العربيّة قبل الإسلام وبعده، وحضور بعض هذه اللّهجات في القراءات القرآنيّة، بما فيها الفتح، والإمالة، والإدغام، والهمز، وموقفه من ظاهرة الإعراب بالنّسبة لهذه اللّهجات، ثمّ الاختلاف بين البدو والحضر في الصّفات الصّوتيّة للنّطق، وعوامل التّطور والجمود بالنّسبة لهذه اللّهجات في كليهما، ثمّ الاختلاف بينها في تمثّل بعض الظّواهر الصّوتية؛ بما فيها: الفتح والإمالة، والكسر والضّم، والشّدة والرّخاوة، والجهر والهمس، والتّرقيق والتّفخيم، وكذا التأثّر بالأصوات المتجاورة، والسّرعة في النّطق عند أهل البدو وما يترتّب عنه من حذف لبعض أجزاء الكلام، ثمّ عَرَضَ لبعض اللّهجات المتناثرة في شبه الجزيرة العربيّة: كتلتلة بهراء، وطمطمانيّة حمير، واستنطاء هذيل. وموقف بعض اللّهجات العربيّة من المتنّى، وكذا اختلافها في مواضع النّبر. مع إشارته إلى أشهر القبائل المعروفة باللّهجات والّتي أشهرها تميم، وهذيل، وطيء. ثمّ اختلاف مجمل هذه اللّهجات في البنية والدّلالة. وفي الأخير ختم إبراهيم أنيس هذا الكتاب، بحديثه عن انتقال اللّغة العربيّة من البداوة إلى الحضارة، وهو عبارة عن بحث أُلْقِيَ في مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة سنة 1968، مخصّصا الفصل الأخير للحديث عن اللّهجات الحديثة، وبالتّحديد لهجة القاهرة؛ من حيث خصائصها الصّوتيّة، وتأثير الأجيال النّاشئة في هذه اللّهجة، وتطوّر المعاني فيها.[1]

وإذا كان إبراهيم أنيس قد ركّز في دراسته لموضوع اللّهجات على اللّهجات العربيّة القديمة، فإنّ الكثير من اللّسانيّين العرب المحدثين ممن حذو حذوه في دراسة هذا الموضوع، قد ركزوا عنايتهم على دراسة اللّهجات الحديثة، على أساس أنّها أحقّ من غيرها بالدّراسة، خاصّة مع الرّسالة الّتي وجّهها إبراهيم أنيس إلى معشر الباحثين في هذا الموضوع بعده؛ حيث يقول "ويبدوا لي أنّنا لم نعد الآن بحاجة إلى مزيد من البحث والتّنقيب، في بطون الكتب القديمة الّتي عرضت في ثناياها للهجات العرب، بقدر ما نحن في أمسّ الحاجة إلى دراسة اللّهجات العربيّة الحديثة، فتلك هي الّتي نفتقدها أو لا نزال نتطلّع إليها، ولم نقطع فيها لسوء الحظّ شوطا بعيدا، برغم ما لدينا الآن من إمكانيّة التّسجيل الصّوتيّ، وأجهزة التّجارب النّطقيّة."[2] وكذا تأسيس مجمع اللّغة العربيّة بالقاهرة للجنة مختّصة بدراسة اللّهجات، تحت اسم (لجنة اللّهجات والبحوث اللّغويّة) والّتي تُعنَى بدراسة مختلف اللّهجات العربيّة الحديثة وأصولها اللّغويّة القديمة.

---

[1]– ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، ط8. مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة: 1998، الفهرس.

[2]– ينظر: إبراهيم أنيس، في اللّهجات العربيّة، مقدّمة الطّبعة الثّالثة.

وقد تنوّعت بهذا مختلف الدّراسات الّتي اهتمّت بموضوع اللّهجات بين الرّسائل الجامعيّة، والبحوث، والمقالات، والكتب، فمنهم من درس لهجة قطر بعينه، أو إقليم معيّن، أو مدينة أو قبيلة، من ذلك (لهجة القاهرة) رسالة دكتوراه جامعة لندن، لإبراهيم أنيس، و(لهجة الكرنك: محافظة الدّقهليّة) رسالة ماجستير لتمام حسان، و(لهجة الجعفريّة: الفعل في اللّغة المصريّة؛ دراسة صرفيّة) رسالة ماجستير، و(النّظام الفعليّ في لهجة النّوبة) رسالة دكتوراه لعبد الرّحمن أيّوب، و(دراسة نحويّة في اللّهجة اللّبنانيّة) لكمال بشر.[1] وما يميّز هذه الدّراسات أنّها ركزت دراستها على الاختلافات الصّوتيّة تليها في المرتبة الثّانية الأبنيّة، ثم التّراكيب، من دون أنْ تركّز على الاختلافات الدّلاليّة الّتي هي أقل شيوعا بين مختلف هذه اللّهجات الّتي تنتمي في معظمها إلى مصر وما جاورها من البلدان العربيّة في المشرق. وفي ما يلي عرض مسرد لأهم البحوث الّتي اهتمّت بدراسة اللّهجات العربيّة القديمة أو الحديثة، بما فيها الرّسائل الجامعيّة، والمقالات، والكتب، والمعاجم، في المشرق والمغرب منذ الخمسينات من القرن المنصرم إلى يومنا هذا:[2]

عنوان الدّراسة	اسم الباحث	السّنة
– لهجة القاهرة (رسالة دكتوراه، جامعة لندن). – في اللّهجات العربيّة.	إبراهيم أنيس	1941– 1947 –
– لهجة الكرنك: محافظة الدّقهليّة (رسالة ماجستير). – لهجة عدن العربيّة في جنوب اليمن (رسالة دكتوراه)	تمام حسان	– 1952 –
– لهجة الجعفريّة: الفعل في اللّغة المصريّة؛ دراسة صرفيّة (رسالة ماجستير). – النّظام الفعليّ في لهجة النّوبة. (رسالة دكتوراه)	عبد الرّحمن أيوب	1956–
– دراسة نحويّة في للهجة منطقة عالي في لبنان.	كمال بشر	–
– لهجة البدو في إقليم ساحل مريوط. (رسالة ماجستير) – خصائص اللّهجة الكويتيّة. – دراسة صوتيّة في لهجة البحرين. – الأصالة العربيّة في لهجات الخليج.	عبد العزيز مطر	1961 – 1969 – 1980 – 1985 –

[1]– منصور عبد الكريم الكفاوين، من الفصيح المهجور: بحث في ردّ العامي في الأردن إلى الفصيح؛ لهجة الكرك نموذجا، ط1. دار الخليج، عمّان: 2018، ص12.

[2]– ينظر: منصور عبد الكريم الكفاوين، من الفصيح المهجور، ص12–13

– دراسة اللّهجات في المنيا على ضوء الجغرافيا اللّغويّة.	سعد مصلوح	– 1968
– لهجة البدو في البِحيرة.	محمود جاد الرّب	–
– لهجة نابلس الفلسطينيّة: دراسة صوتيّة صرفيّة.	محمّد جواد النّوري	–
– ظواهر لهجيّة لا لهجات.	عبد الإله نبهان	–
– القول الفصل في ردّ العاميّ إلى الأصل.	الأمير شكيب أرسلان	– 1988
– بقايا الفصّاح. (مجلة م.ل.ع. بدمشق، مج53، ج1)	شفيق جبري	–
– الفصيح المدرج أو رجوع الدّارج إلى الفصحى. – بين الفصحى والعامّية في المغرب. (مجلة المجمع، ج89)	عبد الهادي التّازي	– –
– العامّية اللّيبيّة من فصحى تدرّجت على دارجة تفصّحت. (مجلّة المجمع، ج89).	علي فهمي خشيم	–
– ألنا فصحى وعامّية. (مجلّة المجمع، ج89).	إبراهيم السّامرّائيّ	–
– حول ردّ العاميّ إلى الأصل.	محمّد هيثم الخيّاط	–
– العامّية في سوريا ولبنان.	عيسى المعلوف	–
– أصول ألفاظ اللّهجة العراقيّة.	محمّد رضا الشّبيبيّ	–
– اللّهجات العربيّة الحديثة في اليمن.	مراد كامل	– 1968
– اللّهجات العربيّة.	إبراهيم محمّد نجا	– 1972
– اللّهجات العربيّة في التّراث.	أحمد علم الدّين الجنديّ	– 1978
– المقتبس من اللّهجات العربيّة والقرآنيّة.	محمّد سالم محيسن	– 1978
– بحوث ومقالات في اللّغة.	رمضان عبد التّواب	– 1982
– لهجات العرب.	أحمد تيمور باشا	– 1983
– اللّهجات وأسلوب دراستها.	أنيس فريحة	– 1989
– في اللّهجات العربيّة القديمة.	إبراهيم السّامرّائيّ	– 1994
– اللّهجات العربيّة نشأة وتطوّرا	عبد الغفّار حامد هلال	– 1990
– اللّهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة.	عبده الرّاجحيّ	– 1996
– الدّلالة الصّوتيّة الدّلالة والصّرفيّة في لهجة الإقليم الشّماليّ لمدينة البصرة.	عبد القادر عبد الجليل	– 1997
– دراسات في اللّهجات العربيّة	خليل عطيّة	–
– من الفصيح المهجور: بحث في ردّ العامّي في الأردن إلى	منصور الكفاوين	– 2018

الفصيح؛ لهجة الكرك نموذجا.		
– قاموس ردّ العامّي إلى الفصيح.	أحمد رضا	– 1946
– معجم الفصحى في العامّية المغربيّة.	محمّد الحلويّ	– 1988
– معجم فصّاح العامّية.	هشام النّحّاس	– 1997

وما يمكن ملاحظته على مجمل هذه الدّراسات، الّتي تُعَدُّ نزرا قليلا، مقارنة بما كتب في هذا الموضوع، أنّها انصبت على دراسة اللّهجات العربيّة القديمة والحديثة منها خاصّة، في المشرق العربيّ وبالخصّوص في كلّ من مصر، وسوريا، ولبنان، ودول الخليج بما فيها الكويت، والعراق، والبحرين والمملكة العربيّة السّعوديّة، من دون أنْ تشمل لهجات البلدان المغربيّة، باستثناء دراسة أو دراستين حول ليبيا أو المغرب. وهذا راجع إلى عدّة أسباب؛ منها تغييب الاستعمار المشاركة المغربيّة في هذا النّوع من البحوث اللّسانيّة على مستوى الوطن العربيّ، وكذا تأخّر المعرفة اللّسانيّة بهذا العلم في الجامعات المغربيّة، وأخيرا عدم اهتمام المغاربة أساسا بموضوع اللّهجات في البحث اللّسانيّ. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ دراسة موضوع اللّهجات في هذا العصر صارت من الأهمّية بما كان، خصوصا بعد ما صارت فيه هذه اللّهجات، مهدّدة بالانقراض أمام تيار العولمة اللّغويّة الجارف، وحاجة المجتمعات إليها في تطوير اللّغة المشتركة، صوتا، ومعجما، وتركيبا، ودلالة، بما تحمله هذه اللّهجات من فكر مشترك وإرث حضاريّ.

تطبيق:

س1– بماذا تميّزت الدّراسات الصّوتيّة عند اللّسانيّين العرب المحدثين عن الدّراسات الصّوتيّة عند القدماء؟

س2– استنادا إلى دراستك السّابقة لعلم الأصوات، ما أوجه الاتّفاق والاختلاف بين اللّسانيّين العرب المحدثين والقدماء في وصفهم لأصوات اللّغة العربيّة؟

س3– بماذا نفسّر اهتمام اللّسانيّين العرب المحدثين بدراسة موضوع اللّهجات؟ وكيف يمكن الاستفادة منها في تطوير اللّغة المشتركة؟

س4– هل يمكن اعتبار اللّهجات موضوعا صالحا للدّراسة على مستوى اللّسانيات، ولماذا؟

المحاضرة (12): اللّسانيات الدّلاليّة:

تمهيد: لم تقتصر جهود اللّسانيّين العرب في العصر الحديث على إعادة وصف النّظام الصّوتيّ للّغة العربيّة، أو تحديد مخارج الأصوات فيها، أو دراسة لهجاتها، بل تجاوزته إلى دراسة دلالة الألفاظ اللّغويّة فيها، مستندين في ذلك على أحدث ما توصّلت إليه اللّسانيات أو علم اللّغة الحديث في دراستها هذا المستوى من اللّغة؛ حيث تعرّض بذلك العديد من اللّسانيّين العرب المحدثين إلى مباحث شتّى من هذا العلم، تشمل: تحديد مفهوم الدّلالة، وأنواعها، وعلاقة الدّال بالمدلول فيها، ثمّ مختلف نظريّات البحث الدّلاليّ، وكذا أسباب التّطوّر الدّلاليّ، ومختلف العلاقات الدّلاليّة الّتي تشمل: التّرادف، والمشترك اللّفظيّ والتّضاد، والاشتقاق، والمجاز، وغيرها من مباحث هذا العلم. ويُعَدُّ إبراهيم أنيس أوّل من تعرّض من اللّسانيّين العرب المحدثين إلى دراسة دلالة الألفاظ اللّغويّة في العربيّة، معتمدا في ذلك على ما جاء في اللّسانيات الحديثة عند الغرب، وهذا من خلال كتابه (دلالة الألفاظ) الصّادر سنة (1958) وقد تبعه في ذلك كلّ من أحمد مختار عمر في كتابه (علم الدّلالة) وفايز الدّاية في كتابه (علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق) الصّادرين سنة (1985) وفيما يلي عرض لأهمّ ما جاء في هذه الكتب الخاّصة بعلم الدّلالة في اللّسانيات العربيّة الحديثة:

أوّلا– دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس: يُعَدُّ كتاب إبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ) الصّادر سنة (1958) أوّل كتاب يجمع مباحث علم الدّلالة في الثّقافة العربيّة، بعد أن كانت مبثوثة في ثنايا كتب اللّغة، والأدب والفقه، والتّفسير، وإليه يعود الفضل بهذا في جمع ما كان متفرّقا من مباحث هذا العلم في كتب الأقدمين.[1] ومن جملة ما تعرّض إليه إبراهيم أنيس في كتابه (دلالة الألفاظ) أوّلا تحديده أنواع الدّلالة، ثمّ العلاقة بين اللّفظ والمعنى أو الدّلالة عنده، وكذا الدّلالة الهامشيّة والدّلالة المركزيّة، وعوامل التّطور الدّلاليّ للألفاظ، وأخيرا علاقة الدّلالة بالتّرجمة. وكلّ هذا في إطار ما توصّلت إليه اللّسانيات الحديثة من هذا العلم، بعد أن صرّح في كتابه هذا بأنّه "سيسلك مسلك اللّغويّين في دراسة وبحث الدّلالة، ويعالجها كما يعالج اللّغويّ الحديث ذلك الفرع من الدّراسات اللّغويّة، المُسمَّى لدى الأوربيّين (Semantex)"[2]

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ: دراسة في الفكر اللّغويّ العربيّ الحديث، دط. الاسكندريّة: 1988، دار المعرفة الجامعيّة، ص157.

[2]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص07. نقلا عن حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص157.

وفيما يتعلّق بأنواع الدّلالة فقد قسّمها إبراهيم أنيس إلى أربعة أقسام تشمل: الدّلالة الصّوتيّة، والصّرفيّة، والنّحويّة أو التّركيبيّة، والمعجميّة أو الاجتماعيّة،[1] معتمدا في تصنيف أنواع الدّلالة إلى هذه الأقسام، على التّحليل المورفولوجيّ أو التّحليل إلى مورفيمات، المُعتمَد في النّظريّة التّوزيعيّة عند كلّ من إداورد سابير وبلومفيلد.[2] ويستدلّ إبراهيم أنيس على صحّة هذا التّقسيم بالنّسبة لأنواع الدّلالة، بجملة يقول فيها أحدهما للآخر: (لا تصدّقه فهو كذّاب، هل يُعقل أنْ تنضَخَ العين بالنّفط في وسط الصّحراء بعد ثوان؟!!) والّتي تأخذ فيها حسب إبراهيم أنيس كلمة (تنضَخَ) في دلالتها الصّوتيّة معنى (التّدفق بقوّة) بدل معنى (التّدفق ببطء) الّذي يمكن أنْ تدلّ عليه كلمة (تنضَحَ) لِمَا بين الحاء والخاء من فارق في شدّة الصّوت، أو يصير فيها موضع الغرابة عبارة (وسط الصّحراء) أو عبارة (في ثوان) في حال النّبر على إحداهما بدل الأخرى. وكذا التّنغيم على مستوى عبارة (لا يا شيخ؟!) الّتي قد تأخذ فيها هذه العبارة إمّا معنى الاستفهام، أو التّهكم والسّخريّة، أو الدّهشة والاستغراب، حسب طبيعة النّغمة المعتمدة في نطقها، وهي إمّا نازلة أو صاعدة أو متوسّطة. وكذلك كلمة (كذّاب) التي يمكن أن تأخذ في دلالتها الصّرفيّة معنى (المبالغة) أو (ثبوت هذه الصّفة في المتحدّث في هذا الموضع) بدل (المعنى المؤقّت) الّذي يمكن أنْ تدلّ عليها صيغة (كاذب) في هذه العبارة. وكذلك الجملة برمّتها بالنّسبة للدّلالة النّحويّة والّتي قد يتغيّر معناها كلّية بمجرد تغيير بسيط في ترتيب عناصرها أو تصير من دون معنى كما في قولك: (لا تصدّقه في وسط الصّحراء، فهو هل يُعقل في ثوان النّفط كذاب العين تنضَخُ!!) وتأخذ فيها كذلك كلّ مفردة من مفردات هذه الجملة معنى معجميّا أو اجتماعيّا، يكون التّصديق أو التّكذيب، والصّحراء، والنّفط، والنُّضُوخ، وهذا النّوع الأخير من المعاني أو الدّلالة، هي الّتي لا بدّ أن توجّه إليها كلّ عنايتنا، باعتبارها أساس التّواصل أو التّفاهم.[3]

ولم يُوفَّق –حسب حلمي خليل– إبراهيم أنيس في التّمييز بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الاجتماعيّة "فهو لا يفرّق بينهما في بداية حديثه عنهما، ويرى أنّ الدّلالة المعجميّة هي الدّلالة الاجتماعيّة ... والواقع أنّ هناك فرقا بين الدّلالة المعجميّة والدّلالة الاجتماعيّة، يتّفق عليه علماء اللّغة، فالدّلالة المعجميّة أو المعنى المعجميّ للكلمة، هو ما تشير إليه الكلمة أو ترمز إليه، وهو الدّلالة الأصليّة للكلمة، في حين أنّ الدّلالة الاجتماعيّة، تضيف بعض الدّلالات الأخرى إلى هذا المعنى الأصليّ، فكلمة ثعلب مثلا، لها معنى

---

[1]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط5، القاهرة: 1984، مكتبة الأنجلو المصريّة، ص44–51.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص158.

[3]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص46–48.

معجميّ هو هذا الحيوان المعروف، ولها بالإضافة إلى ذلك معنى اجتماعيّ، فيما يدلّ عليه اللّفظ من مكر ودهاء."[1]

أمّا فيما يتعلّق بعلاقة اللّفظ بالمعنى فقد عرض إبراهيم أنيس لرأي كلّ من فلاسفة اليونان، وعلماء العربيّة، وكذا علماء اللّغة المحدثين حول هذه العلاقة، إلاّ أنّه قد خَلُصَ من جملة هذه الآراء، إلى أنّه لا يمكن إثبات علاقة بين اللّفظ والمعنى، باستثناء اعتبار هذه الألفاظ رموزا على هذه المعاني، حيث يرى أنّ "الألفاظ لا تعدوا في حقيقتها أنْ تكون بمثابة الرّموز على الدّلالات، كلّ لفظ يصلح أنْ يُتَّخذ للتّعبير عن أيِّ معنى من المعاني، فما يُسمَّى (بالشّجرة) يمكن أن يُسمَّى بأي لفظ متى اصطلح النّاس عليه وتواضعوا على استعماله، فليس في لفظ (الشّجرة) ما يوحي بفروعها وجذورها وأوراقها وخضرتها."[2] بل يذهب إبراهيم أنيس أبعد من ذلك، حينما يعتبر أنّ ما ذهب إليه علماء اللّغة من إمكانية إقامة علاقة بين بعض الألفاظ ومعانيها، قد صنع نوعا من الوهم لدى أبناء اللّغة، بوثوق الصّلة بين الألفاظ ومعانيها أو دلالاتها.[3]

وأمّا فيما يتعلّق بالدّلالة الهامشيّة والدّلالة المركزيّة، فقد اعتبر إبراهيم أنيس أنّ بعض الألفاظ اللّغويّة يمكن أن تأخذ في دلالتها معنى مشترك بين مختلف أبناء اللّغة، وهو ما يُسمَّى بالدّلالة المركزيّة أو المعجميّة، وقد تكون هذه الدّلالات واضحة في أذهان كلّ أبناء اللّغة كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم، ولكن مهمّة المعجميّ تجاه هذه الدّلالات هو أن يجعلها واضحة في أذهان جميع أبنائها، بشرح معانيها المشتركة بين النّاس. كما يمكن أن تأخذ فيه هذه الألفاظ معاني خاصّة لا يمكن معرفتها إلا من خلال مستعمليها، فهي تلك الّتي يختلف عنها النّاس ويتفرّقون؛ بل قد تكون في بعض الأحيان مدعاة للشرّ فيما تصنعه من خلاف أو تفرقة بين النّاس، كما قد تكون مدعاة للخير عند بعضهم فيمن يتّخذونها منجاة لهم فيما يخشون أو يكرهون، فتكون بذلك طريقا للخلاص عندهم؛ وهذا نتيجة ما تحتمله هذه الألفاظ من معاني أو دلالات هامشيّة، وعلى هذا الأساس فقد أطلق إبراهيم أنيس على هذا النّوع الثّاني من الدّلالة التي يحتملها اللّفظ اسم الدّلالة الهامشيّة.[4] ورأى أنّ هذا النّوع من الدّلالات يكثر دورانه أو يسود في بعض مجالات الحياة دون غيرها: كالسّياسة، والقضاء، والأدب، باعتبارها الأقدر على نقل

---

[1]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص160–161.

[2]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص72.

[3]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص71–72.

[4]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص106–108.

بعض الألفاظ من دلالتها المركزيّة إلى دلالتها الهامشيّة، ويضرب لنا إبراهيم أنيس مثالا على هذا النّوع من الدّلالة الهامشيّة في مجال السّياسة، بألفاظ من مثل: الدّيمقراطيّة، والاشتراكيّة، والحرّيّة، والّتي يمكن أن تأخذ فيها هذه الألفاظ عدّة دلالات هامشيّة تختلف باختلاف النّظام السّياسيّ المعتمد في مجتمع من المجتمعات، وكذلك الأمر بالنّسبة لمجال القضاء الذي تأخذ فيه كذلك ألفاظ من مثل (العمد) في أحكام الجنايات، و(البيع) أو (الملكيّة) في العقود و(الكفاءة) في الزّواج، دلالات هامشيّة تختلف باختلاف فهم مستعمليها لها في هذه المقامات من مجال القضاء. وكذلك الأمر بالنّسبة للفظتي (السّعادة) و(الخير) في الأدب عند محمود العقاد، واللّذين صوّر فيهما السّعادة أنثى جميلة أو فتاة حسناء، والخير شيخ جليل عليه من الحياء والوقار ما يجعلنا نرتاح بطلعته، وشتّان بين ما لهاتين اللّفظتين من معنى وما وضعه العقاد لهما من معنى.[1] وهنا يمكن أن نضع حدّا فاصلا بين هذين النّوعين من المعنى أو الدّلالة الخاصّة باللفظ، من خلال اعتبار الأُولى (الدّلالة المركزيّة) معنى مشترك يعين على التّواصل بين أبناء اللّغة في مختلف مجالات الحياة، والثّانيّة (الدّلالة الهامشيّة) معنى خاصّ يسمح بالتّواصل بين أبناء اللّغة في حدود ضيقة لا تتجاوز حدود الاستعمال والأول يعتمد في تأويله على ما هو متعارف عليه لدى النّاس، أمّا الثّاني فيعتمد في تأويله على ما هو مقصود به عند المتكلّم.

وهنا يرى حلمي خليل أنّ إبراهيم أنيس قد أفلح في التّمييز بين الدّلالة المركزيّة والدّلالة الهامشيّة واللّتين كان من المفترض أنْ يجعلهما مقابلين للدّلالة المعجميّة والدّلالة الاجتماعيّة، لا أن يعتبرهما نوعا واحدا، كما ذهب إليه في أنواع الدّلالة. حيث ذهب إلى القول: "بأنّ إبراهيم أنيس قد تخلى هنا عن فكرة التّسويّة بين المعنى المعجميّ والمعنى الاجتماعيّ، وسلّم بوجود معان هامشيّة، بالإضافة إلى المعاني الأصليّة، أو ما أُطلق عليه المعنى المركزيّ، وهذه المعاني الهامشيّة، هي التي يختلف حولها النّاس والكتّاب، والمفكرون، ويستغلُّها المحامون والأدباء والسّياسيّون."[2]

وهذا عن الدّلالة المركزيّة والدّلالة الهامشيّة عند إبراهيم أنيس، أمّا فيما يتعلّق بعوامل التّطوّر الدّلاليّ للألفاظ أو أسباب هذا التّطوّر، والّتي يرى صاحب الكتاب أنّها ظاهرة طبيعيّة بالنّسبة لجميع اللّغات، مستشهدا على هذه الظّاهرة بالنّسبة للّغة العربيّة، ببعض الألفاظ العربيّة الّتي تطوّرت دلالتها في العصر الحديث بفعل هذه العوامل، معتبرا الحقيقة والمجاز –مع الاختلاف الدّائر حولهما لدى علماء العربيّة بين مؤيّد ومعارض– إحدى مظاهر هذا التّطور في اللّغة العربيّة. فيردّ إبراهيم أنيس أسباب هذا

[1]– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص109–121.

[2]– حلمي خليل، العربيّة وعلم اللّغة البنيويّ، ص161.

التّطوّر إلى عاملين اثنين: أحدهما الاستعمال الّذي قد ينجرّ عنه سوء الفهم، أو بلى بعض الألفاظ واندثارها، أو ابتذالها لدى مستعمليها؛ فتكون سببا في تغيّر دلالة هذه الألفاظ. والثّاني الحاجة الّتي تكون دوما سببا في التّغيّر المستمرّ لدلالة هذه الألفاظ، أمام حاجة الإنسان في التّعبير عما استجدّ من معاني ويدعم هذه الحاجة حسب إبراهيم أنيس التّطوّر الاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والسّياسيّ، الحاصل على مستوى المجتمع النّاطق بهذه اللّغة أو تلك. ثم يختم إبراهيم أنيس حديثه عن عوامل التّطوّر الدّلاليّ بحديثه عن مظاهر هذا التّطوّر في اللّغات البشريّة، والّتي يُعَدُّ فيها كلّ من تخصيص الدّلالة أو تعميمها وكذا انحطاطها أو رُقيُّها، وكذا تغير مجال الاستعمال أو ما يسمَّى بالمجاز، قانونا ثابتا بالنّسبة لهذه الظّاهرة في اللّغات البشريّة.[1]

وأما فيما يتعلّق بعلاقة الدّلالة بالتّرجمة، فيختم إبراهيم أنيس عوامل التّطوّر الدّلاليّ ومظاهره، بفصل آخر خصّصه للحديث عن دور الدّلالة في التّرجمة، والّتي تقف فيها الدّلالة في كثير من الأحيان عائقا أمام نجاحها، بسبب صعوبة تحديد المعنى الحقيقيّ للفظ في هذه العمليّة، ويرى إبراهيم أنيس أنه وإنْ اختلفت مشاكل التّرجمة أو الصّعوبات التي قد تواجه المترجم بين اللّغات، بين الاختلاف في هندسة الجملة، أو ترتيب عناصرها، أو جمال الألفاظ وموسيقاها، فإنّ المشكلة الكبرى التي تواجه هذه العمليّة هي التي ترتبط بدلالة الكلمات وحدود معانيها بين لغة وأخرى، بسبب الاختلاف في التّجربة الّتي قد نعيشها مع الألفاظ ومدلولاتها بين هذه اللّغات، مؤكّدا على هذه الصّعوبة بالنّسبة للنصّوص الأدبيّة خاصّة، باعتبار أنّ دلالة الكلمات في مجال الفكر أو النّشاط العلميّ، عادة ما تكون متماثلة أو متقاربة بين اللّغات، ما يعني أن ترجمة العلوم بينها أيسر في هذه العمليّة. ويستدلّ إبراهيم أنيس على هذه الصّعوبة في نقل دلالة بعض الألفاظ من خلال مقارنته بين بعض التّرجمات لبعض النّصوص القرآنيّة والّتي تعذر فيها على هذه الترجمات أن تنقل المعنى الحقيقي لهذه الآيات، خاصّة أمام الخصائص الّتي تتميّز بها العربيّة في مجال البلاغة، بما فيها الجمال اللّفظيّ، والعناية بالمجاز والاستعارة، والكناية أو التّوريّة، وغيرها من فنون البلاغة.[2]

ثانيا- علم الدّلالة لأحمد مختار عمر: يعدّ كتاب (علم الدّلالة) لأحمد مختار عمر ثاني الكتب الّتي عُنِيَت بمباحث علم الدّلالة بعد كتاب إبراهيم أنيس في الثّقافة العربيّة، وأوّل كتاب يحمل عنوانه هذا المصطلح. وقد كان هدفه من تأليف هذا الكتاب هو تغطية العجز الّذي تعاني المكتبة العربيّة في هذا

[1]- ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، الفصل السّابع، والثّامن، والتّاسع من الكتاب.

[2]- ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، الفصل العاشر: دور الدّلالة في التّرجمة.

المجال "فمنذ أن صدر كتاب المرحوم الدّكتور إبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ) عام (1958) حتّى الآن لم تقدّم للقارئ العربيّ أيّ دراسة علميّة للمعنى بمفهومه اللّغويّ، تستفيد ممّا جدّ من نظريّات، وما قدّم من أبحاث، وما ظهر من نتائج."[1] ويضيف أحمد مختار عمر إلى أنّ الكتب الّتي سبقته في دراسة هذا الموضوع بعد كتاب إبراهيم أنيس؛ بما فيها كتاب كمال بشر (دور الكلمة في اللّغة) وكتاب مراد كامل (دلالة الألفاظ العربيّة وتطوّرها) لا يمكن أن تغطيّ هذا العجز، حيث يرى أنّه "لا يغني في هذا المقام كتاب الدّكتور كمال بشر (دور الكلمة في اللّغة) والدّكتور مراد كامل (دلالة الألفاظ العربيّة وتطوّرها) الصّادر سنة (1963) فأوّلهما ترجمة لكتاب صدر في فترة مبكرة من تاريخ لعلم سنة (1951) والثّاني يعالج زاوية واحدة من زوايا العلم الكثيرة."[2] ومهمّا يكن من أهداف من تأليف هذا الكتاب، فقد كان من جملة المباحث الّتي طرقها أحمد مختار عمر في كتاب (علم الدّلالة) من مباحث هذا العلم، هو أوّلا تحديده مفهوم علم الدّلالة، وتاريخه في الحضارات القديمة؛ بما فيها الحضارة اليونانيّة، والهنديّة والعربيّة، وانتهاء بالعصر الحديث. ثمّ نظريات البحث في المعنى، بما فيها النّظريّة الإشاريّة والتّصوريّة، والسّلوكيّة، والسّياقيّة، وكذا نظريّة الحقول الدّلالية، والنّظريّة التّحليليّة. وأخيرا ما يُسمَّى بالعلاقات الدّلاليّة بين الألفاظ؛ بما فيها المشترك اللّفظيّ، والتّضاد، والتّرادف، وانتهاء بالتّطوّر الدّلاليّ مع الدّرسين التّاريخيّ والتّقابليّ، خاتما هذا الكتاب على نحو ما ختم به إبراهيم أنيس كتابه (دلالة الألفاظ) بحديثه عن علاقة الدّلالة بالتّرجمة تحت عنوان (مشكلات الدّلالة في التّرجمة).

وفيما يتعلّق بمفهوم علم الدّلالة فقد اعتبر أحمد مختار عمر، أنّ هذا العلم يُعنَى بدراسة المعنى وعلى هذا الأساس فقد عرّفه على أساس أنّه "العلم الّذي يدرس المعنى، أو ذلك الفرع من علم اللّغة الذي يتناول نظريّة المعنى، أو ذلك الفرع الّذي يدرس الشّروط الواجب توافرها في الرّمز، حتّى يكون قادرا على حمل المعنى."[3] أمّا فيما يتعلّق بموضوعه فقد اعتبر أحمد مختار عمر أنّه يعنى بدراسة الرّموز أو الدّلالة اللّغويّة؛ "إذ رغم اهتمام علم الدّلالة بدراسة الرّموز وأنظمتها؛ حتّى ما كان منها خارج نطاق اللّغة؛ فإنّه يركّز على اللّغة من بين أنظمة الرّموز؛ باعتبارها ذات أهمّية خاصّة بالنّسبة للإنسان."[4]

---

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ط5. القاهرة: 1998، عالم الكتب، ص06.

[2]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص06.

[3]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص11.

[4]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص12.

معتبرا إيّاه بذلك أحد فروع علم اللّغة أو اللّسانيات بالمصطلح الشّائع، مع ماله من صلة بالعلوم الأخرى بما فيها الفلسفة، والمنطق، وعلم النّفس، وعلوم الاتصال والطّبيعيّة.

وأمّا فيما يتعلّق بتاريخ هذا العلم في الحضارات القديمة؛ فقد اعتبر أحمد مختار عمر أنّ بعضا من موضوعات هذا العلم قد طُرِقتْ عند فلاسفة اليونان، وبالتّحديد عند كلّ من أفلاطون وأرسطو اللّذين تعرّضا إلى علاقة اللّفظ بالمعنى أو علاقة الدّال بالمدلول، وكذلك في الحضارة الهنديّة الّتي تعرّض فيها علماء اللّغة إلى موضوعات شتّى من هذا العلم، شملت: نشأة اللّغة، وعلاقة اللّفظ بالمعنى، وأنواع الدّلالة بالنّسبة للكلمة، ومسائل متفرقة من موضوعات هذا العلم: كأهمّية السّياق في إيضاح المعنى، والتّرادف والمشترك اللّفظيّ، ودور القياس والمجاز في تغيير المعنى أو التّطوّر الدّلاليّ. والحضارة العربيّة الّتي عُنيّ فيها علماء اللّغة، والأصول، وكذا علماء البلاغة بدلالة الكلمة؛ فتعرضوا إلى مباحث شتى من هذا العلم. أمّا في العصر الحديث؛ فقد اعتبر أحمد مختار عمر أنّ هذه المرحلة، تمثّل ميلاد نشأة هذا العلم في الحضارة الغربيّة خلال منتصف القرن التّاسع عشر، وبالتّحديد عند كلّ من ماكس مولر (Max Muller) وميشال بريال (Michel Bréal) وأدولف نورين (Adolf Noreen) وفي القرن العشرين عند كلّ كريستوف نايروب (Kristoffer Nyrop) وگوستاف ستارن (Gustaf stern) وأوگدن (Ogden) وريتشارد (Richards) وألفريد كورزبسكي (Alfred Korzybski).[1]

وأما فيما يتعلّق بنظريات البحث في المعنى؛ فقد تعرضّ أحمد مختار إلى كلّ من النّظريّة الإشاريّة، والنّظريّة التّصوريّة، والنّظريّة السّلوكيّة، والنّظريّة السّياقيّة، ونظريّة الحقول الدّلالية والنّظريّة التّحليليّة، تحت اسم (مناهج دراسة المعنى). وفيما يتعلّق بالنّظريّة الإشاريّة فقد انتقد أحمد مختار عمر كُلاًّ من من أوگدن وريتشارد في ما ذهبا إليه، من تقسيم عناصر الدّلالة إلى ثلاثة أقسام تشمل الدّال، والمدلول، والمرجع أو الشّيء المحال إليه في العامل الخارجي، معتبرا أنّ هذا التّقسيم الثّلاثي لعناصر الدّلالة، يجعلنا مهتمين بشيء خارج نطاق اللّغة، كما يجعلنا معتمدين على الموجودات الخارجيّة في تحديد معاني الكلمات، وهو ما يستحيل على العقل البشريّ الإلمام به أمام كثرة هذه الموجودات، إضافة إلى هذا، استحالة تطبيق هذا التّقسيم لعناصر الدّلالة، على كلمات من مثل (لا) أو (إلى) أو (لكن) أو (أو) لأنّه لا وجود لشيء مادّي يمثّلها في الخارج، وإنّما يعتمد السامع في فهمها على ما تحمله من معنى دون ربطها بأيّ عالم خارجيّ، وأخيرا اعتبارها أنّ المعاني ليست هي ذاتها الأشياء،

[1]– ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، الفصل الثّاني: نظرة تاريخيّة.

فمعنى كلمة (تفاحة) ليس هو التّفاحة الّتي تُؤكَل، وإنّما هو صورتها في الذّهن، وتمثيلها هو حقيقتها في العالم الخارجيّ.[1]

وإلى جانب نقده للنّظريّة الإشاريّة، انتقد كذلك أحمد مختار عمر النّظريّة التّصوريّة الّتي تمتدّ إلى الفيلسوف الإنجليزيّ جون لوك (John Locke) خلال القرن السّابع عشر، حول طبيعة الدّلالة، وهذا في اعتبارها أنّ المعاني الّتي تنقلها الألفاظ هي تعبير عن الفكر، باعتبار أنّ اللّغة وسيلة لنقل الأفكار وأن هذه الأفكار يجب أن تكون حاضرة في الذّهن، وأنّ على المتكلّم أنّ يعبّر عن الفكرة ذاتها الّتي يعتقد أنّ السّامع يدرك معناها في ذلك الوقت، وأنّ هذه الألفاظ الّتي يمكن اعتمادها في نقل فكرة من الأفكار يجب أن تحيل على الفكرة ذاتها عند السّامع.[2] حيث اعتبر أحمد مختار عمر بهذا أنّ "هذه النّظريّة تركّز على الأفكار أو التّصورات الموجودة في عقول المتكلّمين والسّامعين بقصد تحديد معنى الكلمة، أو ما يَعنِيه المتكلّم بكلمة استعملها في مناسبة معيّنة، سواء اعتبرنا معنى الكلمة هو الفكرة أو الصّورة الذّهنيّة أو اعتبرناه العلاقة بين الرّمز والفكرة."[3] ويرى أنّ هذا أحد مآخذ النّظريّة السّلوكيّة على هذه النّظريّة الّتي طرحت التّساؤل حول كيفيّة التّواصل بين المتكلّم والسّامع أمام اختلاف هذه الأفكار، رغم أن أصحاب النّظريّة التّصوريّة يردّون بإمكانيّة التّواصل بينهما، عن طريق التّصوّر المشترك لهذه الأفكار بين كلّ من المتكلّم والسّامع. وإضافة إلى هذا يضيف أحمد مختار عمر مأخذا آخر على هذه النّظريّة يرتبط بعدم إمكانيّة أخذ بعض الألفاظ صورا ذهنيّة؛ باعتبارها غير قابلة للتّصوّر، وتشمل هذه الألفاظ الأدوات والكلمات التّجريديّة، والتي ليس لها تصورّ عقليّ أو ذهنيّ سوى صورة حروف الكلمة نفسها.[4]

وأمّا في ما يتعلّق بالنّظريّة السّلوكيّة، فقد انتقد كذلك أحمد مختار عمر ما ذهبت إليه هذه النّظريّة من اعتبارها أنّ اللّغة سلوك، وأنّ المعاني أو الأفكار بذلك لا يمكن تفسيرها إلا انطلاقا من عمليتي المثير والاستجابة، باعتبارهما المسؤولين المباشرين عمّا يحصل من أحداث كلاميّة بين المتكلّم والسّامع "وتطبيق ذلك على اللّغة يعني التّركيز على الأحداث الممكن ملاحظتها وتسجيلها، وعلى علاقتها بالموقف المباشر الّذي يتمّ إنتاجها فيه. ومن هنا أطلق بعضهم على اللّغة مصطلح السّلوك النّطقيّ أو السّلوك اللّغويّ، كما يعني معالجة الفكرة كسلوك، والتّخليّ عن مفاهيم مثل الإدراك والإحساس

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص54–56.

[2]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص57.

[3]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص58.

[4]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص58.

والشّعور."[1] أيّ اعتبار كلّ من المعاني الّتي تنقلها الألفاظ على مستوى اللّغة إمّا مثيرا أو استجابة لمثير. وقد ذهب أحمد مختار عمر بهذا إلى أنّه وإن كان "هذا المنهج يملك جدارة محاولة دراسة المعنى على أسس قابلة للملاحظة، ويمكن أنْ نعترف بأنّ بعض الجوانب الهامّة لكلمات مثل: كرسيّ، وكتاب، ...إلخ. يمكن أن تحضر داخل مجال المثير والاستجابة عن طريق بيان كيف أنّهما جاءا ليرتبطا مع طبقات معيّنة من الأشياء القابلة للملاحظة في البيئة، وأنّ معنى الكلمات ذات الخصائص القابلة للملاحظة مثل شكلها، ولونها، ووزنها... إلخ، يمكن أن تُعالج –بكفاية– بهذا الطّريق. ولكن كلمات كثيرة لا تدلّ على أشياء أو خصائص قابلة للملاحظة، ولذا لا تملك السّلوكيّة شيئا مفيدا لتقوله عنها."[2]

وفيما يتعلّق بالنّظريّة السياقيّة أو نظريّة السّياق عند فيرث (Firth) فقد اعتبر أحمد ختار عمر أنّ هذه النّظريّة تستحقّ عن جدارة واستحقاق أن تكون النّظريّة المثلى لدراسة المعنى، من خلال توزيعها معنى اللّفظ على عدّة أسيقة، تشمل: السّياق اللّغويّ، والسّياق العاطفيّ، وسياق الموقف، والسّياق الثّقافيّ من أجل تحديد المعنى الحقيقيّ للّفظ على مستوى اللّغة. وهذا من خلال رصده لمجمل الخصائص الّتي تتميّز بها، والّتي تشمل:[3]

1– اعتمادها معيارا لتمييز الهومونيميّ* (كلمات متعدّدة–معاني متعدّدة) من الكلمات المفردة ذات المجال المحدّد من المعنى أو ذات المعنى الواحد.

---

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص60.

[2]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص62.

[3]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص77–78.

* الهومونيميّ (كلمات متعدّدة–معاني متعدّدة) هنا هو نوع من أنواع المشترك اللّفظيّ، تتقارب فيه الكلمات نطقا وتختلف معنى، أو هي مفردات تتّفق نطقا ولكن تقع في سياقات مختلفة أو مجموعات مختلفة من الرّصف. وهو يختلف عن النّوع الثّاني من المشترك اللّفظيّ الّذي هو البوليزيميّ (كلمة واحدة–معنى متعدّد) وهو دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى. والنّوع الأوّل يحدث عن طريق التّطوّر الصّوتيّ للألفاظ الذي ينجرّ عنه اتّحاد اللّفظين في النّطق، نحو: الماضي واسم الفاعل من (قال يُقِيلُ) و(قال يَقُولُ) أو (ضاع الشّيء يضِيعُ) و(ضاع المسك يضُوعُ) واسم الفاعل (سائل) من (سال) و(سأل). أمّا النّوع الثّاني؛ فيحدث عن طريق اكتساب الكلمة لمعنى جديد أو معاني جديدة، نحو: لفظة (العمليّة) الّتي تأخذ عدّة معاني، فهي تُطلَق على الجراحة في نحو (عمليّة جراحيّة) وتُطلَق على تنفيذ الخطّة العسكريّة في نحو (عمليّة عسكريّة) وعلى إتمام الصّفقة التّجاريّة في نحو (عمليّة تجاريّة). (ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص136–137، 167–168).

2- إمكانيّة اعتمادها في تحديد المتلازمات اللّفظيّة أو المتصاحبات اللّغويّة بتعبير أحمد مختار عمر، مثل عبارة (يدا بيد) في البيع الحاضر أو غير المؤجّل، أو (كفّاً بكف) في التّعبير عن الحسرة والنّدم.

3- تحديد مختلف الاستعمالات الّتي يمكن أنْ ترد فيها الكلمة؛ ممّا يساعد على كشف ما يمكن أن يرد مرادفا لهذه الكلمات ممّا يمتنع فيه ذلك.

4- اتّسامها بالدّقة والموضوعيّة في تحديد المعاني استنادا إلى طريقة الرّصف الّتي ترد عليها الكلمات ضمن اللّغة.

وينطبق الأمر نفسه على نظريّة الحقول الدّلاليّة الّتي تعتبر دلالة الكلمات مرتبطة بمعنى عام يجمعها، وأنّ تحديد دلالتها الحقيقيّة لا يتمّ إلاّ داخل الحقل الدّلاليّ أو المعجميّ الّذي تنتمي إليه؛[1] حيث عدّها كذلك أحمد مختار عمر من النّظريات الّتي لها أهمّية كبرى في مجال البحث الدّلالي؛ لما حقّقته من دقّة علميّة في ضبط معاني الكلمات ودلالاتها المختلفة، بعد أنّ تعرّض إلى تاريخ هذه النّظريّة عند الغرب في كلّ من سويسرا وألمانيا وفرنسا، والّتي شملت معاجم الموضوعات فيها تصنيفات مختلفة لأنواع الحقول الدّلاليّة، أشهرها تقسيم معجم العهد الجديد للإغريقيّة (Greek New Testament) لهذه الحقول، والّذي شمل بدوره: الموجودات، والأحداث، والمجرّدات، والعلاقات، وهي الحقول الّتي عدّها البعض عالميّة بالنّسبة لجميع اللّغات. وكذلك في الحضارة العربية عند كلٍّ من أصحاب الرّسائل أو الكتيبات: كأبي حاتم السّجستاني، وأبو عمرو الشّيبانيّ، أبو عبيدة، والأصمعيّ، وابن الأعرابيّ، ومعاجم الموضوعات: كالنّضر بن الشّميل، وابن السّكيت، وكراع النّمل، والهمذانيّ، وابن سيدة، والّتي عاب عليها عدم اعتمادها منهجا معينا في جمع المادّة اللّغويّة، وبعدها في تصنيف الموضوعات الخاّصة بها وتبويبها عن التّرتيب المنطقيّ، إلى جانب عدم اهتمامها ببيان العلاقات القائمة بين الكلمات ضمن موضوع واحد، وقصورها في حصر مفردات اللّغة. في الوقت الذي تميّزت فيه المعاجم الأوربيّة الحديثة بمجيئها في وقت متأخّر مع تطوّر البحث اللّغويّ ومناهجه وآليات البحث فيه، وكذا انتقال الصّناعة المعجميّة من الجهود الفرديّة إلى الجهود المؤسّساتيّة، واعتماد أسس منطقيّة في تصنيف الموضوعات وتبويبها، أو تحديد العلاقات القائمة بين مختلف الألفاظ داخل الحقل المعجميّ الواحد، ناهيك عن الاهتمام ببيان العلاقات القائمة بين مختلف الألفاظ ضمن الحقل المعجميّ الواحد، وتعميم هذا

[1]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص79-80.

النّوع من المعاجم ليشمل أكبر عدد ممكن من اللّغات المنتميّة إلى فصيلة واحدة.[1] ومن جملة الخصائص الّتي حدّدها أحمد مختار عمر لهذا النّوع من مناهج البحث في المعنى أو نظريات البحث الدّلاليّ ما يلي:[2]

1- كشف مختلف العلاقات القائمة بين الألفاظ الّتي تنتميّ إلى حقل دلاليّ أو معجميّ واحد، وكذا أوجه التّشابه والاختلاف بينها من جهة، وبينها وبين الموضوع العامّ الّذي يجمعها من جهة ثانيّة.

2- كشف الفجوة المعجميّة الّتي تعانيها اللّغات أو معاجم الألفاظ فيها، في عدم اعتمادها لبعض الألفاظ التي تعبّر بها عن بعض المعانيّ المشتركة بين الموجودات، كعدم وجود كلمة في الإنجليزيّة تصف موت النّباتات، في مقابل وجود كلمة (Corpse) وكلمة (carcass) لموت الإنسان والحيوان على التّوالي. وكذلك عدم وجود ألفاظ تفرّق بين الذّكر والأنثى بالنّسبة لجميع الحيوانات في اللّغة العربيّة، في مقابل وجود لفظين يفرّقان بين الجّنسين بالنّسبة للإنسان في نحو: رجل≠امرأة، ولد≠بنت.

3- وضع قائمة بجميع الألفاظ الّتي تشترك في موضوع واحد، ممّا يمكن الكتّاب من اعتماد اللّفظ الدّقيق في التّعبير عن المعانيّ.

4- الاقتصاد الّذي تتميّز به هذه النّظريّة في شرح معاني الألفاظ، من خلال وضعها لهذه الألفاظ ضمن قوائم جامعة، تنفي عنها الإسراف في الشّرح.

5- كشف هذا النّوع من نظريّات البحث الدّلاليّ بين مختلف الكلّيات اللّغويّة الّتي تشترك فيها اللّغات على مستوى تصنيف الألفاظ، وكذا أوجه الاختلاف بينها في الموضوع ذاته.

6- حلّها للمشكلة التّقليديّة للمعاجم في التّمييز بين المشترك الهومونيميّ (كلمات متعدّدة-معاني متعدّدة) والمشترك البوليزيميّ (كلمة واحدة-معنى متعدّد) بتقسيم الأوّل إلى مداخل بعدد كلماته، ووضع الثّاني ضمن مدخل واحد لأنّه كلمة واحدة في الحقيقة.

7- إمكانيّة الاعتماد عليها في تقييم مدى التّطوّر الحاصل على مستوى الحضارة النّاطقة بهذه اللّغة أو تلك، باعتبارها معيارا للحكم على مدى تطّور هذه الحضارة في مختلف مجالات الحياة المادّية والرّوحيّة، من خلال ما تضعه للأشياء والموجودات من ألفاظ تعبّر بها عن مختلف المعاني.

أمّا فيما يتعلّق بالنّظريّة التّحليليّة والّتي تقوم أساسا على تحليل دلالة الألفاظ إلى معاني أقل تجريدا، بشكل يمتنع فيه أنْ تُقسَّم فيه دلالة هذه الألفاظ إلى معاني أخرى، أو بشكل يصير فيه شرح دلالة

[1]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص82-110.

[2]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص110-113.

هذه الألفاظ لا يضيف أي جديد إلى دلالتها الكلّيّة أو معناها العامّ. وقد جاءت هذه النّظريّة بعدما تعذّر فيه على نظرية الحقول الدّلالية أنْ تدرك الفوارق بين بعض المعاني الجزئيّة للألفاظ، كلفظة (ولد) بالنّسبة للذّكر، والّتي يمكن أنْ تُحلَّل إلى معاني أقلَّ تجريدا كصغير، أو بالغ، أو راشد، وغيرها من المعاني الجزئيّة. وقد ظهرت هذه النّظريّة عند كلّ من كاتز (Jerrold Katz) وفودور (Jerry Fodor) عام 1963 في مقالهما المشهور بنيّة النّظريّة الدّلاليّة (The Structure Of a Semantic Theory) الّذي عرفت معه هذه النّظريّة عدّة تعديلات فيما بعد، "وتقوم هذه النّظريّة عند كلّ من كاتز وفودور على أساس تشذير كلّ معنى من معاني الكلمة إلى سلسلة من العناصر الأوليّة، مُرتَّبة بطريقة تسمح لها بأن تتقدّم من العامّ إلى الخاصّ، وكلّ معنى للكلمة يُحدَّد عن طريق تتبّع الخطّ من (المحدّد النّحويّ) إلى (المحدّد الدّلاليّ) إلى (المميّز). ويظلّ المرء متّجها نحو التّشذير حتّى يحقّق القدر الضّروريّ من التّوصيف والشّرح، وحينئذ يتوقّف حيث لا تبقى هناك فائدة في إضافة أيّ محدّدات أخرى، ما دامت لا تلقي ضوءاً على المعنى."[1] وقد اعتبر أحمد مختار عمر بناء على هذا، أنّ النّظريّة التّحليليّة تُعَدُّ من أحسن النّظريّات في تحليل المعنى أو تحديده، رغم الانتقادات الّتي وُجِّهت إليها من قبل بعض الباحثين وتتلخصّ مجمل محاسن هذه النّظريّة حسب أحمد مختار عمر، فيما يلي:[2]

1- تُعتَبرُ أحسن تجربة لتحليل المعنى إلى مكوّنات صغرى.

2- تُعَدُّ من النّظريّات التي أسهمت في تطوير الدّلالة التّركيبيّة، وبخاصّة على مستوى النّحو التّوليديّ، كما أنّها أسهمت في حلّ العديد من المشكلات الأساسيّة في هذا المستوى من اللّغة تحديدا.

3- تُعَدُّ كذلك بمثابة القسيم للأجناس أو المقولات النّحويّة الثّلاث؛ بما فيها الاسم، والفعل، والحرف، فكما نحتاج إلى هذه المقولات في شرح العلاقات النّحويّة للجملة، نحتاج إلى هذه المقولات أو المحدّدات في شرح العلاقات الدّلاليّة القائمة بين مختلف وحدات الجملة.

وإضافة إلى مجمل هذه النّظريات في تحديد المعنى أو الدّلالة، تَعرَّض أحمد مختار عمر كذلك إلى بعض المناهج الأخرى الّتي هي أقلّ شأنا مقارنة بهذه النّظريّات السّابقة، باعتبارها لم ترق إلى مستوى النّظريّة، وهي التي تشمل: منهج تحديد المعنى بالمرادف، أو التّعريف، أو الرّسم، أو بذكر الأفراد.[3]

---

[1]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص114-115.

[2]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص120-121.

[3]- أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص139-141.

وهذا عن مجمل نظريات البحث في المعنى حسب ما جاء في تاريخ البحث في الدّلالة عند أحمد مختار عمر، أمّا فيما يتعلّق بمختلف العلاقات الدّلاليّة؛ فقد تعرّض أحمد مختار عمر إلى هذه العلاقات الدّلاليّة تحت اسم (تعدّد المعنى ومشكلاته) معتبرا أنّ الألفاظ في اللّغة تأخذ في دلالتها ثلاثة أشكال: المتباين: وهو أكثر اللّغة، وذلك أنْ يدلّ اللّفظ الواحد على معنى واحد. والمشترك: وهو أنْ يدلّ اللّفظ الواحد على عدّة معاني. والمترادف: وهو أنْ يدلّ أكثر من لفظ على معنى واحد، حيث عدّ في هذا التّقسيم كلاّ من المشترك اللّفظيّ والتّرادف بمثابة تعدّد المعنى اقتداء باللّغويّ الشّهير أولمان (Ullmann) على اعتبار أنّ المعنى في كلا اللّفظين هو العلاقة بين (أ) و(ب) وليس هو (ب) حسب ما جاء في تعريف أوگدن وريتشارد للمعنى.[1] وبذلك فإنّ العلاقة تتعدّد بتعدّد المعنى في التّرادف، أو بتعدّد اللّفظ في المشترك اللّفظيّ، وعلى هذا الأساس فقد عدّ أحمد مختار عمر كُلاًّ من التّرادف والمشترك اللّفظيّ بمثابة تعدّد المعنى. أمّا التّضاد فلم يجعله مختار عمر قسيما لهذه الأشكال الثّلاثة من أشكال دلالة اللّفظ، بل عدّه قسما مستقلا، متناولا إياه في مبحث مستقلّ تحت عنوان (الأضداد) مشيرا إلى أنّه لا يقصد بهذا المصطلح "ما يعنيه علماء اللّغة المحدثون من وجود لفظين يختلفان نطقا ويتضادّان معنى: كالقصير في مقابل الطّويل، والجميل في مقابل القبيح؛ وإنّما نعني بها مفهوم القديم وهو اللّفظ المستعمل في معنيين متضادّين."[2] وفي كلّ هذه العلاقات الدّلاليّة يَعْرِضُ أحمد مختار عمر لآراء علماء اللّغة القدماء والمحدثين في كلّ من الحضارتين العربيّة والغربيّة، مع إبداء رأيه في مختلف القضايا الخلافيّة فيها، من دون أن يتعرّض إلى مختلف العلاقات الدّلاليّة الأخرى: كالاشتقاق، والنّحت، والمجاز.

وأمّا فيما يتعلّق بظاهرة التّطورّ الدّلاليّ وأسبابها؛ فقد خصّص أحمد مختار عمر فصلا مستقلا من الباب الرّابع والأخير من هذا الكتاب، للحديث عن هذا الموضوع تحت عنوان (من الدّرس التّاريخيّ والتّقابليّ) متعرّضا من خلاله إلى أسباب التّغيّر الدّلاليّ ومظاهره أو أشكاله في اللّغات البشريّة. وقد ربط من خلالها التّطور الدّلاليّ بجملة من الأسباب، أهمّها: ظهور الحاجة الّذي قد ينجرّ عنه خلع معاني جديدة على ألفاظ قديمة، والتّطوّر الاجتماعيّ والثّقافيّ الّذي قد ينجرّ عنه الانتقال من الدّلالات الحسيّة إلى الدّلالات التّجريديّة، أو اتّفاق المجموعات الفرعيّة على نقل دلالة اللّفظ من المعنى العامّ إلى المعنى الخاصّ، كما في الصّوم، والصّلاة، والزّكاة بالنّسبة لألفاظ العبادة، أو استمرار استخدام اللّفظ القديم رغم اختلاف الشّكل الذي يعبّر عنه اللّفظ، وكذا مراعاة المشاعر العاطفيّة والنّفسيّة أو اللاّمساس الّذي قد ينجرّ

[1]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص145.

[2]– أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، ص191.

عنه ضرورة التّلطّف في التّعبير، بنقل دلالة بعض الألفاظ من معانيها الأصليّة إلى معاني أخرى تكون فرعا عنها، ومن جملة هذه الأسباب كذلك الانحراف اللّغويّ الّذي قد يكون بسبب نقل معنى اللّفظ إلى معنى قريب منه أو مشابه له، أو بسبب سوء الفهم أو الالتباس أو الغموض، أو تغليب الشّكل على الوظيفة كما عند الأطفال في لفظة (قدوم) الّتي تُطْلَق عندهم على كلّ من (الفأس) و(المطرقة) وأخيرا الانتقال المجازي الّذي عادة ما يكون عن قصد بهدف سدّ فجوة أو عن غير قصد، والابتداع في اللّغة الّذي يصدر عن الموهوبين من الشّعراء والأدباء، وكذا المؤسّسات اللّغويّة في حاجتها للتّعبير عما استجدّ من معاني، وكلّها أسباب تؤدّي حتما إلى ظاهرة التّغيّر أو التّطورّ الدّلاليّ، لا سيما فيما يتعلّق منها بحاجة المجتمع في التّعبير عما استجدّ من معاني في حياته اليوميّة. أمّا في ما يتعلّق بأشكال تغيّر المعنى أو التّطور الدّلاليّ فقد حصرها أحمد مختار عمر في أربع مظاهر، تشمل: توسيع المعنى أو نقله من معنى خاصّ إلى معنى عام، وتضييق المعنى أو تخصيصه، ونقل المعنى، وأخيرا المبالغة.[1]

وينطبق الأمر نفسه على علاقة الدّلالة بالتّرجمة؛ فقد تناولها أحمد مختار عمر ضمن مبحث مستقل في الباب الرّابع والأخير من هذا الكتاب، تحت عنوان (مشكلات الدّلالة في التّرجمة) تأثّرا بإبراهيم أنيس الذي ختم كتابه (دلالة الألفاظ) بحديثه عن هذا الموضوع. ومن جملة ما تعرّض إليه أحمد مختار عمر في هذا المبحث الّذي خصّصه للحديث عن علاقة الدّلالة بالتّرجمة، أوّلا المشكلة الأساسيّة الّتي تواجه هذه العمليّة الّتي تتطلّب وجود لفظ ما في اللّغة الهدف مطابقا تماما للفظ آخر في اللّغة المصدر، وهو ما لا يمكن أن يتحقّق أمام اختلاف الخلفيات الثّقافيّة والاجتماعيّة التي تنشأ فيها هذه اللّغات. ويتفرّع عن هذه المشكلة الأساسيّة حسب أحمد مختار عمر عدّة مشاكل فرعيّة، أهمّها:[2]

1- اختلاف المجال الدّلاليّ للفظين يبدوان مترادفين في اللّغتين.

2- اختلاف التّوزيع السّياقيّ لكلمتين تبدوان مترادفتين في اللّغتين.

3- الاستخدامات المجازيّة.

4- اختلاف التّصنيفات الجزئيّة.

5- التلطّف في التّعبير واللاّمساس.

6- الإيحاء والجرس الصّوتي.

---

[1]- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، الباب الرّابع: الفصل الأوّل: تغيّر المعنى.

[2]- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدّلالة، الباب الرّابع: الفصل الثّاني: من الدّرس التّقابليّ (مشكلات الدّلالة في التّرجمة).

7- اختلاف المألوفات الثّقافيّة والاجتماعيّة.

وخلاصة القول حول ما جاء في كتاب (علم الدّلالة) لأحمد مختار عمر، أنّه جاء شاملا لمعظم مباحث علم الدّلالة بدءا بمفهوم هذا العلم، وتاريخه في الحضارتين العربيّة والغربيّة، مرورا بأهمّ نظريّاته، ومختلف العلاقات الدّلاليّة القائمة بين الألفاظ، وكذا ظاهرة التّطوّر الدّلاليّ، والمشكلات الّتي تواجه عمليّة التّرجمة في نقل معاني بعض الألفاظ أو دلالتها؛ ولكنْ ما يُعَابُ على هذا الكتاب في عرضه لمباحث هذا العلم في الحضارات القديمة، أنّه قد أقصى دور اللّغويّين القدامى في التّأسيس لهذا العلم في الحضارة العربيّة، معتبرا إياه وليد الثّقافة الغربيّة، كما تنصّ عليه إحدى الدّراسات الّتي ترى أنّ "المادّة العلميّة لهذا الكتاب غربيّة الرّؤية، تعتدّ بالفكر الغربيّ وتحلّل مناهجه وطرائقه، أمّا الفكرة العربيّة القديمة فتكاد تكون غائبة، إلاّ في بعض الأحيان يوردها المؤلّف بإشارات عابرة."[1]

ثالثا- علم الدّلالة العربيّ لفايز الدّاية: يعدّ كذلك كتاب فايز الدّاية (علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق) من الكتب التي استأثرت كذلك في اهتمامها بعلم الدّلالة، بعد كتابيّ كلّ من إبراهيم أنيس (دلالة الألفاظ) وأحمد مختار عمر (علم الدّلالة) وهو الكتاب الّذي أراد من خلاله مؤلّفه أنْ يُؤكِّد على أصالة هذا العلم في التّراث العربيّ كما يدلّ عليه العنوان، أو المقدّمة الّتي صرّح فيها صاحب الكتاب قائلا: إنّ "هذه الدّراسة تُقدِّم البرهان على أصالة (علم الدّلالة العربيّ) عند الباحثين العرب من اللّغويّين والفلاسفة، والأصوليّين، والفقهاء، والنّقاد، والأدباء، ذلك أنّنا درسنا معالم هذا العلم كما يبحثه العلماء في اللّغات المعاصرة (الفرنسيّة، والإنجليزيّة، والألمانيّة...) وفتّشنا عمّا يقابلها في الكتابات العربيّة، فوجدنا أعمالا أصيلة ودقيقة، نظمناها وأعطيناها نسقا له تكامله؛ فتشكّلت بنيانا متماسكا قادرا على النّماء والتّفاعل في مجالات العلم والأدب والحياة العامّة."[2]

ومن جملة ما تعرّض إليه فايز الدّاية في هذا الكتاب الّذي قسّمه إلى ستة فصول، مخصّصا الفصل الأوّل منها لتحديد ماهيّة الدّلالة وتفسير عمليّة حدوثها ومرتبة اللّفظ فيها، وكذا العلاقة بين الدّال والمدلول، وأنواع الدّلالة الخاصّة باللّفظ فيها، ثمّ الفروق اللّغويّة عند أبي هلال العسكريّ؛ باعتبارها منهجا للتّحليل الدّلاليّ عند القدماء، وكذا مشكلة اللّفظ والمعنى عند المتقدّمين من اللّغويّين والنّقاد

---

[1]- إبراهيم عبد الله الغامديّ، معالم الدّلالة اللّغويّة في القرن الثّالث الهجريّ على مستوى الكلمة المفردة، ص06. نقلا عن: نادية معاتقي، إسهام الدّارسين العرب المحدثين في إرساء أسس علم الدّلالة بحث ماجستير، جامعة تيزي-وزو، الجزائر: 2015، ص122.

[2]- فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق؛ دراسة تاريخيّة، تأصيليّة، نقديّة، ط2. دمشق: 1996، دار الفكر، ص05-06.

وشرحه لمعنى كلّ من (لَفَظَ، وعَنَى) في كلّ من معاجم الألفاظ ومعاجم المعاني، واستعمالاتها في كلّ من كتب فقه اللّغة عند ابن جنّي، وكتب المنطق عند الفارابيّ، ثمّ مشكلة اللّفظ والمعنى عند نقاد الشّعر؛ بما فيها الدّلالة المفردة للفظة، ودلالة المعنى على كلّ من الغرض، والفكرة، والأفكار الجزئيّة. وأخيرا بعض العلاقات الدّلاليّة التي تشمل المشترك، والتّرادف والتّضاد، عند القدامى تحت مباحث (تعدّد المعنى واللّفظ) مركّزا فيه على مبحث المشترك اللّفظيّ عند كلّ من الفلاسفة والأصوليّين، وكذا كتب الشّرّاح والنّقاد.

وفيما يتعلّق بمفهوم الدّلالة وتفسير عمليّة حدوثها، فقد استعان فايز الدّاية في تحديدها على ما جاء به ابن سينا (427هـ) في كتابه (العبارة) والّذي بدوره كان قد وقف على تفسير العمليّة الدّلاليّة بقوله: "إنّ الإنسان قد أُوتِيَ قوّة حسيّة ترتسم فيها صور الأمور الخارجيّة، وتتأدّى عنها إلى النّفس، فترتسم فيها ارتساما ثانياً ثابتاً، وإن غاب عن الحسّ، ثمّ ربّما ارتسم بعد ذلك في النّفس أمور على نحو ما أدّاه الحسّ. فإمّا أن تكون هي المرتسمات في الحسّ، ولكنّها انقلبت عن هيئاتها المحسوسة إلى التّجريد، أو تكون ارتسمت من جَنْبَةٍ أخرى. فللأمور وجود في الأعيان، ووجود في النّفس يكون آثارا في النّفس. ولمّا كانت الطّبيعة الإنسانيّة محتاجة إلى المحاورة لاضطرارها إلى المشاركة والمجاورة، انبعثت إلى اختراع شيء يُتوَصّل به إلى ذلك ... فمالت الطّبيعة إلى استعمال الصّوت، ووُفِّقت من عند الخالق بآلات تقطيع الحروف وتركيبها معا، ليُدلَّ بها على ما في النّفس من أثر. ثمّ وقع اضطرار ثان إلى إعلام الغائبين من الموجودين في الزّمان، أو المستقبلين إعلاما بتدوين ما عُلِم ... فاحتيج إلى ضربٍ آخر من الإعلام غير النّطق، فاختُرِعَتْ أشكال الكتابة."[1] معرّفا الدّلالة على أساس أنّ "معنى دلالة اللّفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النّفس معنى؛ فتَعْرِفُ النّفس أنّ هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلّما أورده الحسّ على النّفس التفتت إلى معناه."[2] وقد ذهب فايز الدّاية بناء على هذا، إلى أنّ الدّلالة تتشكّل عن طريق ثلاثة عناصر أساسيّة، تشمل الأشياء الماديّة الحاضرة أو الغائبة عن الحسّ والأفكار والمجرّدات، والمثيرات السّمعيّة التي تستحضر صور الأشياء ومعانيها، والرّموز الدّلاليّة الّتي تشمل الألفاظ والكتابة.[3] أمّا فيما يتعلقّ بمرتبة اللّفظ في الدّلالة، فقد اعتمد فايز الدّاية على ما جاء في كتاب الإمام الغزالي (505هـ) (معيار العلم في فنّ المنطق) معتبرا من خلاله أنّ اللّفظ يحلّ في المرتبة

---

[1]– ابن سينا، العبارة (من الشّفاء)، ص1–2. نقلا عن: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، ص14.

[2]– ابن سينا، العبارة (من الشّفاء)، ص04. فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، ص14–15.

[3]– فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، ص13.

الثّالثة مقارنة بغيره من أشكال الدّلالة؛ حيث يقول: "اعلم أنّ المراتب فيما نقصده أربع، واللّفظ في المرتبة الثّالثة، فإنّ للشّيء وجودا في الأعيان، ثمّ في الأذهان، ثمّ في الألفاظ، ثمّ في الكتابة. فالكتابة دالة على اللّفظ، واللّفظ دال على المعنى الّذي في النّفس، والّذي في النّفس هو مثال الموجود في الأعيان."[1] وأمّا فيما يتعلّق بعلاقة الدّال بالمدلول فقد اقتصر فايز الدّاية على ذكر رأي القدماء فيها، معتبرا من خلال ما ذهب إليه ابن سينا، وابن جنّي، وأبو حاتم الرّازي (322هـ) وكذا عبد القاهر الجرجانيّ (471هـ) أنّ العلاقة بين الدّال والمدلول عرفيّة أو اصطلاحيّة، وأنّ العرب بذلك أسبق من غيرهم في القول باعتباطيّة العلاقة بين الدّال والمدلول. مقسّما بذلك دلالة اللّفظ إلى عدّة أنواع تشمل: الدّلالة الأساسيّة أو المعجميّة، والدّلالة الصّرفيّة، والدّلالة النّحويّة، والدّلالة السّياقيّة أو الموقعيّة.[2]

أمّا الفصل الثّاني من كتاب فايز الدّاية (علم الدّلالة العربيّ) فقد خصّصه للحديث عن المنهج المعتمد في دراسة الدّلالة عند القدماء، مؤكّدا على طغيان المنهج المعياريّ عند النّقاد في هذا النّوع من الدّراسة متعرضا من خلاله إلى عوامل تشكّل هذا المنهج عند القدماء، بما فيها المؤثّرات الأجنبيّة والعربيّة الفصحى، وفكرة الصّواب والخطأ لدى نقاد الشّعر.[3]

أمّا الفصل الثّالث فقد خصّصه فايز الدّاية للحديث عن ظاهرة التّطوّر الدّلاليّ في كتب اللّغة والنّقد والدّلالة، مخصّصا الجزء الأوّل منه للحديث عن هذه الظّاهرة في الدّراسات اللّغويّة الحديثة الّتي دعا من خلالها إلى التّأسيس لعلم الدّلالة العربيّ، من خلال ما جاء في كتب القدماء حول هذه الظّاهرة والاستعانة بالتّطوّرات الحديثة في مجال دراسة اللّغة لتطويرها. ثم ضرورة الرّبط في التّأسيس لهذا العلم بين الدّراسات اللّغويّة في جانبها الدّلاليّ، والدّراسات النّقديّة ممثّلة في كتب نقد الشّعر حتّى القرن الرّابع الهجريّ، باعتبارها تشترك في المنهج العقلانيّ الّذي تعتمده كلّ العلوم، وبينها بين نظريّة الأدب باعتبارها تشترك مع هذا العلم في بعض مباحثه خاصّة تلك التي ترتبط بالتّطوّر الدّلاليّ للألفاظ، وما تؤول إليه معانيها، وكذا مختلف الشّروح على النّصوص الشّعريّة باعتبارها عملا نقديّا. أمّا الجزء الثّاني من هذا الفصل فقد خصّصه فايز الدّاية للحديث عن علامات هذه الظّاهرة (التّطوّر الدّلاليّ) بالنّسبة للّغة العربيّة، بعد نقده لمعظم المعاجم العربيّة القديمة في عدم تغطيتها لمختلف المراحل التي مرّت بها اللّغة

---

[1]– أبو حامد الغزالي، معيار العلم في فنّ المنطق، ص35–36. نقلا عن: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، ص16.

[2]– فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، ص20.

[3]– ينظر: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، الفصل الثّاني: المعياريّة والدّلالة.

العربيّة، واقتصارها على عصر الاحتجاج؛ حيث عرض لظاهرة التّطور الّدلاليّ في اللّغة العربيّة من خلال معجمي (لسان العرب) لابن منظور و(أساس البلاغة) للزّمخشريّ، وبأشكال مختلفة، تشمل: الانتقال من المحسوس إلى المجرّد، والانتقال من الخاصّ إلى العامّ (التّوسع) والتّطوّر بالتّخصيص والتّطوّر بالنّقل الدّلاليّ. كما شملت صور هذا التّطورّ بالنّسبة للّغة العربيّة، ظاهرتي الاشتقاق واللّحن في العصر الحديث.[1]

وأمّا الفصل الرّابع فقد خصّصه فايز الدّاية لعرض دراسة تطبيقيّة على ظاهرة التّطوّر الدّلاليّ عند كلّ من الفلاسفة واللّغويّين والنّقاد، بعد عرض لبعض صوره عند كلّ من أبي حاتم الرّازي في كتابه (الزّينة) والفارابي في كتابه (العبارة) والخوارزميّ الكاتب في كتابه (مفاتيح العلوم) وأبي هلال العسكريّ في كتابه (الفروق اللّغويّة) وابن خلدون في كتابه (المقدّمة). ثم أشكاله هذا التّطوّر عند الفلاسفة، بما فيها التطّور الدّلاليّ من المحسوس إلى المجرّد في كتاب (الزّينة) لأبي حاتم الرّازيّ و(الجمان) لابن ناقيا البغداديّ، والتطّور الدّلاليّ بالتّخصيص وبالتّوسّع في كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزميّ، والتطّور الدّلاليّ بالنّقل من مجال إلى آخر في كلّ من كتاب (مفاتيح العلوم) للخوارزميّ (الجمان) لابن ناقيا البغداديّ، و(الشّفاء) لابن سينا. وكذا عند اللّغويين والنّقاد، بما فيها التّطوّر بالانتقال من المحسوس إلى المجرّد الذهنيّ، والتّطوّر بالتّوسع، والتّخصيص، والانتقال، وكذا الاشتقاق، وأخيرا المعّرب والأعجميّ. خاتما هذا الفصل ببعض الهوامش الّتي تؤكّد تعرّض اللّغويّين والنّقاد إلى هذه الظّاهرة في التراث اللّغويّ العربيّ القديم، تجنّبا لتكرارها ضمن مباحث الفصل.[2]

وفيما يتعلّق بالفصل الخامس فقد خصّصه فايز الدّاية كذلك لدراسةٍ تَجْمَعُ بين النّظريّ والتّطبيقيّ بالنّسبة للمجاز، باعتباره أحد مظاهر التّطوّر الدّلاليّ؛ حيث خصّص الجزئين الأوّل والثّاني منه للحديث عن منهج البحث في دراسة المجاز عند كلّ من اللّغويّين المحدثين بمن فيهم أولمان ونيدا، وأعلام نظريّة الأدب عند ريتشاردز خاصّة. والجزئين الثّالث والرّابع للحديث عن تأثر العرب بالآثار الأرسطيّة في دراسة المجاز، عند كلّ من فلاسفة المسلمين والنّقاد العرب، خاصّة فيما يتعلّق بمفهوم الاستعارة وأطرافها. خاتما هذا الفصل بحديثه عن تحليلات اللّغويّين والنّقاد لمبحث التّطوّر الدّلاليّ على مستوى المجاز.[3]

---

[1]– ينظر: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، الفصل الثّالث: التّطورّ الدّلاليّ (الأسس والمبادئ النّظريّة).

[2]– ينظر: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، الفصل الرّابع: التّطورّ الدّلاليّ (دراسة تطبيقيّة تاريخيّة).

[3]– ينظر: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، الفصل الخامس: الدّلالة والمجاز (النّظريّة والتّطبيق).

أمّا الفصل السّادس والأخير فقد خصّصه فايز الدّاية لدراسة دلاليّة تطبيقيّة على المعجم الشّعريّ الحديث، وهو ما اصطلح عليه بالدّلالة الحديثة، تشمل: اللّفظ، والصّورة، والرّمز بنوعيه العام والخاصّ في شعر عبد الصّبور شاهين، لرصد مختلف التّطوّرات الحاصلة على مستوى دلالة اللّفظ بالنّسبة للّغة العربيّة.[1]

وبهذا يكون فايز الدّاية قد خصّص مجمل فصول كتابه (علم الدّلالة العربيّ) للاستدلال على صحة افتراضه من أنّ علم الدّلالة عربيُّ النّشأة والتّطوُّر، بداية من تحديده ماهيّة الدّلالة وانتهاء بمختلف التّطبيقات الدّلاليّة على النّصوص الشّعريّة العربيّة الحديثة. ولكنْ ما يُعاب على هذا الكتاب كذلك هو كثرة الاعتداد بما جاء في التّراث العربيّ، لدرجة الاعتراف به علما قائما بذاته، يمكن أنْ يُغْنِي عمَّا جاء في علم الدّلالة عند الغرب: كنظريات البحث الدّلاليّ، ونظريّة الحقول الدّلاليّة، وغيرها من مباحث هذا العلم في الحضارة الغربيّة. وإنّ دراسة من هذا النّوع يمكن أنْ تُوهِم القارئ العربيّ بأنّ علم الدّلالة عربيّ، ولا حاجة له بما توصّل إليه الغرب في هذا العلم؛ بل توهم القارئ بصفة عامّة بأنّ جلّ العلوم الإنسانيّة وحتّى الطّبيعيّة الّتي توصّل إليها الغرب هي عربيّة، ولا حاجة له بالاطّلاع عليها في الثّقافة الغربيّة. وبهذه الصّورة تنقل معظم الكتابات التّمهيديّة مبادئ العلوم الغربيّة إلى القارئ العربيّ، بما فيها اللّسانيات وعلم الدّلالة، كما صرّح بذلك حافظ إسماعيل علوي في تتبّعه لإشكاليّة التّأصيل للعلوم في هذا النّوع من الكتابات اللّسانيّة العربيّة.[2]

تطبيق:

س1- استنادا إلى ما درسته حول تاريخ نشأة علم الدّلالة، هل يمكن عدّ هذا العلم وليد الثّقافة العربيّة أم الثّقافة الغربيّة، ولماذا؟

[1]- ينظر: فايز الدّاية، علم الدّلالة العربيّ: النّظريّة والتّطبيق، الفصل السّادس: المعجم الشّعريّ والدّلالة الحديثة.

[2]- حافظ إسماعيليّ علويّ، اللّسانيات في الثّقافة العربيّة المعاصرة، ص123.

المحاضرة (13): اللّسانيات العربيّة والمشكلات اللّغويّة

تمهيد: لا يخفى على أحد من الدّارسين للّسانيات العربيّة أنّها –ومنذ نشأتها– لم تتجاوز حدود التّطبيق أو المقارنة بينها وبين نتائج اللسانيات الغربيّة، متجاهلة بذلك كلّ المشكلات الأساسيّة التي ظلّت تواجهها اللغة العربيّة في عصرنا الحالي كصعوبات تعلّم النّحو، ومشكلات الكتابة أو الإملاء، وضعف القراءة أو التعبير لدى الطّلاب، وغياب المصطلح العلميّ، وقلّة التّرجمة، وتراجع مكانة اللغة العربيّة في مجتمعاتها بسبب غياب التّخطيط اللغويّ، ومشكلة الازدواجيّة أو التّعدّديّة اللّغويّة الّتي تعانيها بعض المجتمعات العربيّة، وغيرها من المشكلات الأساسية التي ظلت تواجهها العربيّة في عصرنا الحالي دونما إيجاد حلول لها على المستوى العلميّ أو التّطبيقيّ للّسانيات، رغم محاولة بعض المجامع اللغوية تدارك هذا الأمر من خلال سلسلة النّدوات التي عقدتها لتقييم مسار تقدم اللسانيات في الأقطار العربيّة، أو تقييم الجهود المبذولة في سبيل معالجة هذه المشكلات، وفي ما يلي عرض لأهمّ هذه المشكلات الأساسيّة مع محاول إيجاد حلول لها على مستوى العلمي أو التطبيقيّ للسانيات.

أوّلا– صعوبة النّحو العربيّ: ظلّت صعوبة النّحو العربيّ على متعلّميه تشكّل الموضوع الأساس في ما يتعلّق بتاريخ اللسانيات العربيّة، دون إيجاد حلّ لهذه المشكلة الأساس في ما يتعلّق بتعليميّة اللغة العربيّة، إذا ما استثنينا بعض المحاولات التي سعت جاهدة لإيجاد حلول لهذه المشكلة إمّا من داخل النّظريّة كمحاولة إبراهيم أنيس، وعبد الرّحمن أيوب، ومهدي المخزومي، وتمام حسان، أو من خارجها كمحاولة عبد القادر الفاسي الفهري أو أحمد المتوكّل، وهذا راجع لعدّة أسباب أهمّها غياب التنسيق بين مختلف الهيئات الخاصّة بتعليميّة هذه المادّة لإيجاد حلول ممكنة في إطار هذا النّحو أو ذاك، وثانيا عدم التّمييز بين النّحو العلميّ الموّجه للكبار أو المختصّين، والنّحو التّعليميّ الموّجّه للصّغار أو النّاشئة من متعلمي العربيّة، فكلّ المحاولات التي سعت جاهدة لتيسير النّحو العربيّ ظلت جهودا فرديّة يعوزها التّنسيق والتّخطيط لتتماشى وواقع تعليمة اللغة العربيّة في البلدان العربيّة، إضافة إلى "أنّها لم تدرس أزمة النّحو التّربويّ في ظلّ التّعليميّة (علم التّدريس) أيْ أنّها لم تبحث عن حلّ لهذه المسألة –وهي فرع من فروع اللّغة– في إطار دراسة تبسيط تعليم وتعلّم اللّغة ككلّ، وأنّها في تيسيرها للنّحو وقع عندها خلط بين النّحو العلميّ التّحليليّ المجرّد، والنّحو التّعليميّ الوظيفيّ، والأغرب من ذلك كلّه أنّها أرجعت مسألة تعقّد القواعد إلى المادّة النّحويّة في حدّ ذاتها، ولم تشر إلى الطّريقة، هذا مع العلم أنّ جوهر المشكلة هو الطّريقة الّتي يعرض بها النّحو على المتعلّمين، فلغتنا العربيّة غير مخدومة تربويّا، وطرائق تدريسها

متخلّفة جدّا وغير علميّة"[1]. وهو ما يتطلّب منّا بذل مزيد من الجهد في سبيل معالجة هذه المشكلة الأساسيّة في تعليمة اللغة العربيّة. وفي إطار هذه العمليّة لا يمكن استبدال نحو بنحو آخر، بل لا بدّ من بالبحث في طرائق بديلة عن المعهودة في السّابق في سبيل تقريب هذه المادة من متعلّميها، فالنّحو الذي نشأ في أحضان الفرس وتعلّمه الموالي لا يصعب على أهل اللّغة. ثمّ إنّ التّيسير المنشود هنا لا يعني استبدال مصطلح نحويّ مبهم بآخر جليّ واضح، أو بتعويض تعريف معقّد بآخر سهل مُبَسَّط، أو بإعداد مقرّرات مختصرة عوضا عن المقرّرات الطّويلة المكثّفة، أو بحذف أجزاء من النّحو والإبقاء على أجزاء أخرى (...) إنّما التّيسير هو:[2]

أوّلا- انتقاء علميّ للمادّة النّحويّة يتضمّن تأمّلا وتفكيرا في طبيعة هذه المادّة المدرّسة، وكذلك في طبيعة وغايات تدريسها، ثمّ إعدادا لفرضياتها الخصوصيّة، انطلاقا من المعطيات المتجدّدة والمتنوّعة باستمرار في اللسانيات، وعلم النّفس، وعلم الاجتماع، والبيداغوجيا... إلخ.

ثانيا- عرض جديد لموضوعات النّحو، وترسيخٍ لها بطرق حيّة جذّابة فيها إبداع وابتكار، وعلى هذا ينبغي أن تنصبّ جهود التّيسير.

إنّ التّيسير المنشود يجب فيه تحويل الجهود نحو تطوير تعليميّة النّحو لا تغييره، فالقواعد ثابتة ما ثبت الزّمان ينقلها لسانا عن لسان كما وصلتنا عن الأجيال السّابقة، وإنّما نحتاج فيها إلى إعمال عقل وإمعان نظر فيما يجب أن نعلّمه للصّبيان أو النّاشئة من متعلّمي النّحو، وقد أشار إلى ذلك الجاحظ منذ مئات السّنين بقوله: "وأمّا النَّحو فلا تشغل قلبه منه إلا بقدر ما يؤدّيه إلى السّلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوامّ في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه. وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به، ومذهل عما هو أردّ عليه منه من رواية المثل والشاهد، والخبر الصادق، والتّعبير البارع".[3]

ثانيا- مشكلات الكتابة أو الإملاء: تعدّ مشكلة الكتابة أو الإملاء من المشكلات الأساسيّة التي طُرحت في العصر الحديث بعد تلك الصعوبات التي واجهها متعلمو العربيّة في كتابتها، لعدّة أسباب

---

[1]- محمد صاري، "تيسير النّحو: موضة أم ضرورة؟" أعمال ندوة تيسير النّحو، المنعقدة في 23-24 أفريل، 2001، بالمكتبة الوطنيّة بالحامّة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص202-203.

[2]- محمد صاري، "تيسير النّحو: موضة أم ضرورة؟" أعمال ندوة تيسير النّحو، المنعقدة في 23-24 أفريل، 2001، بالمكتبة الوطنيّة بالحامّة، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2001، ص203.

[3]- الجاحظ، رسائل الجاحظ، تح: عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة: 1964، ج: 3، ص38.

أهمّها اختلاف المنطوق عن المكتوب في بعض الكلمات ما ينجر عنه زيادة بعض الحروف أو حذفها كما هو الحال بالنّسبة لـــ: هذا، وهذه، وهؤلاء، والرّحمن، السّموات، أو مائة، وعمرو، أُولو، أُولات، وكتاباً، وحفظوا. أو تعدّد رسم صورة بعض الحروف كما هو الحال مع الهمزة في بداية الكلمة أو وسطها أو نهايتها (ا أ، إ، آ، ؤ، ئ، ء، ـئـــ) أو الألف الليّنة في (دعا) و(رمى) إضافة إلى بعض أحكام الوصل والفصل في بعض الكلمات التي فيها إدغام كما في كلمة: ممّ، وممّا، وعمّ، وعمّا، وألاّ وإلاّ) أو الكلمات المركّبة كما في (إلامَ) و(علامَ). أو اعتماد بعض الحروف في رسمها على قواعد النّحو والصّرف، كم هو الحال مع الهمزة في آخر الكلمة (بناؤه، بناءه، بناؤه) أو الألف الليّنة المتطرّفة (دعا، سعى، قضى، أحيا، واستحيا، ودنيا) أو التّاء المربوطة (رحمة، رحمات، قضاة، وحكمة) وغيرها، ممّا جعل مشكلة الكتابة أو الإملاء تشكّل الموضوع الأول على طاولة النّقاش بالنسبة لمختلف المجامع اللغويّة. حيث سعى مجمع القاهرة منذ تأسيسه إلى إيجاد حلّ لمشكل كتابة الهمزة، وعقد لذلك جملة من النّدوات والمؤتمرات امتدّت ما بين سنتي 1947–1960م، تحت عنوان قواعد (ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها) ومن جملة ما توصّل إليه المجمع من قرارات بخصوص كتابة الهمزة إضافة إلى الألف الليّنة، والوصل والفصل بين الكلمات ما يلي:[1]

1– الصّدق والسّهولة في تصوير الحروف، لتسهيل القراءة والكتابة.

2– التجديد والتيسير في رسم الحروف لتسهيل الكتابة على المبتدئين.

3– إعادة الألفات المحذوفة وسطًا في مثل (هذا) و(لكن) ما عدا لفظ الجلالة (الله) و(إله) وحذف الواو الزائدة وسطًا وطرفًا كما في (عَمْرو) و(أُولَئِك) تحقيقًا للمطابقة بين المنطوق والمكتوب.

4– رسم الهمزة في بداية الكلمة على ألف مطلقًا، وكتابة الهمزة المتوسّطة والمتطرّفة على حرف من جنس حركتها، وما لم تكن الهمزة المتطرّفة مسبوقة بألف فترسم مفردة كيلا تجتمع ثلاث ألفات (سماء) وأمّا الهمزة السّاكنة متوسّطة ومتطرّفة فترسم على حرف من جنس حركة ما قبلها.

5– الفصل في كل كلمتين متّصلتين لأنه الأصل والقياس ماعدا (الـــ) التّعريف وما تتّصل به، والكلمتين اللتين بينهما إدغام، أو كانت إحداهما على حرف واحد.

6– رسم التّنوين ألفا في النّصب ما لم تكن الكلمة منتهية بتاء مربوطة.

---

[1]– ينظر: يحيى مير علم "قواعد الإملاء في ضوء جهود المحدثين" المؤتمر السّنويّ السّابع لمجمع اللغة العربيّة بدمشق، 18–20 تشرين الثّاني 2008، الجمهوريّة العربيّة السّوريّة، ص7–8.

ثالثا– التّعدّد اللغويّ: يُعرف التّعدّد اللغويّ في اللسانيات الحديثة بأشكال مختلفة تشمل الازدواج اللغويّ (Bilinguisme) والثّنائيّة اللغويّة (Diglossie) والتّعدد اللغويّ (Multilingualism) ويقصد بالازدواج اللغويّ (أو الازدواجيّة اللغويّة) قدرة الفرد على استعمال لغتين مختلفتين من أرومة واحدة أو من أرومتين مختلفتين كالعربيّة الفصحى والعامّية أو العربية والإنجليزيّة أو الفرنسيّة، وهذا ضمن موقف تواصليّ واحد، وعادة ما يطلق على النّوع الأوّل من الاستعمال مصطلح الثّنائيّة اللغويّة باعتبار أنّه يشير إلى استعمال النّاطقين باللغة لمستويين مختلفين، أحدهما يستعمل في الخطابات الرّسميّة، كالتّعليم، والإدارة، والإعلام، والآخر في الخطابات المحكيّة أو أثناء عملية التّواصل. أمّا التعدّد اللّغوي فيقصد به استخدام متحدّث لوحده أو مجموعة من المتحدّثين لأكثر من لغة واحدة داخل المجتمع، وهو مصطلح يدلّ على التنوّع الإيجابي في اللّغة.

ويتحوّل التّعدّد اللغويّ إلى مشكلة حقيقيّة حينما يتحوّل الصّراع بين هذه اللغات إلى مشكل حقيقيّ يهدّد حياة المجتمع أو الأمن اللغويّ؛ حيث تحاول كلّ لغة فرض ذاتها على غيرها من أفراد المجتمع، وبالتالي تتحوّل إلى أداة لبسط النّفوذ والهيمنة على القطاعات الأساسية للمجتمع كالتّعليم، والإدارة، والإعلام. وفي غياب تخطيط لغويّ محكم أو سياسة لغوية رشيدة، يتحوّل هذا الصّراع إلى حروب لغويّة تهدّد كيان المجتمع، إذ "يقود عادّة التّنوّع اللغويّ إذا توفرت له الشّروط الملائمة، كالإحساس بالغبن وذيوع مبادئ الاستقلاليّة والمطامع السياسيّة، إلى صراع لغوي قد يقضي على الشّعور بالوحدة والانتماء، والارتباط بالعوامل المشتركة بين أبناء المجتمع. وهناك حلول متعدّدة للصّراع اللغويّ، منها التهجير القسريّ لمجموعة من السكان، وتوزيعهم بين عدد من الأقاليم، أو اعتماد لغة أجنبية لتسيير أمور الدّولة والتّعليم عامّة، كما حدث في الهند حين اعتمدت اللغة الإنجليزيّة على أنّها حلّ مؤقّت، بانتظار توسّع اللغة الهنديّة وبعض اللغات الأخرى، وانتشارها لتحلّ محلّ الإنجليزيّة. ومن المعروف أنّ عددا من الدّول الحديثة عانت من الصراع اللغويّ كالاتحاد السوفييتي السابق، والاتّحاد اليوغسلافي المنحلّ، والمملكة البلجيكيّة، والصّين الشّعبيّة، وكندا، وإريلندا، والكثير من الدّول الإفريقيّة، وبعض الدّول العربية، وفلسطين بعد الاحتلال، والهجرة اليهودية الواسعة. ويلاحظ أنّ العراق بعد الاحتلال الأمريكيّ اتجه نحو ثنائية لغوية رسمية عربية–كرديّة، لتسويغ التّقسيم التدريجي الفعلي على أسس عرقية أو طائفيّة، وإذكاء الصّراعات على مناطق متنازع عليها، على حساب عناصر الثّقافة المشتركة والدين والتاريخ. واتجهت بعض الدّول الإفريقية إلى اعتماد لغة وطنية واحدة من مجموع لغات كثيرة،

وجعلها لغات رسميّة، مع الاعتراف باللغات أو اللهجات الأخرى داخل الدّولة دون محاولة القضاء عليها".[1]

وبالنّسبة للغة العربية في مجتمعاتها لا تزال تعاني هذه المشكلة (مشكلة التعدّد اللغويّ) منذ أوّل غزو للاحتلال أرض العرب، تحت عدّة عوامل تشمل التنوّع العرقي، والتاريخ الاستعماري لبعض الدّول، والعمالة الأجنبية في بعض دول الخليج، وكلها مؤشرات على أن العربية مهددة كغيرها من اللغات التي تعيش الصراع اللغوي، بعد انحصار دورها في التّعليم، إضافة إلى التّعدّد اللغويّ الذي تعرفه بعض البلدان العربيّة، والتعدّد اللهجيّ الذي تعرفه العربيّة الفصحى في بعض الدّول النّاطقة بها لدرجة تتفاوت فيه مبنى ومعنى، حيث تحوّلت لغة المستعمر إلى أداة لبسط النفوذ في المجتمعات العربيّة على حساب اللغة العربيّة اللغة الرسميّة أو المشتركة بين مختلف الناطقين بها، ففيما يتعلّق بالازدواجية اللغويّة أو التعدّد اللغويّ نجد "وفي الوطن العربي أساسا العرب ولغتهم، وما لها من صور لهجيّة محكية لا نعدها هنا من باب التنوع اللغويّ، وفيه المجموعات الإفريقية كالنوبيين والدينكا، وغيرهم كثير، وفيه المجموعات الأمازيغية المتعدّدة من مصر إلى المغرب وبعض دول الصحراء الإفريقية الكبرى، وفيه المجموعات التركية والكردية والأرمينية، ومجموعات أخرى أقل عددا، وفيه العمالة الآسيوية الوافدة في دول الخليج العربيّ، وهناك أيضا مراكز البحوث والجامعات الأجنبيّة التي تشكل جزرا لغوية داخل بعض بلدان الوطن العربيّ"[2] وفي ما يتعلق بمفهوم الثّنائيّة نجد "وفي اللغة العربيّة يلاحظ بداية المستوى الفصيح المتمثّل في لغة القرآن الكريم، والأدب، والمدوّنات، والاستعمال الرسميّ، وهو ما نعبّر عنه بالعربية الفصحى، وهي اللغة المشتركة، ويلاحظ أيضا أشكال عامية (دنيا) وهي لهجات محكيّة شفهيّة متعدّدة تختلف من بلد عربي إلى آخر، بل من مدينة إلى أخرى، أو أقلّ من ذلك"[3] وعموما فإن هذا التنوع يفضي إلى ثلاث حالات طبيعيّة فرضتها العوامل التاريخيّة، وهي:[4]

---

[1]– أحمد محمد قدور "اللسانيات والمشكلات اللغويّة الراهنة" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 86، العدد: 1، 2011، ص49–50.

[2]– أحمد محمد قدور "اللسانيات والمشكلات اللغويّة الراهنة" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 86، العدد: 1، 2011، ص48.

[3]– أحمد محمد قدور "اللسانيات والمشكلات اللغويّة الراهنة" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 86، العدد: 1، 2011، ص55.

[4]– أحمد محمد قدور "اللسانيات والمشكلات اللغويّة الراهنة" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج: 86، العدد: 1، 2011، ص50–51.

1- تنوع بين اللغة المشتركة (العربيّة ولهجاتها) ولغات الأقليات الإثنية القديمة أو المجاورة أو المهاجرة حتى الحرب العالمية الأولى.

2- تنوع بين اللغة المشتركة (العربيّة ولهجاتها) ولغات أجنبية، كالفرنسية في لبنان بعض بلدان المغرب المغربي العربي ولا سيما الجزائر وموريتانيا.

3- تنوّع بين اللغة المشتركة (العربيّة ولهجاتها) ولغات المهاجرين الآسيويين إلى بلدان الخليج العربي خاصّة، وعدد من البلدان الأخرى عامّة.

رابعا- غياب المصطلح العلميّ: ظلّت مشكلة غياب المصطلح العلميّ في اللغة العربيّة تشكّل الموضوع الأساس بالنّسبة لمختلف المؤسّسات والمجامع اللغويّة، منذ تأسيس أوّل مجمع بالقاهرة سنة 1932، والذي سعى إلى إنشاء عدّة لجان تهتمّ بوضع المصطلح، شملت لجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم، ولجنة ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون، ولجنة علم النّفس والتربيّة، ولجنة الفلسفة والعلوم الاجتماعيّة، ولجنة التاريخ، ولجنة الجغرافيا، ولجنة القانون، ولجنة المصطلحات الطبية، ولجنة الكيمياء والصّيدلة، ولجنة علوم الأحياء والزّراعة، ولجنة الاقتصاد، وغيرها من اللجان المتخصّصة في وضع المصطلح. كما أصدر عدّة معاجم متخصّصة تشمل (معجم ألفاظ القرآن الكريم) ما بين سنتي 1953-1969، و(معجم الجيولوجيا) سنة 1965، و(معجم الفيزيقا النّوويّة والإلكترونيات) سنة 1974، و(المعجم الجغرافيّ) سنة 1974، و(المعجم الفلسفيّ) سنة 1979، و(معجم ألفاظ الحضارة) سنة 1980م، و(معجم الكيمياء والصيدلة) سنة 1983، وغيرها من المعاجم التي بدأ بإصدارها تباعا.[1]

وتوالى بعد مجمع القاهرة تأسيس المجامع اللغويّة في البلدان العربيّة، وتوالت معها إنشاء اللجان المتخصّصة في وضع المصطلح، فأصدر مجمع اللغة العربيّة بدمشق أو المجمع العلميّ العربيّ سابقا عدة معاجم متخصّصة متعدّدة أو أحادية اللّغة، شملت معجم المصطلحات الحِراجيّة (1962) في الزّراعة، ومعجم المصطلحات الأثرية (1967) ومعجم مصطلحات الفنون (1971) ومعجم المصطلحات الحديثيّة (1977) ومعجم ألفاظ الحضارة (2014) ومعجم مصطلحات الكيمياء (2014) ومعجم مصطلحات الفيزياء (2015) ومعجم مصطلحات الرياضيات (2018) وغيرها من المعاجم.[2]

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط1، القاهرة: 1984.

[2]- ينظر: موقع المجمع على الرابط:
https://arabacademy-sy.org/ar/page17764/%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%AC%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%85%D8%B9

كما أصدر المجمع العلميّ العراقيّ مجموعات صغيرة من المصطلحات المتعلّقة بالعلوم الحديثة، شملت (مصطلحات في هندسة السّكك الحديديّة والرّيّ والأشغال والطّيران) سنة 1955، و(مصطلحات في صناعة النّفط) سنة 1958، و(مصطلحات في القانون الدّستوريّ) سنة 1958، و(مصطلحات في الإلكترون) سنة 1959، و(مصطلحات في علوم الفضاء) سنة 1959، و(مصطلحات في علم التّربة) سنة 1960، و(مصطلحات في علم التّربيّة البدنيّة) سنة 1961، و(مصطلحات السّكك الحديديّة) سنة 1962، و(مصطلحات في آلات وأجهزة مكاين الاحتراق الدّاخليّ) سنة 1962، وهي المجموعات التي ارتأى المجمع أن تجمع في كتاب واحد قام بنشره سنة (1962) تحت عنوان (المصطلحات العلميّة) ثم سرعان ما اكتشف المجمع أن هذه المصطلحات التي جمعها خلال فترة الخمسينات لم تعد كافية للتّعبير عن مستجدات العصر نظرا للتقدم السريع الذي عرفته بعض العلوم، فاضطر إلى إعادة نشرها سنة (1982) في 240 صفحة، كل صفحة تتضمن 23 مصطلحا باللغة الإنجليزية مع ما يقابلها بالعربية، شملت مصطلحات الفيزياء، ومصطلحات علم الأحياء، ومصطلحات الهندسة المدنيّة، ومصطلحات علم الرّيّ والبزل وعلم التّربة، ومصطلحات علم الغابات، ومصطلحات علم النّفس والأمراض العقليّة. ثم أصدر الجزء الثاني منها عام (1984) في 322 صفحة، كلّ صفحة تتضمّن كذلك 25 مصطلحا باللغة الإنجليزية مع ما يقابلها بالعربية، تشمل مصطلحات في الفيزياء النووية، ومصطلحات في الكيمياء التحليلية، ومصطلحات في الهندسة المدنية، ومصطلحات في المراعي، ومصطلحات في التربية.[1]

وفي الأردن صاحب تأسيس مجمع اللّغة العربيّة الأردنيّ عام (1976) حركة التّعريب التي تبنّتها وزارة التّربيّة والتّعليم الأردنيّة بعد تأسيسها للجنة الأردنيّة للتّعريب والتّرجمة والنّشر، سنة 1961، وكان من أهدافه تعريب المصطلحات الأجنبيّة المستعملة في مختلف الوزارات والدّوائر والمؤسّسات في الأردن ووضع المقابلات العربية لها، لهذا عكف على ترجمة المصطلحات الأجنبيّة، ووضع في حسبانه جملة من القواعد التي سار عليها في عملية التّرجمة أو التعريب، تشمل:

1- أن يكون المقابل العربي معبراً تعبيراً دقيقاً عن المصطلح الأجنبي.

2- أن يكون المقابل العربي معبراً عن الوظيفة التي يدل عليها المصطلح الأجنبي إذا كان النقل الدقيق لألفاظه يخرج به في العربية عن وظيفته .

3- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي عربياً تراثياً كلما كان ذلك ممكناً .

---

[1]- ينظر: محمّد علي الزّركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1998، ص185-188.

4- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو المصطلح الأجنبي مع تحوير يجعل له جرساً عربياً، إذا أعيانا وضع المقابل العربي بطريقة من الطرق السابقة .

5- أن يكون المقابل العربي للمصطلح الأجنبي هو نفسه إذا كان من الشيوع والذيوع بحيث أصبح علماً.

وقد أصدر المجمع بناء على هذه القواعد على مدى عشر سنوات تقريباً عدداً من مجموعات المصطلحات العلمية شملت (مصطلحات التّجارة والاقتصاد والمصارف) عام 1979، و(مصطلحات الأرصاد الجوية) عام 1981، و(مصطلحات زراعية) عام 1981، و(تعريب رموز وحدات النّظام الدّوليّ ومصطلحاتها) عام 1981، و(مشروع المجمع للرموز العلمية العربية) عام 1985، و(معجم المصطلحات الرياضيات الابتدائية) عام 1987، و(مصطلحات الدّهانات والورنيشات) عام 1989. كما أصدر المجمع عدداً من مجموعات المصطلحات العسكرية للجيش العربي الأردني شملت: (مصطلحات سلاح الصيانة) عام 1984، و(مصطلحات سلاح التّموين والنقل) عام 1984، و(مصطلحات سلاح المشاة) عام 1984، و(مصطلحات سلاح الجوّ) عام 1984، و(مصطلحات سلاح المدفعيّة) عام 1986، و(مصطلحات سلاح الهندسة) عام 1987. كما عكف المجمع الأردنيّ تحقيا لمشروع التّعريب على ترجمة العديد من الكتب العلميّة إلى اللغة العربيّة لهذا الغرض شملت (كتاب البيولوجيا) لريتشارد جولد سبي في جزئين سنة 1980، و(مقدّمة للتّكوين الجنينيّ) لستيفن أوبنهايمر سنة 1983، في خمسمئة صفحة، و(الكيمياء الحيويّة للخليّة وعلم وظائفها) لنورمان إدواردز وك. أ. هسال سنة 1986، في سبع مئة صفحة، و(الفيزياء الكلاسيكية والحديثة) لكينيث فورد ما بيني سنتي 1981-1987 في ثلاث مجلّدات، و(حساب التفاضل والتكامل والهندسة التّحليليّة) لإيرل سووكوفسكي في جزئين، وكلّها مذيّلة بمعجم للمصطلحات العلميّة الواردة فيها.

تطبيق:

س1- استنادا ما درسته حول طبيعة المشكلات الأساسية التي تواجهها العربية في عصرنا الحالي، اذكر بعض المشكلات التي تواجهها العربية في تخصّصك، مع إيجاد حلول لها من الواقع العلمي أو التعليمي للسانيات؟

المحاضرة 14: آفاق اللّسانيات العربيّة الحديثة:

تمهيد: يستلزم واقع اللّسانيات العربيّة بعد مختلف المراحل الّتي مرّت بها، أنْ ترسم لنفسها آفاقا جديدة، تُسْهِم من خلالها في تطوير اللّغة العربيّة خاصّة والبحث اللّسانيّ عامة، وذلك بمسايرة مختلف التّطورات الّتي شهدتها اللّسانيات عبر مراحل تاريخها، وتخطِّي كلَّ العقبات الّتي تقف عائقا أمام استثمار هذا العلم في الهدف الّذي أُسِّس لأجله، وهو خدمة اللّغات بغض النّظر عن الجنس الّذي تنتمي إليه هذه اللّغة أو تلك، مثلما يتّضح في الهدف الّذي رسمته اللّسانيات لنفسها في نشأتها، وهو دراسة اللّغة في ذاتها من أجل ذاتها، لا لأجل غايات أخرى تخرج عن الموضوع الحقيقي لهذا العلم، والّتي تقف عائقا أمام استثماره في تطوير اللّغة، والاستفادة منه في مختلف مجالات الحياة العلميّة والعمليّة. إنّ على اللّسانيات العربيّة اليوم أنْ تنتقل من السّؤال عن ماذا قدّمت للّسانيات من خلال التّعريف بنفسها؟ إلى السّؤال عن ماذا يمكن أنْ تضيف إلى هذا العلم من خلال جملة النّتائج الّتي يمكن أنْ تحقّقها في دراستها للّغة العربيّة؟ وهو ما يمكن الإجابة عنه من خلال الآفاق الّتي يجب أنْ تحدِّد مسار اللّسانيات العربيّة في العصر الحاضر وبعده، والّتي من جملتها ما يلي:

أوّلا- تطوير اللّغة العربيّة: إنّ حاجة اللّغة العربيّة إلى اللّسانيات يعادل حاجة غيرها من اللّغات الطّبيعيّة إلى هذا العلم، الّذي من دونه يمكن لهذه اللّغات أنْ تندثر، أو تتأخّر عن ركب التّطوّر الحضاريّ، وتكون بذلك عرضة للانقراض بمرور الزّمن. وهنا يكون لزاما على اللّسانيات العربيّة أنْ تساير نتائج هذا العلم، وأَحْدَثَ التّطوّرات الّتي وصل إليها؛ لتستفيد منها في مجال تطوير اللّغة العربيّة تنظيرا (وصف الظّواهر اللّغويّة) وتطبيقا (الحوسبة والتّعليم). ففي مجال البحث النّظريّ (وصف قواعد اللّغة العربيّة) لا بدّ للّسانيات العربيّة أنْ تنظر في النّظريّة اللّسانيّة الأكثر واقعيّة في وصف اللّغات الطبيعيّة ليتمّ تطبيقها على اللّغة العربيّة، لا البقاء في نموذج نظريّ واحد وهو نموذج النّحو العربيّ تحت مبدأ (ليس في الإمكان أبدع مما كان) معتبرين إيّاه النّموذج النّظريّ الأوحد والوحيد الصّالح لوصف قواعد اللّغة العربيّة، رغم ما يواجهُهُ هذا النّموذج من إشكالات على مستوى التّنظير (وصف الظّواهر اللّغويّة) والتّطبيق (الحوسبة والتّعليم). وفي مجال البحث التّطبيقي (الحوسبة والتّعليم) لا بدّ كذلك للّسانيات العربيّة من الاعتماد على اللّسانيات في البحث عن نموذج نظريّ يتم من خلاله حل مشاكل تعليم النّحو العربيّ

ثانيا- الإسهام في تطوير في تطوير اللّسانيات/ البحث اللسانيّ العالميّ: إنّ تدريس اللسانيات في الجامعات العربيّة يرتبط أساسا بالهدف من تدريس مختلف العلوم والمعارف الإنسانية، وهو أوّلا؛

الاستفادة من نتائج هذه العلوم في معالجة المشكلات الأساسيّة للمجتمع، وتدخل في هذا الرّياضيات، والفيزياء، والفلك، والطّبّ، والهندسة، والجغرافيا، والتّاريخ، وعلم القانون، وغيرها من العلوم الإنسانية. وثانيا؛ الإسهام في تطوير هذه العلوم، بما يمكّن الإنسان من إثبات دوره في بناء الحضارة الإنسانية. وهنا ما ينطبق على تدريس هذه العلوم في الجامعات العربيّة ينطبق على اللسانيات، كعلم يهتمّ بدراسة اللغة؛ أو كفرع من فروع العلوم الإنسانيّة، إذ الهدف الذي ينبغي أن يُوجّه إليه تدريس هذه المادّة هو الاستفادة من نتاجه في معالجة المشكلات الأساسية للغة العربيّة، كالحوسبة، والتّعليم، ومعالجة صعوبات النّحو، والترجمة، وغيرها من المشكلات الأساسية. وثانيا؛ الإسهام في تطوير هذا العلم كجزء من المسؤولية العلمية التي تضعها العلوم على عاتقنا، أو كجزء من المسؤوليّة تجاه الحضارة الإنسانيّة. أمّا ما دون ذلك فيعدّ بمثابة تضليل للمساعي وتشتيت للجهود في تدريس هذه المادّة للطلاب، أو بمثابة تضييع للوقت وتنكّر للمسؤوليّة العلميّة أمام الأجيال اللاحقة، بينما الواجب يحتّم علينا خلاف ذلك.

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض البحوث اللسانية التي كان لها دور في إثراء الدّرس اللساني العربيّ، والإسهام في تطوير اللسانيات بما قدّمته من حلول أو مقترحات لبعض النّظريّات اللسانيّة في سعيها نحو تحقيق بما يسمّى بالكفاية النّمطيّة، وهي كفاية تسعى مجمل النّظريات اللسانيّة إلى تحقيقها من خلال السّعي إلى بناء نموذج نظريّ لسانيّ صالح لوصف جميع اللغات الطّبيعيّة المتباينة نمطيّا (=المختلفة تركيبيّا) بما فيها إسهامات الفاسي الفهريّ في تطبيق النّموذج المتكامل لنظريّة النّحو التوليديّ على اللغة العربيّة، أو إسهامات أحمد المتوكّل في إغناء نموذج النّحو الوظيفيّ، ببعض المفاهيم اللّسانية التي أسهمت بشكل كبير في سدّ بعض الثّغرات في النّظريّة، كإضافة وظيفة (المنادى) إلى جملة الوظائف التداوليّة الخاصّة بالنّحو الوظيفيّ، والتّمييز بين (بؤرة المقابلة) و(بؤرة الجديدة)، و(بؤرة الحمل وبؤرة المُكوِّن) بالنسبة للوظيفة التداولية (البؤرة). وإضافة (ذيل التّصحيح) إلى جملة الوظائف المخصّصة (للذيل) في النحو الوظيفيّ، والتّعديل في قيود إسناد الوظائف، بالنّسبة للقيود التي وضعها سيمون ديك شرطا على قيد أحادية الإسناد بالنّسبة للوظائف الدّلاليّة والتّركيبيّة والتداوليّة، وغيرها من المصطلحات والمفاهيم الإجرائية الخاصة بتطوير نموذج النّحو الوظيفيّ.[1]

أمّا ما دون ذلك فيمكن عدّه –منذ أوّل احتكاك للثقافة العربيّة باللسانيات– تطبيقا حرفيّا للسانيات أو تعريفا بأصولها النّظريّة، مع أنّ المقام هنا ليس مقام نقد ولا تقييم للمنجز من هذه الدّراسة اللسانية في

[1]– ينظر في هذا: حافظ إسماعيلي علوي، اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت: 2009، ص372 وما بعدها.

العصر الحديث بالنّسبة لمختلف البحوث اللسانيّة العربيّة، وهذه ملاحظة مجمل الدارسين للسانيات العربيّة الحديثة الذي يرون ضرورة الخروج من التّطبيق الحرفيّ لمبادئ اللسانيات أو نظرياتها على اللغة العربيّة إلى الإسهام في تطوير هذا العلم، من خلال البحث في اللغة العربيّة أو غيرها من اللغات بما من شأنه أن يُعزّز نتائج اللسانيات أو يحقّق نتائج مستجدّة على مستوى هذا العلم. وهو رأي غير واحد من الدارسين أو الباحثين في اللسانيات العربيّة، فهذا مصطفى غلفان يرى "أنّ مستقبل البحث اللسانيّ العربيّ يتطلّب الدّخول في مرحلة جديدة تتجاوز التّبسيط والتّطبيق الحرفيّ على حدّ سواء. إنّ المطلوب اليوم من الكتابة اللّسانيّة العربيّة المساهمة في إغناء التّنظير اللّسانيّ العامّ؛ أي الانتقال من مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج الذي يساهم في إغناء البحث اللسانيّ العالميّ وليس العربيّ فحسب".[1] كما يرى أنّ مرحلة المساهمة العالميّة هاته أساسا تتطلّب "اختيارا للموضوعات الأكثر ورودا بالنّسبة للغة العربيّة، وهي الموضوعات التي تُخوّل لنا المشاركة في تنمية البحث اللسانيّ، بإضافة الجديد للبحث في اللغة العربيّة والنّظريّة اللسانيّة العامّة على حدّ سواء."[2] ويؤكّد مصطفى غلفان على هذه المرحلة الأساس، وهي مرحلة الإسهام في البحث اللساني العالميّ، لأنّها الكفيلة بخلق بحث لسانيّ حقيق أن يوصف باللسانيات العربيّة، "لأنّ هذا التّوجّه الجديد في البحث اللسانيّ العربيّ، هو الإبداع الحقيقيّ الذي ينبغي أن يُعرِّف باللسانيّين العرب المعاصرين، وهو أيضا السّبيل الوحيد للتّعريف بالثّقافة العربيّة القديمة والحديثة وإعطائها المكانة الحضاريّة اللائقة بها عالميّا".[3]

وهو رأي عبد القادر الفاسي الفهريّ الذي كان يرى ضرورة اهتمام البحث اللساني العربيّ بجوانب ثلاثة أساسا: حاضر اللغة العربيّة، وتاريخها، وتاريخ البحث فيها، والجانب الثالث هو ما يرى أنّنا ندعوه- أحيانا بالتراث (اللغويّ/ النّحويّ/ البلاغيّ). وهذا بعد أن سار -في نظره- البحث اللساني العربي في اتّجاهين: اتّجاه أول أسماه بلسانيات الظّواهر، وهو الذي تجسد في محاولة بناء أنحاء (أو أجزاء منها) للغة العربيّة الحالية، أو للهجات العربيّة الحالية. واتّجاه ثان اهتم بدراسة التراث النّحويّ/ اللغويّ/ البلاغيّ، واقترح قراءات متعدّدة لهذا التّراث: وهذه القراءات على نوعين: قراءات تقف عند شرح المادّة العلميّة الموجود في التّراث وتنظيمها، وقراءات تحاول أن تنتقل مما هو موجود في هذا

[1]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص283-284.

[2]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص284.

[3]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص284.

التّراث بغية عصرنته والخروج به إلى الحاضر.[1] مع إشارته إلى ضرورة التّعامل بحذر مع أصحاب الاتّجاه الثّاني ممّن يتبنّون فكرة الخروج بالتّراث إلى الحاضر أو عصرنته ليكون بديلا عن نتائج اللّسانيات في العصر الحديث؛ إذ القراءات من النّوع الأوّل نفهمها على أنّها مساهمة في التّعريف بالتّراث وإحيائه وتسهيل الاطّلاع عليه. والقراءات من النّوع الثّاني نريدها مساهمة في تاريخ الفكر اللغوي القديم، علما بأن هذا العمل يكون، ضرورة، ذا أبعاد نظريّة محدودة، وأنّه لا بدّ من احتياطات منهجية على النتائج التي تصل إليها مثل هذه الأبحاث، نظرا إلى أنّ القارئ غالبا ما يُسقط ما هو محمّل به من تصوّرات، ويجد في التّراث ما لم يكن فيه في ظروفه التاريخيّة، وما لم يكن في المنظومة المعرفيّة لعصره، إذن يفسد عليه تصوّر الفكر القديم والفكر الحديث في نفس الآن.[2]

ثالثا- تطوير تعليميّة اللسانيات في الجامعات العربيّة: إنّ واقع اللسانيات في الوطن العربيّ يحتّم علينا اليوم أكثر من ذي قبل، أن ننظر إلى اللسانيات كفرع من العلوم الإنسانيّة، بعيدا عن تلك النظرة القاصرة والساذجة تجاه هذا العلم، وبخاصّة بعد ما "صارت اللسانيات اليوم تحتلّ صدارة العلوم الإنسانيّة لا من حيث كونها علما يتوفّر على مقوّمات وشروط المعرفة العلميّة، ولكن أيضا من حيث كونها غدت أنموذجا يحتذى به في كثير من العلوم الإنسانيّة".[3] إنّ العربيّة اليوم هي أحوج من غيرها إلى الاستعانة بهذا العلم في معالجة قضاياها الراهنة، كالترجمة والتّرجمة الآلية على وجه الخصوص، والذكاء الاصطناعي، والبرمجة الآلية، وغيرها من أشكال المعالجة الآلية للغات في ظلّ التطوّر التكنولوجي وعصر الرّقمنة والآلة، مما يتيح للعربيّة فرص استثمار أكثر وانتشارا أكبر. إنّ عربية اليوم تحتاج منا التّركيز على سوق العمل، والنّظر إلى اللغة نظرة محايدة، بعيدا عن ذلك التّقديس الذي من شأنه أن يحّط من قيمة اللغة في سوق اللغات، وذلك بتسخير اللسانيات لخدمة هذه اللغة، بعيدا عن حظوة التراث وسطوة اللسانيات، والنّظر إليهما كمصدر للمعرفة يمكن أن ينهل منهما الباحث في هذا العلم كما يمكن أن ينهل من أي علم آخر، ما يكون أنفع للعربية وغيرها من اللغات، طالما أنّ اللسانيات وجدت لهذه الغاية، وهي خدمة اللغات البشريّة.

---

[1]- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط3. الرباط: 1993، دار توبقال للنشر، ج1، ص59-60.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ط3. الرباط: 1993، دار توبقال للنشر، ج1، ص59-60.

[3]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص250.

وحتى تتحقّق هذه الغاية لا بدّ أوّلا من اعتماد نمط مغاير في تعليميّة هذا العلم للنّاشئة، فالجيل الذي تربّى على أنّ اللسانيات علم غربيّ، وأنّ من شأنها أن تعمل على تغريب اللغة العربيّة مثلا، وأنّ التراث حقيق بأن يُدرس هو وحده، دون غيره من العلوم المتخصّصة أو المجاورة له في الموضوع أو العلوم العصرية، ليس كفيلا بخلق نموذج يحتذى به في تدريس هذا العلم، وعليه فلا بدّ من إنشاء مراكز متخصّصة –ولتكن مخابر البحث التابعة للجامعة أو الكلية مثلا– في تدريس هذه العلوم، والنظر في نتائجها، لتقييمها باستمرار من حيث المدخلات والمخرجات.

وثانيا؛ علينا أن نعمل على تغيير نمط التفكير في هذا العلم، من حيث هو وسيلة لدراسة اللغات إلى كونه وسيلة لحلّ المشكلات، فالعلم الذي وجد لدراسة اللغة في حدّ ذاتها، هو حقيق بأن يحل مشاكلها إن هو على مستوى التّنظير (وصف بنية اللغة) أو التّطبيق (الحوسبة والتّعليم) فعلى مستوى التنظير، وفي مجال وصف بنية اللغة بالتّحديد –وحيث يمكن للسانيات أن تقدّم لنا وصفا أكثر واقعية في تحليل بنية اللغة– يجب أن ننتقل من مقولة أنّ اللغة تنقسم إلى (اسم وفعل وحرف) كما تمّ نقله عن التراث، إلى مقولة أنّ اللغة تنقسم إلى مركّب اسميّ ومركّب وصفيّ وظرف ومركب فعلي، وأنّ الاسم والفعل باعتبارهما مركبين فهما يتكوّنان من (رأس، ومخصّص، وفضلة) وغيرها من أشكال تقريب هذا العلم للنّاشئة، "فقد يكون من المفيد منهجيّا –إلى جانب تقديم بحوث متطوّرة في بنية الجملة كما تفعل بعض الدّراسات العربيّة المتخصّصة– البدء أيضا بوضع تحليل شامل ودقيق للمقولات الأساس في اللغة العربيّة يمكّن من معرفة الأوّليات:"[1].

– ما هو الاسم في اللّغة العربيّة؟ وما طبيعته الصّرفيّة والتّركيبيّة؟

– ما هي سمات المركّب الاسميّ في علاقاته المختلفة بباقي المقولات.

– ما هي أنماط مقولة الفعل في العربيّة؟ ما بنيته الاشتقاقيّة والصّرفيّة؟

– ما هي أشكاله وتوزيعاته وقيود توارده وورود؟ إلى غير ذلك من الأسئلة.

وإلى جانب ذلك يمكن الانتقال في تدريس هذا العلم من مفهوم الإسناد في تحديد معنى الجملة، إلى مفهوم التّركيب الفعليّ، وأنّ كلّ جملة تتكوّن بالضّرورة من (فعل وفاعل) بعيدا عن أشكال التقسيمات التي اعتمدها النّحاة، وهي تقسيم الجملة إلى (اسميّة وفعليّة) والتي من شأنها أن تضلّل الطالب في فهمه لطبيعة هذا العلم.

[1]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربيّة الحديثة، ص49.

إنّ هذا الوصف أو التّحليل من شأنه أن يضع الطّالب في صلب الموضوع الحقيقي لهذا العلم، كما يعرفه بأهمّ نتائجه فيما يتعلّق بتحليل بنية اللغة، أما الاعتماد على مقولات التراث في شرح مفاهيم اللسانيات، فهذا من شأنه أن يزيد الأمر تعقيدا، بل وفي كثير من الأحيان ما يلتبس على الطالب فهم طبيعة هذا العلم، نتيجة للمقارنات التي تتوارد على ذهنه أثناء عملية الشّرح، بين تحليل النحاة وتحليل اللسانيات. وهذا على مستوى التّنظير أو الوصف والتّحليل الذي غايته كشف بنية اللغة. أما على مستوى التّطبيق فيمكن لمفهوم المقولات النّحويّة أو هذه المركبات أن تزيل الكثير من إشكالات الترجمة والتّرجمة الآلية على وجه الخصوص عن طريق تعريف الحاسوب بأهم المقولات النحوية، ومختلف خصائصها التركيبية، وهذا من اختصاص علماء الحاسوب الذين من شأنهم أن يعملوا على برمجة الحاسوب آليا للتّعرف على مختلف هذه الخصائص أثناء عملية الترجمة. أما فيما يتعلّق بالتّعليم فيمكن لهذا التّحليل أن يسهم بشكل أكبر في فهم طبيعة الجملة والجمل العربية على وجه الخصوص، كما يمكن من معرفة بينة اللغات الطبيعية بشكل عام مما يساعد على تعلم اللغة الأم واللغات الأجنبيّة بشكل عامّ.

تطبيق:

س1– استنادا ما درسته حول آفاق اللسانيات العربيّة، حدّد بعض الآفاق التي تراها أنسب لتطوير تعليميّة اللسانيات في جامعات الوطن العربيّ؟